

جامعة البليدة
كلية العلوم الاقتصادية و التسويق

مذكرة ماجستير

التخصص: تسويق

**نظام المعلومات التسويقية و دوره في ترشيد قرارات المزيج التسويقي
دراسة حالة مؤسسة مطاحن تيارت**

من طرف

إعداد الطالب: سعيداني سعيد

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	كشاد رابح
مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	طواهر محمد تو هامي
عضو امناقشها	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	سعدون بو كبوس
عضو امناقشها	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	برصالي محمد نبيل

البليدة، جوان 2005

ملخص

من خلال التطور التاريخي لمنظمات الأعمال يمكن القول أن معظم الإدارات كرست اهتماماتها بالموارد المالية والبشرية وقد أبدت اهتماما أقل بمورد هام جداً ألا وهو المعلومات، ومن الصعب جداً أن نجد رجال التسويق راضين تماماً عن المعلومات التسويقية التي يمتلكونها فمعظم شركاتهم تتضمن عدم معرفة أين تتوفر المعلومات، وطرق الحصول عليها وكذا زمن توفرها ومدى صحتها.

على هذا الأساس يظهر الدور الحيوي والفعال الذي يلعبه نظام المعلومات التسويقية في توفير المعلومات اللازمة لخطيط وتطبيق ومتابعة الإستراتيجيات التسويقية المختلفة وترشيد القرارات الإدارية عامة وتلك المتعلقة بالمزيج التسويقي على وجه الخصوص. كما يتضمن نظام المعلومات التسويقية التفاعل المركب بين الموارد المادية والبشرية في المنظمة المستخدمة لضمان جمع وتحليل وتدفق المعلومات التسويقية من المصادر الداخلية والخارجية للمنظمة لاتخاذ مختلف القرارات التسويقية في ظل مختلف الظروف البيئية.

ولاشك أن القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي هي عبارة عن اختيار أفضل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة لكل بديل وأثر ذلك على الأهداف العامة للمنظمة كما لا يمكن أن يتم هذا الإختيار إلا إذا توفّرت معلومات محددة يجب أن يحصل عليها صاحب القرار في الزمن وبالدقة المناسبين وكذا بالكمية المناسبة وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا مكن خلال توفر المنظمة على نظام معلومات تسويقية فعال وجدير بتنفيذ المهام المنوطة به.

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل و الإمتنان العظيم إلى المشرف: الأستاذ الدكتور طواهر محمد توهامي لما قدمه لي من وقت و جهد و توجيه حتى يرى هذا العمل النور.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة التعليم العالي بمعهد العلوم الإقتصادية و علوم التسيير بجامعة البليدة و كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير بجامعة الجزائر.

كما لا يفوتي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى عميد كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بجامعة تيارت الأستاذ مدني بن شهرا دون أن أنسى كافة أساتذة قسم العلوم التجارية و الإعلام الآلي للتسهيل.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
49	الأدوات المساعدة على اتخاذ القرار وحالات اتخاذها	01
67	المقارنة بين خصائص مختلف نظم المعلومات	02
112	خصم الكميه غير التراكمي	03
123	أنواع الإعلان	04
148	المقارنة بين استراتيجيات التوزيع	05
158	توزيع الموظفين في مؤسسة مطاحن تيارت	06
159	مساحات وحدات مطاحن تيارت	07
159	إمكانيات التخزين لمؤسسة مطاحن تيارت	08
160	الطاقة الانتاجية لكل وحدة	09
161	حالة آلات الطحن في مختلف الوحدات	10
168	منتجات القمح الصلب	11
169	منتجات القمح اللين	12
172	أسعار الدقيق	13
172	أسعار السميد	14
182	توزيع عدد الإطارات حسب السن	15
183	توزيع عدد الإطارات حسب الجنس	16
184	توزيع الإطارات حسب الأقدمية	17
185	مصادر البيانات	18
186	صعوبة الحصول على البيانات	19
186	صعوبة تموين البيانات	20
187	صعوبة معالجة البيانات	21
187	أهمية دقة المعلومات	22
188	أهمية موضوعية المعلومات	23
188	أهمية سرعة المعلومات	24
189	تدفق المعلومات بين أقسام المؤسسة	25
189	طرق معالجة البيانات	26
190	وجود نظام معلومات تسويقية في المؤسسة	27
190	مساهمة نظام المعلومات في اتخاذ القرارات	28
191	مساهمة نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي	29
191	حالات اتخاذ القرارات في المؤسسة	30
192	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات	31
193	مدى المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي	32
193	أهمية تبليغ القرارات في وقتها	33
194	الأدوات الرياضية المساعدة على اتخاذ القرارات	34

194	وجود نظام الاستخبارات التسويقية	35
195	نظم المعلومات في المؤسسة	36
196	طبيعة المشاكل التسويقية التي تواجهها المؤسسة	37
196	وجود البحوث التسويقية في المؤسسة	38

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
24	الوظيفة الإدارية وعملية اتخاذ القرار	01
34	أنواع القرارات في المستويات الإدارية المختلفة	02
40	خطوات عملية اتخاذ القرار	03
56	نظام معالجة البيانات	04
61	النظام المغلق	05
62	النظام المفتوح	06
77	نظام المعلومات التسويقية	07
82	مكونات البيئة التسويقية	08
85	نظام المعلومات التسويقية يتبع مجلس الإدارة - سلطة استشارية	09
86	نظام المعلومات التسويقية يتبع مجلس الإدارة - سلطة تنفيذية	10
88	الهيكل التنظيمي لنظام المعلومات التسويقية	11
93	مكونات الأساسية للمنتج	12
95	دورة حياة السلعة	13
121	مكونات العملية الاتصالية	14
132	إستراتيجية الدفع	15
133	إستراتيجية الجذب	16
142	قنوات توزيع السلع الاستهلاكية	17
143	قنوات توزيع السلع الصناعية	18
144	مستويات الاتصال بين المنتج والمستهلك	19
162	الهيكل التنظيمي لمنظمة مطاحن تيارت	20
182	توزيع عدد الإطارات حسب السن	21
183	توزيع عدد الإطارات حسب الجنس	22
184	توزيع الإطارات حسب الأقدمية	23
185	مصادر البيانات	24
186	صعوبة الحصول على البيانات	25
186	صعوبة تخزين البيانات	26
187	صعوبة معالجة البيانات	27
187	أهمية دقة المعلومات	28
188	أهمية موضوعية المعلومات	29
188	أهمية سرعة المعلومات	30
189	تدفق المعلومات بين أقسام المؤسسة	31
189	طرق معالجة البيانات	32
190	وجود نظام المعلومات التسويقية في المؤسسة	33
190	مساهمة نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات	34

191	مساهمة نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي	35
191	مجالات اتخاذ القرارات	36
192	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات	37
193	مدى المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي	38
193	أهمية تبليغ القرارات في وقتها	39
194	الأدوات الرياضية المساعدة على اتخاذ القرارات	40
194	وجود الإستخارات التسويقية في المؤسسة	41
195	نظم المعلومات في المؤسسة	42
196	طبيعة المشاكل التسويقية التي تواجهها المؤسسة	43
196	وجود البحوث التسويقية بالمؤسسة	44

الفهرس

ملخص				
شكر				
قائمة الجداول و الأشكال				
الفهرس				
11.....	مقدمة			
16.....	1. إتخاذ القرارات.....			
17.....	1.1 الإدارة و عملية إتخاذ القرارات.....			
17.....	1.1.1 ماهية القرارات.....			
27	2. أهمية القرارات في الإدارة			
إتخاذ	في	المؤثرة	العوامل	
30.....	القرار.....			
ومراحل		القرارات	أنواع	
31.....	اتخاذها.....			
القرارات		أنواع	.1.2.1	
31.....				
.....	2.2.1.مراحل إتخاذ القرار.....			
34.....				
إتخاذ	في	والسياسات	السياسات	بدائل
40.....	القرارات.....			
3.1.حالات إتخاذ القرارات والأدوات الرياضية				
42.....	لإتخاذها.....			
إتخاذ				
43.....	1.3.1. حالات			
				القرار.....

للاتخاذ	الرياضية	الأدوات	.2.3.1
		45.....	القرارات
القرارات	إتخاذ		3.3.1
	49.....		التسويقية
التسويقية	المعلومات		2.نظام
	51.....		
52.....		1.2. أساسيات عن نظم المعلومات	
52.....		1.1.2. عموميات حول البيانات و المعلومات	
58.....		2.1.2. أساسيات حول النظام	
62.....		3.1.2. نظام المعلومات	
68.....		2.2. وظائف و مكونات نظام المعلومات التسويقية	
68.....		1.2.2. ماهية نظام المعلومات التسويقية	
70.....		2.2.2. وظائف نظام المعلومات التسويقية	
71.....		3.2.2. مكونات نظام المعلومات التسويقية	
77.....		3.2. الإطار التنظيمي الحاكم لنظام المعلومات التسويقية	
77.....		1.3.2. البيئة المحيطة بنظام المعلومات التسويقية	
84.....		2.3.2. مكانة نظام المعلومات التسويقية في المنظمة	
88.....		3.3.2. مدخلات و مخرجات نظام المعلومات التسويقية	
91.....		3. متطلبات المعلومات لترشيد القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي	
91.....		1.3. ترشيد قرارات مزيج منتجات المنظمة	
92.....		1.1.3. مزيج منتجات المنظمة	
98.....		2.1.3. القرارات المتعلقة بمزيج منتجات المنظمة	
101.....		3.1.3. مدخلات و مخرجات نظم المعلومات التسويقية الخاصة بالمنتج	
		2.3. ترشيد قرارات تسويير منتجات المنظمة	
		103	
منتجات		1.2.3. تسويير	
		104.....	المنظمة
منتجات	بتسويير		2.2.3
		110.....	المنظمة
115.....		3.2.3. مدخلات و مخرجات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بتسويير المنتجات	

الترويجي	المزيج	قرارات	3.3.ترشيد
		117.....	
			1.3.3.المزيج
117.....			الترويجي.....
بالمزيج	المتعلقة		2.3.3.القرارات
		129.....	الترويجي.....
ال خاصة	التسويقيه	المعلومات	3.3.3.مدخلات و مخرجات
		نظام	
			3.3.3.مدخلات و مخرجات
			بالترويج.....
المنظمة	منتجات	توزيع	4.3.ترشيد
		137.....	
137.....			1.4.3.المزيج التوزيعي.....
146.....			2.4.3.قرارات التوزيع و العوامل المؤثرة فيها.....
149.....			3.4.3.مدخلات و مخرجات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بالتوزيع.....
153.....			4.دراسة حالة مؤسسة مطاحن تيارت
153.....			1.4.مدخل للدراسة التطبيقية.....
154.....			1.1.4.منهجية الدراسة الميدانية.....
156.....			2.1.4.التعريف بالمنظمة.....
161.....			3.1.4.الهيكل التنظيمي لمنظمة مطاحن تيارت.....
165.....			2.4.واقع عناصر المزيج التسويقي في منظمة مطاحن تيارت.....
165.....			1.2.4.سياسة المنتوج.....
170.....			2.2.4.سياسة التسعيير.....
173.....			3.2.4.سياسة الترويج.....
175.....			4.2.4.سياسة التوزيع.....
178.....			3.4.محاولة تقييم نظام المعلومات التسويقية و عملية إتخاذ القرار في المنظمة.....
178.....			1.3.4.الإستماراء.....
184.....			2.3.4.فرز وتوزيع الأجروبة حسب النسب.....
197.....			3.3.4.تحليل إجابات الإستبيان.....
206.....			الخاتمة.....

211.....	الملحق.....
216.....	قائمة المراجع.....

المقدمة

ما لا شك فيه أن العصر الذي نعيش فيه هو عصر يتميز بالسرعة الفانقة، والكم الهائل من المعلومات، مما عاشته الإنسانية من تطور وبحوث وما توصلت إليه يمكن اختزاله في بضع ثوانٍ من العصر الحالي، وذلك لكون المعلومات أصبحت تتزايد وتتطور في لمح البصر مفسحة المجال للأفراد والمنظمات لاستغلالها ومرغمة إياهم على مسايرتها وإلا فإن الركب المتتسارع لن يتاخر حتى تلحق به، ومن المسلم به أن المعلومات سواء كانت في شكلها الخام أو في شكلها المعالج في الوقت الحالي أصبحت مورداً أساسياً لتقديم وآمن الدول.

ومع تطور الفكر الإداري الذي أحدث تغيرات في الحياة الاقتصادية جعل العمل الإداري الحديث يتميز بضرورة البحث عن الحلول لكثير من المشكلات الإدارية عامة والتسويفية بصورة خاصة ومن ثم فإن ضرورة حل هذه المشكلات أدى إلى الأخذ بعين الاعتبار طبيعتها المتغيرة ومراعاة أهدافها التي تتلخص أساساً في العمل على تحقيق مكانة متعلالية، إستجابة لمتطلبات التنمية وملائحة الركب الاقتصادي، لكن ما يحول دون تحقيق هذه الأهداف هو محدودية أو قلة الموارد والإمكانيات المتوفرة لدى المنظمات، ولعل أهم الموارد التي تعاني المنظمات من نقصها هي المعلومات والتي تعتبر العمود الفقري لعملية حل المشكلات وإتخاذ القرارات بشأنها.

غير أن الوصول إلى هذه الأهداف ليس بالأمر الهين في ظل الظروف الداخلية للمنظمة وتفاعلها مع محيط لا يمكن إدراك تغيراته، كما أن إدارة التسويق في المنظمة لا تعمل في فراغ، فالواقع التطبيقي يبين أن هناك العديد من العوامل والمتغيرات البيئية التي تؤثر في قرارات المنظمة الخاصة بوضع السياسات والخطط والبرامج التسويقية وتنفيذها، والتي يمكن أن تساعدها في إنجاح ذلك إذا تمأخذها بالحسبان والتي يمكن أن تكون سبباً في فشلها إذا ما تم تجاهلها أو سوء تقدير أثرها. بعض هذه العوامل داخلية نابعة من المنظمة نفسها والبعض الآخر منها خارجية تعود إلى البيئة المحاطة بها، وبغية التسيير الحسن لمختلف قطاعات المنظمة فهي تحتاج إلى إتخاذ القرارات المناسبة بشأن هذه المتغيرات ومما لا شك فيه أن المعلومات تعتبر وسيلة مهمة في هذا المجال فالحاجة إليها ملحة وضرورية خاصة في ظل ما يعرف بالثورة

المعلوماتية كما أن كبر و نمو المنظمات دفع إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات لمتخذي القرارات الإدارية عامة والمتعلقة بالمزيج التسويقي خاصه و ضرورة فرزها بشكل أكثر تنظيما، كل ذلك أدى إلى ضرورة وجود أنظمة معلومات فعالة داخل المنظمة.

يتضمن نظام المعلومات التسويقية كنظام متكامل القيام بدور هام في إدارة التسويق من خلال مشاركة فعالة في عملية إتخاذ القرارات المرتبطة بعناصر المزيج التسويقي وذلك بتزويد متخذي القرارات بالمعلومات الدقيقة والمفيدة لعملية الإنتاج والتسعير والترويج والتوزيع من ثم تقليل إحتمال الخطأ في إتخاذ مثل هذه القرارات. كما يهتم نظام المعلومات التسويقية بتوجيه كافة الموارد والأنشطة نحو حاجات ورغبات العملاء مما يستلزم ضرورة التعرف عن قرب على احتياجات السوق من خلال جمع المعلومات التي تساعده على فهم تغيراتها و إتخاذ القرارات الملائمة ومع اتجاه المنظمات الرائدة التي تتبنى المفهوم الحديث للتسويق والذي يركز على التوجه بالعميل فإن المنظمات تنظر إلى نظام المعلومات التسويقية على أنه حجر الأساس لإحداث التوجه و التكامل الصحيح لكافة الأنشطة التسويقية بما في ذلك من إنتاج و تسعير و ترويج وتوزيع نحو الإستجابة الصادقة لرغبات و حاجيات العميل و احتياجات السوق.

ويعتمد مدى نجاح المنظمات في خدمة أسواقها على قدرة الإدارة العليا على إشباع حاجيات ورغبات مستهلكيها و عملائها من خلال تقديم منتجاتها التي تقابلها إشباعات عند مستوى مرض من الأرباح وفي هذا الخصوص يواجه رجال التسويق العديد من القرارات التسويقية والمرتبطة خصوصا بالمزيج التسويقي لمنتجات المنظمة والتي تدور حول العلاقة بين المنظمة وأسواقها من خلال المنتجات التي تقوم بتقديمها.

أولا : طرح الإشكالية.

يعتبر نظام المعلومات التسويقي أداة أساسية في توفير المعلومات الضرورية عن الأسواق وخصائصها والمستهلكين ودوافعهم الشرائية والموزعين وكيفية تحفيزهم لتصريف منتجات المنظمة وما إلى ذلك من المعلومات التي تساعده في ترشيد القرارات التسويقية وعلى هذا الأساس يمكن طرح إشكالية بحثنا في سؤال رئيسي على النحو التالي:

ما مدى مساهمة نظام المعلومات التسويقية في تزويد رجال التسويق بالمعلومات الدقيقة والكافية لترشيد القرارات الخاصة بالمزيج التسويق ؟

هذا التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح بعض التساؤلات الثانوية الآتية:

1- ما المقصود بالمعلومات؟ ما مدى مساهمتها في إتخاذ القرارات؟

2- ما هي الأهمية التي تكتسبها عملية إتخاذ القرار في الإدارة؟ وما هي العوامل والظروف التي تتخذ فيها؟

3- ما هي الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات حتىتمكننا من إتخاذ قرارات سليمة؟

4- هل عملية إتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي بحاجة إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالبيئة التسويقية؟ وإلى أي مدى يمكن الاستفادة منها؟

5- كيف يمكن لنظام المعلومات التسويقية أن يكون أداة فعالة في إتخاذ القرار التسويقي الرشيدة؟

ثانياً : فرضيات الدراسة.

بعد هذا الطرح يمكن صياغة وبلوره فرضية الأساس على الشكل التالي:

إن نظام المعلومات التسويقي يعد الداعمة الأساسية في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لعملية إتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي.

ومن خلال هذا يمكن الاعتماد على الفرضيات الجزئية التالية:

1- المعلومات عبارة عن مخرجات نظام المعلومات جراء عملية التشغيل على البيانات.

2- القرارات الرشيدة ترتكز بصورة أساسية على نوع المعلومات المعتمد عليها.

3- الحصول على المعلومات ليس هدفا وإنما قاعدة لإتخاذ القرارات التسويقية.

4- إن ظروف الاقتصاد الحالي تتطلب وجود نظام معلومات تسويقي على مستوى كل منظمة ترغب في إستمراريتها وبقائها.

ثالثاً : أهمية الدراسة.

نظراً للإهتمام المتزايد من قبل المنظمات وخاصة في الآونة الأخيرة لأهمية المعلومات والدور الذي تلعبه في تطوير نشاطاتها التسويقية، يبين الموضوع محل الدراسة العديد من المفاهيم كالبيانات والمعلومات، ونظام المعلومات بالإضافة إلى توضيح عملية إتخاذ القرارات كما تكمن أهمية البحث في توضيح الدور الذي تلعبه المعلومات في إتخاذ القرارات التسويقية الخاصة بالمزيج التسويقي وكذا الدور الفعال لنظام المعلومات التسويقية الذي يمد رجال التسويق ومتخذي القرارات بالمعلومات الملائمة واللزامية لمثل هذه القرارات.

رابعاً : أهداف الدراسة.

يمكن تلخيص الأهداف التي نريد الوصول إليها من خلال بحثنا هذا في النقاط التالية:

- 1- توضيح معالم ومتطلبات المعلومات لعملية إتخاذ القرارات التسويقية الخاصة بالمزيج التسويقي.
- 2- التأكيد على أن التوجّه بالمستهلك هو الحل الوحيد لمواجهة المنافسة وذلك من خلال إتخاذ القرارات الرشيدة والمبنيّة على معلومات صحيحة بغية تلبية حاجاته بشكل أفضل.
- 3- تنمية وتطوير عناصر المزيج التسويقي بالإعتماد على نظام معلومات تسويقي فعال يزود المنظمة بكافة المعلومات عن البيئة الخارجية والداخلية لها.
- 4- معرفة مدى نجاعة ومساهمة نظام المعلومات التسويقية في عملية إتخاذ القرارات.
- 5- تبيّان واقع المؤسسة الجزائرية من نظام المعلومات التسويقي متخدّن مؤسسة مطاحن تيارت نموذجاً وذلك باعتبارها تنتج وتسوق أهم المنتجات الإستهلاكية في البلاد والمتمثلة في السميد والدقيق.

خامساً : دوافع ومبررات اختيار الموضوع.

إن الدوافع التي كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع تتمثل في النقاط التالية:

- 1- محاولة الإستفادة من هذا الجانب الحيوي خصوصاً مع التحول الذي تعرفه بلادنا في الانتقال إلى الاقتصاد الحر والدور الذي يمكن أن تلعبه إدارة التسويق بالمنظمة في هذا المجال.
- 2- المساهمة ولو بالقليل في البحث العلمي في مجال التسويق بصفة عامة ونظم المعلومات التسويقية على وجه الخصوص.
- 3- ظهور الحاجة الماسة لنظم المعلومات التسويقية حيث أصبحت من أهم مواضيع الساعة في حياتنا اليومية وأحد السمات والميزات الأساسية في المنظمات المعاصرة.
- 4- ميولي الشخصي لإختيار هذا الموضوع بما يتواافق والأوضاع الراهنة خاصة ونحن نعيش في عصر المعلومات.

سادساً : محددات الدراسة.

يعتبر ميدان دراستنا هذه واسعاً وشاسعاً ولم يكن بمقدورنا التطرق من الناحية النظرية إلى مختلف الجوانب و خاصة تلك المتعلقة بأنظمة المعلومات لذلك إرتأينا تسليط الضوء على نظام المعلومات التسويقية، فالدراسة التي نحن بصدد القيام بها تتحصّر ضمن إطار خاص بوظائف الإدارة التسويقية يتمثل في كيفية تأثير نظام المعلومات التسويقية على ترشيد قرارات المزيج التسويقي بالإعتماد على تدفق المعلومات بين مختلف أقسام المنظمة كما يقتصر بحثنا هذا على منظمة إنتاجية تتمثل في مؤسسة مطاحن تيارت لإجراء المطابقة بين ما جاء في الجانب

النظري من هذا البحث و واقعه في المؤسسة الجزائرية إذ انحصرت دراستنا حول القرارات المتعلقة بالمزيج التسويقي لمنتجات مطاحن تيارت و المتمثلة أساسا في الدقيق و السميد و مشتقاتها.

سابعا : المنهج المتبوع في الدراسة.

للإجابة على إشكالية البحث و إثبات صحة الفرضيات من عدمها إنبعنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق إلى عملية إتخاذ القرارات و مختلف التطورات الحديثة في هذا المجال و يبرز كذلك من خلال التطرق للمفاهيم الخاصة بالبيانات و كذا نظام المعلومات التسويقية ومدى تأثير هذا الأخير على عملية إتخاذ القرارات التسويقية واعتمدنا منها منهج دراسة الحال في الجزء التطبيقي لتفسير الظاهرة المدروسة على أرض الواقع.

ثامنا : الدراسات السابقة.

لقد سبق وأن نوقشت بعض المواضيع على مستوى الماجستير بمعهد العلوم الإقتصادية بجامعة الجزائر تخص نظم المعلومات التسويقية هذه المواضيع تشمل جوانب مختلفة منها أهمية النظام الآلي للمعلومات و دوره في عملية إتخاذ القرارات لنوفيل حيد، مبررات و شروط وضع نظام المعلومات في المؤسسة الإقتصادية لشافية جاب الله. و متطلبات المعلومات لعملية إتخاذ القرارات لدحمني خديجة. غير أن هذه المواضيع لم ترد أهمية لنظام المعلومات التسويقية أما بالنسبة لنظم المعلومات التسويقية فوجدنا رسالة لأيت مجري توفيق تتناول دور نظام المعلومات التسويقية في التسويق الإستراتيجي و أخرى بعنوان دور و مكانة نظام المعلومات في تحسين مبيعات المؤسسة لمحمد بن جاب الله، غير أن هذه المواضيع لم تتطرق لمدى إسهام نظام المعلومات التسويقية بشكل فعال في ترشيد القرارات التسويقية خاصة تلك المتعلقة بالمزيج التسويقي.

تاسعا : تقسيم البحث.

من أجل تغطية موضوعنا محل الدراسة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى قسم نظري وآخر تطبيقي، الجزء النظري يتكون من ثلاثة فصول هي على النحو التالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه إتخاذ القرارات وتحتوي على ثلاثة مباحث كان أولها الإدارة وعملية إتخاذ القرار ثم أنواع القرارات ومراحل إتخاذها و المبحث الأخير حالات إتخاذ القرار والأدوات الكمية لإتخاذها.

الفصل الثاني: نظام المعلومات التسويقية وهو بدوره متكون من ثلاثة مباحث أولها يتضمن مفاهيم عن نظم المعلومات والثاني وظائف ومكونات نظام المعلومات التسويقية وأخيرا الإطار التنظيمي لنظام المعلومات التسويقية.

الفصل الثالث: متطلبات المعلومات لترشيد القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي وهو يتكون من أربعة مباحث كان أولها ترشيد قرارات مزيج منتجات المنظمة. والمبحث الثاني ترشيد القرارات الخاصة بتسعير منتجات المنظمة ثم يليه المبحث الثالث الذي تناولنا فيه ترشيد القرارات المتعلقة بالترويج وأخيرا المبحث الرابع والذي يخص ترشيد قرارات التوزيع لمنتجات المنظمة.

أما الجزء التطبيقي فيتعلق بدراسة حالة لمؤسسة إقتصادية وطنية وهي مؤسسة مطاحن تيارت ويضم ثلاثة مباحث كان أولها مدخلا للدراسة التطبيقية أما المبحث الثاني فتناولنا فيه واقع المزيج التسويقي لمؤسسة مطاحن تيارت وأخيرا محاولة تقييم نظم المعلومات التسويقية وعملية إتخاذ القرارات في المؤسسة.

وفي نهاية البحث حاولنا إدراج خاتمة أردنا من خلالها أن نورد أهم النتائج التي توصلنا إليها وكذا أهم التوصيات وآفاق البحث.

الفصل 1

إتخاذ القرارات

أصبحت العملية الإدارية في الوقت الحاضر تحظى باهتمام كبير في جميع المنظمات وفي كافة النشاطات والمستويات بإعتبار أن الأداء الإداري من الدعائم الأساسية التي يعتمد عليها نجاح المنظمة في تحقيق رسالتها وأهدافها بكفاءة وفعالية.

ويعود النجاح في الممارسة الصحيحة للعملية الإدارية بما في ذلك إتخاذ القرارات بأساليب رشيدة من الأمور الحيوية والحرجة في أي منظمة سواء كانت تعمل في الإنتاج أو التصنيع بكافة المجالات والخدمات بجميع أنواعها، كما تتحدد فعالية المنظمات بقدرتها على الممارسة الصحيحة لعناصر العملية الإدارية و جميع أنشطتها بما في ذلك إتخاذ القرارات من ناحية ، وعلى قدرتها لتفهم وإستيعاب البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة و التعامل الجيد معها من ناحية أخرى.

كما أصبح مصطلح إتخاذ القرارات التسويقية في أحيان كثيرة مرادفا لعمل ونشاط الإدارة باعتبار عملية إتخاذ القرارات عنصرا أساسيا وجوهريا للقيام بالوظائف الإدارية من تخطيط، تنظيم، توجيه ورقابة.

ولالقاء الضوء على عملية إتخاذ القرارات والإلمام بعناصر هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث هي على النحو التالي:

- الإدارة وعملية إتخاذ القرارات.
- أنواع القرارات ومراحل إتخاذها.
- حالات إتخاذ القرارات والطرق الكمية لإتخاذها.

1.1. الإدارة وعملية إتخاذ القرارات

تعتبر القرارات جوهر العملية الإدارية فهي نقطة الانطلاق بالنسبة لجميع التصرفات والنشاطات إدارية بما في ذلك من تحطيط، تنظيم، توجيه ورقابة والتي تتم بالمنظمة، بل وفي علاقاتها وتفاعلها مع البيئة التي تحيط بها.

فإذا نظرنا إلى أية منظمة من المنظمات، سوف نجد أن لها أهداف تسعى إلى تحقيقها و يتم ذلك من خلال إتخاذ مجموعة من القرارات والتي تعتبر سلسلة مرتبطة ببعضها البعض. كما تزداد أهمية إتخاذ القرارات كلما زاد حجم المنظمة وحساسية مهامها وذلك نتيجة لاتصال أهدافها بالبيئة التي تعمل في ظلها.

1.1.1. ماهية القرارات

تعني الإدارة ما يقوم به الإنسان من نشاط في مجالات حياته بصفة متكاملة، و يلجاً الإنسان بطبيعته إلى الإدارة لما تتطلبه حاجاته من موارد غير كافية، فما يمارسه الإنسان من نشاط يؤدي به إلى حياة معيشية أفضل، يقاس بالدرجة الأولى على مقدار تضمنه للمهارات الإدارية والعمل على تتميتها بشكل ملحوظ.

1.1.1.1. تعريف الإدارة

إن لمصطلح الإدارة إستخدامات شتى تبعاً لتنوع مجالات النشاط الإداري داخل منظمات الأعمال ولم يستقر الباحثون على تعريف موحد للإدارة، كما أن الوصول إلى تعريف واحد و شامل للإدارة لقي الكثير من الصعوبات، حيث يختلف تفسير معنى كلمة إدارة باختلاف وجهة نظر القائم بتعريفها، ونواحي التركيز التي ينظر إلى الإدارة من خلالها، والوقت الذي صيغ فيه التعريف.

و تجدر الإشارة إلى أن الاختلاف موجود حسب الظروف البيئية والإيديولوجيات السائدة في كل مجتمع، كما أن التنظيم الاجتماعي ينعكس على التنظيم الإداري ونستخلص من هذه الحقائق أن نظرة المفكرين إلى علم الإدارة تختلف باختلاف التصور الذي يحملونه في أذهانهم عن دور الإدارة في المجتمع الذين يعيشون فيه. [1، ص 15]

فنجد أن فريديريك تايلور يرى أن الإدارة هي: "أن يعرف متى اتخذ القرار بالضبط ماذا يريد، ثم يتتأكد أن الأفراد يؤدونه بأحسن وأرخص وسيلة ممكنة". [2، ص 12]

أما دروكر فيعرف الإدارة على أنها "وظيفة ومعرفة وعمل يتم إنجازه، ويطبق المدراء هذه المعرفة لتنفيذ هذه الوظائف و تلك الأعمال". [2، ص 22]

نذكر بالإضافة إلى التعريف السابقة بعض التعريفات الخاصة بالإدارة منها ما يلي :

أ- "الإدارة هي التنسيق الفعال للموارد المتاحة من خلال العمليات المتكاملة للتخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة لتحقيق أهداف العمل الجماعي بطريقة تعكس الظروف البيئية السائدة وتحقق المسؤولية الاجتماعية لذلك العمل". [3، ص12]

ب- "تمثل الإدارة نوعاً من أنواع التعاون البشري الذي ينظم جهود الأفراد لتحقيق أهداف مختلفة سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية بإستخدام الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة". [4، ص37]

ومن خلال قراءة ما تم ذكره من التعريف السابقة يمكن القول بأنها تصب في مجرى واحد هو أن الإدارة هي مجموعة الأنشطة الإنسانية التي يتم بواسطتها تحقيق الأهداف من خلال التعاون البشري ، أي تحقيق الأهداف من طرف المدراء مع الآخرين أو بواسطة الأشخاص الآخرين. إلا أن هذه التعريفات تضمنت ما يلي:

- أن من له حق الإدارة تكون له سلطة توجيه الآخرين تجاه تحقيق الأهداف، وأن هذا الحق يُسْتمد من المركز الإداري الرسمي الذي يشغلة في الهيكل التنظيمي.

- أن الأنشطة الإدارية كلها تمارس داخل إطار وحدود المنظمة دون النظر إلى البيئة المحيطة بها. كل ذلك جعل من هذه التعريفات تميز بصفة القصور تجاه تحديد مفهوم الإدارة واعتبارها تعريفاً تقليدية خصوصاً لعدم إدراج البيئة التي تحيط بالمنظمة.

ومن الإتجاهات الحديثة نسبياً في النظر للإدارة، هي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الظروف والمتغيرات البيئية التي تعمل في ظلها المنظمة والمؤثرة في نشاط الإدارة، ويعكس التعريف الذي قدمه روبرت هذا الإتجاه عندما أشار إلى أن الإدارة هي " إيجاد والمحافظة على ظروف بيئية يمكن للأفراد من خلالها تحقيق أهداف معينة بكفاءة وفعالية". [5، ص15]

بالنظر إلى هذا التعريف يمكن إستخلاص الخصائص التالية للإدارة:

أ- الإدارة عمل اجتماعي

فتوجد الإدارة عندما تكون هناك جماعة أو عدد من الأفراد المتلقين على تحقيق هدف ما، فيقع على عاتق هذه الجماعة تحقيق التعاون فيما بينهم للوصول إلى الأغراض المسطرة، و يجب على هؤلاء الأفراد إقامة التنسيق بينهم، و ترتيب رغباتهم وطموحاتهم الشخصية، بما يتتوافق و تحقيق الهدف الذي من أجله يتم التعاون بينهم. [6، ص14]

بـ- الإِدَارَةُ عَمْلِيَّةٌ هَادِفَةٌ

إن الإِدَارَةُ عَمْلِيَّةٌ هَادِفَةٌ بِإِعْتِبَارِهَا تَوْجِهُ أَسَاساً لِتَحْقِيقِ هَدْفٍ أَوْ مَجْمُوعَةً مِنَ الْأَهْدَافِ وَمِنْ ثُمَّ فَهِيَ وَسِيلَةٌ وَلَا يَسْتَغْلِطُ بِهَا، فَهِيَ إِذَا مَجْمُوعَةً مِنَ التَّرْتِيبَاتِ الَّتِي تَصْمِمُ لِلِّوْصُولِ إِلَى هَدْفٍ مُعِينٍ وَالَّذِي قَامَتْ مِنْ أَجْلِهِ الْمُؤْسَمَةُ، وَتَخْلُفُ الْأَهْدَافَ بِإِخْتِلَافِ الْمُؤْسَمَاتِ الَّتِي تَطْمَحُ فِي الِّوْصُولِ إِلَيْهَا.

جـ- الإِسْتِخْدَامُ الْفَعَالُ لِلْمَوَارِدِ الْمَتَاحَةِ

إِذْ أَنَّهُ مِنْ بَيْنِ الْمَهَامِ الإِدَارِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ تَحْقِيقُ التَّنْسِيقِ الْفَعَالِ وَالْإِسْتِخْدَامِ الْأَمْثَلِ لِلْمَوَارِدِ الْمَوْجُودَةِ بِحُوزَةِ الْمُؤْسَمَةِ وَهُوَ مَا يَمْيِيزُ الإِدَارَةَ النَّاجِحةَ ، فَيُشَارُ إِلَى ذَلِكَ بِالْفَعَالِيَّةِ أَوِ الرَّفِيقِ فِي الْأَدَاءِ. فَيُتَوفِّرُ لِأَيِّ مُؤْسَمَةٍ مُزِيجًا مِنَ الْمَوَارِدِ الْمَتَاحَةِ، وَهَذِهِ الْمَوَارِدُ بِطَبِيعَتِهَا لَيْسَتْ مُتَوَافِرَةُ بِشَكْلِ مُطْلَقٍ وَلَكِنَّهَا مُحَدُّودَة، وَمِهْمَةُ الإِدَارَةِ الْفَعَالَةِ هِيَ كِيفِيَّةُ إِيْجادِ المُزِيجِ الْمُلَائِمِ وَالِّوْصُولِ إِلَى الْإِسْتِخْدَامِ الْأَمْثَلِ لِهَذِهِ الْمَوَارِدِ بِمَا يَحْقِقُ الْأَهْدَافَ الَّتِي تَسْعَىُ الْمُؤْسَمَةُ إِلَى تَحْقِيقِهَا.[7، ص40]

دـ- عَمُومِيَّةُ النَّشَاطِ الإِدَارِيِّ

إِنْ تَحْقِيقَ التَّنْسِيقِ الْفَعَالِ لِلْمَوَارِدِ الْمَتَاحَةِ يَتَمُّ مِنْ خَلَالِ الْقِيَامِ بِالْوَظَائِفِ الإِدَارِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّنْظِيمِ وَالتَّخْطِيطِ وَالتَّوْجِيهِ وَالرَّقَابَةِ. وَيَنْبَغِيُ التَّنْوِيهُ إِلَى أَنَّ الْوَظَائِفِ الإِدَارِيَّةِ الَّتِي سَنْتَطَرِقُ إِلَيْهَا لَاحِقاً بِالتَّقْصِيرِ لَهَا صَفَةُ الْعُمُومِيَّةِ، أَيْ بِمَعِنِّيِّ أَنَّهَا قَابِلَةُ لِلتَّطْبِيقِ عَلَى كَافَةِ أَنْوَاعِ النَّشَاطِاتِ الْجَمَاعِيَّةِ وَبِالْتَّالِي يَمْكُنُ القُولُ أَنَّ النَّشَاطَ الإِدَارِيَّ يَمْكُنُ تَطْبِيقَهُ فِي مَجَالَاتٍ مُخْتَلِفةٍ كَصَنَاعَةِ السَّيَارَاتِ، الْكِيَمِيَّاءِ، الْمُسْتَشْفَيَاتِ، الْجَامِعَاتِ، الْبَنُوكِ... إلخ.[8، ص09]

هـ- الإِدَارَةُ هِيَ مَسْؤُلَيَّةٌ إِجْتِمَاعِيَّةٌ

حِيثُ نَرَى أَنَّهُ فِي الْآوَنَةِ الْآخِيرَةِ تَزَادِتُ الضَّغْوَطَاتُ عَلَى الْمُؤْسَمَاتِ بِإِخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا، لِتَبْنِي رَفَاهِيَّةَ الْمُجَمَعِ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ، فَزِيَادَةُ وَعِيِّ الرَّأْيِ الْعَامِ وَظُهُورُ التَّنْظِيمَاتِ الَّتِي تَدَافَعُ عَنِ الْبَيْئَةِ وَقَضَائِيَّاتِ التَّلَوُّثِ وَمَا إِلَى ذَلِكَ دُفُعَ الْكَثِيرُ مِنَ الْمُؤْسَمَاتِ إِلَى جَعْلِ رَفَاهِيَّةِ الْمُجَمَعِ هَدْفاً مِنْ بَيْنِ أَهْدَافِهَا الْعَامَةِ الَّتِي تَعْمَلُ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِهَا.[9، ص27]

2.1.1.1. وَظَائِفُ الإِدَارَةِ

إِنْ تَحْقِيقَ أَهْدَافِ الإِدَارَةِ يَتَمُّ مِنْ خَلَالِ الْقِيَامِ بِالتَّنْسِيقِ وَالْإِسْتِخْدَامِ الْفَعَالِ لِلْمَوَارِدِ الْمَتَاحَةِ، وَتَشَكَّلُ مَجْمُوعَةُ الْأَنْشَطَةِ الْلَّازِمَةُ لِتَحْقِيقِ ذَلِكَ التَّنْسِيقِ مَا يُسَمَّى بِالْوَظَائِفِ الإِدَارِيَّةِ. وَمِنْ وَجْهَهُ

نظر شاملة يمكن النظر إلى العملية الإدارية من خلال أربعة وظائف أساسية تشكل فيما بينها مزيجاً متكاماً، يمكن من خلالها الوصول إلى تحقيق الأهداف التنظيمية وهي على النحو التالي:

أ- التخطيط

يعتبر التخطيط الوظيفة الأولى في العملية الإدارية، فعن طريق التخطيط تحدد الأهداف المرغوب تحقيقها لكل مستوى من التنظيم والوسائل الواجب استخدامها لتحقيق هذه الأهداف ومن ثم فإن الخطط الموضوعة في كل المستويات الإدارية تحقق تحديد الأهداف وتمدّنا في نفس الوقت بالأساس الذي يمكننا من الحكم على درجة النجاح في تحقيق هذه الأخيرة وتعتبر الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات والبرامج والميزانيات أمثلة للخطط التي تساعد في إنجاز الأهداف.[10، ص26]

وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال وظيفة التخطيط يمكن تحقيق مايلي:

- تحقيق التكامل بين مختلف الوحدات التنظيمية وتحقيق التوازن بين الأقسام الإدارية داخل المنظمة وفي غياب التخطيط، تعمل كل إدارة أو كل قسم وفق رؤيته وإجهاده بصورة قد تؤدي إلى العديد من حالات التصادم بين الأقسام الذي يؤدي إلى إهدار الموارد دون تحقيق الأهداف.
- إن التخطيط ضروري من أجل توجيه جهود المنظمة بكمالها نحو تحقيق الأهداف، وبدون عملية التخطيط يمكن أن يعمل كل قسم أو إدارة داخل المنظمة إلى التركيز على أهدافه الخاصة التي قد تكون في إتجاه معاكس تماماً مع أهداف المنظمة ككل.
- في ضوء التخطيط يتم تحديد الأنشطة والمهام الالزامـة والنـتائـج وتحـقيقـ الأـهـدـافـ التيـ منـ أجلـهاـ وـُجـدتـ المنـظـمةـ.
- من خلال وظيفة التخطيط يمكن تحديد وتوظيف الإمكانيات والموارد الالزامـة لـتحـقيقـ الأـهـدـافـ وـبـدونـهـ لـنـ يـكـونـ بـالـإـمـكـانـ مـعـرـفـةـ أـنـوـاعـ وـكـمـيـاتـ وـمـوـاصـفـاتـ الـمـوـارـدـ وـالـإـمـكـانـيـاتـ الـمـادـيـةـ وـالـبـشـرـيـةـ وـالـفـنـيـةـ الـلـازـمـةـ لـلـمـنـظـمةـ بـغـيـةـ تـحـقيقـ الأـهـدـافـ.[8، ص16]

بناءً على وظيفة التخطيط يتم وضع الأسس ومعايير التي على أساسها تتم متابعة الأداء وتقييم النتائج وتصحيح المسارات والانحرافات بما يحقق أهداف المنظمة، وبدونه تصعب عملية متابعة الأفراد وتقييم كفاءتهم وإنجازاتهم، وبالتالي عدم بلوغ الأهداف المسطرة.

وعلى هذا الأساس يعتبر التخطيط وظيفة أساسية من الوظائف الإدارية، وتعتمده جميع المنظمات التي تسعى إلى احتلال مركز مهم في السوق من خلال وضع واعتماد خطط إستراتيجية. والوظيفة

التسويقية داخل منظمة الأعمال، معنية بهذه الوظيفة بحكم إرتباطها بالسوق والتعامل معه، ذلك كله يدفعها إلى تسطير الأهداف ورسم الخطط القصيرة والطويلة الأجل من أجل تحقيق أهدافها، كما تساعد الخطط التسويقية في تنسيق الأنشطة التسويقية داخل المنظمة، وتحدد المسؤوليات، وتوجيهه وترشيد المدراء إلى ما يجب عمله ومتى يجب القيام به وبحكم تعدد الأنشطة الإدارية التسويقية إضطررت المنظمات إلى وضع خطط لكل نشاطاتها، كوضع خطط لتصميم المنتجات وكذا التخطيط لكيفية تصريف المنتجات، وسبل توزيعها والتخطيط لأساليب الترويج المناسبة لكل منتج من منتجاتها.^[41، ص4]

بـ التنظيم

يتضح جوهر وظيفة التنظيم من خلال تحديد المدخلات المادية والبشرية والمالية وتجميعها في وحدات تنظيمية في المنظمة وتحديد العلاقات بينها لكي تعمل مع بعضها البعض في صورة منظمة ومتكاملة لبلوغ الأهداف المراد تحقيقها، أو بصيغة أخرى من خلال وظيفة التنظيم يتم تحديد من يعمل ماذا وكيف، ومتى، ومع من ؟ وتنتمي وظيفة التنظيم تحديد العلاقات التنظيمية المطلوبة داخل العمل واللازمة لتسهيل الخطط السابقة الوضع وتحديد درجة المركزية واللامركزية في إتخاذ القرارات وتجميع الأنشطة داخل الوحدات التنظيمية وتحديد نطاق الإشراف الواجب وضعه وتطبيقه.^[18، ص8]

وبصفة عامة يمكن اعتبار وظيفة التنظيم طريقة تنفيذ الخطط من خلال الوحدات التنظيمية المختلفة داخل المنظمة، وهناك العديد من المبادئ الإدارية التي تستند عليها وظيفة التنظيم مثل المركزية واللامركزية، ومن ثم فإن من الممكن أن يختلف التنظيم المطلوب لإنجاز الأهداف من منظمة إلى أخرى تبعاً لاختلاف توجهات الإدارة العليا للمنظمة كما أن وظيفة التنظيم تمكّن من تحقيق^[11، ص50]

- ترجمة البرامج والخطط إلى مهام تفصيلية مرتبطة بزمن محدد لتنفيذها مما يوفر الربط بين الأهداف والخطط من جانب، وما يتم تنفيذه من مهام وأعمال وأنشطة من جانب آخر، وما يتربّط على ذلك من إهار للموارد والجهد والوقت.

- تجميع وتقسيم الأنشطة والمهام والأعمال في وحدات تنظيمية وفي مستويات إدارية لتحديد إطار البناء التنظيمي الذي يتم العمل من خلاله لإيضاح الأدوار والواجبات، ومن ثم تسهيل عملية تحديد المسؤوليات وسهولة المحاسبة عليها.

- تحقيق التنسيق بين الأفراد والجماعات والوحدات التنظيمية والمستويات الإدارية داخل المنظمة

وتقوية العلاقة بين هذه العناصر وزيادة جودتها بما يتوافق وتقليل إحتمالات النزاع والصراع داخل المنظمة والعمل على تقوية فرص التعاون لتحقيق الأهداف.

- تحديد خطط الإتصال الإداري لتبادل المعلومات الخاصة والنتائج وتقوية قنوات الإتصال وتسريع تداول المعلومات ومن ثم تسهيل التنسيق بين مستويات المنظمة.

ج- التوجيه

تعد وظيفة التوجيه بمثابة المحول الذي ينقل كل من وظيفتي التخطيط والتنظيم من حالة السكون إلى حالة الحركة و الدинاميكية ، حيث ترتكز وظيفة التوجيه على إثارة أعضاء المنظمة وتحفيزهم لكي يتصرفوا وفق لسلوكيات تحقق أهداف المنظمة.[27، ص 10]

ويطلق على وظيفة التوجيه العديد من المسميات مثل التحفيز والقيادة والتأثير، إلا أن كلها تدور حول معنى واحد، هو كيفية التعامل مع الأفراد داخل المنظمة بإعتبار أن كل مدير يعمل مع أفراد، فيجب على كل مدير أن يوفر الظروف التي تشجع المرؤوسيين على العمل بكفاءة، ووظيفة التوجيه عملية معقدة، حيث يتم من خلالها توفير حواجز خارجية مثل الزيادة في الأجور والترقية، وأخرى داخلية مثل تقدير الآخرين والحوافز المعنوية. فهناك ضرورة لأن يمارس المسير دوره القيادي في التأثير على مرؤوسيه وتوفير المزاج المناسب من هذه الجوانب في الأوقات المناسبة، وبالقدر المناسب، وتتوفر وظيفة التوجيه للمنظمة عدة مزايا منها:[31، ص 2]

- تقوية ثقة المرؤوسيين في رؤسائهم من خلال التحفيز والتوجيه بما يُنجح التعرف على خصائص أعضاء المنظمة ودرافهم وإتجاهاتهم.

- تقليل الفجوة بين المستويات الإدارية وتقوية التعاون لتحقيق الأهداف وذلك من خلال الإستخدام الحكيم لأنماط القيادة لكسب ثقة أعضاء المنظمة وتحقيق قبولهم وتحمسهم لأهداف وخطط المنظمة.

- الاستخدام الفعال لأساليب وأدوات التحفيز بما يعمق الإستعداد والرغبة لدى أعضاء المنظمة لتحسين الأداء ورفع المستوى الإنتاجي.

- تحقيق كفاءة الأوامر والتعليمات التي تصدرها الإدارة لتحقيق الأهداف وذلك من خلال التوظيف السليم للأوامر والتعليمات بما يحقق الاستجابة السريعة والفعالة لإحتياجات العمل.

د- الرقابة

تمثل الرقابة الوظيفة الأخيرة للعملية الإدارية حيث تكتمل هذه الأخيرة بالتأكد من دقة تنفيذ الخطط عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعة وفي حالة اختلافها يتم إتخاذ

الإجراءات التصحيحية لمعالجتها، وتتعدد الإجراءات الواجب إتخاذها حسب طبيعة الانحرافات وأسبابها، فهناك إجراءات قصيرة الأجل، تستخدم إذا كانت الانحرافات ناتجة عن أسباب يمكن معالجتها في المدى القصير، وقد تكون الإجراءات التصحيحية طويلة الأجل، إذا كانت الأسباب تعالج في المدى البعيد كإهلاك الآلات مثلاً.

ويرى العديد من الإداريين أن هناك علاقة إرتباط قوية بين وظيفتي التخطيط والرقابة، حيث ينظر الكثيرون على أنهما وجهان لعملة واحدة فإذا لم تكن رقابة فلا يكون هناك معنى لعملية التخطيط ويجب أن تشمل وظيفة الرقابة كوظيفة إدارية مهمة على مailyi:[5، ص 290]

- وضع مستويات موضوعية طموحة للنتائج والأهداف وإعداد أسس ومعايير وأدوات المتابعة والقياس للأداء والكفاءة وتقدير الإنجازات.

- وضع أسس لمقارنة الأداء والنتائج الفعلية بالأداء والنتائج المخطططة والمستهدفة، وذلك بصفة مستمرة وملازمة للأداء والعمل الفعلي.

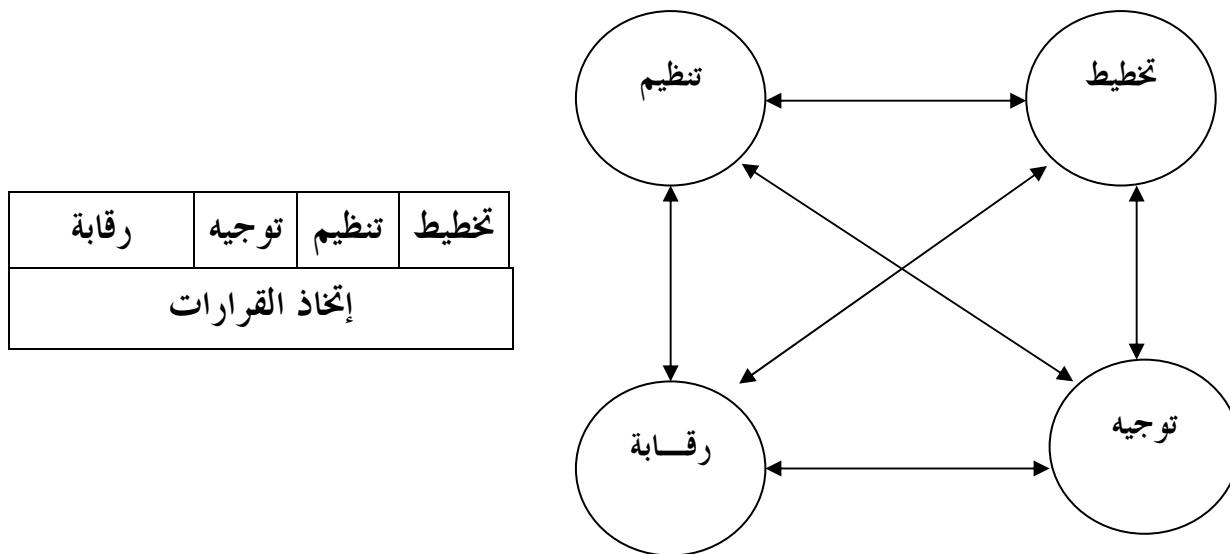
- إعداد أدوات سليمة لتحليل وتقدير الأداء بصورة موضوعية ومستمرة بما يسهل عملية تحديد المسؤوليات عن التقصير والانحرافات وسوء استخدام الموارد والإمكانات.

- بناء نظام معلومات فعال يكفل تزويد أفراد المنظمة بالمعلومات الكافية عن مستوى أدائهم ونتائج عمليات المتابعة، والتقييم لهذا الأداء.

بالإضافة إلى الوظائف الإدارية السابقة الذكر يرى الدكتور مصطفى محمود أبو بكر أنه للقرارات نصيب هام داخل المنظمة حيث يرى أن "الإدارة هي النشاط المسؤول عن إتخاذ القرارات بشأن صياغة الأهداف وتجميع الموارد المطلوبة وإستخدامها بكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف المنظمة وبالتالي نموها وإستقرارها من خلال مجموعة الوظائف الإدارية، والمتمثلة في التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة".[2، ص 31]

كما تجدر الإشارة لعدم وجود فوائل زمنية أو مكانية بين هذه الوظائف عندما يمارسها المسير، بمعنى أنه أي قرار يتخذ المسير أو أية أوامر يصدرها تمس عادة وتأثير في جوانب التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

إذا يمكن القول أن القرارات لها تأثير على الوظائف الإدارية و الشكل أدناه يبين ذلك.



الشكل رقم 01: الوظيفة الإدارية وعملية إتخاذ القرارات [11، ص44]

إن عملية إتخاذ القرار تعتبر المحور الأساسي بالنسبة للوظائف الإدارية بما في ذلك التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة. كما تعتبر عملية إتخاذ القرار أهم وظيفة يقوم بها المسير داخل المنظمة، فهي الحد الفاصل في نجاح المسير ومدى جودة ممارسته وإمامته بالتفاصيل ويبقى فاشلاً إذا لم يتخذ القرار المناسب لحل المشاكل المطروحة في الوقت المناسب.

إذ يعتقد بعض كتاب الإدارة والمفكرين أن عملية إتخاذ القرارات هي الأساس في الإدارة وقبلها كما قول دوفيدى : "إن القرارات الصحيحة هي السر الأوحد لنجاح المسير".[12، ص11] فالكثير من المدراء يعتقدون أن عملية إتخاذ القرار هي همهم الأساسي، بإعتبار عملية إتخاذ القرار عملية فنية لتحديد الإختيارات والتعرف على أحسن البدائل المتوفرة كما أن عملية غربلة البدائل والتمسك بإختيار معين لا يعني صحة القرار ووجود ضمانات أكيدة بأن القرار صائب وبأن نتائجه ستكون إيجابية لأن القرارات تختلف باختلاف المواضيع ومدى توفر المعلومات ووضوح الرؤى المستقبلية.

3.1.1.1. نظريات إتخاذ القرارات

يختلف الكتاب فيما بينهم بالنسبة للفتاوى التي يتخذها المسيرون في المنظمات، وذلك بسبب اختلاف الأداء، وإصدار القرارات يبني على مجموعة من القيم والتأكد من صحتها، وفي هذا الإطار يجر بنا أن نتعرض لبعض النظريات التقليدية في مجال إتخاذ القرارات، والتعرف على بعض الإعتبارات التي تؤثر في نوع القرار المتخذ وتطفئ عليه، وبإختصار هناك أربع نظريات رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ- نظرية الدوافع المادية والاقتصادية في إتخاذ القرار

- تقوم هذه النظرية على أساس مؤداه أن طرق إتخاذ القرار تتغير بإستمرار، وذلك تبعاً للتغير الظروف التي تتخذ في ظلها، كما أن القرارات تتخذ بناءً على ضوء الفوارق المادية والثمار التي تجني من أي قرار، وعليه فإن عملية إتخاذ القرار تتطلب إتباع ما يلي:[1، ص168]
- إمام القيادة وفهمها فهما جيداً لجميع المشاكل التي تدرسها بدقة ونظم.
 - اختيار البديل لكل قرار وتحديد تكاليف كل بديل.
 - وضع قائمة مرتبة ترتيباً علمياً للفوارق التي يمكن الحصول عليها.

ونستخلص من هذه النظرية التي أتى بها تشارلز ليندبلوم أنه عن طريق الأسلوب العلمي يمكن تحقيق أحسن النتائج التي يريد أن يحققها أي إنسان يسعى للبلوغ أهدافه بطريقة علمية مدرستة إلا أن هذه الإفتراضات النظرية لا يمكن أن تثبت في الميدان العملي وذلك نظراً لعدم توفر الوقت الكافي لإتخاذ القرار وقلة المعلومات المتوفرة للإنسان وميول الناس لتحقيق نتائج معينة يرغبون في تحقيقها وعزوفهم عن تحقيق نتائج أخرى، بالإضافة إلى صعوبة التحكم في مجرى الأحداث بالمستقبل ويشير تشارلز ليندبلوم بأنه من الصعب أن يتتفق المعنيون بأي قرار على إتباع أسلوب معين ويقتنعون كلهم بأن القرار المتخذ هو الذي يحقق رغبات جميع الأفراد.

ب- نظرية إتخاذ القرارات العملية [6، ص65]

يرى بعض المفكرين أنه من الأفضل الاعتماد على الأساليب التقليدية والبساطة في إتخاذ القرارات بحيث يكون المنطلق الأساسي هو الواقع المعاش والبرامج الموجودة والمتتشابهة في الوقت الحاضر، أي التقليل من الاعتماد على النظريات المثالية والاهتمام بالخطوات المتواالية والإجراءات التكميلية التي تتخذ للتغلب على جميع الصعاب التي تواجه أي مسؤول في عملية إتخاذ القرارات. وفي واقع الأمر فإن هذا الأسلوب يعني أن القرارات المتخذة لا تحل المشاكل بصفة جذرية مهما كانت درجة العقلانية فيها وإنما تحل عن طريق مجموعات متعاقبة من القرارات التي تتخذ نتيجة لتغيرات طارئة وبدون ظواهر جديدة لم تكن واضحة من قبل. وبناءً على ذلك فإن الحلول النهائية للمشاكل هي نتيجة للتغيرات الجزئية والتعديلات التي يتطلبتها الوضع والتقويمات التي تحصل أثناء القيام بالواجبات.

فالقرارات العملية إذاً هي القرارات التي تتخذ في مراحل متلاحقة وهي قرارات موجهة لحل المشاكل التي يواجهها الإداريون أثناء تنفيذ برامجهم، ولهذا فإن هذا النوع من القرارات العملية لا يصلح للتخطيط المستقبلي وإنما يصلح لمعالجة القضايا الحاضرة.

ج- نظرية قرارات الترضية [1، ص 171]

بالنسبة للأستاذ هربرت سايمون وغيره من المفكرين في نظرية التنظيم ، فإن القرارات المتخذة تجمع في معظمها بين المثالية والواقعية أي بين النظرية الأولى والثانية وحيثما في ذلك أن الإنسان يعتمد على الأساليب العلمية ويحاول إيجاد البدائل الجديدة، ويستعين بالخبراء للتعرف على آرائهم والتأكد من جدوا تخفيطاتهم المستقبلية، لكن المشكل هنا هو أن القرارات المتخذة يختلف وضعها من قرار لآخر. فهناك القرار الذي يتخد الإنسان وهو واثق من صحته و نتيجته، لأن جميع المعلومات متوفرة لديه كما أن هناك القرار الذي يتخد في ظروف غامضة وغير واضحة، وهنا يختلف الوضع عن ما هو عليه الأمر بالنسبة للقرار السابق، حيث يتوقف كل شيء على المتغيرات التي تحصل فيما بعد وأنذاك يتم اختيار القرارات التعديلية التي يتطلبها الوضع، وأما اختيار أو إتخاذ قرار في حالة مخاطرة فإن المسير يقوم بالمخاطرة، وقد تعود عليه بالفائدة أو تؤدي به إلى الهلاك، وخوفاً من التورط والوقوع في مأزق يصعب الخروج منه بسلام، يسعى المسؤولون إلى إتخاذ قرارات مقبولة وترضيهم إلى حد ما ويرفضون أن يخاطروا بمستقبلهم حتى ولو كانت المخاطرة مضمونة العاقب، تكون النتيجة في النهاية هي الاعتماد على الأسلوب التقليدي والمألوف في العمل والمقبول لدى الجميع.

د- نظرية القرارات التفصيلية والتكميلية

بالنسبة لكثير من المفكرين وخاصة اتزيوني، فإن القرارات تختلف باختلاف المشاكل، أي يحاول أي إنسان معالجتها وإيجاد الحل الملائم لها، فهناك القرارات الحاسمة والمصيرية التي تتطلب التفاصيل الدقيقة والخطيط المسبق لها، بحيث لا يمكن إتخاذها بسهولة وإنما بصعوبة لأنها حيوية وتؤثر في مجرى الأمور، وفي نفس الوقت نلاحظ بأن هناك بعض الفوارق الروتينية التي يمكن إتخاذها بسهولة وذلك لتكميلة القرارات الحاسمة وتصويب الأخطاء التي تبرز خلال مراحل تنفيذ القرار، وإنطلاقاً من هذا الأساس يمكن القول أن القرارات الحاسمة تتطلب البدائل والتفاصيل الدقيقة، والخطيط لما سيحدث وذلك على ضوء المعلومات المتوفرة غداً إتخاذ القرار.

4.1.1.1. تعريف القرار

لقد اختلف الكثير من المفكرين في تعريف القرار ونختار بعض التعريفات منها ما يلي:

- أ- "القرار هو الاختيار الذي يقوم به المسؤول بين عدد من البدائل لتحقيق هدف أو أهداف محددة مصحوباً بتحديد إجراءات التنفيذ". [13، ص 288]

بـ "القرار هو إختيار بديل من البدائل الكثيرة الممكنة لأجل الوصول إلى هدف، حل مشكل، إنتهاز فرصة". [14، ص 175]

جـ "القرار هو الإختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو المفضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة وإختيار الحل الأمثل من بينها". [7، ص 341]

من خلال هذه التعريف يمكن اعتبار عملية إتخاذ القرار بأنها عملية الإختيار لبديل من البدائل على أساس بعض المعايير قصد تحقيق هدف معين وبالتالي يمكن القول أن صدور القرار يتطلب وجود هدف معين وكذلك تعدد الإمكانيات، كما أن الإختيار يقوم على أساس معايير وأهداف مثل : إكتساب حصة سوقية أكبر ، تقليل التكاليف ، توفير الوقت ، زيادة حجم الإنتاج ، أو زيادة حجم المبيعات وما سبق ذكره يمكن تلخيص خصائص القرار فيما يلي :

- القرار هو الإختيار بين البدائل حيث يؤكد الكثير من رجال الفكر الإداري أن المبرر من إتخاذ القرار هو وجود البدائل و لحل هذا الأخير يتطلب الإختيار بين أحد هذه البدائل.

- القرار هو إختيار مدرك و واع، هذا يعني أن وجود عدد من البدائل يعني المفضلة بين هذه البدائل وذلك بناءً على دراسة وفحص البدائل المحتملة والإبقاء على بديل واحد من. [1، ص 163]

- عملية إتخاذ القرار عملية هادفة وليس هدفا في حد ذاتها، فهي موجهة إذا لتحقيق هدف أو أهداف معينة، ويعتبر القرار حصيلة تفاعل جماعة معينة في المنظمة، وهذا يعني أن القرار هو الإختيار الذي يتم عن طريق أعضاء الجماعة وبالتالي فإن عملية إتخاذ القرارات تتم نتيجة جهود مشتركة لعدد من المختصين والمرؤوسيين والمدراء، أثناء مرحلة صنع القرار.

- كما أن القرار يتضمن إجراءات التنفيذ ، حيث يرى رجال الفكر الإداري أن قيمة القرار تكمن في تنفيذه وليس في القرار ذاته، ولذلك يجب أن يشمل القرار جميع الأنشطة التي تضعه موضع التنفيذ. [15، ص 174]

2.1.1 أهمية القرارات في الإدارة

يعد القرار جوهر العملية الإدارية ووسيلتها الأساسية في تحقيق أهداف المنظمة ، كما أن عملية إتخاذ القرار تساهم بشكل أساسي في تمكين المنظمة من مواصلة أنشطتها الإدارية بكفاءة وفعالية.

1.2.1.1 إتخاذ القرار والتنظيم

ترتبط عملية إتخاذ القرار بالتنظيم من زوايا متعددة، أهمها الهيكل التنظيمي والإجراءات التنظيمية وطبيعة العلاقات بين العاملين وتقييم العمل ... الخ. فالتنظيم الإداري يؤثر في عملية إتخاذ

القرار من خلال تقسيم العمل وتحديد القواعد والإجراءات المفصلة التي تحكم سير العمل، وتشمل عملية إتخاذ القرارات جميع أجزاء التنظيم والعمل على تحقيق تنمية وتدريب العاملين فكل هذه العناصر تؤثر في عملية إتخاذ القرار، ومن هنا تتضح أن أهمية وطبيعة عملية إتخاذ القرار تختلف تبعاً لاختلاف التنظيم وشكله، ودرجة اللامركزية التي يؤخذ بها.

فاختلاف التنظيمات يؤثر في طبيعة وأهمية القرارات التي يتخذها أصحاب القرار، وهكذا يتضح حد الإرتباط بين عملية إتخاذ القرار والتنظيم، فيتأثر كل من هذين الأخيرين بالأخر ولعل أهمية هذا الإرتباط هو الذي جعل من عملية تطوير إتخاذ القرار، مدخلاً للتطوير التنظيمي وذلك من خلال الربط بين كفاءة التنظيم، وقدرته على مواجهة المشكلات على اختلاف أنواعها، والتكيف مع بيئه المنظمة.[16، ص28]

2.2.1.1. إتخاذ القرار والتخطيط

تتضح العلاقة بين عملية إتخاذ القرار والتخطيط ، من خلال تحديد المعايير التي وضعت لتقسيم أنواع التخطيط، حيث تتفق هذه المعايير مع بعض المعايير التي وضعت لتقسيم القرارات، فقد تم تصنيف التخطيط وفقاً لأهمية القرارات إلى ثلاثة أنواع:

- أ- تخطيط إستراتيجي في المستوى الأعلى للتنظيم، الذي يقابله القرارات الإستراتيجية.
- ب- تخطيط تنظيمي و تكتيكي في المستوى الأوسط للتنظيم الذي يقابله القرارات التنظيمية.
- ج- تخطيطي تشغيلي وهو الذي يتم في مستوى أدنى من التنظيمي، ويقابله القرارات التشغيلية أو التنفيذية.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من مظاهر التشابه والتواافق بين عملية التخطيط وإتخاذ القرارات هو أن المهارات اللازمة لوضع الخطط أو إتخاذ القرارات، ينبغي أن تتوافر في جميع من يشغلون المناصب القيادية التي تتولى عملية التخطيط و إتخاذ القرارات، وأن العملية التخطيطية في النهاية تقوم على أساس إتخاذ القرارات، وهذا ما عبر عنه كونتر في قوله: " إن إتخاذ القرارات التي تقوم على الإختيار بين البديل في العمل يعتبر قلب التخطيط، وإن معظم المدراء ينظرون إلى التخطيط على أنه مركز وظيفتهم الإدارية، إذ ينبغي عليهم بصفة مستمرة أن يتغيروا بالنسبة لأي موضوع أو لأي موقف ذلك لأن كل قرار يقترن بخطط متعددة داخل المنظمة".[17، ص97]

3.2.1.1. إتخاذ القرار والإتصال

يرى الكثير من علماء الإدارة أن مشكلة الإدارة الأولى في يومنا هذا هي مشكلة اتصال، أي مشكلة توفير البيانات والمعلومات اللازمة للعملية الإدارية. وإذا كانت عملية الإتصال ضرورية

ولازمة للعملية الإدارية بجوانبها المتعددة، فهي أكثر أهمية وأكثر ضرورة لعملية إتخاذ القرار، لأن عملية الإتصال وإتخاذ القرارات يشكان جانبين هامين من جوانب العملية الإدارية، ويعتمد كلاهما على الآخر ويتأثر به، معنى ذلك أن هناك علاقة متبادلة بين إتخاذ القرار وعملية الإتصال، إذ أن عملية الإتصال هي التي تنقل البيانات والمعلومات، والحقائق اللازم لإتخاذ قرار معين، كما أن القرارات الصائبة هي القرارات التي تتخذ أساساً على بيانات ومعلومات جيدة. [18، ص81]

4.2.1.1. إتخاذ القرار والتنسيق

يعتبر التنسيق عاماً هاماً من عناصر العملية الإدارية، والمسير الناجح هو الذي يقوم بالتنسيق بين أوجه النشاطات المختلفة التي تدخل في نطاق سلطاته. كما أن هناك ارتباط بين التنسيق وعملية إتخاذ القرارات تبرز من خلال تنظيم وتوحيد الجهد والطاقات البشرية والمادية في المنظمة لضمان أحسن استخدام لها لإتخاذ القرار وتنفيذها، ومن هنا يتوجب على المسير متخذ القرار مراعاة ثلاثة عناصر أساسية ترتبط بالتنسيق هي :

أ- التوازن: الذي يهدف إلى تزويد كل أداة باحتياجاتها التي تحقق لها المزيد من الفعالية على أن يكون ذلك بشكل متوازن.

ب- التوفيق: ويتطلب أن يتخذ القرارات في الوقت المناسب دون أدنى تأخير، لأن التأخير في إتخاذها من شأنه أن يؤدي إلى تعويق العمل وبالتالي تعطيل كل الإنجازات الأخرى التي تعتمد على هذا العمل.

ج- التكامل: والذي يسمح بتحقيق الإنسجام بين نشاطات الأقسام والفروع المختلفة وبين جهود العاملين في القسم أو الفرع الواحد، ضمن إطار تعاوني متناسق، يساعد على تحقيق التكامل وتوحيد الجهود وتعبيتها للوصول إلى الهدف المنشود بأفضل الطرق.

كما تبرز العلاقة بين التنسيق وعملية إتخاذ القرار، من خلال تزايد الحاجة إلى التنسيق لتذليل العوائق الإدارية التي تواجه متخذ القرار، ومن أهم الأساليب التي تتبع في الأجهزة الإدارية الحديثة لتحقيق التنسيق في عملية إتخاذ القرارات، المؤتمرات التنسيقية الدورية للوحدات والأقسام التابعة للمؤسسات المتشابهة للأعمال، حيث تلعب هذه المؤتمرات دوراً هاماً في إطلاع قيادات هذه الوحدات والأقسام على الآراء والأفكار فيما بينها، مما يمكنها من التنسيق بين نشاطات هذه الوحدات، وعدم تعارضها، بما يتوافق و إتخاذ القرارات الصائبة بيسر وسهولة. [17، ص101]

3.1.1. العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار

هناك عدة عوامل تؤثر في عملية إتخاذ القرار، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1.3.1.1. العوامل النفسية [19، ص338]

تعتبر العوامل النفسية، سواء لمتخذ القرارات، أو المعاونين أو المساعدين لمتخذ القرار ذات تأثير كبير على القرارات التي يتخذونها في محيط العمليات الإدارية المختلفة. إذ يجب إبراز أهمية الجوانب النفسية وأثارها على عملية إتخاذ القرار في المنظمات، لأن الجانب النفسي هو المتحكم في سلوك الأفراد عند إتخاذ القرارات. وعلى هذا الأساس يصبح تأثير هذه الجوانب النفسية تأثيراً سلبياً إذا كان متخذ القرار واقعاً تحت ضغط مؤثرات نفسية من أي نوع كانت، حيث أن هذه الضغوط تؤثر على حرية الفرد في إتخاذ القرار، فتصبح حرية الفرد مقيدة بهذه الضغوط.

2.3.1.1. زمن إتخاذ القرار

يعتبر عامل الزمن في عملية إتخاذ القرار من العوامل الهامة في منظمات الأعمال، وتكمّن أهمية الزمن في عملية إتخاذ القرار في أن هذا الوقت المطلوب قد يكون محدوداً، بحيث يشكل صعوبة في جمع البيانات والمعلومات والحقائق، وهذا يؤدي إما إلى التurgيل في إتخاذ القرار، ويصبح بذلك القرار عرضة للخطأ، أو قد يؤدي التأخير في إتخاذ القرار إلى تفاقم المشكلة وتعقدتها، بينما إذا كان الوقت المتاح لإتخاذ القرار متسع أمام من يتذمّر، فإن ذلك سوف يتتيح أمامه الفرصة لإجراء الدراسة المتأنيّة والحصول على المعلومات الدقيقة، وهذا من شأنه أن يساعد إلى الوصول إلى القرار الرشيد[20]

3.3.1.1. مدى توفر المعلومات

تتأثر القرارات التي تتخذ في منظمات الأعمال سلباً و إيجاباً بالبيانات والحقائق التي تتوفّر و تتعلق بالموضوع أو المشكلة المراد إتخاذ قرار بشأنها، ويتوقف توفر المعلومات على عدة عناصر منها ما يلي: [7، ص358]

أ- الأسلوب المعتمد من طرف الإدارة في الحصول على المعلومات، بحيث تكون هذه الأخيرة ممتنعة بالدقة والشمولية.

بـ- مدى توفر قوات الإتصال التي تسمح بانسياب هذه المعلومات من مصادر الحصول عليها إلى متخذ القرار.

جـ- مدى توفر الموارد المالية والبشرية التي تساعده في الحصول على هذه البيانات.

دـ- مدى توفر قدرة المنظمة على الحصول على البيانات والسماح بانسيابها في الوقت المناسب.

4.3.1.1 المشاركة في إتخاذ القرار [15، ص185]

لاشك أن إشتراك عمال المنظمة في إتخاذ القرار على جانب كبير من الأهمية، حيث أن المشاركة في عملية إتخاذ القرار سوف تبني لدى العاملين الشعور بالانتماء إلى المنظمة، كما أن المشاركة سوف تجعل القرارات معبرة تعبيراً صادقاً عن هؤلاء العاملين ، وهذا بدوره يؤدي إلى احتضانهم لهذه القرارات وتبنيهم لها والحرص على تنفيذها، كما أن المشاركة في هذه القرارات يجعلهم يتقبلونها .ويتقبلون كل ما يتربّط بها من تغييرات وتعديلات، وتتوقف مشاركة العاملين في المنظمة في عملية إتخاذ القرار على الفرصة التي تتيحها الإدارة لهؤلاء العاملين وعلى مدى استجابة إدارة المنظمة وتجاوبها وتقبلها لمقررات العاملين. [19، ص379]

2.1 أنواع القرارات ومراحل إتخاذها

في ضوء مفهوم عملية إتخاذ القرارات، تجدر الإشارة إلى أن نجاح المنظمات يتوقف إلى حد كبير على مدى سلامة ورشد القرارات التي يتم إتخاذها والقدرة على حل المشكلات التي تواجه إنجاز العمل فيها وتحقيق الأهداف. هذه القرارات باختلاف تقسيماتها، سواءً من حيث الأهمية أو من حيث المركزية أو من حيث إمكانية البرمجة يجب أن تتم من خلال خطوات، بدءً بتحديد المشكل وإنتهاءً بتحويل القرار إلى عمل فعال يجب أن تتوفر على قدر كبير من الرشد لبلوغ الأهداف المنشودة.

1.2.1 أنواع القرارات

يقوم المدراء و المسيرون خلال ممارستهم للعمل الإداري بإتخاذ العديد من القرارات التي تتباين وتختلف من حيث أثرها على المنظمة و أهميتها، و المتغيرات المطلوب دراستها عند إتخاذ القرار، هذه المتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار بغية إتخاذ القرارات الصائبة و الرشيدة.

1.1.2.1 القرارات الإستراتيجية والقرارات التشغيلية

وفق لهذا المعيار يمكن أن نقسم القرارات التي يتخذها المسير إلى قسمين هما على النحو التالي:

أ. القرارات الإستراتيجية

تنصف هذه القرارات بأنها غير متكررة، كما أنها تحظى بدرجة عالية من المركزية في إتخاذها فالقرارات الإستراتيجية تعنى بتحديد برنامج العمل المستقبلي للمؤسسة، ومثال ذلك قرارات اختيار المزيج السلعي، تخصيص الموارد وإستخداماتها البديلة أو الخاصة بالفرص المرتبطة بالسلع أو السوق كذلك القرارات الخاصة بالتنوع، وقرارات اختيار توقيت البدأ في التوسع.[21، ص25]

ب. القرارات التشغيلية

يمكن القول بأن هذا النوع من القرارات يتصف بدرجة عالية من اللامركزية، كما أنها تنصف بالتكرار في الحدوث، أي أنها مبرمجة ، فهي قرارات روتينية تعنى بتسيير الأعمال اليومية التشغيلية و البسيطة داخل المنظمة ومن أمثلة هذه القرارات تحديد أفضل الأساليب ووسائل الإستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.[19، ص379]

1.1.2.2 القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة

ويمكن أن نقسم القرارات وفقا لإمكانية برمجتها إلى:

أ. القرارات المبرمجة

ويعرف القرار المبرمج على أنه القرار الذي يطبق في حالة الموافق أو الأحداث الروتينية أو المتكررة، وتنصف عملية إتخاذ القرارات المبرمجة بأنها عملية مبنية على التجارب السابقة التي تم إخضاعها لأحكام موضوعية وثبت نجاحها، هذا النوع من القرارات يتخذ في المستويات الإدارية الدنيا في التنظيم والتي لا تمنح سوى قدر محدود من حرية التصرف.

بـ القرارات غير المبرمجة

تعرف القرارات غير المبرمجة بأنها القرارات التي تتخذ في حالة المواقف أو المشاكل غير الروتينية أو الجديدة أي التي لا تتكرر، هذه القرارات تخضع غالباً للحكم غير الموضوعي وتتخذها مستويات إدارية عليا، كما أنها لا تعتمد على الخبرات السابقة. [22، ص 239]

3.1.2.1 القرارات المركزية والقرارات الامرکزية

يمكن أن تقسم القرارات من حيث المركزية في إتخاذها إلى صنفين بما على النحو التالي:

أ. القرارات المركزية

تعتمد المركزية في صنع القرارات إذا كانت هناك الحاجة إلى التنسيق بين الوحدات التنظيمية داخل المنظمة عند تحديد المشكل أو في تجميع المعلومات المطلوبة، كما يتم اللجوء إلى المركزية في إتخاذ القرارات في الحالات التي تكون فيها تكلفة الأخطاء الناتجة عن القرار كبيرة وتحطى المنظمة ككل كما يجب الإشارة إلى أن الحفاظ على قدرات ومهارات الإدارة في المستويات الوسطى والدنيا من المنظمة ، لا تشجع في بعض الأحيان على لامركزية القرارات.

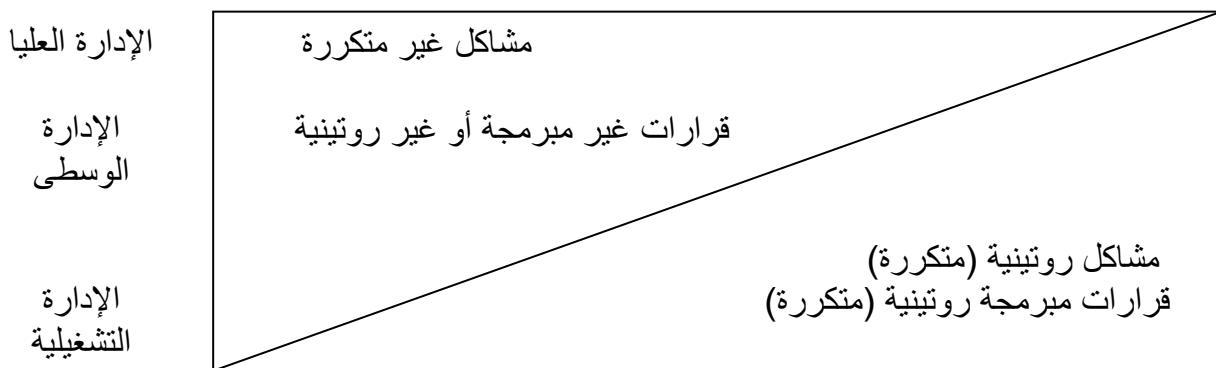
بـ القرارات الامرکزية

أما القرارات الامرکزية فهي تعني القرارات التي يتم صنعها في مستويات الإدارة الوسطى أو الدنيا حيث تقوم الإدارة العليا بتفويض المستويات الأقل بالإدارة الوسطى، كما تتم هذه العملية في حالة ما إذا كان أثر القرار يقتصر على الوحدة التنظيمية التي يتخذ فيها القرار دون أن يمتد تأثيره ليشمل المنظمة ككل. كما أن البعد الجغرافي بين الإدارة العليا والوحدات التنظيمية يؤدي بالمنظمة إلى الاعتماد على الامرکزية في صنع القرارات كما هو الحال بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات. وتميل المنظمات إلى الامرکزية في إتخاذ القرارات إذا كانت تكلفة الأخطاء الناجمة عن القرارات المتخذة أقل تكلفة من رفع القرار إلى المستويات العليا للإدارة في المنظمة.

4.1.2.1 القرارات التنظيمية والقرارات الشخصية [23، ص 45]

ويقصد بالقرارات التنظيمية تلك القرارات التي تصنع بواسطة المدراء داخل المنظمة وفقاً لمراكزهم التنظيمية والسلطات المتاحة لديهم ويلاحظ أن هذه القرارات تتعلق بالعمل داخل المنظمة وتنصف بالتعقيد والتشابك ويمكن للمدير أن يفوضها لمرؤوسه. أما القرارات الشخصية

فهي القرارات التي يتخذها الشخص لتحقيق أهدافه الشخصية، و هذه القرارات لا يمكن تقويضها، كما أنه يمكن للقرارات الفردية أن يكون لها أثر على المنظمة التي يعمل بها الفرد. فعلى سبيل المثال إذا قرر أحد الخبراء في منظمة معينة التوقف عن العمل فإن هذا القرار هو قرار فردي إلا أنه في ذات الوقت له تأثير على تلك المنظمة حيث يجب عليها البحث عن خبير آخر بدلًا منه. والشكل رقم 02 يبين مختلف القرارات في المستويات الإدارية المختلفة.



الشكل رقم 02: أنواع القرارات في المستويات الإدارية المختلفة [19، ص 482]

2.2.1. مراحل إتخاذ القرار

بغية إتخاذ القرارات الصائبة فإنه يتبعن على متذيهما أن يتبعوا إجراءات محددة و ذلك في إطار مراحل متالية بحيث تكون كل خطوة مكملة للخطوة التي تليها إلى أن تكتمل جميع الخطوات المتراابطة، و يكون القرار مدروسا في كل خطوة من خطواته و في ما يلي أهم مراحل عملية إتخاذ القرار.

1.2.2.1. تحديد المشكلة

لاشك أن الخطوة الأولى في عملية إتخاذ القرار هي تحديد المشكلة أو الموضوع الواجب إتخاذ قرار بشأنه والمشكلة هي عبارة عن الخل المتواجد في المنظمة نتيجة اختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها. كما أن المظاهر التي تبدو من أول نظر أنها عناصر المشكلة قد تكون مضللة وبعيدة عن الأسباب الحقيقة لهذه المشكلة فقد ترى الإدارة أن المشكلة هي إصطدام بين الشخصيات، بينما المشكلة الحقيقة هي ضعف الهيكل التنظيمي أو قد ترى أن المشكلة تتعلق بتكليف التصنيع، بينما تكون المشكلة الحقيقة هي سوء التصميم الهندسي أو ضعف تخطيط المبيعات، وبالتالي فإن المهمة الأولى في عملية إتخاذ القرارات هي العثور على المشكلة الحقيقة وتحديدها وهذا التحديد على جانب كبير من الأهمية لأنه يحدد دوره مدى فعالية الخطوات

الموالية. ففي حالة عدم معرفة المشكلة الحقيقة فإن القرار الذي يتخذ سيكون قراراً غير سليم لعدم ملائمة المشكلة التي صدر بتصديها.[24، ص03]

2.2.2.1 تحليل المشكلة

إن الخطوة الثانية بعد عملية تحديد المشكل هي تحليل هذا المشكل أي تصنيف وتجميع الحقائق الخاصة به ومن الضروري تصنيف المشكل لغرض معرفة متى اتخاذ القرار ومن يجب إستشارته عند إتخاذه وإبلاغه بإتخاذ القرار ومن الذي سينفذ القرار وبدون تحليل المشكل يكون من الصعب جداً تحويل القرار النهائي إلى عمل فعال وعادة يتم هذا التحليل حسب أساس هي على النحو التالي:[72، ص06]

أ. الفترة الزمنية المستقبلة للقرار أي الفترة التي تستلزم لإدارة المنظمة ل القيام بتحليل المشكل المراد إتخاذ قرار بشأنه.

ب. وضع القرار على النواحي والوظائف الإدارية الأخرى.

ج. تحديد مختلف الإعتبارات التي تدخل في إتخاذ القرار.

وهذا التحليل يضمن إمكانية مساعدة القرار في تحقيق أهداف المنظمة وبذلك لا يصبح القرار حل لمجرد مشكلة عاجلة أو محلية على حساب المنظمة ككل، فالتصنيف السابق يصنف القرارات وفقاً لارتباطها بكل من الأهداف الشاملة للمنظمة فهو يجبر المسير متى اتخاذ القرار على رؤية المشكل من وجهة نظر المنظمة ككل.

كما تعتبر عملية تجميع البيانات والمعلومات والحقائق من الأمور الحيوية عند إتخاذ القرار ، وهذه العملية لا يمكن القيام بها إلا بعد تحديد المشكلة وتصنيفها حيث يمكن لمتى اتخاذ القرار إستبعاد المعلومات غير المتصلة بالمشكلة وأيضاً المعلومات المضللة، وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن متى اتخاذ القرار لا يمكنه الحصول على كل الحقائق، كما أن معظم القرارات تقوم على أساس معرفة غير كاملة، إما بسبب عدم توافر المعلومات أو لأن الحصول عليها يكلف الكثير من الوقت والمال وليس من الضروري الحصول على كل الحقائق لإتخاذ قرار سليم ولكن من الضروري معرفة ما هي المعلومات الناقصة حتى يمكن تقدير درجة الخطورة التي ينطوي عليها القرار ومدى دقتها.[25، ص152]

3.2.2.1 تعريف البدائل المختلفة لمواجهة المشكلة

بعد أن يتم تحديد المشكلة وتحليلها تأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة البحث عن البدائل أو الحلول المحتملة لمواجهة المشكلة فقد يطلب متى اتخاذ القرار من معاونيه إقتراح الحلول أو البدائل

التي يرونها مناسبة لمواجهة المشكلة، والحلول البديلة هي الطريق الوحيد لجلب الفرض الأساسي إلى مستوى الواقع لأنها تستلزم تفكيراً إبتكارياً وقدرة على التخيل حتى يمكن تحديد الحلول البديلة.

فالحلول البديلة لا شك أنها تختلف باختلاف المشكلة فيجب على متخذ القرار أن يضع أكبر عدد ممكن من البدائل حتى يضمن عدم وقوعه في الخطأ، ومن بين البدائل والحلول الممكنة عدم القيام بأي عمل والقليل من الناس يعتبرون بأن عدم القيام بأي عمل يعتبر قراراً كاملاً شأنه في ذلك شأن القيام بعمل معين، ففي بعض المواقف قد يتربّط على إتخاذ قرار معين مساوئ ومضار تفوق بكثير أي مزايا قد يحققها. ومن الأفضل عدم القيام بأي عمل أبداً عدم إتخاذ أي قرار.^[15، ص179]

وعلى الرغم من صعوبة تعريف البدائل المختلفة لمواجهة المشكلة إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي يمكن الاعتماد عليها في عملية تعريف البدائل المختلفة وهي كالتالي:

أ. فعالية البدائل

يمكن قياس فعالية البدائل التي تم تعريفها لحل المشكل من خلال تقييم عاملين أساسيين هما:

- مدى واقعية كل بديل في ضوء الأهداف والموارد التنظيمية.
- مدى إسهام كل بديل في حل المشكلة المراد إتخاذ قرارات بشأنها.

كما يجب على متخذ القرار أن يأخذ بعين الاعتبار بعض المخاطر والمتمنّة في ظهور مشاكل أخرى عند تطبيق أي بديل من البدائل المحددة لحل المشكلة. بالإضافة إلى ذلك يجب التعرف على أثر كل بديل على نشاطات المنظمة.

ب. إمكانية تطبيق البدائل

حيث يجب عدم تبني البدائل التي لا يمكن تطبيقها فعلى سبيل المثال قد يكون أحد البدائل المعينة لحل المشكل المطروح لأحدى المنظمات هو الاستغناء عن العمال غير الضروريين للعملية الإنتاجية بهدف تخفيض التكاليف وزيادة العائد، إلا أن هناك قوانين تمنع فصل العمال وبالتالي لا يمكن تطبيق هذا البديل، إذن يجب أن تتوفر خاصية إمكانية التطبيق في البدائل التي يتم تعريفها لحل المشكل.

ج. تحديد توابع كل بديل

يجب على متخذ القرار أن يأخذ بعين الاعتبار ردود الأفعال المترتبة عن كل البدائل المعينة

حل المشكل، كما يتطلب الأمر إصدار قرارات أخرى عقب عملية اختيار أحد البدائل التي يتم تعينها والتي تعتبر جزءاً من حل المشكلة.

4.2.2.1. تقييم كل بديل

إن الخطوة التي تأتي بعد تحديد الحلول والبدائل هي القيام بتقييم كل بديل، أي تحديد المزايا والعيوب المتوقعة لكل بديل أو كل حل، وهذه الخطوة بطبيعتها تستلزم التنبؤ بالمستقبل لأن المزايا والعيوب لن تظهر إلا في المستقبل فتنطوي عملية التقييم على تحديد العوامل الإستراتيجية في كل بديل من أجل المساعدة على الإختصار في الجهد الخاصة بالتنبؤ بالنتائج المتوقعة، كما يجب الإهتمام بذلك النتائج التي تؤثر على الهدف الذي سبق تحديده عند تحليل المشكلة.

ولكن معظم البدائل تكون لها تأثيرات غير مرتبطة بالهدف المحدد وبالتالي فإن محاولة التنبؤ بكل شيء يتعلق بالبديل سيجعل عملية التقييم عملية شاذة إلى أبعد الحدود ولذا يجب الإقتدار على العوامل الأساسية والإستراتيجية في كل حل أو بديل مع تركيز عملية التنبؤ عليها، كما يجب مراعاة عدة اعتبارات أثناء عملية تقييم البدائل منها ما يلي:[23، ص 43-44]

أ. مدى قدرة كل بديل أو حل على إنهاء المشكلة المراد إتخاذ قرار بشأنها.

ب. التكاليف المالية التي يتطلبها الحل أو البديل.

ج. المدة الزمنية التي يستغرقها البديل لحل المشكلة.

د. الإمكانيات البشرية والمادية التي يتطلبها البديل ومدى توافرها.

هـ. مدى الإستجابة المتوقعة للعاملين في المنظمة عند تطبيق الحل أو البديل.

ففي ظل هذه الاعتبارات المختلفة تتم المعاشرة بين مختلف البدائل والحلول وفي الأخير التوصل إلى اختيار أفضل حل أو بديل والذي يخدم المنظمة بشكل سليم.

5.2.2.1. اختيار أفضل بديل

بعد القيام بتحديد المشكلة وتحليلها و من ثم تحديد الحلول والبدائل الممكن إتخاذها فإن متى ما يكون في موقف يسمح له بمحاولة تحديد البديل أو الحل الأفضل وسوف يجد أمامه عدة بدائل للإختيار من بينها وإنها لحالة نادرة جداً تلك الحالات التي لا يوجد فيها إلا حل واحد للمشكلة.

فبعد أن تكون الإحتمالات المتعلقة بالحلول مطروحة قد حدبت، وبعد أن تكون الصورة العامة لكل بديل وكل حل قد تبلورت وإتضحت معالجتها في ذهن متى ما تأتي مرحلة الإختيار

لأحد البدائل أو الحلول في ضوء الإعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة ومن جهة أخرى درجة المعرفة والخبرة السابقة التي يتمتع بها متخذ القرار.[26، ص15]

وينبغي إختيار أفضل بديل أي البديل الذي يحقق أحسن الأهداف التي من أجلها يتتخذ القرار وهذه العملية ليست بالسهلة، ولكن هناك بعض المعايير التي يمكن استخدامها للمساعدة على إختيار أفضل بديل من بين البدائل والحلول الممكنة والمحتملة ونذكر منها ما يلي:[161، ص01]

أ. درجة المخاطرة لأنه من المعروف أنه لا يوجد عمل يخلو كلياً من المخاطرة ومن هنا فلا بد من مقارنة أخطار كل حل أو بديل من المكاسب المتوقعة منه والمهم هنا هو النسبة بينهما وليس مجرد الأخطر المتوقعة أو المكاسب المنتظرة في حد ذاتها.

ب. الوفرة في الجهد وهنا ينبغي المقارنة بين النتائج المتوقعة والجهد اللازم لتحقيقها وتتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أفضل حل أو بديل هو ذلك الذي يعطي أفضل النتائج بأقل جهد ممكן.

ج. الموارد المتاحة وقيودها ولعل أكثر هذه الموارد أهمية والتي ينبغي أخذها في الحساب هي الموارد البشرية، ويقصد بالموارد البشرية الأفراد الذين ينفذون القرار فقدرة هؤلاء الأفراد ومهاراتهم ومعرفتهم وفهمهم وصلاحيتهم هي التي تحدد ما يستطيعون عمله وما لا يستطيعون ومن ثم لا يمكن إيجاد حل لمشكلة ما عن طريق بديل لا يمكن تنفيذه نظراً لأن الموارد البشرية الازمة غير متاحة أو غير موجودة في المكان المناسب ويصدق الكلام نفسه بالنسبة للأنواع الأخرى من الموارد.

6.2.2.1 تحويل القرار إلى عمل فعال

يرى الكثيرون أن عملية إتخاذ القرار تنتهي بإنتهاء خطوة إختيار أفضل بديل ولكن هذا الإعتقد غير صحيح فالعملية لا تنتهي إلا بوضع القرار موضع التنفيذ أي بتحويله إلى عمل فعال ولكن هذا التنفيذ لا يتم بواسطة متخذ القرار ولكن بواسطة الآخرين، فمتخذ القرار يحدد المشكلة ويلحلها ويجمع المعلومات ويحدد الحلول البديلة، ثم يباشر لإختيار أفضلها ولكن ليصبح الحل قراراً فلا بد من العمل على تنفيذه من خلال إبلاغ العمال داخل المنظمة بما ينبغي عمله وتحفيزهم وترغيبهم على تنفيذ هذا العمل.[27، ص257]

كما تستلزم عملية تحويل الحل إلى عمل أن يتفهم القائمون على هذا القرار التغيرات المتوقعة حدوثها في سلوكهم وتصرفاتهم ولكن هذا الفهم وحده لا يكفي، إذ لا بد من تحفيزهم وترغيبهم وليس هناك وسيلة للتحفيز والترغيب أفضل من تلك التي تجعل القائمون بتنفيذ القرار يحسون بأنه قرارهم ولن يأتي ذلك إلا بإشراكهم في عملية إتخاذ القرار. فالمشاركة في إتخاذ القرار كثيراً

ما تؤدي إلى تحسين نوعية القرار النهائي عن طريق الكثير من الأمور التي قد تغيب عن متتخذ القرار مثل الصعوبات الخفية غير الظاهرة أو الموارد المتاحة ولكن غير المستخدمة. و يجب مراعاة مجموعة من العوامل عند تحويل القرار إلى عمل أهمها ما يلي: [38 ،ص 28]

أ. الإعلان عن القرار

يجب على متتخذ القرار الإعلان عنه بوضوح و دون محاولة الدفاع عن هذا القرار و يلاحظ أنه إذا كان البديل الذي تم اختياره جيدا فسوف يحظى بتأييد كبير من جانب العاملين في المنظمة.

ب. إصدار الأوامر المناسبة

حيث يجب على متخذ القرار إبلاغ كل مرؤوسيه المكلفين بتنفيذ هذا القرار، ويجب مراعاة الأوامر والمهام، كذلك يجب على متخذ القرار أن يقوم بشرح أي تغيير أو تعديل في المنظمة نتيجة للقرار المتخذ.

ج. تحديد المهام

حيث تتضمن عملية تطبيق القرار توزيع مهام محددة على مجموعة محددة من الأفراد والعاملين في المنظمة الذين يشاركون في عملية تنفيذ القرار وقد تكون هذه المهام روتينية ومن ثم فإن إجراءات أدائها تكون معروفة مسبقاً لدى العاملين، أو قد تكون جديدة وبالتالي تحتاج إلى شرح في كيفية أدائها ومزاولتها.

د. تخصيص الموارد

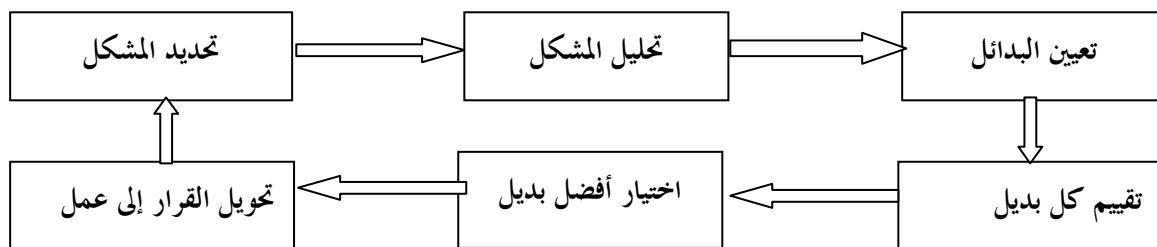
إن عملية تنفيذ القرار قد تتطلب ضرورة توفير موارد جديدة سواءً كانت مادية أو بشرية، كذلك يجب على متخذ القرار تحديد الموارد المطلوبة لتنفيذ القرار.

هـ. إتخاذ القرارات الفرعية

يتطلب تنفيذ القرار المتخذ مجموعة من القرارات الأخرى الفرعية التي قد تؤدي إلى تسهيل تطبيق القرار المتخذ وبالتالي حل المشكل المطروح.

و. تقييم القرار ومتابعته

فبعد البدأ في تطبيق القرار على متىخذ القرارات أن يقوم بمتابعة هذا القرار أثناء وبعد التطبيق ومقارنة النتائج والأهداف المراد تحقيقها من القرار، وفي حالة وجود إنحرافات وعدم التطابق بين النتائج والأهداف فعلى متىخذ القرار إعتماد الإجراءات التصحيحية التي تؤدي إلى فعالية القرار المتخذ و الشكل التالي يوضح مختلف مراحل عملية إتخاذ القرار.



الشكل رقم 03: خطوات إتخاذ القرار [02، ص 226]

3.2.1. بدائل السياسات والممارسات في إتخاذ القرارات

تتعدد بدائل السياسات و الممارسات في إتخاذ القرارات ليس فقط بسبب الإختلاف في نظم الإدارة ولكن أيضا نتيجة التباين في المواقف الإدارية و التنظيمية و البيئية أثناء إتخاذ قرار معين. فطبيعة الموقف قد تفرض ضرورة إستخدام سياسة أو أسلوب معين من أساليب إتخاذ القرارات ما كان يستخدم لو لا ظهور هذا الموقف ، فمثلا قد يلجأ أحد المدراء الذي إعتمد مشاركة مرؤوسه في إتخاذ أي قرار إلى إتخاذ القرار بصفة فردية بسبب ضيق الوقت إزاء التعامل مع مشكلة معينة أو عرض معين من أحد الموردين أو العملاء، من الصعب تأجيل عملية البحث فيه. و يمكن إستعراض بعض الممارسات الإدارية والسياسات البديلة المرتبطة بإتخاذ القرارات على النحو التالي :

1.3.2.1. القرارات الفردية

في هذا البديل يقوم المسير بمفرده بإتخاذ القرارات دون مشاركة أحد مرؤوسيه في أي مرحلة من مراحل عملية إتخاذ القرار سواء تعلق الأمر بجمع المعلومات أو ما يخص بتحليل المشكلة وتحديد الأهداف أو عملية تقييم البدائل و الحلول.... الخ، وقد يكون لهذا التصرف أسبابه ومن بين هذه الأسباب قلة كفاءة المرؤوسيين أو عدم وجود ثقة متبادلة بين المسير ومرؤوسيه أو عدم وجود وقت كافي للمناقشة أو الحوار بشأن القرار المزمع إتخاذة. [29، ص 38]

وعلى الرغم من وجاهة بعض أسباب تبني هذا التصرف أو السياسة في إتخاذ القرارات إلا أن فقدان القرارات التي تتخذ على هذا النحو لعنصر المشاركة بالرأي والمعلومات قد يؤدي إلى إفقادها لحماس القائمين بتنفيذ هذه القرارات وإفتقارها للدقة والموضوعية. كما أن المغالات في إتباع هذه السياسة لا يساعد على خلق جيل جديد أوصف ثان من الإداريين في المستقبل.

2.3.2.1 القرارات بالإجماع

وفقاً لهذا البديل تتخذ القرارات بالإجماع والكثير من المنظمات اليابانية تعتمد هذا البديل أو السياسة في إتخاذ القرارات فالممارسات اليابانية في إتخاذ القرار تختلف عن نظيرتها في الولايات المتحدة و كذلك دول أخرى متقدمة. فإذا اتخاذ القرار على النحو الياباني أي بالإجماع يقوم أساساً على مفهوم مؤداه أن التغيير والأفكار الجديدة الخاصة بالقرارات يجب أن تأتي من أسفل إلى أعلى أي من المرؤوسين ويتم هذا على النحو التالي:[19، ص484]

أ. يقوم المرؤوسون بإعداد مقترنات إلى الرئيس المشرف الذي يقوم برفعها بعد دراستها إلى المستوى الذي يليه و هكذا إلى أن تصل إلى المستويات العليا.

ب. يقوم المشرفون بدلًا من قبول أو رفض مقترنات المرؤوسين بتقديم أسئلة تكتيكية أو مقترنات ومن ثم إعادة المقترنات إلى المرؤوسين بتقديمها لهم من أجل الحصول على مزيد من المعلومات إذا تطلب الأمر ذلك.

ج. ضرورة الإجماع لكل المرؤوسين والمشرفين عليهم على القرار في كل المستويات التي تمر بها عملية إتخاذ القرار.

د. بذل جهد كبير في الاتصال وتجميع المعلومات في كل المستويات بشأن أي مشكلة أو قرار. هـ في حالة الموافقة من قبل الإدارة العليا على المقترنات يتم إعادةها أي إرسالها مرة أخرى إلى المرؤوسين الذين قدموا لها لكي يتم تنفيذها.

3.3.2.1 القرارات بالأغلبية

تتخذ القرارات ليس فقط بواسطة الأفراد وإنما أيضاً بواسطة الجماعات ويعتمد المسيرون في بعض الأحيان على رأي الآخرين في إتخاذ القرارات من خلال المجتمعات إلا أن القرارات الجماعية تناسب وتشجع استخدامها كلما صعدنا في السلم الإداري والسبب في ذلك يرجع إلى أن القرارات غير المبرمجية تتسم بالتعقد وتحتاج إلى العديد من الآراء البديلة والمناقشة والتقييم من الخبراء ذوي الرأي والمتخصصين. وبصفة عامة هناك العديد من ممارسات إتخاذ القرارات

الجماعية وهي تختلف فيما بينها من خلال تأثير أفراد الجماعة على إتخاذ القرار النهائي ويمكن التقرير في هذا المجال بين ثلاثة حالات هي على الشكل التالي:

أ. أفراد الجماعة ينصحون المسير وهو الذي يتخذ القرار وهنا تتجلي مساهمة الأفراد المشتركين في الإجتماع في إبداء الآراء البديلة ومناقشتها وتقيمها وإبداء النصيحة للمدير الذي يدير الإجتماع ثم ينفرد المسير بمسؤوليته في إتخاذ القرار سواء أخذ أم لم يأخذ برأي أفراد الجماعة.

ب. أفراد الجماعة لابد أن يجتمعوا بالموافقة على القرار النهائي، وهنا يكون دور المسير في الإجتماع هو إدارة المناقشة وتنميتها والتعرف على البديل والوصول إلى قرار شبه نهائي يلي ذلك اقتراع الأعضاء المجتمعون أو تصويبهم على هذا القرار فإذا أجمع جميع الأفراد على صلاحية القرار إتخاذ هذا القرار وأصبح نافذاً.

ج. أغلبية الجماعة توافق على القرار النهائي، وهنا لا يلزم كل أفراد الجماعة، بل يلزم أن تكون هناك أغلبية على القرار. ومن هنا يتضح أن أغلبية الأفراد تكون كافية لإتخاذ القرار.

بالنسبة لمثل هذه الممارسات في إتخاذ القرارات الجماعية يمكن القول أنها تتجنب العيوب التي ينطوي عليها البديل الأول أي القرارات الفردية غير أنه من أهم نعائصها هو الوصول إلى ما يسمى بالحل الوسط للمشكلة وذلك لإرضاء جميع الأطراف ، بغض النظر عن درجة الدقة والموضوعية في التعامل مع المشكل أو تحديد البديل الأفضل للوصول إلى الهدف إضافة إلى ذلك المناقشات التي قد تدار إن لم تكن موجهة توجيهًا جيدًا فإن هذا يكلف الكثير من الوقت والمال والجهد.

3.1. حالات إتخاذ القرارات والأدوات الرياضية لإتخاذها

إن القرارات تتراوحت من حيث أهميتها وخطورتها، فمن القرارات ما يتعلق بأمور روتينية أو ظواهر متكررة يكون عنصر عدم التأكيد فيها قليل ويكون إتخاذ القرارات في مثل هذه الحالات سهلاً كما أنه هناك قرارات تكون فيها درجة المخاطرة كبيرة وبالتالي صعوبة إتخاذ القرارات في مثل هذه الحالات.

ولقد أحدث التطبيق الرياضي للأساليب الكمية تطوراً هائلاً في إتخاذ القرارات إذ مكنت هذه الأساليب من توسيع نطاق البحث بالنسبة للمتغيرات المؤثرة في القرار والعلاقة المتشابكة بينهما بما يقلل من حالة المخاطرة في إتخاذ القرارات ورفع درجة التأكيد.

1.3.1 حالات إتخاذ القرار

تتضمن البيئة التي يتخذ فيها القرار عدد من المتغيرات والمؤثرات الإنسانية والطبيعة التي تؤثر على عملية إتخاذ القرارات كما يستحيل في معظم الحالات على متذبذبي القرارات التأكيد بشكل دقيق بالنتائج المستقبلية، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف حالات إتخاذ القرارات إلى ثلاثة حالات تقوم كل من هذه الحالات على مقدار إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية لكل بديل من البديل أو حل من الحلول وهذه الحالات هي على النحو التالي:

1.1.3.1 حالة التأكيد

في حالة التأكيد يجد متذبذب القرار المعلومات الكافية التي تمكنه من التنبؤ بالنتائج المتوقعة لخياراته من بين البديل الكثيرة ولذلك فهو يعمل على تعظيم العائد من هذا القرار، و على الرغم من أن المستقبل ليس مضمونا إلا أن بعض القرارات تقترب من حالة التأكيد، و مثل ذلك دعوة المسير أحد مرؤوسيه للإجتماع به خلال الدوام الرسمي ولو أن هناك إحتمال مرض المرؤوس أو إنقطاع التيار الكهربائي ... إلخ، بحيث أن المسير يتصرف في هذه الحالة و كأنها مؤكدة ، لا تبدي أي شك قد يضع متذبذب القرار في حالة عدم تأكيد [27، ص 248]

2.1.3.1 حالة المخاطرة

قد تطرح مشكلة ما أمام متذبذب القرار، حيث تتصف هذه المشكلة بمجموعة من البديل كلها مع وجود معلومات قليلة فيقوم متذبذب القرار في ظل هذه الحالة بتطوير البديل وحساب إحتمالات تحقيق النتائج المرتقبة لكل بديل. كما يمكن لمتذبذب القرار أن يلجأ إلى إشراك مرؤوسيه في هذه العملية وهذا محاولة منه للوصول إلى القرار الأنسب وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك اختلاف في درجة المخاطرة التي تصاحب القرارات المتذبذبة في ظل حالة المخاطرة، فكلما كانت دقة وصحة المعلومات الخاصة بنتائج كل بديل منخفضة كلما كانت الحالة أقرب إلى عدم التأكيد، و تكون حالة المخاطرة في اختيار البديل أعلى كما أن معظم القرارات التي يتم إتخاذها في منظمات الأعمال لا تخليوا من المخاطرة [26، ص 18]

3.1.3.1 حالة عدم التأكيد

في مثل هذه الحالة تكون إحتمالات تحقيق النتائج المترتبة عن تطبيق كل بديل من البديل غير محددة أو ربما أقل تحديداً من حالة المخاطرة، فإذا كان هناك عدد كبير من العوامل المؤثرة في

القرار وكانت هذه العوامل غير متشابهة، فإن القرارات المتخذة في مثل هذه المجالات والظروف تكون فيها المعلومات شبه منعدمة بحيث يصعب وضع احتمالات ممكنة للحلول وتعتبر المشكلة في هذا الوضع غير مألوفة فيتخذ المسير القرار معتمدا على حكمه وخبراته السابقة مع محاولته إن أمكن وضع بعض التصورات عن إحتمالات تحقيق النتائج، كما قد يستخدم أساليب مضافة وخاصة أسلوب القرارات الجماعية وإشراك مسؤولي الإدارة لتعزيز الخبرات والأراء المفيدة في إتخاذ القرار الملائم.[30، ص05]

و في ظل حالة عدم التأكيد، فإن صانع القرار يمكنه الاعتماد على أحد المعايير التالية :

أ. تعظيم المنافع

أن كثير من متذبذبي القرار يفكرون بطريقة تفاؤلية بشأن الأحداث التي تؤثر على القرارات، لذلك فهم يسعون إلى تعظيم المنافع التي يحصلون عليها، و لتحقيق ذلك فإنه يتم المفضلة بين البديل على أساس تعظيم العائد الذي يتحقق كل بديل من البديل المتاحة. ووفقا لهذا المعيار فإن متذبذب القرار يتتجاهل هنا عنصر المخاطرة، كما أنه لا يأخذ في الحسبان إمكانية تحقيق خسائر أو عدم تحقيق أرباح.

ب. تعظيم القيم الدنيا

في هذه الحالة فإن متذبذب القرار يفكر بصورة تشاورية، لذلك فإنه يتوقع حدوث أسوأ الظروف بغض النظر عما يتحقق، وفقا لهذا المعيار فإن متذبذب القرار يختار البديل الذي تحقق أقصى القيم الدنيا من العوائد المتوقعة.

ج. تحقيق أقل خسارة ممكنة

وفقا لهذا المعيار يقوم متذبذب القرار بإختيار أحد البديل المتاحة والتي تحقق له أقل خسارة ممكنة أي أقل ضياع ممكن والضياع في هذه الحالة هو الفرق بين أكبر عائد ممكن في ظل الأحداث المتوقعة وعائد الإقتراحات البديلة التي تدرج تحت هذا القرار. وهذا المعيار يعتمد متذبذبوا القرارات الذين يميلون إلى الحرص والحدر والإهتمام بتقليل مقدار الضياع إلى أدنى حد ممكن.

د. الفرص المتساوية

في حالة عدم توفر معلومات كافية، أي حالة عدم التأكيد يعمل متخذ القرار وفقاً لهذا المعيار على تحديد المزايا النسبية للبدائل المتاحة، فمتخذ القرار يفترض أن كل البدائل لها فرص متساوية ومن هنا يجب تحديد القيمة المتوقعة لعائد كل بديل على أساس احتمالات متساوية الحدوث و من هنا يختار متخذ القرار البديل الذي يحقق أعلى قيمة متوقعة.

2.3.1. الأدوات الرياضية لإتخاذ القرارات

إن معظم المجالات الرئيسية التي تتخذ فيها القرارات لا تتكرر مواقعها بنفس ملخصاتها السابقة منها و المستقبلية، كما أنه ثمة موافق جديدة أكثر تعقيراً تفرض نفسها في حياة المنظمة مما يجعل مجرد الإعتماد على الخبرة السابقة في إتخاذ القرار أمراً يستحيل معه تحقيق الهدف المنشود.

و لقد أحدث التطبيق الرياضي للأساليب الكمية تطويراً هائلاً في إتخاذ القرارات إذ مكنت بالدرجة الأولى توسيع نطاق البحث بالنسبة للمؤثرات الكثيرة على إتخاذ القرارات وبالنسبة للعلاقات المتشابكة فيما بينها، كما مكنت من الحصول على إجابات كمية للنتائج المترتبة على كل بديل من البدائل مما يساعد ذلك على تيسير عملية إتخاذ القرارات، ولقد ساعد على هذا التطور ذلك التقدم المشهود وفي استخدام الحاسوب الإلكتروني الذي حرر الباحثين من قيود المشكلات الحسابية والرياضية في معالجة البيانات الرقمية الهائلة والمشكلات ذات العلاقات المتشابكة ومن أهم الأدوات الحديثة التي إنתרت استخدامها في مجال إتخاذ القرارات ما يلي:

1.2.3.1 البرمجة الخطية [31، ص 334]

تعتبر البرمجة الخطية من أنجح الأساليب الكمية في تعين أفضل مزيج من الموارد لتحقيق هدف معين، قد يكون هذا الهدف هو التكلفة الأقل أو العائد الأكبر أو الوقت الأقل عندما تكون فرص استخدام هذه الموارد متنوعة فهي وبالتالي تتناول التقييم الكمي للبدائل لإختيار أفضلها، كما تساعد على إكتشاف التحسينات الممكنة في استخدام الموارد وإقتراح التعديلات اللازمة للحصول على أفضل النتائج و ذلك في ضوء الإمكانيات المتاحة. و يعتمد على أسلوب البرمجة الخطية عند وجود علاقة بين المتغيرات في شكل متشابك، مثل ذلك حدوث تغيرات في الإنتاج والربح متناسبة مع التغيرات في ساعات العمل المنتجة على مستوى المنظمة مثلاً، قد تشمل المتغيرات عدد الوحدات التي تتجهها آلة معينة في زمن معين، نصيب الوحدة المنتجة من

الأجور المباشرة للعمال أو من تكلفة المواد وهكذا حيث تتواجد بين هذه المتغيرات علاقات متراقبة، فإنه من الممكن تحديد الوضع الأمثل للتشغيل بالنسبة لتكاليف أو زمن الإنتاج أو استغلال الآلة أو لغير ذلك من الأهداف، وتمر البرمجة الخطية عادة بعدة مراحل نوجزها فيما يلي: [321، ص30]

أ. جمع الحقائق المرتبطة بمجال إتخاذ القرار مع التقدير السليم للبيانات الأخرى غير المتوفرة على شكل حقائق ثابتة.

ب. ترتيب الحقائق والبيانات في شكل منظم لتوضيح العلاقة بينها وإلقاء الضوء على الظروف المحيطة بها بحيث تصبح صالحة لتطبيق أساليب البرمجة الخطية عليها.

ج. اختيار الحل المبدئي للتحقق من الإمكانيات التحسينية للحلول المبدئية بمعطيات متنوعة.

د. في حالة إثبات إمكانية تحسين الحل المبدئي يُراجع الحل المقترن عدة مرات بأساليب البرمجة الخطية حتى تصل إمكانيات التحسين إلى أفضل الحلول.

ذلك و من أهم مجالات التطبيق التي أظهرت فيها البرمجة الخطية كفاءتها في المساعدة على إتخاذ القرارات ما يلي :

أ. تحديد أفضل مزيج سلعي من زاوية تحقيق الأرباح وفي حدود الإمكانيات المتاحة.

ب. تحديد الأرباح على أساس سنوي، بما يحقق أكبر ربح أو عائد ممكן على الاستثمار في الآلات والمعدات والمخزون السلعي.

ج. تحديد أفضل المواقع للمخازن بما يصل بتكليف النقل إلى أقل حد ممكн.

د. تعين ما يفضل شراؤه وما يفضل إنتاجه من مستلزمات الإنتاج وذلك من زاوية تحقيق أكبر ربح.

2.2.3.1 نظرية المباراة

تعتبر هذه النظرية من الأدوات التي تفيد الإدارة في إتخاذ القرارات ب مجالات تكون فيها المنافسة قوية وهي تقوم في جوهرها على فرضيات أساسية مؤداها أن إدارة المشروع تسعى إلى تحقيق أكبر ربح وتخفيض الخسائر إلى أقل حد وإنما تعمل بتفكير عقلاني ورشيد وإن المنافسين يتذلون نفس الطريق في إتخاذ قراراتهم، وفي مثل هذه الظروف تسعى نظرية المباراة إلى تبيان الحل الأمثل الذي تتبناه الإدارة في مواجهة موقف معين يتضمن إستراتيجية من شأنها تحقيق أكبر ربح ممكناً وتخفيض الخسائر إلى أدنى حد ممكناً. [320، ص290]

ومن الأساليب التطبيقية لنظرية المباراة في مجال الإدارة أن يبدأ كل من الممثلين للمشروعات المنافسة من مراكز متعادلة تعبر عنها الميزانية لكل مشروع مع تزويدهم بالخلفية

لكلّة البيانات الإقتصادية والمؤشرات التشغيلية ويقوم كل من المتنافسين بإتخاذ قرارات تؤثر في نهايتها على ميزانية المشروع، ويتكرر إتخاذ القرار دورياً على ضوء النتائج التي نتجت عن القرارات السابقة وعن قرارات المتنافسين مع تصور الموقف الناشئ عن ذلك كله، كما تعبّر عن ميزانية كل من المتنافسين.

وعلى هذا النحو فإنه كثيراً ما يُضطر إلى نظرية المباراة إدارياً كوسيلة فعالة لتدريب المدراء على إتخاذ القرارات غير أنه مع إستمرار التطور الرياضي لنظرية المباراة بما يتعدى حدود معالجة المواقف التنافسية البسيطة فإنه ينظر إليها كوسيلة تساهُم بشكل أكبر في عملية إتخاذ القرارات الإستراتيجية في ظروف تنافسية أكثر تعقيداً.[33]

3.2.3.1 نظام تحليل الشبكات

يعتبر نظام تحليل الشبكات من الأساليب الكمية المساعدة على إتخاذ القرارات، وذلك من خلال التنبؤ بالأحداث المتوقعة والمؤثرة على أنشطة البرامج والمشروعات ويستخدم هذا الأسلوب في التعرف على تطور أداء الوظائف في المنظمة في عملية مستمرة لتحسين ومراجعة مراحل المشروع و الرقابة على الأوضاع المتغيرة بسرعة، كما أنه يساعد في عملية الإستخدام الأمثل للموارد والقدرة في التحكم في العلاقات والتفاعلات المتعددة المؤثرة على مراحل وأنشطة المنظمة.[34، ص395]

ومن المقومات الرئيسية لنظم تحليل الشبكات تحليل العملية الإدارية إلى عناصر و مقومات و تنسيقها فيما يتصل بالزمن والمكان بغية الوصول إلى تحقيق أكبر عائد ممكن، و بذلك تقسم هذه النظم باستخدام أسلوبين رئيسيين طوراً حديثاً بغية التخطيط المعمق و الرقابة الفعالة على جهود و أنشطة المنظمات و يطلق على الأسلوب الأول تقييم و مراجعة المشروعات و البرامج و الذي يعرف باسم أسلوب Pert (Program evaluation and review Technique) والأسلوب الثاني فيعرف بطريقة المسار الحرج أو CPM (Critical path method) وعلى الرغم من أن هذين الأسلوبين قد طوراً بصفة منعزلة و منفصلة إلا أنهما أدمجاً فيما أصبح يعرف بنظم تحليل الشبكات.[31، ص351]

كما أن تطبيق هذين الأسلوبين بصفة ملائمة يسهم في إنقاذ و جودة عمليات التخطيط و الرقابة على المشروعات و خاصية الكبيرة منها ذات العلاقة المعقدة و المتشابكة و قد ظهرت مزايا عديدة نتيجة استخدام نظم تحليل الشبكات حيث أنها تعتبر:

- أ. أساس منظم للتخطيط و صورة مفهومية لتوضيح مجال نشاطات المشروع.

بـ وسيلة لتسهيل عملية الجدولة الزمنية لكل العمليات و طريقة فعالة لتقدير الخطط والأهداف البديلة.

جـ.أداة تعمل على الربط بين المصممين و المتقذين و تبيان الأنشطة و الوظائف التي تعتبر حرجـة من وجهـة نظر المنظمة و لفت الانتـبـاه لهاـ.

د. جدولة القوى البشرية و السيولة النقدية و الأدوات و الموارد الأخرى بطريقة مثلى مما يسمح من تقييم دقيق للوقت الحقيقي و تكلفة الأداء و تطبيق نظم تحليل الشبكات على معظم المهام الإدارية بغية الحد من التكاليف و الإستخدام الأمثل لقوى البشرية، و تتضح أهمية استخدام نظم تحليل الشبكات في تحطيط وإدارة المشروعات الكبيرة والمعقدة التي تشمل على عدد كبير من الأنشطة والعلاقات المتداخلة التي يجب مراعاتها على الدوام. ومن هذا المنطلق أصبحت نظم تحليل الشبكات أداة من الأدوات الإدارية الفعالة التي تمد الإدارة بالبيانات الصحيحة و الفورية، كما تساهم في ترشيد القرارات و تستعرض كل العناصر و المقومات ذات الصلة بالمشكلة المراد إتخاذ قرارات حيالها.

4.2.3.1 تقليد المواقف

تعتبر عملية تقليد المواقف من الأدوات الكمية المستخدمة للمساعدة على إتخاذ القرارات وقد ساعد على انتشارها أيضا التطور الكبير في مجال استخدام الحسابات الإلكترونية و تقوم فكرة تقليد المواقف على أساس تشغيل المشكلة المراد حلها و إتخاذ قرارات بشأنها فكريا و حسابيا مع وضع المتغيرات و الأحداث المؤثرة فيها ، ذلك في علاقات و مقادير متقاولة بقدر ما يتصور في الواقع الفعلي، و ذلك من أجل استطلاع النتائج و يعبر عن المتغيرات في هذه الحالة بأسس كمية، كما تعالج إحتمالات حدوثها وفقا لنظرية الإحتمالات، و يشبه هذا الأسلوب المجهودات التجريبية التي تبذل في تقليد الظروف الفضائية لمعرفة قراراتها المتعلقة برواد الفضاء قبل قيامهم بالرحلات الإستكشافية وبقدر ما ينجح الباحث في بناء النموذج بحيث يطابق الواقع في تصور المتغيرات المؤثرة في الموقف و علاقاتها المتشابكة و درجات تأثيرها بقدر ما نجد في أسلوب تقليد المواقف أداة فعالة لإختيار النتائج المترتبة على كل من البدائل المطروحة للبحث مما يساعد على التقليل من عنصر المخاطرة في إتخاذ القرارات.[35، ص 23]

الجدول رقم 01: الأدوات المساعدة على إتخاذ القرارات و حالات إتخاذها [26، ص 19]

حالات إتخاذ القرارات			الأداة
المخاطرة	عدم التأكيد	التأكيد	
X			نظريّة المباريات
		X	البرمجة الخطية
		X	المسار الحرج CPM
	X		أسلوب تقييم النتائج و مراجعتها Pert
X			أسلوب تقليد المواقف
	X	X	شجرة القرارات
X	X	X	مصفوفة القرارات

3.3.1. معايير إتخاذ القرارات التسويقية

لا شك أن للقرارات التسويقية دوراً بالغ الأهمية في منظمات الأعمال هذه القرارات التي تتخذ بناءً على عدة معايير، و يمكن تلخيص أهم المعايير التي تتخذ على أساسها القرارات التسويقية على النحو التالي:

1.3.3.1. معيار الربح

يأخذ معيار الربح كأساس لإتخاذ القرارات التسويقية و هو على درجة كبيرة من الأهمية والربح هو كل وحدة نقدية تعطينا أقصى إيراد في المدى البعيد و بناءً على ذلك فإن الربح في المدى البعيد هو معيار إتخاذ القرارات. وأقصى ربح في المدى البعيد هو القاعدة التي يطبقها مدير التسويق و هو بصدده تحليله لمعظم القرارات التسويقية. فمدير التسويق يجب أن يكون قادراً على التعرف على العوامل المتصلة بالمشكل من زاوية حجم المبيعات أو من زاوية التكلفة في المدى البعيد و ذلك من أجل تقاديم الوقوع في القرارات المشتركة أو غير الرشيدة و الإتجاه السليم لإتخاذ القرارات الرشيدة في التسويق هو التجميع بين حجم المبيعات و التكاليف و الربح في المدى البعيد.

2.3.3.1 حجم المبيعات

إن حجم المبيعات يعتبر أساساً آخر لإتخاذ القرارات التسويقية لدى الإدارة، فمدير التسويق^٨ ينظر إلى حجم المبيعات بإهتمام أكبر كقاعدة للحصول على الربح وليس حجم المبيعات في ذاته إذ أن النظرة القديمة لإدارة المبيعات كانت تؤكد على حجم المبيعات فقط و الآن يرغب المسير في زيادة حجم المبيعات ولكن تلك التي تحقق أقصى ربح ممكن في المدى البعيد، ويمثل هدف أقصى ربح في المدى البعيد المركز الأول ضمن أهداف التسويق ثم يليه هدف حجم المبيعات. [36، ص 249]

3.3.1.1 معيار النمو

يعتبر هدف النمو من معايير إتخاذ القرارات التسويقية فعندما يؤخذ معدل النمو كمعيار للقرارات فليس من شك أن يضع مدير التسويق في اعتباره هدف تحقيق أقصى ربح في المدى البعيد و معنى ذلك أن هدف تحقيق النمو و تحقيق أقصى ربح هدفان متشابهان، ولكن لن يؤخذ معدل النمو كمعيار للقرارات في منظمة تأخذ في التقلص، و يوجد بدلاً منه هدف تخفيض معدل الأرباح في المدى البعيد ولكن يؤخذ هدف النمو في المنظمة التي هي آخذه في النمو والإتساع.

4.3.3.1 حصة المنظمة من السوق

غالباً ما تعتمد المنظمات الربح، حجم المبيعات و النمو كمعايير لإتخاذ القرارات التسويقية في حين تعمل بعض المنظمات الأخرى جاهدة للحصول على نصيب أكبر من السوق و في هذه الحالة لابد من مراقبة المنظمة لقراراتها و مراجعة أثر كل قرار على نصيبها من السوق، وبالتالي هي تعتمد الحصة السوقية كأساس لاتخاذ القرارات التسويقية. و على الرغم من أن نصيب المنظمة من السوق قد يكون قراراً دفاعياً إلا أنه لا يصل إلى درجة الأهمية بالنسبة للربح ، فعندما تضع المنظمة الحصة السوقية هدفاً تسعى لتحقيقه يجب على إدارة التسويق أن تفكر في هذا على أنه نقطة وسط في الحصول على أقصى ربح ممكن. [37، ص 174]

الفصل 2

نظام المعلومات التسويقية

إن اهتمامات الإدارة العليا بالمنظمات في وقت سابق كان موجها نحو الموارد الأساسية مثل الأموال و الآلات والقوى العاملة، بينما أهلت مورداً رئيسية داخل المنظمة و هو المعلومات. هذا المورد ذو الأهمية البالغة أصبح الأساس لإتخاذ كافة القرارات الإدارية داخل المنظمة بصفة عامة والقرارات التسويقية على وجه الخصوص، فالمنظمات في حاجة ماسة للمعلومات التي تعتبر ضرورية لمزاولة كافة نشاطاتها التي تتدخل فيما بينها خاصة في حالة الإستقرار و عدم التأكيد في محيط المنظمة.

على هذا الأساس أصبحت المعلومات مورداً جوهرياً للمنظمات في العصر الحالي فلكي تحافظ هذه الأخيرة على بقائها فهي إذن ملزمة بأن تعمل على جمع و تحليل و تشغيل و إستخدام كما هائلاً من البيانات و المعلومات.

وتتجدر الإشارة إلى أن عملية تحليل و تشغيل و إستخدام هذا الكم الهائل من البيانات و المعلومات، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال وجود نظام معلومات تسويقي فعال لدى المنظمة يتواافق و طموحها ويستجيب لأهدافها. فهو الذي يزود المنظمة بالمعلومات الداخلية و الخارجية من أجل إتخاذ القرارات التسويقية السليمة، كما تزداد القدرة على إتخاذ القرارات التسويقية الصائبة كلما زادت جودة المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات التسويقية و كفايتها و مقدار الدقة في شرحها للحقائق المتعلقة بالظاهرة محل إتخاذ القرار و جميع الخصائص الأخرى التي ترتبط بها و على هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: مفاهيم عن نظم المعلومات.
- المبحث الثاني: وظائف و مكونات نظام المعلومات التسويقية.
- المبحث الثالث: الإطار التنظيمي لنظام المعلومات التسويقية.

1.2. مفاهيم عن نظم المعلومات

لا شك أن البيانات هي العمود الفقري لأي نظام كان، حيث يتم جمعها و معالجتها و إستخلاص النتائج منها و التي تمثل معلومات يمكن إستخدامها لإتخاذ مختلف القرارات في المنظمة بما في ذلك القرارات التسويقية.

هذه المعلومات هي عبارة عن مخرجات نظام المعلومات الذي يعتبر بدوره أحد الأنظمة الفرعية في المنظمة و الذي يستمد من خلاله البيانات التي تجمع من العديد من المصادر الداخلية و الخارجية للمنظمة.

1.1.2. عموميات حول البيانات و المعلومات

إن الهدف الأساسي لعملية تجميع البيانات و ترتيبها و تصنيفها و تحليلها و الاحتفاظ بها هو مساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات الإدارية عموماً و التسويقية خصوصاً و على هذا الأساس يمكن القول أن البيانات تلعب دوراً بالغ الأهمية في عملية إتخاذ القرارات التسويقية.

1.1.1.2. مفهوم البيانات

تعرف البيانات على أنها: "مجموعة حقائق قد تكون في شكل أرقام أو كلمات أو رموز لا علاقة لها ببعضها البعض، أي ليست لها معنى حقيقي و لا تؤثر في سلوك من يستقبلها". [38، ص97]

و يمكن تعريف البيانات أيضا على أنها: "عبارة عن تسجيل في رمز يُستمد من ملاحظة أو صورة أو صوت، أو نص... إلخ". [39، ص12]

و هناك عدة تعاريف تجمع على أن البيانات مصطلح يعبر عن حقائق موجودة ليست ذات دلالة أو معنى في ذاتها كالأرقام و الحروف و الرموز معنى ذلك أنه لو تركت على حالها فلن تضيف شيئاً إلى معرفة مستخدميها بما يؤثر على سلوكهم في إتخاذ القرارات.

لذلك تتضمن البيانات أي مجموعة من الحروف و الرموز و الأرقام التي تعبّر عن حقيقة وقوع أحداث معينة داخل نظام معين، أو نتيجة لتعامل هذا النظام مع الأطراف الأخرى الخارجية أي بيئة النظام. [40، ص49]

و تستخدّم البيانات بصورة معينة و يتم وضعها في سياق أو ترتيب معين، و تشغّل للحصول على نتائج ذات معنى و مفید لمتخذ القرار إذاً يمكن اعتبار البيانات و النظر إليها على أنها المادة الخام التي يتم ترتيبها و تصنيفها و تنظيمها للحصول على شكل أكثر إستخداماً و فائدة،

وتسمى في هذه الحالة المعلومات، أي أن المعلومات هي حاصل إجراء عملية التشغيل والإستخدام للبيانات.

2.1.1.2 أنواع البيانات

يمكن تقسيم البيانات المستخدمة في البحوث و الدراسات التسويقية إلى نوعين أساسيين هما على النحو التالي:

أ. البيانات الثانوية

وهي مجموعة البيانات التي يكون مصدرها من داخل المنظمة و خارجها التي تم جمعها في فترات زمنية سابقة، ولغرض معين غير البيانات التي تخص الحالة القائمة، [41، ص 169] قد تكون هذه البيانات الثانوية منشورة أو غير منشورة وتميز البيانات الثانوية بسرعة الحصول عليها وإنخفاض تكلفتها مثل تعداد السكان و لكن يعب على البيانات الثانوية أنها يمكن أن تكون متقدمة ، أو معدة في صورة لا تخدم غرض البحث القائم، أو غير كاملة أحيانا و من هنا يجب أن يقوم الباحث بتقييم البيانات الثانوية قبل قيامه بإستخدامها. [42، ص 233]

وتنقسم البيانات الثانوية بدورها إلى بيانات داخلية و هي التي توجد بداخل المنظمة مثل أرقام المبيعات، الأرباح، التكاليف و غيرها أما البيانات الخارجية فهي التي توجد خارج المنظمة و هي إما أن تكون بيانات توفرها أجهزة الدولة مثل البيانات الخاصة بالتركيبة الديموغرافية للسكان، والإنفاق على السلع المختلفة، و قد تكون البيانات متوفرة لدى بعض المؤسسات الخاصة مثل المكاتب الإستشارية والوكالات التجارية.

ب. البيانات الأولية

هي تلك البيانات التي يقوم الباحث بتجميعها و تسجيلها و تفسيرها و عرضها لأول مرة لخدمة غرض من أغراض محددة في البحث موضوع الإهتمام أي أن هذه البيانات لم يسبق جمعها و تحليلها ونشرها عن طريق جهات أخرى أو باحثين آخرين لخدمة أغراض مختلفة، و أكثر ما يميز البيانات الأولية أن عملية جمعها تكون منتظمة و منهجية من المصادر ذات العلاقة بالموضوع محل البحث وذلك بعد وصف و فهم بعض الظواهر التسويقية، كما أن البيانات الأولية تتميز بزيادة تكلفتها كما تتطلب عملية جمعها وقتاً أكبر مقارنة مع البيانات الثانوية.

3.1.1.2 أساليب جمع البيانات

توقف القرارات التي يتخذها رجال التسويق على ما يتم جمعه من بيانات تتطابق مع طبيعة المشكلة التسويقية المراد إتخاذ قرار بشأنها و لا شك أن الخطوة المنطقية بعد تعريف مشكلة البحث وتحليلها هي تحديد أساليب جمع البيانات المناسبة و التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ. تجميع البيانات الثانوية

إن هذه البيانات ب مختلف صورها و أشكالها تمتاز بالسعة و تنوع مصادرها، و يتم تحصيلها من المصادر الداخلية في المنظمة، فالبيانات الثانوية الداخلية يسهل الحصول عليها بدقة و بسرعة و يمكن الإعتماد عليها و الوثوق بها أكثر من أي بيانات أخرى.[37، ص99]

و تمثل المصادر الداخلية للبيانات الثانوية في السجلات المحاسبية، تقارير مندوبي البيع، سجلات المبيعات و التقارير الأخرى المتنوعة و التي تمثل في المشاكل التي تواجهها المنظمة خلال مزاولتها النشاط التسويقي. كما يمكن تجميع البيانات الثانوية من المصادر الخارجية، فيمكن إيجادها في المجالات و المطبوعات الحكومية و غير الحكومية و الكتب ، كما أن هناك مراكز البحث التي تُعنى بالبيانات و تجمعها و تخزينها ثم نشرها للجهة الطالبة لها و خاصة تلك المراكز التي تهتم بمنتجات معينة بحيث تصدر منها بإستمرار على شكل تقارير و أرقام و حقائق.[43، ص17]

ب. تجميع البيانات الأولية

تتعدد طرق و أساليب جمع البيانات الأولية، ويمكن تلخيص الطرق المتعارف عليها في عملية تجميع البيانات الأولية فيما يلي:

- المقابلة الشخصية: تعتبر من بين أهم وسائل الحصول على البيانات لأن هناك بعض البيانات التي لا يمكن الحصول عليها إلا بالمقابلة الشخصية و تساعده هذه الأخيرة في ملاحظة سلوك الأفراد و التعرف على آرائهم، و تتميز المقابلة الشخصية بقدرة المقابل على شرح هدف الباحث لكيفية ملء الإستماراة مما يقلل إحتمال الخطأ في الإجابة كما يمكن من خلالها شرح الأسئلة غير الواضحة للمُستجوب و يمكن للمقابل أن يتتأكد من مدى جدية المستجوب منه أثناء الإجابة، كما يمكن للمقابل أن يقلل من درجة التردد لدى المستجوب خلال الإجابة وذلك بتحفيذه وإثارة مشاعره وتحريك بعض نقاط شخصيته.[44، ص123]

- المقابلة بالبريد: إن هذا الأسلوب يعتمد بصفة أساسية في العينات كبيرة الحجم والتي تبتعد مفرداتها جغرافياً مما يصعب معها إجراء المقابلات الشخصية وتحمل تكاليف باهضة نتيجة لذلك وبمقتضى هذه الوسيلة ترسل قائمة الأسئلة بالبريد لمفردات العينة على أن يتم تلقي الإجابة عن طريق البريد، كما أن جمع البيانات وفقاً لهذه الطريقة يعتبر تحدياً للباحث حيث تعتمد إلى حد كبير على كفاءة عالية في صياغة الأسئلة وأسلوب الكتابة، بدلاً من الاعتماد إلى الإرشادات والتوجيهات كما هو الحال بالنسبة للمقابلة الشخصية، وتمكن المقابلة بالبريد من معالجة بعض الأمور الشخصية التي يجد المستجوب حرجاً في الإدلاء بها، كما تقلل من إحتمالات التحيز من خلال التأثر بشخصية المستجوب في المقابلة الشخصية.

- المقابلة بالهاتف: يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الشائعة لاستخدام في جمع البيانات الأولية وذلك في حالة معرفة المستجيبين بسرعة في بعض الموضوعات و تستخدم بكثرة في إستطلاع أراء المستجيبين في موضوعات خاصة بالإعلانات التي يشاهدونها أو البرامج التلفزيونية أو الموضوعات التي تدور حول قضية معينة، ويمكن الاعتماد على المقابلة بالهاتف في الحصول على البيانات السريعة لمواجهة صحة بعض البيانات التي جمعت بالبريد أو المقابلة الشخصية.[37، ص102]

- الملاحظة: وفقاً لهذه الطريقة يقوم الباحث بلاحظة سلوك المفردات محل البحث كتصرفات المستهلكين مثلاً و قد تكون هذه الملاحظة يدوية أو إلكترونية ، عرضية أو منتظمة فمن خلال الملاحظة يفترض أن تكون عملية جمع البيانات دقيقة و هادفة، إذ يتم إعداد إستمارات خاصة لدى الباحث و الذي هو بدوره يخصص إستماراة واحدة لكل فرد معنى بالملاحظة و أن يكون الباحث صادقاً و أن يدون كل ما هو حاصل بأمانة لكي تكون الملاحظة دقيقة و هادفة.[45، ص200]

- العينات: غالباً ما تقتربن عملية جمع المعلومات بمشكل التكاليف و إرتفاعها خاصة عندما يكون مجتمع الدراسة كبيراً و واسعاً كما أن مشكل الوقت يؤخذ بعين الاعتبار وهذا ما دفع للأخذ بمفهوم العينات وإستخدامها و إستخلاص النتائج منها كل ذلك يتيح فرصة في تقليل التكاليف و الإختصار في الوقت و تقوم هذه الطريقة على أساس مؤداته أن كل الوحدات في مجتمع الدراسة لها فرص متساوية في الظهور و الإختيار و هذا ما ينطبق على العينة العشوائية.[41، ص254]

4.1.1.2 مفهوم المعلومات و خصائصها

لاشك أن المعلومات تعتبر حجر الأساس في إتخاذ أي قرار تسويقي، كما يجب على الإدارة

التسويقية بالمنظمة جمع المعلومات من البيئة الداخلية و الخارجية لها و ذلك من أجل البقاء في دنيا المال والأعمال.

أ. مفهوم المعلومات

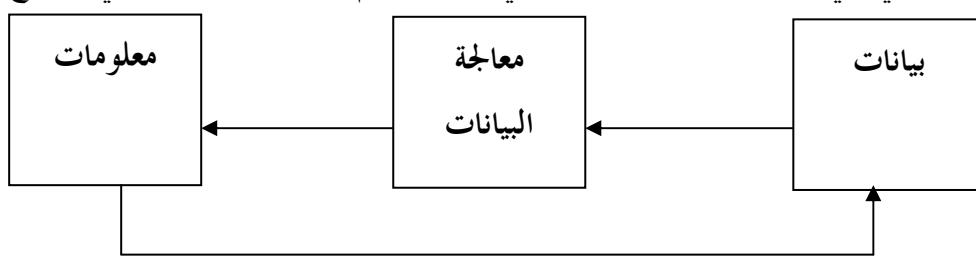
إن كلمة معلومة تتعدد مجالاتها واستخدامها و هي تعتبر من المصطلحات التي يصعب ضبط تعريف موحد لها، و في هذا المقام سوف نكتفي بالتعريفات التالية:

- المعلومات هي "صورة للأهداف و النتائج حيث تأتي بمعرفة لا يملكها المتلقى و لا يستطيع التنبؤ بها وهي تقلل من حالة عدم التأكيد وليست لها قيمة إلا إذا كان لها تأثير على متخذ القرارات". [46، ص 07]

- المعلومات هي عبارة "عن مجموعة من بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح بإستخدامها و الإستفادة منها وبالتالي فالمعلومات لها معنى و تؤثر في ردود أفعال و سلوك من يستقبلها". [37، ص 38]

- المعلومات هي "مجموعة من البيانات تنقل معرفة حول حدث أو موضوع وهي تسمح للفرد بالمعرفة الجيدة لمحيطه لذلك فإنه من الضروري الحصول على معلومات لإتخاذ قرارات جيدة". [14، ص 165]

من خلال هذه التعريف يمكن القول بأن البيانات هي المادة الخام لانتاج المعلومات، فعلاقة المعلومات بالبيانات مثل علاقة المواد الخام بالمنتج النهائي، فإذا كانت البيانات تشكل المواد الخام لنظام معين فإن المعلومات هي المواد المصنعة أو المواد الجاهزة الإستخدام أو المستخرجة من ذلك النظام أي أن البيانات هي عبارة عن مدخلات يتم معالجتها للحصول على مخرجات التي هي عبارة عن المعلومات والتي ينتجها نظام معين، و الشكل التالي يوضح ذلك:



الشكل رقم 04: نظام معالجة البيانات [38، ص 98]

يمكن القول بأن المعلومات تعتبر مورداً هاماً من موارد المنظمة المتاحة و هي المحرك الأساسي و الدافع لتشغيل نظام المعلومات، و الذي لا يكون له معنى بدون وجودها، فلكي

تحافظ المنظمة على بقائها يجب عليها استخدام كماً هائلاً من البيانات والمعلومات الجيدة بغية تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها. [39، ص13]

فالإدارة في حاجة إلى المعلومات أثناء مزاولة جميع نشاطاتها بما في ذلك تحديد الأهداف، التخطيط وإتخاذ القرارات، حيث أن عملية إتخاذ القرارات تعتبر صلب الوظيفة الإدارية داخل المنظمة والتي تختص بحل المشكلات، فإن استخدام المعلومات وتوظيفها في إتخاذ القرارات يعد من بين أهم الأغراض التي تجعل المنظمة تحتفظ بالمعلومات من أجله. [47، ص52]

بـ خصائص المعلومات

هناك عدة خصائص ينبغي للمعلومات أن تتتوفر فيها حتى تكون هذه الأخيرة ذات جدوى وأهمية بالنسبة للمنظمة ذكر منها ما يلي:

- دقة المعلومات

تحدد درجة دقة المعلومات بمدى تمثيل المعلومات للحدث أو الموضوع الذي تصفه، و تتوقف درجة الدقة المطلوبة في المعلومات على احتياجات المستخدم و طبيعة المشكلة التي يهتم بها فإذا لم تكن المعلومات المتوفرة عن ظاهرة أو حدث أو موضوع دقيقة وصحيحة فإن ذلك يعكس سلباً على عملية توجيه الأعمال وصنع القرارات المتعلقة بالموضوع. [48، ص105]

- توقيت المعلومات

لاشك أن للمعلومات نطاق زمني، فإذا لم تتتوفر المعلومات و لم يحصل عليها المستفيد في الوقت المناسب فإنها ست فقد قيمتها و بالتالي ضياع العمل و الوقت و الجهد الذي أنفق في إنتاجها فلا قيمة للمعلومات الدقيقة إن لم تتتوفر في وقت أو زمن الحاجة إليها. [49، ص170]

لذلك يجب العمل على أن لا تكون سرعة الحصول على المعلومات جانبًا من جوانب القصور لدى الإدارة حتى لا تفقد المعلومات حدا ثتها و بالتالي تقادمها وعدم الإستفادة منها، كما يشهد العصر الحالي ثورة في المعلومات بأوسع صورها و أشكالها و التي تنوّعت مصادرها و تباهى تأثيرها و سرعة الحصول عليها، كل ذلك جعل المنظمات في موقف لا يمكنها من الإستغناء عن المعلومات لغرض إتخاذ القرارات، ويمكن ملاحظة التطور الهائل في علوم الحاسوب الإلكتروني و الشبكات الذي جعل من الممكن الحصول على المعلومات بسهولة في أي وقت ممكن. [50، ص43]

- مرونة المعلومات

تعبر مرونة المعلومات عن مدى ملائمة هذه الأخيرة لإحتياجات المستفيد منها بصورة جيدة،

كما أن مدى ملائمة هذه المعلومات لتلبية حاجات المستفيدين منها تختلف بإختلافهم فيجب أن تكون المعلومات بسيطة و غير معقدة حتى لا يبذل متذبذر القرار جهداً كبيراً لفهمها بسبب تعقيداتها. كما أن المعلومات التي يمكن استخدامها من طرف عدد كبير من المستفيدين وفي تطبيقات مختلفة و متعددة تكون أكثر مرونة من المعلومات التي يمكن استخدامها في تطبيق واحد فقط.[51، ص139]

- عدم التحيز

إذ يجب على المعلومات التي تجمع أن تخلو من التحيز، معنى ذلك غياب القصد من التحرير والتعبير لغرض التأثير على المستخدمين للوصول إلى نتيجة معينة، و تغيير محتوى المعلومات بما يتواافق مع أهداف ورغبات المستخدمين لها كما يجب أن تكون المعلومات موضوعية وغير متحيزة لكي تعبر بصورة صحيحة عن الحدث أو الظاهرة محل إتخاذ القرار و أن تكون مرتبطة باحتياجات المستخدمين لها، و تمكّنهم من إستعمالها في الوصول إلى القرارات الرشيدة.[14، ص166]

- شمولية المعلومات

بمعنى أن إدارة المنظمة سوف تلقى إحباطاً عندما تتحصل على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب و لكنها غير شاملة أو غير متكاملة، فالمعلومات المبعثرة في تقارير متباينة و منفصلة و في أوقات مختلفة يكون من الصعب تجميعها لتحقيق التكامل بينها لكي تكون شاملة لكل الحقائق المتعلقة بالبحث و الظاهرة موضوع الدراسة، والتي يحتاجها متذبذر القرار.[52، ص88] إضافة إلى ما سبق ذكره يجب على المعلومات أن تتميز بالإيجاز، والذي يعني مدى إحتواء المعلومات المتوفرة على الحقائق الأساسية و الضرورية التي يحتاجها المستخدم ، كما يجب أن تكون واضحة وقابلة للمراجعة، كذلك يجب على المعلومات أن تكون إقتصادية في تكلفة إنتاجها، بمعنى أن لا تكلف عملية إنتاج المعلومات المنظمة أكثر مما يتوقع أن تقيدها أي أن قيمتها تكون إيجابية. [53، ص51]

2.1.2 أساسيات حول النظام

تبين النظم وفقاً للعديد من المؤشرات و المتغيرات البيئية المختلفة، ويشكل النشاط الذي يؤديه النظام و كيفية تحقيقه أهمية كبيرة في تحديد هذا التباهي و معرفة خصائصه و مواصفاته و التي تتمثل في أهداف، موارد، حدود، مستخدمي النظام.

1.2.1.2. تعریف النظام

لقد تعددت تعاریف النظام بتنوع الألفاظ المستخدمة في تلك التعاریف إلا أنها تتفق من حيث المعنی، و سنتطرق إلى بعض التعاریف و التي من بينها ما يلي:

أ- "النظام هو مجموعة مكونات مرتبطة مع بعضها البعض لتحقيق هدف معین". [54]
ب- "النظام هو مجموعة العناصر التي تملك إطاراً واحداً وعلاقة ترابطية و متجانسة مع الموارد و العناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معین و تعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة

[32، ص40].

ج- "النظام هو مجموعة وحدات أو عناصر مترابطة و متفاعلة مع بعضها من أجل تكوين منظم تكون قيم مخرجاته أكبر من القيم المضافة إليه من قبل الوحدات المشاركة فيما لو عملت بشكل مستقل عن بعضها البعض". [55، ص31]

من خلال هذه التعاریف السابقة يمكن إستنتاج أن النظام هو عبارة عن:

أ- مجموعة عناصر، إذ يجب أن يحتوي النظام على أكثر من عنصر واحد.
ب- عناصر متكاملة، حيث يجب أن تكون هناك علاقة منطقية بين كل أجزاء النظام.
ج- غرض مشترك و هدف معین، حيث يصمم النظام لتحقيق هدف معین أو عدة أهداف من جراء تكامل كل العناصر، بدلاً من تحقيق أهداف منفصلة خاصة بكل عنصر منه.
و تكون عناصر النظام متكاملة من خلال تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات، مع وجود آلية تقوم بضبط النظام و تتحكم في عملياته حتى تتم عملية التحويل بطريقة مناسبة، و عند تشغيل النظام يظهر إرتباط التغذية المرتدة في النظام إرتباطاً قوياً بأشطة التخطيط و الرقابة، كما أن المعلومات المرتدة تعتبر إحدى العناصر المهمة في النظام و بدونها تصبح عمليتي الرقابة و التخطيط محدودة الفائدة. [56، ص19]

2.2.1.2. مكونات النظام

كما سبق وأن أشرنا من قبل أي نظام يجب أن يتكون على أكثر من عنصر واحد نجد أنه للنظام مكونات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- المدخلات

تعتبر المدخلات قوة الدفع الأساسية التي تزود النظام بإحتياجاته وتشمل المدخلات العديدة من العناصر التي تتفاوت و التي يعتبر النظام في حاجة ماسة إليها حتى يواصل تشغيله و هناك عدة أشكال للمدخلات يمكن تصنيفها كما يلي : [375، ص 57]

- مدخلات مادية : و تتمثل في المواد الأولية و أخرى نصف مصنعة.
- مدخلات مالية : مثل رؤوس الأموال.
- مدخلات بشرية : كاليد العاملة المؤهلة و اليد العاملة البسيطة.
- مدخلات تكنولوجية : و تشمل مختلف الأساليب الفنية و التقنيات ، المعلومات و أساليب التنظيم.

ب- العمليات التشغيلية

تحول المدخلات إلى مخرجات عن طريق العمليات التشغيلية، فهي إذن عملية تفاعل النظام، حال توافر المدخلات، بحيث يقوم النظام بمعالجتها وفق الأهداف المسطرة من قبل المسيرين و يتم إخراجها فيما بعد في شكل مخرجات.

ج- المخرجات

تعتبر مخرجات أي نظام الهدف من تشغيل مدخلاته، كما أن مخرجات نظام معين قد تعتبر مدخلات لنظام آخر، و يمكن تصنيف مخرجات النظام إلى ثلاثة أنواع هي كالتالي:

- المخرجات التي يمكن إستهلاكها بواسطة أنظمة أخرى.
- المخرجات التي يمكن إستهلاكها داخل النظام.
- المخرجات التي لا يمكن إستهلاكها داخل النظام أو بواسطة أنظمة أخرى، و لكن يتم التخلص منها في شكل نفايات أو عوائد قد تدخل في البيئة مثل الماء ... الخ

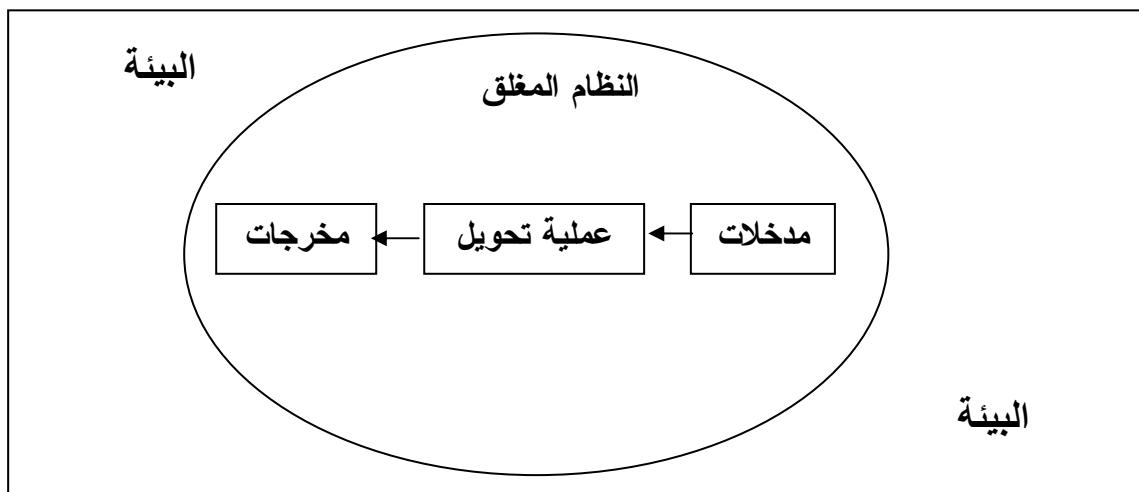
د- التغذية العكسية

وهي الأثر الذي تحدثه المخرجات على النظام الذي أخرجها وعلى باقي الأنظمة التي تستفيد منها، و من خلال هذه الأخيرة يتم تحديد مدى فعالية النظام الذي أنتجها ويمكن لعملية التغذية العكسية أن تكون داخلية، و هي مؤشر يستعمل لقياس درجة تأثر النظام بواسطة مخرجاته على باقي الأنظمة الأخرى، و أداة من الأدوات المستخدمة في عملية الرقابة.[58، ص 08]

3.2.1.2 أنواع الأنظمة

تنقسم الأنظمة إلى نوعين أساسين هما الأنظمة المغلقة و الأنظمة المفتوحة، فالنظام المغلق هو الذي ينفصل تماماً عن البيئة المحيطة به، أي أنه كل نظام مكون من أجزاء لها إرتباط كلي وإستقلال تام عن البيئة الخارجية.

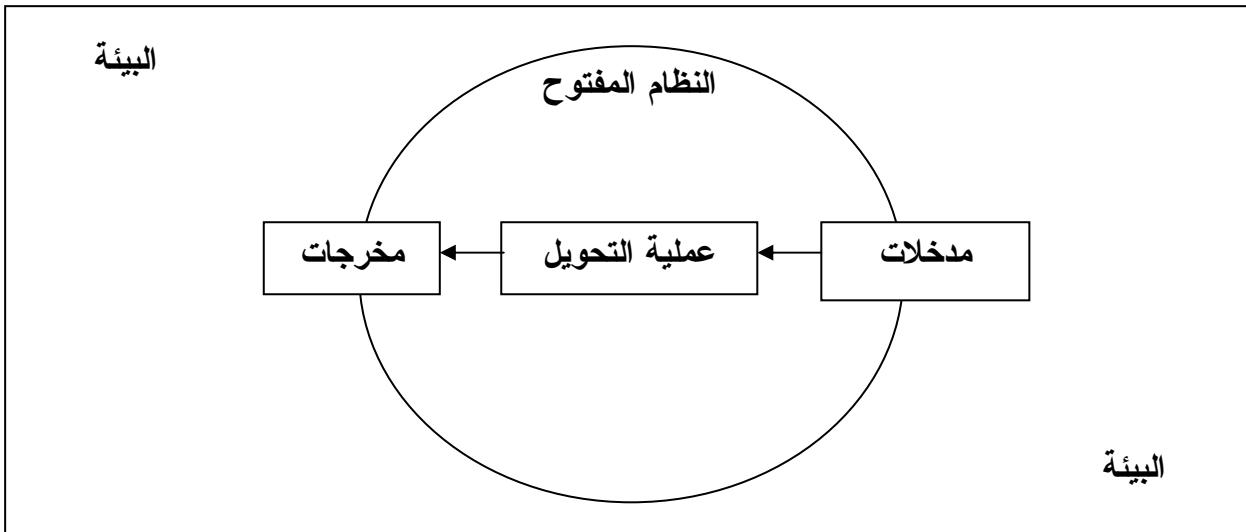
فالنظام المغلق هو ذلك النظام الذي لا يستلم طاقة من مكونات البيئة الخارجية، و يُصدر طاقة إلى ذلك المحيط غير أن هذا النوع من النظام لا يوجد في عالم الواقع لأنه عبارة عن نظام مثالي لا يمكن تحقيقه أصلاً في ظل التطورات الراهنة و التي تفرض على كافة الأنظمة التفاعل مع المحيط الخارجي لها، كما أن فكرة الأنظمة المغلقة لم تعد صالحة في دراسة المنظمات. والشكل التالي يوضح ذلك.



الشكل رقم 05 : النظام المغلق [42، ص 55]

أما النوع الثاني من النظام فهو النظام المفتوح، فيمكن النظر إليه على أنه نظام يتفاعل مع البيئة الخارجية أو البيئة المحيطة به تفاعلاً تبادلياً، وهذا التفاعل يتمثل أساساً في تغيير معالم النظام، وتحديد مساراته و حركته، كما أنه يقرر بقاء النظام من زواله. و الواضح أن النظام المفتوح هو نظام عجز عن الإحاطة بمختلف العوامل و البدائل المحيطة به، هذا الإنفتاح ناتج عن حالة عدم القدرة على التنبؤ لعوامل البيئة الخارجية و المحيطة به، و التي تشكل إطاراً يعمل في ظله هذا النظام. [52، ص 59]

و تجدر الإشارة إلى أن تبني المنظمة للنظام المفتوح ، يأخذ بعين الاعتبار تأثير البيئة الخارجية على النظام و كذلك تأثر البيئة بالنظام كما هو موضح في الشكل رقم 06:



الشكل رقم 06 : النظام المفتوح [44، ص55]

3.1.2. نظام المعلومات

يؤدي نظام المعلومات دوراً بالغ الأهمية في عملية إتخاذ القرارات بشكل فعال وذلك من خلال تجميع وتشغيل البيانات بغرض إنتاج و إتاحة المعلومات اللازمة والدقيقة في الوقت المناسب لتخاذل القرار.

1.3.1.2. مفهوم نظام المعلومات

إن تعريف نظام المعلومات عديدة ومتعددة نذكر البعض منها حتى يتضح الأمر أكثر و هي كالتالي:

أ- "نظام المعلومات هو مجموعة من العناصر المادية والبشرية التي تهدف إلى تزويد المنظمة بالمعلومات لتدعم و استمرار إدارة المشروع و لعملية إتخاذ القرارات الإدارية داخل المشروع." [60، ص05]

ب- "يعتبر نظام المعلومات مجموعة موارد تسمح بجمع، معالجة، تخزين، إبلاغ المعلومات في شكل نصوص، صور، صوت في المنظمة". [61، ص20]

إذن نظام المعلومات هو عبارة عن مجموعة من موارد مختلفة قد تكون مادية أو بشرية وكذا تطبيقات عملية وعادة ما تكون هذه الموارد مرتبطة فيما بينها بواسطة تكنولوجيا المعلوماتية كالحاسوب. [62، ص159]

كما يرى كل من Roland Marcimiack و Frantz Rowe أن نظام المعلومات ما هو إلا نظام يدمج بين المستعمل والآلة، والذي ينتج معلومات من أجل مساعدة مستعمليهما في أداء

وظائفهم التنفيذية والتسييرية وإتخاذ القرارات، والنظام يستعمل تجهيزات معلوماتية، برمجيات، قواعد معطيات وإجراءات يدوية ونماذج تحليلية.[36، ص 63]

و عموماً ومن خلال التعريف السابقة الذكر يمكن اعتبار نظام معلوماتي سلسلة من التطبيقات العملية المعلومات، الأشخاص و تكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق جملة من الأهداف و يتلقى مدخلات في شكل معطيات حيث يتم معالجتها و مخرجات تكون في شكل معلومات، إما أن تخزن إلى حين ظهور الحاجة إليها أو تحول مباشرة إلى مراكز المنظمة لاستغلالها.

2.3.1.2 دور نظام المعلومات

يلعب نظام المعلومات دوراً بالغ الأهمية في منظمات الأعمال خاصة فيما يتعلق الأمر بعملية إنتاج المعلومات و تدفقها كما يمكن تلخيص دور نظام المعلومات في النقاط التالية:

أ- المساعدة في عملية إتخاذ القرارات

عادة ما يجد المسير الإداري نفسه أمام مشكل يتطلب حلّاً و إتخاذ تدابير تجاهه، الشيء الذي يستدعي وجود بيانات و حقائق ومعطيات عن أسباب ظهور هذه المشكلة وأثرها وأبعادها و الحلول البديلة الممكنة، وبالتالي فإن متى اتخذ القرار حاجة إلى توفر جملة من المعلومات الدقيقة و المناسبة لإتخاذ القرار الرشيد و الملائم، فنظام المعلومات هو الذي يضمن توفر هذه الحقائق و المعطيات والبيانات طالما يعتبر نظام المعلومات وسيلة لدى المنظمة تضمن ترابط مختلف الوظائف فيما بينها.[64]

ب- المساعدة في عملية الرقابة

إن مرحلة تنفيذ الخطط وبرامج العمل داخل المنظمات تحتاج إلى رقابة و متابعة مستوى الأداء لبلوغ الأهداف المسطرة و لتحقيق الرقابة يكون المسير بحاجة إلى المعلومات اللازمة على مستوى الأداء ونظام المعلومات يضمن توفير هذه المعلومات بدرجة عالية من الصحة و الدقة وكذا التوقيت المناسب.[28، ص 65]

ج- المساعدة في عملية التنسيق

إن توسيع حجم ونشاط المنظمة يؤدي إلى كثرة المعلومات التي يحتاجها كل نشاط على حد، فمثلاً وظيفة الإنتاج بحاجة إلى معرفة معلومات عن إمكانية وظيفة التخزين، وبالتالي إن نظام

المعلومات يصبح المحور الأساسي الذي يتجمع حوله مختلف الوظائف، لأنها تستمد منه ما تحتاج من المعلومات وهكذا يتم و يتحقق الإنسجام و التنسيق في المنظمة. [55، ص142]

3.3.1.2 أنواع أنظمة المعلومات

تختلف أنواع أنظمة المعلومات بإختلاف الوظائف في المنظمة وإختلاف المستويات التنظيمية داخلها ويمكن إيضاح أنواع أنظمة المعلومات على النحو التالي:

أ. نظام معالجة البيانات

يتولى هذا النظام عمليات جمع البيانات التي تصف مجالات النشاط المختلفة للمنظمة بما في ذلك التسويق، الإنتاج، التمويل...الخ و معالجتها وتخزينها لحين الحاجة إليها وتلخيصها وعرضها في شكل تقارير تحتوي على معلومات يمكن استخدامها بواسطة الأفراد و الجماعات من داخل وخارج المنظمة ففي بعض المجتمعات يكون الإحتفاظ بنظم معالجة البيانات ليس أمراً اختيارياً، بل هو أمر مفروض على هذه المنظمات من خلال الأجهزة الحكومية والمساهمين، وقد تفرض أيضاً الإحتياجات الرقابية للأنشطة الداخلية في المنظمة الإحتفاظ بهذه النظم.[43،ص38]

ب. نظام آلية المكاتب

إن التجهيز الآلي للمكاتب يعني استخدام الآلات والأجهزة على أداء المهام التي كانت عادة ما تتجزء بواسطة الأفراد، وذلك بغرض إنجاز العمل المطلوب بشكل أسرع وأكثر دقة، وتجهيز المكاتب آلياً يشمل كل أنواع نظم الاتصالات المتعلقة بتوصيل المعلومات المكتوبة وغير المكتوبة من شخص لأخر داخل وخارج المنظمة، ومن أمثلة ذلك البريد الإلكتروني، شبكات الحاسب الآلي، الفاكس ووحدات الطباعة، إجتماعات الفيديو...الخ.

وعلى هذا الأساس فإن تجهيز المكاتب آلياً يجعل المسير مرتبطاً مع غيره من الأفراد و الجماعات داخل و خارج المنظمة بأكثر من وسيلة للإتصال، وعلى المسير أن يختار المزيج المناسب من هذه الأجهزة بما يمكنه من إجراء الاتصالات و التعامل مع المعلومات بفاعلية.[40،ص85]

جـ. نظام المعلومات الإدارية

بتزايد حجم المنظمات و ما تتعامل معه من كم هائل من البيانات أصبحت نظم معالجة البيانات غير قادرة على توفير احتياجات صانعي القرار من المعلومات و لذلك إتجهت المنظمات كبيرة الحجم إلى استخدام نظم المعلومات الإدارية لتوفير معلومات تصف نشاطات المنظمة التي تمارسها في إحدى المجالات الوظيفية مثل التسويق، إدارة الأفراد والموارد البشرية والإنتاج... الخ، بشأن ما حدث في الماضي و ما يحدث الآن و ما هو متوقع حدوثه في المستقبل. غالباً ما توفر هذه النظم المعلوماتية تقارير في شكل دوري و تقارير خاصة يمكن للمدير الإعتماد عليها و استخدامها في صنع القرار و حل المشكلات الإدارية.[66، ص 107]

دـ.نظام دعم القرارات

هو نظام مبني على الحاسوب الآلي لدعم المستويات الإدارية في المنظمة وهو نظام يدمج بين البيانات و النماذج التحليلية لدعم القرارات، وبدأ مفهوم نظم دعم القرارات في الظهور في أواخر السنتين و وفقاً لهذا النظام يستطيع أي فرد أن يتفاعل مع الحاسوب الآلي بشكل مباشر دون الحاجة إلى اللجوء إلى المختصين في المعلومات و يعتبر نظام دعم القرار بأنه ذلك النظام الذي يساعد المسير في حل المشاكل شبه المبرمجة. و ذلك من خلال توفير المعلومات و الإقتراحات المتعلقة بالقرار، ويعتمد هذا النظام على التفاعل مع المستخدم النهائي عن طريق سهولة الوصول إلى المعلومات و النماذج التحليلية، وسهولة استخدام تعليمات تشغيل الحاسوب الآلي.[67، ص 86]

ويمكن حصر أهم خصائص نظم دعم القرارات فيما يلي:

- تقدم نظم دعم القرار المرونة و التكيف و سرعة الإستجابة للمستخدم النهائي.
- تسمح نظم دعم القرار للمستخدم النهائي القدرة على التحكم في المدخلات و المخرجات.
- تعمل نظم دعم القرارات بدون مساعدة من المبرمجين المحترفين أو الأخصائيين كما تقدم دعماً للقرارات أو المشكلات التي لا يمكن تحديد حلولها مسبقاً.
- تستخدم نظم دعم القرار أساليب و أدوات و نماذج تحليلية متقدمة.

وتعتمد نظم دعم القرار على استخدام النماذج لتحليل الأنشطة و التصرفات و هو نظام تفاعلي يستجيب للظروف المتغيرة حسب متطلبات المستخدم، سواء كان من المدراء أو رجال المعرفة الذين تكون مهمتهم تداول المعلومات و تبادلها و إتخاذ القرارات.

هـ. النظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي

تعتبر النظم الخبيرة إحدى تطبيقات الذكاء الاصطناعي الذي هو عبارة عن تزويد أجهزة الحاسوب الآلية بالقدرة على ممارسة سلوك يمكن أن يوصف بأنه ذكاء إذا قام به العنصر البشري و الفكرة الأساسية وراء النظم الخبيرة هي أن الخبراء في مجال معين يقومون بتغذية الحاسب الآلي بما لديهم من معرفة و يتم تخزين هذه المعرفة في الحاسوب الآلي بشكل مبسط، حيث يمكن استخدامها بواسطة المستخدمين الذين ليست لديهم خبرة للحصول على النصائح التي يحتاجونها.[68، ص79] وبالتالي يقدم لغير الخبراء المنطق الذي يستندون إليه في أمر معين إذا لزم الأمر ولقد شاع استخدام هذه الأنظمة في المجالات الطبية و الهندسية و جاري الان إنتشارها في المجالات الإدارية ومجالات الأعمال.[69، ص179]

وـ. نظام دعم الإدارة العليا

يعتبر نظام دعم الإدارة العليا من أنظمة المعلومات الحديثة، فهي تلك الأنظمة التي يتم تصميمها لمساعدة الإدارة العليا في المنظمة، و يعتمد نظام دعم الإدارة العليا على توفر حاسب آلي شخصي لكل عنصر من أعضاء الإدارة العليا وتتصل الحاسوبات الشخصية ببعضها البعض من خلال شبكة تعمل لخدمة المنظمة ككل، ويشتمل الحاسوب الشخصي على المعلومات الخاصة بكل عضو في الإدارة العليا فضلاً عن إمكانية وصوله للمعلومات الموجودة في الحاسوب центральный الذي يقوم بتلخيص هذه المعلومات وعرضها وفقاً لأساليب عرض محددة مسبقاً، و غالباً ما يتتصف تشغيل هذا النظام بالبساطة في إدخال المعلومات بالإضافة إلى بيسر العرض خاصة في حالة الاعتماد على أسلوب النواخذ حيث يمكن عرض أكثر من بيان على نفس شاشة العرض من خلال فتح نوافذ إضافية ويساعد نظام دعم الإدارة العليا مستخدم النظام في التعرف على مدى فعالية المنظمة فيما يتعلق بتحقيق أهداف معينة أو جودة ممارستها لأنشطة معينة قد يترتب عليها نجاح المنظمة أو فشلها.[38، ص173]

و مما سبق ذكره يمكن القول أن أنظمة المعلومات تختلف بإختلاف الوظائف في المنظمة والجدول التالي نحاول من خلاله مقارنة خصائص أنظمة المعلومات بما في ذلك نوع النظام، مدخلاته و عمليات التحويل ثم المخرجات فالمستخدم.

الجدول رقم 02: مقارنة بين خصائص نظم المعلومات [38، ص 73]

المستخدم	مخرجات النظام	عمليات التحويل	مدخلات النظام	نظم المعلومات
مدير و الإدارة العليا	توقعات توجيه للتساؤلات و والإستفسارات	رسوم بيانية محاكاة	بيانات مجمعة خارجية و داخلية	نظم دعم الإدارة العليا
المدراء المهنيون	تقارير خاصة تحليل القرارات الإستجابة للاستفسارات	محاكاة تحليل	بيانات ذات حجم منخفض نماذج تحليلية	نظم دعم القرار
مديرو الإدارة الوسطى	ملخصات تقارير إستثنائية	تقارير روتينية نماذج بسيطة تحليل ذو مستوى منخفض	بيانات ملخصة داخلية و ذات حجم مرتفع نماذج بسيطة	نظم المعلومات الإدارية
مهنيون فنيون	نماذج رسوم بيانية	نماذج محاكاة	تصميم مواصفات قاعدة معرفة	النظم الخبرية
مستخدمو المكتبة	وثائق جدوال مراسلات بريد	تحليل الوثائق الإدارية إتصالات جدولة	مستندات وثائق جدوال	نظم آلية المكاتب
المشرفين العمال المشغليين	تقارير تصصيلية قوائم ملخصات	تخزين تشغيل إدماج تحديث	تحولات أحداث	نظم تشغيل البيانات

2.2. وظائف و مكونات نظام المعلومات التسويقية

لا شك أن إتخاذ القرارات التسويقية في الوقت وبالشكل المناسبين و الدقة المناسبة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت لمتخذى القرارات التسويقية معلومات محددة تكون صحيحة و دقيقة هذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها، إلا من خلال نظام المعلومات التسويقية الذي يعتبر حجر الأساس في المنظمة عندما تواجهها مشاكل تسويقية ، تستدعي إتخاذ قرار تسويقي معين.

1.2.2. ماهية نظام المعلومات التسويقية

يحتاج متخذو القرارات التسويقية إلى البيانات و المعلومات الشاملة و المتتجدة عن البيئة التي تعمل في ظلها المنظمة وعن المتغيرات التي تحكمها ومن ثم فان عملية جمع المعلومات يجب أن تكون عملية مستمرة وفقاً لنظام معين وهو ما تداركته أخيراً العديد من المنظمات المختلفة والتي بدأت تسعى نحو تبني نظام معلومات تسويقية يوفر لها المعلومات الازمة لإتخاذ القرارات التسويقية الرشيدة.

1.1.2.2. تعريف نظام المعلومات التسويقية

في هذا الصدد و من أجل تعريف نظام المعلومات التسويقية، يمكن إدراج بعض التعريف أهمها على النحو التالي:

أ- "نظام المعلومات التسويقية هو شبكة معقدة من العلاقات المهيكلة أين يتداخل الأشخاص، الآلات والإجراءات لتوليد تدفق منتظم من المعلومات القيمة والآتية من مصادر داخلية وخارجية والمرسلة أساساً لخدمة القرارات التسويقية". [70، ص132]

ب- "نظام المعلومات التسويقية هيكل من الأفراد والأجهزة والإجراءات المصممة لجمع و حفظ وتقدير و توزيع المعلومات الدقيقة التي يحتاجها مدير التسويق لإتخاذ القرارات التسويقية في الوقت المناسب". [71، ص42]

ج- "يتضمن نظام المعلومات التسويقية، التفاعل المركب بين المتخصصين و الآلات المستخدمة لضمان جمع و تحليل و تدفق المعلومات التسويقية من المصادر الداخلية والخارجية الازمة لإتخاذ القرارات التسويقية تحت الظروف المختلفة، و ذلك من أجل خدمة مدير التسويق بالمنظمات التي تقوم بتقديم سلع أو خدمات في الحاضر أو المستقبل". [72، ص162]

من خلال هذه التعريف يمكن القول أن نظام المعلومات التسويقية ما هو إلا مجموعة من الأفراد الآلات، البرامج المترابطة في ما بينها و التي ينتج عنها تدفق منتظم للمعلومات التسويقية الهمامة

والتي يتم الحصول عليها من المصادر الداخلية و الخارجية بهدف استخدامها من طرف المحتاجين إليها في مراكز الإدارة المختلفة داخل المنظمة خاصة رجال التسويق بغية مساعدتهم في عملية إتخاذ القرارات التسويقية الرشيدة.

2.1.2.2 دور نظام المعلومات التسويقية في المنظمة

يمكن اعتبار نظام المعلومات التسويقية أحد الموارد الأساسية للإدارة بجانب الموارد البشرية والمالية حيث ينتج عن وجوده بالمنظمة تحقيق عدد من المزايا يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:[20، ص73]

- أ- إتاحة البيانات والمعلومات الازمة لخطيط و مراقبة الأنشطة التسويقية، ويعود ذلك بمثابة مساهمة إيجابية في رفع مستوى كفاءة الممارسات التسويقية بالمنظمة مما يؤدي إلى تحقيق أهدافها بمستوى عالي من الكفاءة.
- ب- تشجيع الإدارة التسويقية على تحمل المخاطرة و البحث الدائم عن الفرص التسويقية التي لا تتضح أبعادها إلا بتوافر المعلومات التسويقية المناسبة.
- ج- تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمنظمة وذلك من خلال مساهمة تلك النظم في زيادة فعالية الإتصال فيما بين نظم المعلومات الوظيفية المكونة لنظم المعلومات الإدارية على مستوى المنظمة ككل، مما يؤدي إلى إمكانية الوصول إلى المعلومات المطلوبة و الازمة بسرعة لتحقيق أهداف تلك المنظمة.[74، ص119]

3.1.2.2 الحاجة إلى نظام المعلومات التسويقية

إن التغير في القوى البيئية و الظروف الداخلية للمؤسسة، قد جعلا الحاجة إلى نظام المعلومات التسويقية أمراً ضرورياً أقوى من أي فترة مضت، فالحاجة إلى نظام المعلومات التسويقية تتبع من عدة أسباب أهمها:[294، ص75]

- أ- قصر الفترة الزمنية المتاحة لإتخاذ القرار التسويقي، إذ أن دورة حياة السلعة أصبحت أقصر مما كانت عليه، كما أن هناك ضغط على المنظمة من قبل لمنافسين يستدعي تقليص الوقت الذي تستغرقه عملية تطوير المنتجات الجديدة.
- ب- زيادة تعقد النشاط التسويقي و اتساع نطاقه، فالمنظمة توسع أسواقها حتى المستوى الدولي، فعلى الرغم من أن معرفة سلوك المستهلك لازالت محدودة ، فإنها بحاجة إلى البيانات السلوكية للمستهلك التي تحتاجها، و لابد من فهمها و تحليلها.[76، ص49]

- ج- نقص الطاقة والموارد الأولية الأخرى، و ذلك من خلال ضرورة استخدام موارد المنظمة البشرية و المادية بدرجة عالية من الكفاءة، و التي لا تكون إلا من خلال وجود معلومات على درجة كبيرة من الدقة ،الموضوعية و السرعة والتي يوفرها نظام المعلومات التسويقية.
- د- النمو المتزايد لإستياء المستهلك تجاه المنظمات وذلك راجع إلى إفتقار الإدارة التسويقية في بعض المنظمات إلى البيانات و المعلومات الخاصة ببرامجها التسويقية.
- هـ- التحول من المنافسة السعرية إلى المنافسة غير السعرية، فالمنظمات في الوقت الراهن تعتمد على جوانب تسويقية مختلفة في مواجهة المنافسة و مثل ذلك تمييز المنتجات، الإعلان، و تنشيط المبيعات وطرق و أساليب التوزيع لمعرفة مدى فعالية هذه الأدوات التسويقية في تحقيق مركز تنافسي جيد فإن مدير التسويق بحاجة إلى كم هائل من البيانات و المعلومات التي تساعده على ذلك.و لقد بدأت المنظمات الكبرى بإدخال نظم المعلومات التسويقية كجزء من النظام الشامل للمعلومات التي تحتاج إليها هذه المنظمات ولقد إمتد هذا المفهوم حيث شمل أيضاً مختلف المنظمات غير الربحية مثل: الجامعات ،المستشفيات و الجمعيات... الخ. فقد أدركت أهمية نظام المعلومات التسويقية في توفير المعلومات بالكم المناسب و في الوقت المناسب لمسيري المنظمات و على وجه الخصوص رجال التسويق.[130، ص70]

2.2.2. وظائف نظام المعلومات التسويقية

على غرار باقي الأنظمة الأخرى الموجودة في المنظمة فإن نظام المعلومات التسويقية له عدة وظائف يمكن تحديدها على النحو التالي:

1.2.2.2 جمع البيانات

تجدر الإشارة إلى أن الوظيفة الأساسية لنظام المعلومات التسويقية تتمثل في جمع البيانات سواءً كانت من البيئة الداخلية أو الخارجية، بإعتبار أنه ليست كل البيانات تستحق الجمع، و إنما البيانات الضرورية لإتخاذ قرارات تسويقية معينة. فهناك مثلاً بعض البيانات لها أهمية في المستقبل لا تسجل لكون ذلك يكون على حساب التكاليف، أي تكاليف الجمع و التخزين، غير أننا نلاحظ أنه في عصرنا هذا و مع إدخال الحاسوب في وظيفة جمع المعطيات أصبحت تجمع بكميات هائلة و سريعة و تخزن لحين استعمالها بأقل التكاليف.[77، ص20]

2.2.2 تخزين البيانات

إن الحديث عن تخزين البيانات يؤدي بنا إلى الحديث عن قاعدة المعطيات بإعتبارها حجر الأساس بالنسبة لنظام المعلومات التسويقية لغرض تلبية حاجات رجال التسويق من المعلومات الضرورية ولقد ساعدت الثورة المعلوماتية و الحاسوبات الإلكترونية على تطوير وظيفة تخزين البيانات في المنظمة.[78]

و لم يعد من الضروري تخزين المعطيات في سجلات و دفاتر و ملفات التي كانت تعتمد فيها عملية التخزين على مدة زمنية كبيرة و تأخذ كثيرا من المكان إضافة إلى إمكانية التلف و إنما أصبح من الشائع تخزينها على الأشرطة و الأقراص الممعنطة و المضغوطة... الخ أي دائم تقنية تسهل عملية التخزين و إسترجاع البيانات إلى حين الحاجة إليها.[79، ص76]

3.2.2.2 معالجة البيانات

تحتاج عملية معالجة البيانات التسويقية حسب إحتياج المؤسسة لهذه الأخيرة فهناك إحتياجات روتينية و أخرى غير روتينية، فالأولى تقضي عملية التحليل إذ تقوم المنظمة بعملية تخزين البيانات التسويقية و تصنيفها و تعتبر عملية معالجة البيانات وظيفة مهمة لنظام المعلومات التسويقية لأن المعطيات و البيانات التي تم جمعها، لا تعطي معنى حقيقي إلا بعد معالجتها، و بعد ذلك يتحقق الهدف المنشود الذي يصبوا إليه رجال التسويق، و تعرف معالجة البيانات على أنها : أ- "السير النظمي لمجموعة من العمليات على البيانات".[80، ص10]

من خلال هذا التعريف و بتحليله يتضح لنا وجوب دراسة المشاكل باستعمال الوسائل يدوية كانت أو آلية و متابعة مراحل العمليات و من هنا يمكن لرجال التسويق نشر هذه المعلومات.

4.2.2.2 نشر المعلومات

حتى تؤدي المعلومات التسويقية دورها كما ينبغي، لا بد من نشرها و تبليغها بإعتبارها نتيجة عملية المعالجة التي قام بها نظام المعلومات التسويقية ومن خلال هذه النتيجة تظهر مدى الدقة في معالجة البيانات، كما أنها تسمح لرجال التسويق بالإطلاع الحسن على موجبات العمل في المنظمة و إتخاذ القرارات التسويقية الملائمة و المناسبة.[81، ص210]

3.2.2 مكونات نظام المعلومات التسويقية

باعتبار نظام المعلومات التسويقية حجر الزاوية بالنسبة لعملية إتخاذ القرارات التسويقية فهو

إذاً كباقي الأنظمة الأخرى في المنظمة، و يتكون من عدة عناصر يمكن ذكرها على النحو التالي:

1.3.2.2 بحوث التسويق

عادة ما يجد رجل التسويق نفسه بحاجة لدراسة خاصة لمشاكل معينة، تتعلق بالمنتج كاختبار المنتج ومدى قبوله من طرف المستهلكين أو تقدير المبيعات حسب المناطق الجغرافية و دراسة سلوك المستهلك إلى غير ذلك من الحالات والمشاكل التي تظهر أثناء أداء رجل التسويق لمهامه. غير أنه للقيام بهذه الدراسة يحتاج رجل التسويق إلى رصيد من المعلومات تحدد إلى درجة عالية قدرة المنظمة على الرد والإستجابة لما يجري في السوق من أحداث و تكيفها معها، و بالتالي بقائها في السوق ولا يتتأتى ذلك إلا إذا توفرت المؤسسة على أسلوب علمي ، فعال و منظم لبحوث التسويق يقف على المعلومات و البيانات المتاحة و يبحث عنها و بالتالي استخدامها في القرارات التسويقية و يمكن تعريف بحوث التسويق من خلال عرض بعض التعريف و المفاهيم الأكثر شيوعا كالآتي:

أ- "بحوث التسويق هي عبارة عملية تشخيص و تحديد الاحتياجات من المعلومات و اختيار المتغيرات المعروفة و التي تكون صحيحة و دقيقة و يجب جمعها و من ثم تحليلها و تسجيلها". [82، ص 05]

ب- "بحوث التسويق هي دراسة كل المشاكل المرتبطة بنقل أو تحويل السلع و الخدمات من المنتج إلى المستهلك بهدف إيجاد إجابات عملية تتلائم و تتماشى مع المبادئ النظرية للتسويق". [83، ص 185]

و في سنة 1987 قامت لجنة التعريف للجمعية الأمريكية للتسويق بتقديم تعريف لبحوث التسويق والذي بمقتضاه تم تعريف بحوث التسويق على أنها:

ج- "بحوث التسويق هي الوظيفة التي تربط المستهلكين والعملاء والجمهور برجل التسويق من خلال ما تقدمه من معلومات يمكن استخدامها في تحديد وتعريف الفرص و المشكلات التسويقية أو في التوصل إلى بعض التصرفات التسويقية أو في تحقيق الفهم للعملية التسويقية وطبيعتها وهي في سبيل تحقيق ذلك تحدد المعلومات المطلوبة وتنفذ عملية التجميع للبيانات وتحليلها وتوصل النتائج وما تعنيه من التطبيقات إلى متى الذي القرار في المنظمة". [42، ص 217]

من خلال هذه التعريف يمكن استنتاج ما يلي:

أ- بحوث التسويق تؤدي إلى ربط المنظمة بكل من المستهلكين والعملاء حتى الجمهور العام للمنظمة وينتحق هذا الرابط من خلال ما يتم جمعه من بيانات ومعلومات عن هذه الأطراف.

بـ- بحوث التسويق لا تقتصر على جمع البيانات وتسجيلها بل تستمر إلى تحليل و استخلاص النتائج من هذه البيانات حتى تتمكن من إكتشاف وتعريف الفرص السوقية والتهديدات التي تواجه المنظمة وبالتالي تقييد المسؤولين في إتخاذ أحسن القرارات التسويقية.

جـ- بحوث التسويق هي التي تحدد نوع وحجم المعلومات المطلوبة وفقاً للعرض الأساسي الذي سوف تستخدم فيه هذه المعلومات معنى ذلك أن اختلاف مجالات استخدام المعلومات يؤدي حتماً إلى اختلاف حجم ونوع هذه المعلومات المطلوب الحصول عليها من وراء البحث التسويقي. و في هذا الصدد يمكن تبيان الفرق بين بحوث التسويق وبحوث السوق بإعتبار أن بحوث التسويق تكون موجهة لدراسة كل العوامل و المتغيرات المرتبطة بتسويق السلع والخدمات بما في ذلك فعالية الإعلان والقنوات التوزيعية والمزيج السلعي وتحديد المتغيرات التي تحدث في السوق والمنتجات المنافسة وكل ما يتعلق بسلوك المستهلك النهائي أو الصناعي وكذا دوافع الشراء وعاداته الشرائية.[4، ص95]

بينما بحوث السوق تتعلق بشكل مباشر بالمعلومات الخاصة بالسوق والتي تتضمن التركيبة الديموغرافية للمجتمع والسلوك الشرائي وحجم ونوعية وتوقيت الطلب، وكذا العوامل المؤثرة في القرارات الشرائية للمتعاملين والعلاقة بين الأسعار، ومن هنا يمكن القول أن بحوث السوق هي عبارة عن جزء من بحوث التسويق. وتميز بحوث التسويق بمجموعة من المزايا يمكن إيجازها فيما يلي:

أـ- تحديد المشاكل التي تواجهها المنظمة في مجال التسويق بأسلوب علمي دقيق وتسلیط الضوء على متغيراتها بطريقة تمكن الإدارة من معرفتها في الوقت المناسب و تحديد أساليب مواجهتها والتغلب عليها.

بـ- التقليل من حالة عدم التأكيد التي تواجه الإدارة عند إتخاذ القرارات التسويقية الحالية أو المستقبلية لأنها تعتمد على الأسلوب العلمي في التنبؤ والتحليل وإقتراح التوصيات التي تراها مناسبة لمواجهة التوقعات.[5، ص70]

جـ- دراسة السوق وفهم متغيراتها و أساليب تفاعلها وطريقة التعامل معها كما يحقق فتح مجالات جديدة أمام رجال التسويق لتلبية حاجات العملاء ورغباتهم غير المشبعة وتبیان مدى إمكانية المنظمة في إشباع هذه الحاجات وإكتشاف الفرص التسويقية المتاحة.

دـ- استخدام الأسلوب العلمي في دراسة المشاكل التسويقية مما يقلل من الاعتماد على أسلوب التخمين والنظرية الشخصية في مواجهة المشاكل التسويقية.

هـ- تطوير المفاهيم و المبادئ الإدارية التي تحكم الأنشطة التسويقية ومن المهم إدراك أن بحوث التسويق ما هي إلا مصدر من مصادر المعلومات التسويقية والتي تصب في نهاية الأمر

في نظام المعلومات التسويقية.[40، ص68]

2.3.2.2 السجلات والتقارير الداخلية بالمنظمة

تعتبر السجلات الداخلية للمنظمة والتقارير الدورية الصادرة عنها مصدراً أساسياً للمعلومات التي تتطلبها عملية إتخاذ القرارات التسويقية فهي توفر العديد من المعلومات الخاصة بالطلبيات المقدمة من طرف العملاء والموزعين والأصناف المختلفة للمنتجات التي نفذت في المخازن ومعدلات الطلب على هذه الأصناف عبر فترات زمنية مختلفة بالإضافة إلى ذلك فإن المنظمة تحتاج إلى البيانات الخاصة بمبيعات المناطق أو المنتجات أو عند وضع الخطط التسويقية المختلفة لتحقيق أهداف المنظمات المختلفة بشكل سريع ودقيق، فمن وجهة نظر المنظمة تعتبر السرعة والدقة في الحصول على هذه البيانات عاملًا مهمًا في زيادة فعالية الأداء التسويقي وبصفة خاصة القدرة على خدمة الأسواق ومن وجهة نظر أخرى فإن العملاء والزبائن يفضلون المنظمات التي توفر الطلبيات في الوقت المناسب وتلبى حاجاتهم بطريقة جيدة. وبطبيعة الحال فإن نظام المعلومات التسويقية يعمل على تحقيق السرعة والدقة ليس فقط في علاقة المنظمة بعملائها ولكن بنفس القدرة في تحقيق الإيساب المطلوب للمعلومات بين الإدارات المختلفة داخل المنظمة.[41، ص41]

3.3.2.2 نظم الاستخبارات التسويقية

يتكون نظام الاستخبارات التسويقية من مجموعة من الإجراءات والمصادر المستخدمة بواسطة رجال التسويق للحصول على المعلومات اليومية للتغيرات التي تحدث في البيئة التسويقية و يعرف "كوتلر" نظام الاستخبارات التسويقية على أنها:

"مجموعة المصادر والإجراءات التي تساعد مدير التسويق في الحصول على المعلومات الخاصة بالتطور المستمر والتغيير الذي يحدث في البيئة الخارجية المحاطة بالمنظمة".[199، ص70]

ومن أمثلة هذه المصادر وأهمها رجال البيع العاملين لدى المنظمة، فتقارير رجال البيع التي ترفع إلى مدير المبيعات تشير إلى تلك التغيرات التي تحدث في السوق وفي تصرفات المنافسين كتغير أسعارهم أو تقديمهم لمنتجات جديدة كما يمكن اعتبار الرسائل التي توجهها المنظمة إلى المستهلكين بعد قيامهم بعملية شراء منتجاتها كمصدر مهم لجمع المعلومات، حيث تطلب منهم أن يقوموا بإبداء آرائهم في منتجاتها بناءً على الاستخدام الفعلي لها، وتساعد هذه المعلومات على

القيام بتعديل المنتجات وفقاً لرأي المستهلكين، كما تعد بعض المجالات المتخصصة في التسويق مثلاً من المصادر المهمة للإس吃饱ات التسويقية فهي تقدم لمدير التسويق في المنظمة بعض المعلومات مثل الظروف الاقتصادية العامة، عدد المنافسين في السوق، أرقام أعمالهم إلى غير ذلك من المعلومات والتي تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لمدير التسويق. بالإضافة إلى ذلك الغرف التجارية والوكالات التسويقية التي تتم بدورها المنظمة بالمعلومات التي لا تقل أهمية عن سابقتها، مثل هذه المنظمات تقدم معلومات حول حجم الإستهلاك ، الإستيراد وأنواع المنتجات الموجودة في السوق... الخ.[171، ص86]

و لما لنظم الإس吃饱ات التسويقية من أهمية بالغة في المنظمة فهي إذن بحاجة إلى تطوير وتحسين هذه النظم على النحو التالي:

أ- تدعيم وتقوية دور الممثلين في الحصول على المعلومات

بما أن ممثل المنظمة يعتبر العين التي ترى من خلالها المنظمة مختلف نقاط السوق بحكم تعاملاته مع الزبائن، الموزعين... الخ يمكن أن يوفر معلومات تسويقية قد لا تظهر في تقارير النشاطات اليومية وعادة ما تتحمّر هذه المعلومات حول وضعية السوق، إرتفاع الأسعار تغيرات الطلب... الخ لهذا لابد من حث الممثلين ودعمهم من أجل الحصول على المعلومات اللازمة والتي تؤدي إلى تحقيق ما يصبو إليه رجال التسويق.

ب- تنويع مصادر الحصول على المعلومات

يجب تشجيع باقي الأطراف التي تتعامل معها المنظمة من أجل الحصول على المعلومات التي تحتاجها هذه الأخيرة وذلك من خلال الموزعين، وكالات الترويج... الخ على غرار الممثلين من أجل الحصول على المعلومات ومن ثم إستغلالها ومعالجتها وبالتالي الإستفادة منها.[17 ص87]

ج- إنشاء قواعد المعطيات التسويقية

يجب إستعمال قواعد المعطيات التسويقية من أجل تسهيل عملية الاتصال عن بعد بين مختلف الأشخاص أي بين المنظمة وزبائنها ومورديها، كما أن إستعمالها يمد أجوبة آنية عب بعض التساؤلات أو على الأقل في المدى القصير أي إنتقال هذه الأجوبة بصورة مباشرة وسريعة إلى

المنظمة وتمثل هذه الأوجة في حاجة المنظمة إلى المعلومات المتعلقة ببيانها والمنتجات المباعة وذلك من أجل إتخاذ القرارات التسويقية الصائبة.[88، ص31]

4.3.2.2 نظم التحليل التسويقي

يتعلق هذا النظام بإستخدام الأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية والتي تطورت بظهور الحاسوبات الإلكترونية وتطورها مما أدى إلى ثورة هائلة في عالم تحليل البيانات التسويقية.[89، ص98]

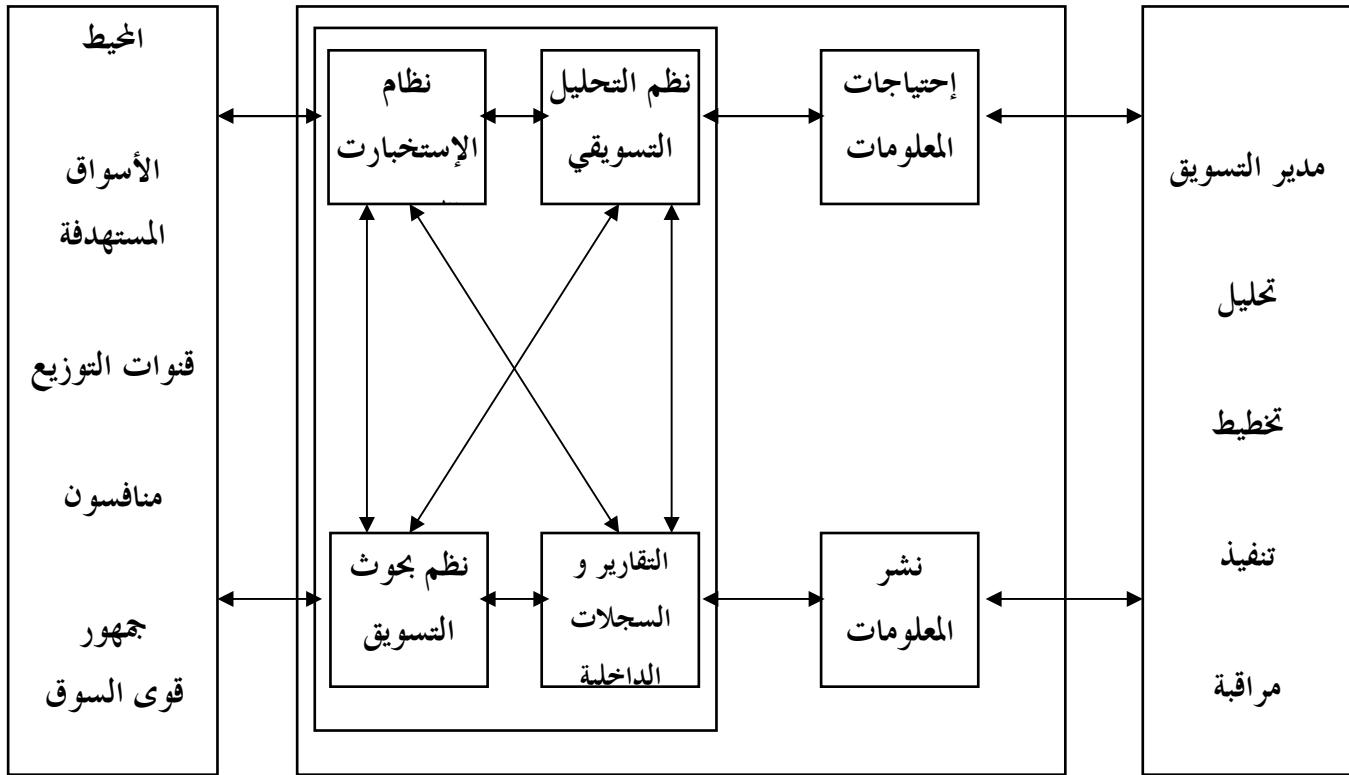
ويستخدم نظام التحليل التسويقي عدد من النماذج و النظم الإصطناعية بغرض تحليل العلاقة بين بعض المتغيرات التسويقية أو التنبؤ ببعض المتغيرات كالمبيعات المتوقعة، هذا بالإضافة إلى تحليل البيانات التسويقية تحليلاً وصفياً، وتقدم هذه التحليلات معلومات هامة لمدير التسويق كذلك التي ترتبط بالتكاليف، المبيعات، المخزون...إلخ وت تكون نظم التحليل التسويقية من عنصرين أساسيين هما:[70، ص155]

أ- بنك الإحصاء

ت تكون بنوك الإحصاء من مجموعة من الوسائل والأدوات الإحصائية مثل الوسائل ، معدلات التشتت، السلسل الزمنية ومعدلات الإرتباط...الخ والتي تمكن رجال التسويق من تحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرات التسويقية والتنبؤ بهذه الأخيرة فهي إذن تمد رجال التسويق بمعلومات كمية وقيم تقديرية تساعد في إتخاذ القرارات التسويقية.

ب- بنك النماذج

يعتبر بنك النماذج مجموعة من الوسائل يتم وضعها لمساعدة متخذي القرارات التسويقية في إتخاذ أرشندها و تسمى نماذج وضعية مبسطة لإجراء حقيقى في شكل مجموعة متغيرات تمثل الوضعية الحالية للمشكل المراد إتخاذ قرارات بشأنه، و تعتبر بحوث العمليات بما في ذلك نظرية المباريات المسار الحرج وسلسل ماركوف...إلخ من النماذج . هذه الأخيرة تمكن رجال التسويق من القيام بالتحليل الكمي للبيانات والمعلومات المجمعة والشكل التالي يوضح مكونات نظام المعلومات التسويقية.



الشكل رقم 07 : نظام المعلومات التسويقية [90، ص174].

3.2. الإطار التنظيمي الحاكم لنظام المعلومات التسويقية

يحتاج مدير التسويق إلى العديد من المعلومات والبيانات الشاملة والمتعددة عن البيئة التي تعمل في ظلها المنظمة سواءً كانت داخلية أم خارجية، وعن المتغيرات المكونة لها ومن هنا ينبغي أن تكون عملية جمع المعلومات مستمرة ومتعددة وهو ما أدى بالمنظمات المختلفة إلى السعي نحو تبني نظام المعلومات التسويقية الذي يوفر لها المعلومات الازمة لاتخاذ القرارات التسويقية الرشيدة.

3.2.1. البيئة المحيطة بنظام المعلومات التسويقية

إن منظمة الأعمال تعمل في ظل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، هذه الأخيرة تؤثر على قدرة إدارة التسويق في تطوير وتحقيق عمليات تبادل ناجحة مع عملائها المستهدفين، وحتى تنجح المنظمة يجب عليها أن تكيف مزيجها التسويقي بما يتاسب والتطورات المختلفة للبيئة التسويقية التي تعمل في ظلها .

1.1.3.2.تعريف البيئة التسويقية ومبررات دراستها

إن التغير المستمر وظروف عدم التأكيد بالقوى والعوامل الداخلية والخارجية للمنظمة يؤثر بشكل كبير على نشاطاتها التسويقية، فالتغيرات التي تحدث في البيئة التسويقية للمنظمة تؤثر بشكل كبير عليها ،كما يمكن أن تسبب صدامات قوية للمنظمة وهناك عدة تعريفات للبيئة التسويقية نذكر بعضها على النحو التالي:

أ- تعرف البيئة التسويقية على أنها "عبارة عن مجموعة من العوامل أو المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في سلوك الإدارة التسويقية وهي تقوم بإعداد خططها وبرامجها التسويقية وتنفيذها وفي مدى قدرتها على إشباع حاجيات ورغبات العملاء وتحقيق أهداف المنظمة". [90، ص75]

ب- البيئة التسويقية هي عبارة عن "مجموعة من القوى والمتغيرات الخارجية التي تؤثر على كفاءة الإدارة التسويقية وتستوجب القيام بالأنشطة والفعاليات لإشباع رغبات المستهلكين". [173، ص70]

ج- البيئة التسويقية عبارة عن "مجموعة القوى الفاعلة داخل المنظمة وخارجها والتي تؤثر على قدرة إدارة التسويق في عملية التبادل مع المستهلكين". [16، ص50]

من خلال التعريف السابقة الذكر يمكن القول بأن البيئة التسويقية هي عبارة عن مجموعة من القوى والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في نشاط الإدارة التسويقية هذه القوى والعوامل تتصف بالتغيير المستمر وتفرز نتيجة ذلك فرضا تسويقية قد تساعد المنظمة على زيادة قدرتها التنافسية ومكانتها في السوق وجعلها في وضع أفضل. وتهديدات تسويقية قد تؤدي إلى إضعاف قدرتها التنافسية أو إفلاسها أو فنائها.

ويمكن تبيان أهم مبررات ودواعي دراسة البيئة التسويقية من خلال عدة نقاط نوجزها على النحو التالي:

أ- إن المنظمة ما هي إلا جزء صغير من محيط كبير تعمل فيه والمطلوب منها هو فهم هذا المحيط والتفاعل معه لأن المنظمة تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

ب- تدرس البيئة التسويقية للمنظمة من أجل خلق نوع من التوافق مع الظروف و المتغيرات التي يمكن أن تكون مصدر تهديد لوجود المنظمة من جهة ومصدر فرص لصالحها من جهة أخرى.

ج- إن دراسة البيئة التسويقية للمنظمة توفر لها المعلومات الواضحة التي تعمل على أساسها وتمكنها من مواجهة حالات عدم التأكيد كما تمكن المنظمة من التكيف مع عناصر البيئة الأخرى.

2.1.3.2. البيئة التسويقية كمصدر أساسى للبيانات

إن إدارة التسويق لا تعمل في فراغ داخل المنظمة فالواقع التطبيقي يبين أنه هناك العديد من العوامل والمتغيرات البيئية التي تأثر في قراراتها الخاصة بالخطط والسياسات والبرامج التسويقية وتنفيذها والتي تساعدها إذا ما تم أخذها بالحسبان، بعض العوامل داخلية نابعة من المنظمة نفسها والبعض الآخر منها خارجية تعود إلى البيئة المحيطة بالمنظمة هذه العوامل بنوعيها الداخلية والخارجية يمكن اعتبارها مصادر للبيانات والمعلومات وهي على النحو التالي:

أ-البيئة الداخلية للمنظمة

وتتمثل في إدارة المنظمة و الموارد المادية المتاحة لها و الأيدي العاملة فيها ومستوى ممارستها هذه العوامل يمكن التحكم و السيطرة عليها من خلال التعاون الوثيق بين إدارة التسويق مع بقية الإدارات الأخرى ذات الصلة بها في المنظمة فعلى إدارة التسويق أن تأخذ بالحسبان إهتمامات الإدارات الأخرى وهذه الأخيرة بدورها تمد إدارة التسويق بالمعلومات لتكون على دراية تامة لمدى قدرتها على تحقيق الأهداف.

من هنا يتضح أن البيئة التسويقية الداخلية عبارة عن مجموعة من مصادر المعلومات التي تصف العمليات المختلفة التي تزاول داخل المنظمة بما فيها مختلف الوظائف و الإمكانيات المادية و البشرية المتاحة لتلك الوظائف سواءً ما يتعلق بطاقة الآلات والمعدات المتاحة أو كفاءة العاملين أو الموارد المالية وأهداف المنظمة و يتم الحصول على هذه البيانات من خلال قواعد البيانات المتصلة بنظم المعلومات الوظيفية الأخرى في المنظمة و التي لها علاقة بنظم المعلومات التسويقية.

ب- البيئة الخارجية للمنظمة

وهي عبارة عن مجموعة عناصر البيئة المحيطة بالمنظمة و التي لا يمكن التحكم أو السيطرة عليها وهي بدورها تنقسم إلى قسمين هما على النحو التالي:[34، ص91]

- البيئة الخارجية الخاصة بالمنظمة

هذه العوامل البيئية وعلى الرغم من كونها خارجية إلا أنها تؤثر على نشاط المنظمة بشكل مباشر وتعتبر جزءاً من نشاطها التسويقي وهي كالتالي:

- العملاء

حيث يتوجب على الإدارة التسويقية أن تقوم بدراسة أسواقها بدقة ومن جميع جوانبها وجمع

المعلومات والبيانات عن العملاء من حيث حاجاتهم، رغباتهم وخصائصهم الإستهلاكية لما في ذلك من نجاح كبير في تحقيق أهداف المنظمة.[92]

- الوسطاء

يمثلون في مختلف المنظمات والأفراد الذين يساعدون المنظمة في نقل و توزيع و بيع منتجاتها للعملاء كما يتمثل الوسطاء في التجار الذين يهتمون بإيجاد العملاء ويقومون بعملية البيع لهم وكذلك الشركات المتخصصة بحركة السلع و التي تساعد المنظمة على تخزين منتجاتها و نقلها إلى أماكن الطلب عليها ووكالات تقديم الخدمات التسويقية والتي يمكن أن تمد المنظمة بمعلومات عن الأسواق ومرافق العملاء...الخ. [45، ص49]

- الموردون

يمثلون الأفراد و المنظمات الذين يمدون المنظمة بكل ما يلزمها من المواد التي تحتاجها في عملية الإنتاج مثل المواد الأولية قطع الغيار وتجرد الإشارة إلى أن التغيرات التي تطرأ على الموردين تؤثر بشكل كبير واضح على النشاط التسويقي للمنظمة.

- المنافسون

ويتمثلون في المنظمات التي تعمل في نفس مجال عمل المنظمة و تلعب دوراً هاماً في إمداد المنظمة بالمعلومات و البيانات الخاصة بالأداء التاريخي و الحالي و البرامج المرتبطة للمنظمات المنافسة وكذا الفرص والتهديدات المتعلقة بهؤلاء المنافسين، كما تعتبر هذه البيانات على درجة بالغة من الأهمية ومن خلالها يتم تحديد الأساليب التي يجب إتباعها لتمييز وتطوير منتجات المنظمة وتتوسيع خطوط منتجاتها وما إلى ذلك من الإجراءات التسويقية التي تؤدي إلى التغلب على مواقف المنافسة الحادة في الأسواق المختلفة للمنظمة إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى للبيئة الخارجية للمنظمة مثل المنظمات المالية و الإعلامية والهيئات الحكومية و مجموعات التأثير الشعبية و التي تؤثر بشكل واضح في نشاط المنظمة و يمكن أن تمدها بمعلومات و بيانات تخص نشاطها التسويقي.[30، ص89]

- البيئة الخارجية العامة للمنظمة

وهي عبارة عن مجموعة من العناصر البيئية العامة للمنظمة والتي يمكن تحديدها مختلف عناصرها على الشكل التالي:

- البيئة الديموغرافية: وتمثل في الحركة السكانية الموجودة كحجم السكان، التوزيع، الأعمار، الجنس العرق و يتطلب من المنظمة معرفتها للتحولات والميول المحتملة لكل فئة من السكان فالمعلومات الخاصة بالبيئة الديموغرافية تمثل أكبر وأبرز إهتمامات الإدارة التسويقية

وهذا ما يمكن اعتباره أمراً ضرورياً لمعرفة السوق المستهدفة والسوق المحتملة.

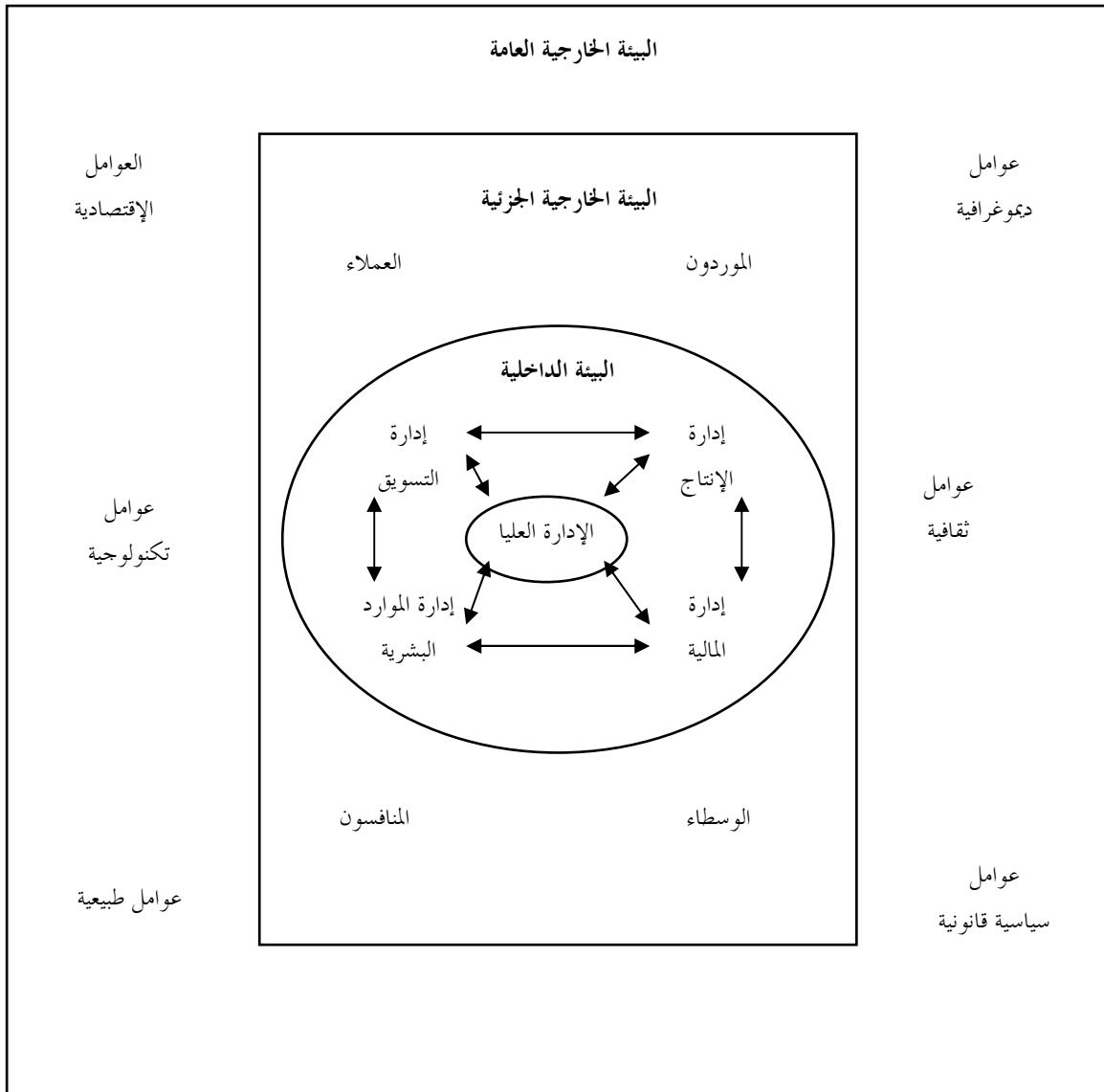
- البيئة الاقتصادية: تتكون البيئة الإقتصادية من العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية و أنماط الإنفاق للمستهلك ومستويات الدخول و التضخم بالإضافة إلى القدرة الشرائية. هذه العوامل كلها والمعلومات الخاصة بها تساعد رجال التسويق على إدراك التغيرات و الإتجاهات الرئيسية للدخل والقدرة الشرائية للمستهلك. [57، ص34]

- البيئة الطبيعية: حيث تتضمن هذه البيئة المصادر الطبيعية التي تحتاجها المنظمة كدخلات في العملية الإنتاجية والتي تحيط بالمنظمة ويجب على المنظمة جمع معلومات و بيانات تخص البيئة الطبيعية لها بما يتواافق و تحقيق التوازن و التكيف مع هذه الظروف البيئية المحيطة بها كالارتفاع في تكاليف الطاقة و القصور في الموارد الأولية... الخ.

- البيئة السياسية القانونية: تكون هذه البيئة من القوانين و التشريعات التي لها أثر واضح و كبير على مجل النشاطات الإدارية التي تنوي المنظمة القيام بها وعلى هذا الأساس يجب أن تتوفر المنظمة على مختلف المعلومات حول البيئة السياسية والقانونية لها و أن تعمل على تكيف سياساتها و نشاطاتها وفقاً لهذه التشريعات و القوانين ومثال ذلك قانون حماية المنتجات الوطنية. [65، ص93]

- البيئة التكنولوجية: وتمثل في كافة المتغيرات المرتبطة بالإبتكارات العلمية و التطور التقني في إنتاج وتحسين مستوى السلع و الخدمات وهنا يتضح تأثير البيئة التكنولوجية على دورة حياة المنتجات من جهة وخلق رغبات جديدة لدى المستهلكين من جهة أخرى، ولا شك أن البيانات المتعلقة بالبيئة التكنولوجية على درجة عالية من الأهمية فمن خلالها يمكن تعديل المزيج التسويقي للمنظمة بما يتواافق و متطلبات السوق، كما يمكنها ذلك من مسيرة التقدم التكنولوجي.

- البيئة الثقافية والإجتماعية: هي عبارة عن مجموعة متعارف عليها لدى المجتمع من المعتقدات والقيم و الإتجاهات و العادات و أشكال السلوك المشتركة في المجتمع والتي يكون من الصعب التحكم فيها وبيانات خاصة بالبيئة الثقافية و الإجتماعية تمكن المنظمة من معرفة إتجاه و قوة المعتقدات الموجودة في المجتمع حتى لا تتعارض مع أهداف المنظمة. [22، ص94]



الشكل رقم (08): مكونات البيئة التسويقية. [54، ص 95]

2.1.3.2. خصائص البيئة التسويقية

هناك عدد من الخصائص التي تتصف بها البيئة التسويقية و تتفاوت درجة تأثير و أهمية هذه الخصائص من مجتمع لآخر حسب ظروفه و يمكن إستعراض تلك الخصائص على النحو التالي:

أ- حرية المستهلك في الإختيار

يتمتع المستهلك بحرية إختيار الطريقة التي ينفق بها دخله من حيث نوع السلعة و الخدمات

التي يشربها ووقت ومكان شرائها ولا شك أن الطريقة التي يختارها المستهلكون لإنفاق نقودهم تحدد السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من حيث الكمية والجودة والسعر. كما أن هذه الحرفيات تقدم حافزاً إلى إنشاء مشروعات جديدة. ومن ناحية أخرى فإن أذواق المستهلكين تتسم بالمرنة والتغيير سواءً بالنسبة لدرجة التفضيل أو الولاء للعلامة و من هنا تنشأ أهمية المحافظة على المستهلك وكسب ولائه عن طريق إشباع حاجاته و رغباته و التحسين المستمر في المنتجات لتحقيق الرضا للمستهلك.[96، ص100]

بــ المنافسة

تنفاوت درجة المنافسة التي تتعرض لها المنظمات من مجتمع لأخر وفقاً لنظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع، وتوجد المنافسة على جميع مستويات أنشطة المنظمة وفي جميع المجالات الوظيفية. كما تحقق المنافسة مزايياً عديدة منها تحسين الكفاءة و عدم رفع الأسعار، وتقديم منتجات جيدة و خدمات أفضل للمستهلك بما يتواافق و تحقيق حاجاته و رغباته.

جــ وجود دافع الربح

يمثل الربح الدافع الأساسي لمنظمات الأعمال الخاصة أما المنظمات العامة فتسعى لتحقيق أهداف قومية لها أولوية على هدف الربح ولكن هذا لا يعني إسقاط دافع الربح من بين أهداف المنظمات العمومية. و يعني وجود دافع الربح مع درجة من المنافسة أن تقوم الإدارة بالبحث عن طرق جديدة لزيادة المخرجات التي تحصل عليها من كل وحدة مدخلات و يدخل في ذلك استخدام طرق تسويق أفضل و تحسين الطرق المتتبعة الحالية بما يتطابق وتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها المنظمة.

دــ التدخل الحكومي

لقد أصبح التدخل الحكومي حقيقة واقعية حتى في الدول الرأس مالية و يأخذ هذا التدخل العديد من الصور مثل ذلك تحديد الأسعار و تنظيم الإستيراد والتصدير، بالإضافة إلى تحديد أبعاد و مجالات المنافسة و تمارس الحكومة هذا التدخل بواسطة طرق مختلفة مثل القوانين والتشريعات و السياسات الضريبية والنقدية... الخ.

2.3.2. مكانة نظام المعلومات التسويقية في المنظمة

لاشك أن لنظام المعلومات التسويقية مكانة بالغة الأهمية في منظمات الاعمال و يعد الالتزام بالتحديد الدقيق للبيئة الحاكمة لنظام المعلومات التسويقية عاملًا أساسياً . كما ينتج عنه تحقيق العديد من المزايا للمنظمة.

1.2.3.2. أهداف نظام المعلومات التسويقية

إن من بين أهداف نظام المعلومات التسويقية ما يلي:[44، ص129]

أ- توفير خطة كاملة لتوفير التدفق السليم للبيانات و المعلومات فيما بين نظام المعلومات التسويقية و نظم المعلومات الوظيفية الأخرى للمنظمة و ذلك لتحقيق التكامل و التنسيق فيما بينها.

ب- تسهيل عملية جمع و تدفق المعلومات و توفير المادة الخام المناسبة لنظام المعلومات التسويقية حتى يمكنه ذلك من إنتاج البيانات و المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين منها.

ج- إنتاج البيانات و المعلومات التسويقية المطلوبة بالمواصفات القياسية و التحديد الدقيق لاحتياجات المستفيدين من مخرجات المعلومات التسويقية.

د- المساهمة الفعالة في تدعيم أنشطة تخطيط و مراقبة العمليات التسويقية داخل منظمات الاعمال وذلك لتحقيق الإستخدام الأكثر كفاءة للموارد المتاحة لتلك المنظمات مما يؤدي في النهاية إلى:

أ- تقديم خدمات متطرورة للمستهلكين.

ب- تحسين الكفاءة البيعية و التسويقية للمنظمة.

ج- تحقيق الفرص المناسبة للتنسيق و التطابق بين الطلب على المنتجات و العمليات الإنتاجية الازمة.

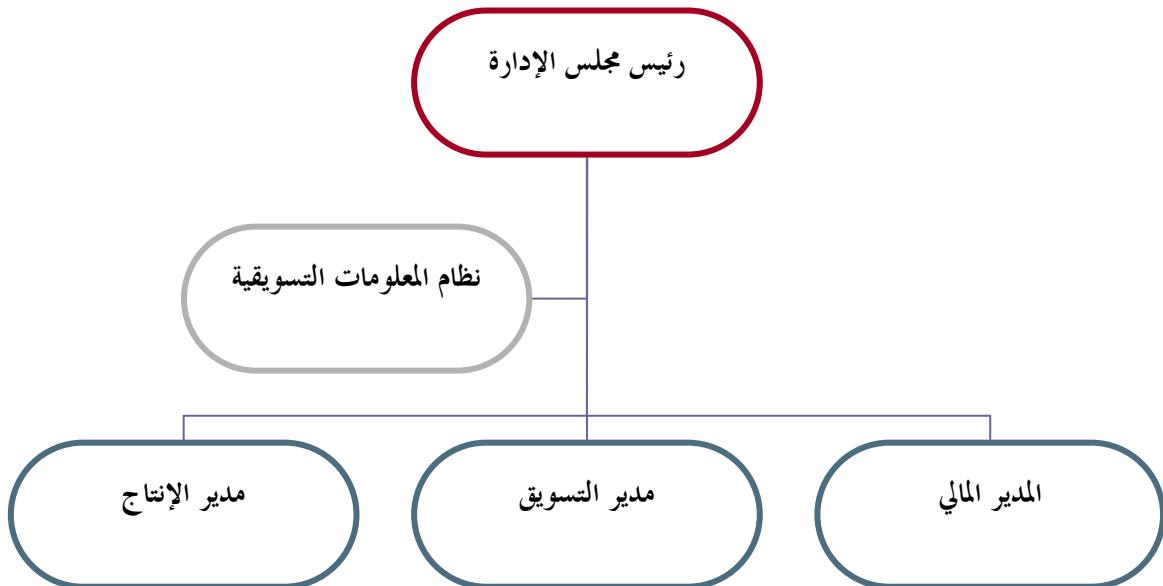
2.2.3.2. الموقع التنظيمي لنظام المعلومات التسويقية

تختلف تبعية نظام المعلومات التسويقية من منظمة إلى أخرى وفقاً لاختلاف العوامل المؤثرة في البناء التنظيمي لتلك المنظمات التي تعد بمثابة بدائل متاحة يمكن الإختيار بينها طبقاً لظروف المنظمة ويمكن تبيان هذه البدائل على النحو التالي:[44، ص73]

أ- تبعية نظام المعلومات التسويقية لرئيس مجلس إدارة المنظمة مما يؤدي إلى تمنع هذا النظام بمكانة تنظيمية عالية ، كما يتيح له توفير الإمكانيات المادية و المالية و البشرية الازمة لتحقيق أهدافه و ذلك من قبل الإدارة العليا.

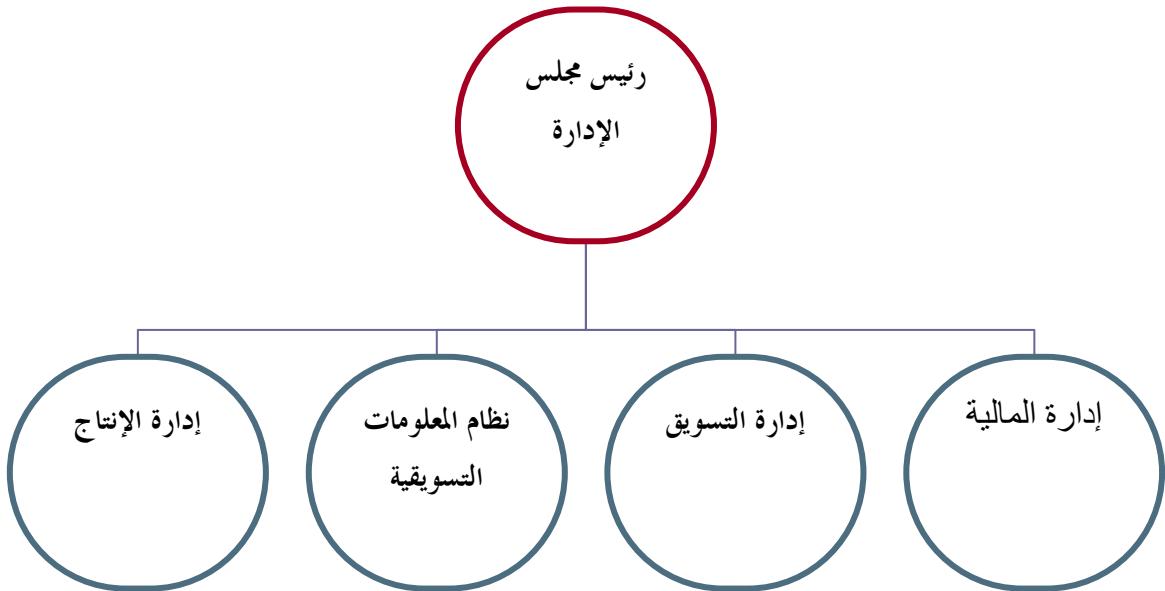
بـ- تبعية نظام المعلومات التسويقية لأحد القطاعات الرئيسية للمنظمة و مماثل في الوضع التنظيمي للقطاعات الوظيفية الأخرى مثل الإنتاج، التمويل والأفراد..الخ، ويعبّر على هذا البديل أنه لا يضع نظام المعلومات التسويقية في الموقع الذي يتناسب مع نوع السلطة المنوحة له فهذا النظام كوحدة تنظيمية تمنح له سلطة إستشارية وليس تنفيذية ولذا من الخطأ وضعها في نفس المستوى التنظيمي للقطاعات الوظيفية الرئيسية بالمنظمة والتي تتمتع بسلطة تنفيذية.

البديل الأول :



الشكل رقم (09) : نظام المعلومات التسويقية يتبع رئيس مجلس الإدارة (سلطة إستشارية)[45، ص73]

البديل الثاني:



الشكل (10) : نظام المعلومات التسويقية يتبع رئيس مجلس الإدارة (سلطة تنفيذية)[45، ص73]

3.2.3.2. الهيكل التنظيمي لنظام المعلومات التسويقية

إن زيادة فاعلية البنية الحاكمة للعمل وفقاً لنظام المعلومات التسويقية تستلزم مراعات إنشاء نظام مركزي للمعلومات التسويقية يعتمد على الحساب الآلي في تشغيل وتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديه و ذلك لضمان وصول الاحتياجات من البيانات و المعلومات التسويقية في الوقت المناسب وبالدقة المناسبة وضرورة إحتواء نظام المعلومات التسويقية على الوحدات التنظيمية ذات التسلسل الأفقي والتي هي على النحو التالي:[163، ص74]

أ- وحدة تحليل وتصميم النظم: وتحتوى هذه الوحدة بدراسة احتياجات المستفيدين من البيانات والمعلومات و تحليل و تصميم و تقييم نظم و إجراءات تشغيل البيانات لكي تفى بذلك الاحتياجات.

ب- مركز الحاسوب: يكون مركز الحاسوب من الوحدات التنظيمية التالية:

- وحدة تخطيط البرامج: و التي تختص بتصميم وإعداد الخرائط التنظيمية التي تبين تدفق البرامج وكتابتها بلغة الحاسوب وإختبارها.

- وحدة تشغيل الحاسب: والتي تختص باستقبال البيانات من مصادرها الأساسية وذلك لتخزينها وإجراء عمليات التشغيل المطلوب إجرائها وإعادة نشرها للمستفيدين منها وإتخاذ كافة الإجراءات التي تمنع تسرب المعلومات من غرفة التشغيل.
- وحدة تداول المعلومات: وهي بدورها تختص بإرسال التقارير والمعلومات لمختلف المستويات والجهات التي تحتاجها والطالبة لها.
- مكتبة الحاسب: والتي يتم فيها إستلام و اختيار وسائل تسجيل البيانات الجديدة، سواء كانت أشرطة أم أسطوانات ممغنطة... إلخ وتهتم أيضاً بمراقبة تداول الوسائل المستخدمة. أي الإشراف على دخول و خروج وحدات التخزين و الوسائل المستخدمة من أي مخاطر يمكن أن تتعرض لها.
- وحدة صيانة الحاسب: والتي تختص بتصميم وتنفيذ برامج صيانة الحاسب والأجهزة والمعدات المرتبطة به وذلك من أجل الحفاظ على كفاءة هذه الأجهزة وتجنب حدوث أعطال بها كل ذلك من أجل تقاديم تدمير البيانات والمعلومات المخزنة بها.

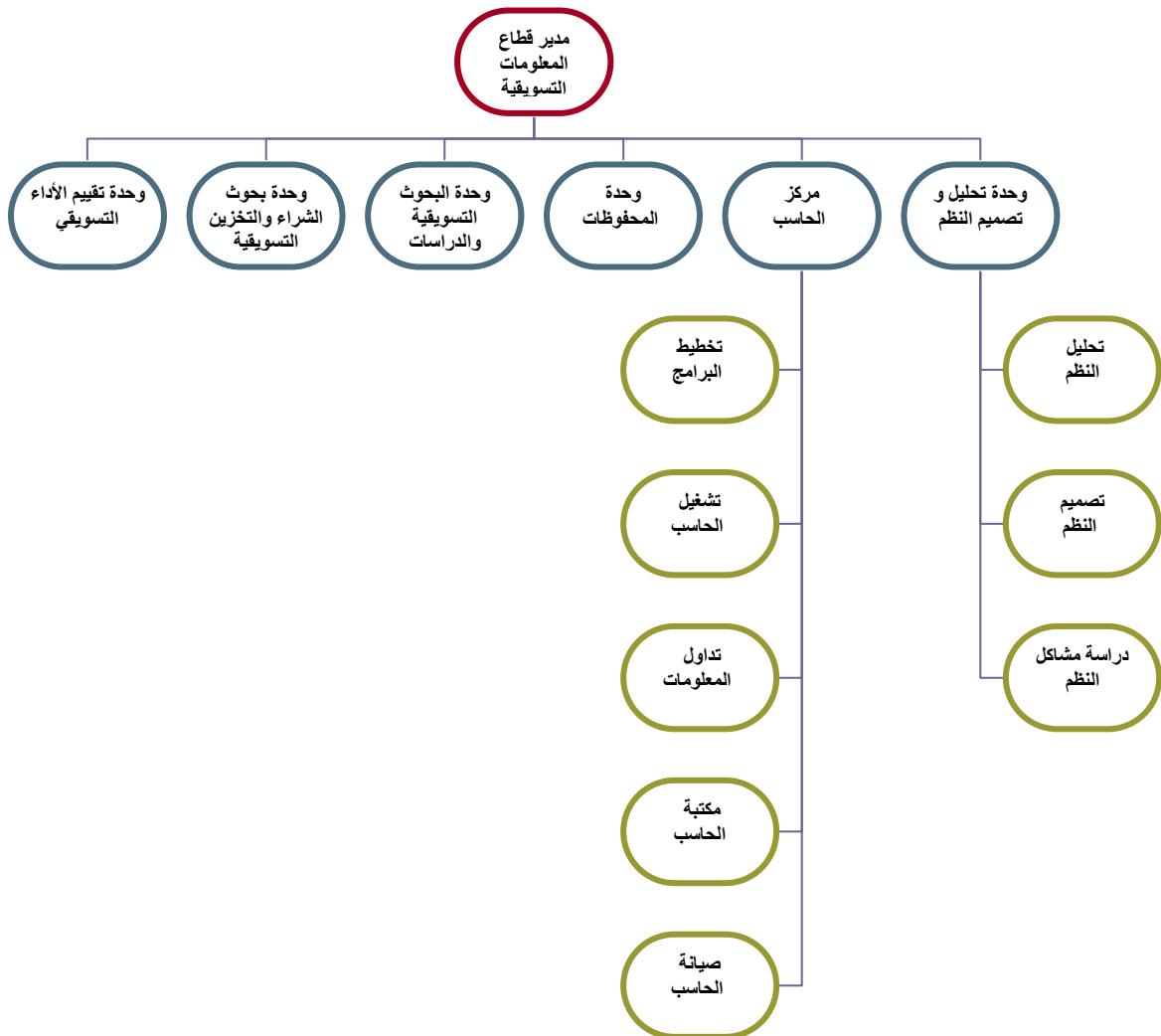
ج- وحدة المحفوظات: تختص بحفظ جميع المستندات والوثائق بحيث تكفل هذه الوحدة مرونة تداول كل ما هو محفوظ سواء كان بطريقة آلية أو يدوية.[46، ص73]

د- وحدة البحث والدراسات التسويقية: وتحتخص بتصميم وتنفيذ كافة البحوث والدراسات التسويقية في مجال البيع و النقل و التوزيع و الترويج و تحديد عناصر مكونات المزيج التسويقي للمجموعات السلعية و إجراء البحوث و الدراسات المتعلقة بالسوق و المنافسة و المستهلكين بما يساعد على رفع كفاءة الأداء التسويقي للمنظمة.

هـ- وحدة بحوث الشراء والتخزين: تختص هذه الوحدة بتصميم و تنفيذ كافة البحوث و الدراسات المتعلقة بالشراء والمخزون بما يكفل سرعة دوران المخزون وتوفير إحتياجات المنظمة من المستلزمات السلعية والخدمية وتقليل تكلفة الشراء والتخزين.

و- وحدة تقييم الأداء التسويقي: تختص هذه الوحدة بتقييم الأداء التسويقي و البيعي و تحديد الوسائل التي تكفل تنمية مهارات رجال البيع بما يتواافق و تحقيق الأهداف التسويقية و تدعيم المركز التنافسي والسوقى للمنظمة.[75، ص338]

و الشكل رقم (11): يوضح الهيكل التنظيمي لنظام المعلومات التسويقية.



الشكل رقم (11): الهيكل التنظيمي لنظام المعلومات التسويقية [49، ص 73]

3.3.2. مدخلات و مخرجات نظام المعلومات التسويقية

لا شك أن مدخلات و مخرجات نظام المعلومات التسويقية هما عنصران على درجة بالغة من الأهمية من مكونات نظام المعلومات التسويقية هذان العنصران يمكن التطرق إليهما على النحو التالي:

3.3.2.1. مدخلات نظام المعلومات التسويقية

تمثل مدخلات نظام المعلومات التسويقية نقطة البداية في تشغيل هذا النظام و الوفاء بالمخرجات المطلوبة ولذا يستلزم الأمر مراعاة الدقة الفائقة في توظيفها حتى يمكن من خلالها

توفير المادة الخام المناسبة والصالحة لإنتاج المعلومات التي تقي باحتياجات المستهلكين منها وعلى هذا الأساس يمكن وصف مدخلات نظام المعلومات التسويقية من خلال تصنيف محتويات قواعد البيانات التسويقية طبقاً لمصادر الحصول عليها و يمكن تصنيفها إلى:[26، ص79]

أ- المصادر الخارجية:

حيث يختص نظام المعلومات التسويقية بتجميع تلك النوعية من البيانات من المصادر الخارجية عن المنظمة و التي تعكس البيئة التنافسية و الخارجية المحيطة بها و تمثل في المستهلكين الحاليين والمرتقبين و الموردين و الموزعين و المؤسسات المالية و نقابات العمال وكذا المؤسسات التعليمية المختلفة. كما يمكن أن تمثل تلك النوعية من البيانات في سلوك المستهلكين و رغباتهم، مستوى التقدم التكنولوجي الأحوال الإقتصادية و السياسية... الخ.

ب- المصادر الداخلية:

يعلم نظام المعلومات التسويقية على تجميع تلك البيانات من المصادر الداخلية في المنظمة و التي تعكس البيئة الداخلية لها وتقسم إلى:

- قواعد البيانات المتصلة بنظم المعلومات الوظيفية بالمنظمة والتي لها علاقة بنظام المعلومات التسويقية و تمثل في قواعد البيانات الإنتاجية و المالية و الموارد البشرية و من خلالها يتم الحصول على البيانات التي يتحدد من خلالها العمليات المختلفة داخل الأنظمة الوظيفية الأخرى.
- الدراسات التسويقية و البحوث التسويقية و المهارات الشخصية للمسؤولين التي تعبّر عن العملية التسويقية داخل المنظمة والتي تعطي معلومات على درجة كبيرة من الأهمية لرجال التسويق.

2.3.3.2 مخرجات نظام المعلومات التسويقية

يمكن تصنيف مخرجات نظام المعلومات التسويقية طبقاً لمجالات الإستفادة منها والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي:[81، ص212]

أ- مخرجات لتدعم أنشطة الرقابة على العمليات التسويقية

تتمثل هذه المخرجات في تقارير تقييم كفاءة المنظمة في إستغلال الفرص التسويقية على مستوى السوق والمنتج و العميل و التي يتم من خلالها يتم تحديد معدل ربحية كل منتج أو منطقة

بيعة أو عميل أو كل قطاع من قطاعات السوق. كذلك تقييم تقارير الأنشطة التسويقية التي يتحدد من خلالها الأنشطة التي يتم تدعيمها أو التركيز عليها وكذا الأنشطة التي يجب التخلص منها أو إعادة النظر في أهميتها النسبية بما يتوافق وتحقيق أهداف المنظمة.[54]

بـ- مخرجات لترشيد قرارات المزيج التسويقي للمنظمة

تتمثل هذه المخرجات في تحديد إمكانية إضافة أو حذف أو تعديل منتوج من منتجات المنظمة وتحديد الأسلوب الأمثل لتجديده أو تعديل سعر المنتجات الحالية أو الجديدة إضافة إلى ذلك إعتماد أفضل الأساليب الترويجية ، كما يمكن أن تتمثل في تحديد وسيلة الاتصال و الزمن المناسب لتوصيل وعرض السلع على المستهلك، و كذا تحديد نطاق التوزيع و نوع الوسطاء و الأسلوب الأمثل الذي يجب إتباعه في عملية التوزيع بالإضافة إلى مراقبة منافذ التوزيع.

الفصل 3

متطلبات المعلومات لترشيد القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي

إن نجاح المنظمة في نشاطها يقتربن دوماً بطبيعة القرارات المتخذة من طرف المدراء وخاصة أن هذه القرارت باتت تستند على حقائق وبيانات ومعلومات تعكس البيئة التسويقية ، سواء تعلق الأمر بالبيئة الداخلية للمنظمة أو الخارجية لها و ما يجب القيام به لمجابهة التهديدات التسويقية أو إستغلال الفرص المتاحة لها في السوق، هذا ما يجعل من اعتبارات السرعة و الدقة و الموضوعية في البيانات والمعلومات في مقدمة الأمور الواجب وضعها في الحسبان، و حاجة المنظمة للبيانات والمعلومات لا تعني أن كل البيانات و المعلومات مهمة بالنسبة لها، إذ قد تظهر عدة مشاكل فيما يتعلق بجمع ، و تشغيل ونشر وما إلى ذلك من العمليات التي لا يمكن للمنظمة تحقيقها إلا من خلال وجود نظام معلومات تسويقية فعال.

و من النادر أن يغيب نظام المعلومات التسويقية عن المنظمات و خاصة في وقت يشهد فيه السوق حالة منافسة شديدة وتغيرات مستمرة لمكوناته ، بالإضافة إلى الظروف البيئية الأخرى، مما يتطلب الإعداد والتخطيط و التحضير لوحدة تنظيمية تقى بالبيانات و المعلومات و كيفية التعامل معها و التي تمكن من ترشيد قرارات المنظمة عامة، والقرارات المتعلقة بالمزيج التسويقي خاصة. و بناءً على ذلك قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي:

- المبحث الأول : ترشيد قرارات مزيج منتجات المنظمة.
- المبحث الثاني : ترشيد قرارات تسويق منتجات المنظمة.
- المبحث الثالث : ترشيد قرارات المزيج الترويجي.
- المبحث الرابع : ترشيد قرارات المزيج التوزيعي.

1.3. ترشيد قرارات مزيج منتجات المنظمة

إن أول متطلب للتسويق الفعال هو وجود منتج جيد يمكن الإعتماد عليه ويملك الثقة من قبل المستهلك و مهما كانت الجهود التسويقية الأخرى فعالة فإنها لا تستطيع أن تمنح المنظمة مكانة

عالبة في السوق إذا كانت جودة المنتج نفسه رديئة. فالم المنتج يعتبر قلب العملية التسويقية، بحيث أن العلاقة بين المنظمة والأسواق تتم من خلال المنتجات التي تقوم المنظمة بتقديمها، ومن هنا نجد أن القرارات الخاصة بالمنتج من حيث التصميم والجودة، تشكيلاته و الغلاف و الإسم التجاري و الخدمات المصاحبة لها هي الأساس في وضع تصميم باقي الإستراتيجيات التسويقية الأخرى.

1.1.3. مزيج منتجات المنظمة

يعتبر المنتج العنصر الأكثر أهمية في عناصر المزيج التسويقي لما له من تأثير كبير في باقي القرارات المتعلقة بالسعر، الترويج، والتوزيع و من جهة أخرى فإن علاقة المنظمة بالمستهلك لا يمكن تحقيقها إلا من خلال القدرة على إشباع حاجاته و رغباته التي يوفرها المنتج.

1.1.1.3. تعريف المنتج

يمكن القول بأن لفظ المنتج أكثر شمولاً من لفظ السلعة، فالسلعة شيء مادي يمكن لمسه و رؤيته أما المنتج فيمكن تعريفه على أنه:

أ- المنتج هو "مجموعة من الخصائص والصفات الملموسة وغير الملموسة التي يقدمها البائع للمستهلك بغرض إشباع رغباته و حاجاته". [236، ص 44]

و وفقاً لهذا التعريف تعتبر المنتجات كل شيء يعمل على إشباع حاجات و رغبات المستهلكين سواءً كانوا مستهلكين نهائين أو مستهلكين صناعيين ويقدم لهم منفعة وبهذا فالم المنتجات تشمل السلع والخدمات والأفكار، حيث لكل من هذه المنتجات أهميتها و تأثيرها في حياة الأفراد و لا يمكن الاستغناء عنها.

ب- المنتج عبارة عن "مجموعة الخصائص التي تشبع الحاجات و يحصل عليها المستهلك من خلال قيامه بعملية المبادلة والتي تتضمن مجموعة من المنافع المادية و النفسية". [258، ص 45]

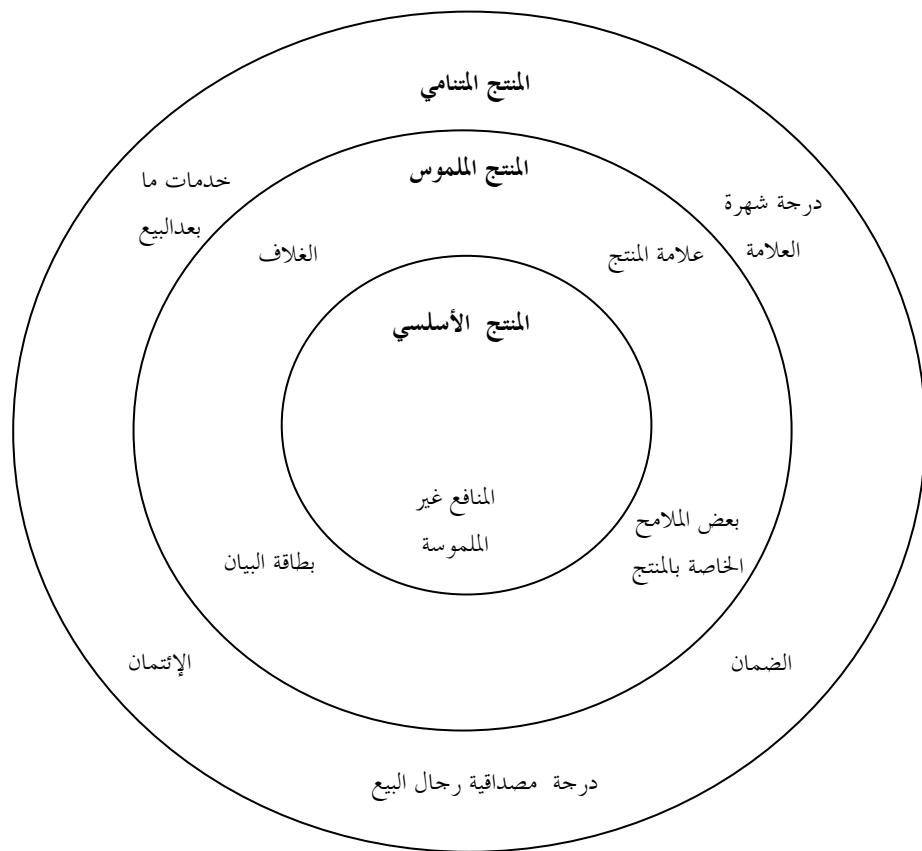
ج- يرى كوتلر أنه لابد و أن ننظر إلى المنتج على أنه يتكون من ثلاثة مكونات أساسية هي:[414، ص 70]

- المنتج الأساسي: هو عبارة عن مجموعة المنافع غير الملموسة للمنتج التي يعتقد المستهلك أنه يحصل عليها من خلال عملية المبادلة التي يقوم بها.

- المنتج الملمس: وهو عبارة عن مجموعة الملامح و الخصائص المادية الملموسة و التي تسهل عملية التبادل للمنتج الأساسي.

- المنتج المتنامي: و يتضمن مجموعة الخدمات المصاحبة للمنتج وكذلك تلك الجوانب النفسية التي تحسن من القيمة الإجمالية التي يتقاها المستهلك و في مقابل ما دفعه من نقود و يدخل في ذلك مدى شهرة هذا الإسم أو العلامة، الضمان، مدته و شروطه... الخ.[97، ص22]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أنه يمكن للمنتج أن يكون سلعة أو خدمة أو مركب من كلاهما وفي الواقع إذا نظرنا إلى المنتج بمكوناته الثلاثة فإننا يمكن أن ننظر إلى كل المنتجات الموجودة في الأسواق على أنها خط متصل أحد أطرافه السلعة المادية الملمسة و طرفه الآخر الخدمة و ما بينهما درجات متفاوتة من الجوانب الملمسة و المادية و الجوانب غير الملمسة و غير المادية.



الشكل رقم 12 : المكونات الأساسية للمنتج[42، ص261]

و يتكون المزيج السلعي من مجموع المنتجات التي تقوم المنظمة بإنتاجها و تسويقها في فترة زمنية معينة كما يمكن تعريفه على أنه مجموعة من الخطوط و المنتجات المرتبطة ببعضها البعض بشكل كبير و ذلك لأنها تؤدي نفس الوظائف أو تباع لنفس المجموعات من المستهلكين، أو توزع من خلال نفس قنوات التوزيع و التي يقدمها البائع للمشتري و بصفة عامة المزيج السلعي للمنظمة يتصف بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:[94، ص90]

أ- الإتساع

يعني عدد خطوط المنتجات الموجود داخل المنظمة، فبعض المنظمات يقتصر إنتاجها على خط منتجات وحيد و البعض الآخر تنتج أكثر من خط واحد، فإذا أخذنا على سبيل المثال منظمة تقوم بإنتاج صابون الوجه بينما تقوم شركات أخرى بإضافة عدة خطوط أخرى مثل كريمة الحلاقة،
كريمة الشعر...الخ.

ب- العمق

يشير إلى عدد السلع التي تقدمها المنظمة داخل كل خط من خطوط منتجاتها، فالرجوع إلى مثالنا السابق نجد أنه يمكن تقديم صابون للجلد العادي و آخر للجلد الحساس، و ثالث للجلد الجاف.

ج- الإرتباط

يمثل الإرتباط درجة الاتساق بين خطوط المنتجات و الإرتباط بينها، و الأساس الذي يمكن استخدامه في تحديد درجة الاتساق و الإرتباط للمنتج السمعي للمنظمة هو بواحدة الاستعمال، أو طرق التوزيع أو متطلبات الإنتاج لكل خط من خطوطها الإنتاجية، و يوضح مثالنا السابق أن هناك درجة عالية من الإرتباط بين المنتجات التي تقدمها المنظمة و ذلك لأن تسويق منتجاتها يتم على بواحدة شراء واحدة، كما أن توزيعها يتم من خلال منافذ مشابهة و إنتاجها يتطلب خبرات و متطلبات فنية مشابهة.

د- الطول

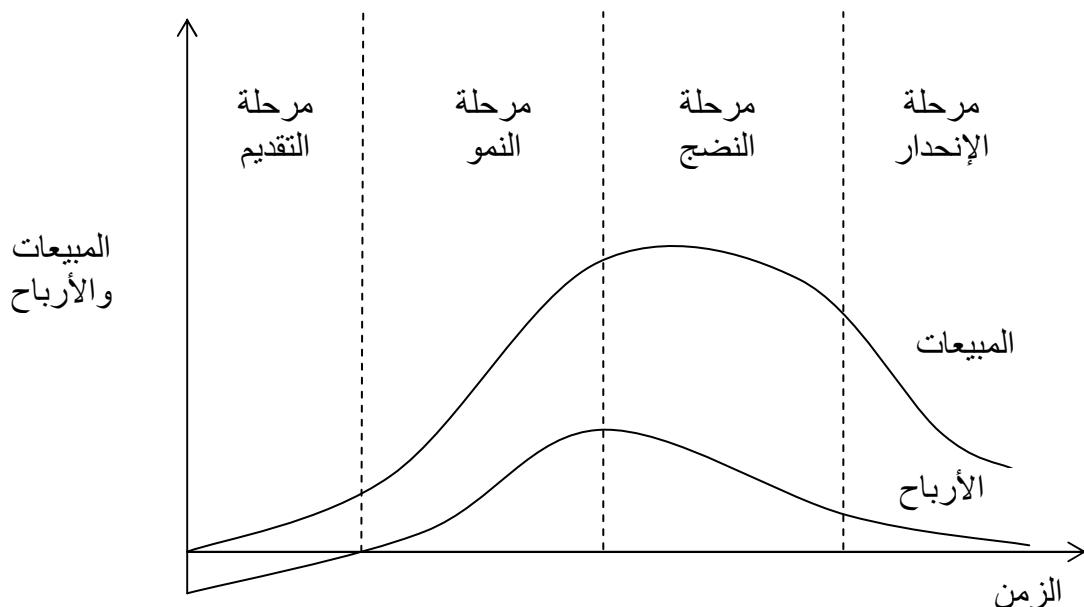
يشير طول المزيج السمعي إلى عدد المنتجات الكلية في المزيج السمعي للمنظمة التي تقدمها إلى السوق ، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن طول المزيج السمعي لمنظمة ما هو عبارة عن مجموع السلع التي تمثل عمق و إتساع مزيجها السمعي.

2.1.1.3 دور حياة السلعة

إن فهم دورة حياة السلعة يعتبر عاملاً أساسياً لتحقيق النجاح المطلوب في السوق، فنجاح أي منظمة يتوقف على مدى قدرتها في التعرف على كل مرحلة من مراحل الدورة الحياتية لسلعها وتصميم السياسات التسويقية الخاصة و المناسبة لكل مرحلة، و محاولة ملاحظة المراحل المميزة

في تاريخ المبيعات لسلعة معينة أي محاولة تسجيل مبيعاتها منذ تقديمها للسوق حتى سحبها نهائياً منه. [15، ص 98]

ويمكن تمثيل دورة حياة السلعة بيانيا من خلال منحنى يمكن تقسيمه إلى أربعة مراحل رئيسية هي: مرحلة التقديم، مرحلة النمو، مرحلة النضج و مرحلة الانحدار. و عند وضع المبيعات والأرباح على نفس الشكل البياني يمكن قياس العلاقة بينهما بالنسبة لكل مرحلة من دورة حياة السلعة كما هو مبين في الشكل أدناه:



الشكل رقم 13 : دورة حياة المنتج [182، ص 96]

أ- مرحلة التقديم

تمثل هذه المرحلة تلك البداية الخاصة بكل منتج، و ذلك عند تقديمها للسوق لأول مرة و عادة ما يتم تقديم المنتوج للسوق في هذه المرحلة على نطاق تجاري واسع بعد فترة طويلة من التفكير فيه وتنميته وتكون المبيعات ضعيفة في بداية المرحلة وتظل منخفضة في نهايتها فالمستهلك لا يعرف شيئاً عن المنتج أو منافعه المحتملة أو حتى إستعمالاته، و لذلك لا بد للمنظمة من الإنفاق على الإعلان والأنشطة الترويجية الأخرى لإخبار المستهلكين المحتملين في المجتمع و إقناعهم بتجربة هذا المنتج الذي تقدمه المنظمة. [99]

و قد يهدف الترويج في هذه المرحلة إلى خلق ما يعرف بالطلب الأولي و قد لا يكون الترويج هاماً نظراً لغياب المنافسة في هذه المرحلة كما أن ارتفاع تكاليف الترويج و كذلك ارتفاع تكلفة تنمية منافذ التوزيع للمنتج يؤدي إلى جعل الأرباح تكون سالبة في هذه المرحلة كما يظهر في الشكل رقم(13).

و من أهم مميزات هذه المرحلة ما يلي:[42، ص278]

- النمو البطيء لمبيعات السلعة الجديدة بسبب عدم معرفة جميع المستهلكين بمزايا هذا المنتج الجديد برأها من المعلومات الأخرى.
- لا تتوقع منظمات الأعمال تحقيق أي ربح و إنما تحقق خسائر في هذه المرحلة بسبب انخفاض المبيعات و زيادة تكاليف الترويج و التوزيع حيث يتم إنفاق مبالغ كبيرة على الترويج بهدف جذب أكبر عدد ممكн من الموزعين، التجار والمستهلكين لأن منظمات الأعمال تهتم في هذه المرحلة بإعلام المستهلكين المرتقبين بوجود السلعة الجديدة و غير المعروفة لديهم وتحاول دفعهم إلى تجربتها.
- يميل سعر السلعة إلى الإرتفاع بسبب إرتفاع تكلفة الإنتاج و التسويق لكل وحدة مباعة منها نظراً لقلة الوحدات المنتجة من هذه السلعة الجديدة.
- تتميز هذه المرحلة بمخاطر كبيرة يمكن أن تؤدي إلى فشل السلعة أو عدم تقبلها من قبل المستهلكين في السوق.

ب- مرحلة النمو

يمكن اعتبار هذه المرحلة بالمرحلة الذهبية للمنتج فالكثير من المستهلكين يدركون فوائد و إستعمالات المنتج و من ثم تبدأ المبيعات في التزايد بمعدل سريع، و بنفس المنطق فإن الأرباح تتزايد بشكل سريع أيضا في هذه المرحلة و خاصة في بدايتها، و مثل هذه الزيادة في المبيعات والأرباح تدعى المنافسين إلى الدخول إلى السوق و تقديم منتجاتهم و هنا تبدأ الأرباح في الثبات و الاستقرار ثم بعد ذلك في الإنخفاض نظراً للضغط الذي تفرضها المنافسة الحادة من ناحية السعر وكذلك نتيجة الإنفاق الكبير للمنظمة على الترويج الذي يهدف إلى حث المستهلك على أن يفضل منتج المنظمة على منتجات المنافسين و تتميز هذه المرحلة بما يلي:[36، ص161]

- تبدأ المبيعات في هذه المرحلة من السلع الجديدة بالتزايد بشكل ملحوظ نتيجة زيادة الطلب عليها.
- تصل الأرباح إلى قمتها لأن نفقات الترويج توزع على عدد كبير من المنتجات نتيجة الزيادة في المبيعات و هذا يقل أيضا من تكلفة الإنتاج للوحدة الواحدة.
- دخول منافسين جدد إلى السوق بهدف استغلال فرص نجاح السلعة المقدمة من المنظمة لتحقيق أرباح جيدة، حيث يقومون بإدخال مزايا جديدة على السلعة و هذا بدوره يؤدي إلى إتساع نطاق السوق.
- تبقى الأسعار محافظة على المستوى الذي حققه في مرحلة التدريم أو أن تنخفض قليلا لضمان الإنتشار الواسع للسلعة في السوق هذا موازاة مع إنخفاض النفقات على الترويج.

- المنظمات تحاول جادة في إطالة هذه المرحلة، بكافة الطرق الممكنة نظراً للأرباح الكبيرة التي تتحققها من خلالها و في هذا الصدد هي تعمل على:[32، ص87]
- تطوير السلع و إضافة مزايا جديدة و موديلات حديثة.
- البحث عن أسواق جديدة.
- البحث عن قنوات توزيع جديدة لضمان إنتشار أوسع للسلعة في السوق.
- تكثيف الجهود الترويجية بهدف إقناع المستهلكين بالسلعة و دفعهم لشرائها.

هذه الطرق المذكورة أعلاه تمكن المنظمة من تحقيق ميزة تنافسية كما أنها تساعدها في إطالة مرحلة النمو.

ج- مرحلة النضج

تعتبر هذه المرحلة من أطول مراحل دورة حياة المنتج، وفي بداية هذه المرحلة تستمر المبيعات الخاصة بالمنتج في الزيادة المستمرة و لكن بمعدل متناقص و في نهاية هذه المرحلة تبدأ المبيعات في الإنخفاض و تستمر الأرباح في الإنخفاض كذلك، كما أن أي زيادة في مبيعات إحدى المنظمات يأتي على حساب أحد منافسيها. في هذه المرحلة إن الصراع على الحفاظ على الحصة السوقية بالنسبة لكل منظمة هو السمة الأساسية السائدة في هذه المرحلة كما تتميز هذه المرحلة ببعض المزايا نوجزها على النحو التالي:[222، ص74]

- إرتفاع معدل مبيعات السلع بشكل متناقص في بداية هذه المرحلة و في نهايتها تبدأ المبيعات في إنخفاض ملحوظ نتيجة لتحول المستهلكين لبعض المنتجات الأخرى المنافسة.
- إرتفاع التكاليف التسويقية الذي يؤدي إلى إنخفاض الأرباح في المنظمة مما يدفعها إلى الإهتمام ببحوث التطوير محاولة منها لإنعاش المنتجات من جديد.
- زيادة حدة المنافسة نتيجة وجود فائض من العرض للسلعة في السوق الناجم عن إنخفاض المبيعات الذي تعاني منه المنظمة في هذه المرحلة و الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى إنسحاب بعض المنافسين من السوق نتيجة إنخفاض هامش الربح للوحدة الواحدة.
- و تجدر الاشارة إلى أنه في ظل المنافسة الشديدة يحاول مدير التسويق الإعتماد على بعض الإستراتيجيات لتحسين مبيعات السلعة من خلال إدخال بعض التحسينات و التعديلات في خصائص السلعة بهدف جذب المستهلكين الجدد.

د- مرحلة التدهور

تجه مبيعات المنظمة في هذه المرحلة نحو الإنخفاض وأحياناً بمعدل كبير وقد يكون ذلك ناشئاً عن حالة التشبع في السوق أو لظهور تقنيات أو فنيات جديدة أو نتيجة لتغير بعض فئم أو عادات الأفراد الإجتماعية وعندما تنخفض المبيعات ترتفع تكلفة الوحدة الواحدة بشكل مرتفع و لذلك فإن المنظمات في هذه المرحلة تعمل إما على إستبعاد بعض المنتجات من مزيج منتجاتها، أو إيجاد الطرق الممكنة لتخفيف تكلفة تسويق المنتج، و من أمثلة ذلك العمل على إستبعاد بعض الموزعين و التقليل من الإنفاق على الإعلان. وبطبيعة الحال قد يؤدي هذا التخفيض إلى تحقيق الربح فستمر المنظمة في ذلك حتى أقصى ما يمكنها ، مما يجعل دخول المنتج مرحلة التدهور عملية حتمية لنهايته في السوق.[52، ص100]

و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الولاء للعلامة من قبل المستهلك يعد عاملاً مؤثراً في مدى بقاء بعض هذه المنتجات في السوق لفترات رغم تدهور مبيعات المنتجات كل، فمثل هذا الولاء والذي إذا نجحت إحدى المنظمات في تكوينه لدى المستهلك قد يجعل المنظمات تستمر في إنتاج و تسويق هذه المنتجات في مرحلة التدهور و ذلك بشكل مربح على الرغم من تدهور مبيعات و أرباح المنتجات كل بل أن المنظمة ونتيجة لخروج بعض المنافسين قد تكون قادرة على زيادة حصتها في السوق خلال هذه المرحلة ولعل ذلك ما يفسره محاولة بعض المنظمات الإنفاق بكثرة على تمييز منتجاتها عن منتجات المنافسين وخلق درجة عالية من الولاء لعلامتها و من أمثلة ذلك شركتي سوني و بيونير و اللتان تقومان بإنتاج أجهزة القراءة الأشرطة عالية الجودة رغم وجود هذه المنتجات في مرحلة التدهور.[101، ص152]

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن هدف المنظمة عند تقديم سلع جديدة يجب أن يتمثل في تقصير مرحلة التقديم المُكلفة بقدر الإمكان وإطالة مرحلتي النمو و النضج المربحتين، و يجب على المنظمة أثناء محاولة تطوير السلع الجديدة أن تضع في اعتبارها المزايا و الخصائص التي تجعل المنتجات قادرة على تخطي مشكلات التقديم و التي من بينها إرتفاع التكاليف و إنخفاض الأرباح ويكون ذلك من خلال تقديم المعلومات اللازمة لحاجات و رغبات المستهلكين التي يوفرها نظام المعلومات التسويقية و توخي إرضائهم من خلال منتج ذو مزايا فريدة.

2.1.3 القرارات المتعلقة بمزيج منتجات المنظمة

عادة ما تقوم معظم المنظمات بإجراء تغيير في مزيجها السلعي من حين لآخر سواء بإتخاذ قرارات تخص إضافة منتج جديد أو تعديل أحد منتجاتها أو إسقاط بعض المنتجات الحالية من مزيجها التسويقي بما يتوافق و حاجات المستهلكين من جهة وتحقيق أهدافها من جهة أخرى.

كما تقوم المنظمة بإتخاذ هذه القرارات بناءً على تقييمها لمزيجها الحالي وتقدير حجم المبيعات المتوقع والربح لكل سلعة في المزيج على ضوء أهدافها المستقبلية المتعلقة بالنمو والربحية وتعتمد عملية التقييم لمزيج المنتجات أساساً على المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات التسويقية ، وتتوفر المنظمة على عدة قرارات يمكن أن تقاضل بينها في ضوء مختلف الظروف المحيطة بها والتي يمكن ذكرها على الشكل التالي:

1.2.1.3 إضافة منتجات جديدة

يمكن للمنظمة أن تقوم بالتوسيع في مزيجها الحالي سواءً بزيادة عدد خطوط المنتجات أو من خلال زيادة المنتجات داخل كل خط وقد تقدم المنظمة منتجات جديدة مرتبطة أو غير مرتبطة بالمنتجات الحالية و من ثم تختلف درجة الخطورة المترتبة عن هذا القرار بإختلاف درجة الحداة في المنتج المزمع تقديمها و مدى وجود مهارات تسويقية و إدارية و فنية لتقديم هذه المنتجات.[102، ص165]

كما تقوم إدارة المنظمة بإتخاذ القرارات التسويقية الخاصة بتوزيع مزيج منتجاتها بإضافة خطوط منتجات جديدة و ذلك من أجل تقوية مركزها التنافسي و شهرتها في السوق ومن ناحية أخرى قد تقوم المنظمة بزيادة عمق مزيج منتجاتها و ذلك رغبة منها في تقديم منتجات فردية متعددة لإشباع رغبات متعددة لدى المستهلكين.[103، ص360]

ومن خلال زيادة درجة الإرتباط بين خطوط منتجات المنظمة فإن الإدارة تهدف ليس فقط إلى تحسين سمعة و شهادة منتجاتها بالسوق، ولكن تهدف أيضاً إلى زيادة درجة التكامل بين خطوط منتجاتها حتى يمكنها ذلك من الاستفادة من الوفورات الناتجة عن ذلك بما في ذلك عملية الإنتاج والتوزيع والترويج...الخ.

2.2.1.3 تحسين و تطوير المنتجات الحالية

يعتبر قرار تحسين و تطوير المنتجات الحالية كبديل لإتخاذ قرار تقديم منتج جديد تماماً على مستوى المنظمة أو السوق و تقوم بعض المنظمات بإجراء تعديلات أو تحسينات على مزيجها الحالي و بهذا تكون درجة الخطورة المرتبطة بإتخاذ هذا النوع من القرارات أقل مقارنة بمثيلتها عند إضافة منتج جديد، و قد تكون هذه التحسينات جوهرية أو شكلية، كما يمكن أن تتضمن تغييرًا في المواد الداخلة في صنع المنتج أو إعادة تغليف السلعة أو تغيير شكلها أو تغيير تصمييمها بما يتوافق و التطور المستمر والتغيير في حاجات و رغبات المستهلكين.[104، ص134]

و تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى وجود ثلاثة إستراتيجيات تتعلق بتحسين و تطوير المنتجات الحالية للمنظمة و هي على الشكل التالي:

أ- التحسين في الجودة:

يمكن تحسين جودة المنتج عن طريق تغيير المواد الداخلة في صنعه أو طريقة إنتاجه و تستطيع المنظمة تحقيق مكاسب في السوق على منافسيها عند تقديمها لسلعة جديدة و محسنة، و عادة ما يركز المنتجون في إعلاناتهم على الألفاظ الدالة على التحسينات التي تم إجرائها على السلعة مثل الأقوى الأفضل، الجديد... الخ.

ب- التحسين في وظيفة السلعة:

يتم التحسين في وظيفة السلعة عن طريق إضافة مواصفات جديدة للسلعة بهدف جعلها أكثر قدرة على الإستجابة لرغبات و حاجات المستهلكين، و إذا حدث تغيير رئيسي في وظيفة السلعة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم المبيعات بشكل كبير و لكن هناك عدة مشاكل تترتب عن طريق هذه الإستراتيجية في إرتفاع تكاليف القيام بتحسين وظائف السلعة وإمكانية التقليد في مواصفاتها عند إكتشاف المنافسين نجاح هذه السلعة و إقبالهم عليها.

ج- التحسين في شكل السلعة:

إن الغرض الرئيسي من هذه الإستراتيجية هو إبراز المظهر الجمالي للسلعة و ليس المظهر الوظيفي لها و مثل ذلك صناعة السيارات التي تعتمد إدخال التعديلات والتحسينات في الشكل والهيكل من أهم المزايا التي يمنحها هذا التحسين للمنظمة أنه قد يصبح لها بمثابة الهوية التي تميزها عن غيرها من المنظمات. غير أن التحسين في شكل السلعة يتربّع عنه بعض المشاكل منها:[105]

- صعوبة توقع المنظمة لعدد المستهلكين الذين سوف يعجبون بهذا التحسين في شكل السلعة.
- إن الشكل الجديد للسلعة في بعض الحالات يعني عدم صلاحية الشكل القديم.
- إن المنظمة قد تعاني في حالة تحسين السلعة إلى فقدان المستهلكين الذين يفضلون الشكل القديم للسلعة.

3.2.1.3. إستبعاد أو حذف منتج من المزيج

تقوم بعض المنظمات بإستبعاد أو التوقف عن إنتاج بعض المنتجات من مزيج منتجاتها غير المربحة والإبقاء فقط على المنتجات التي تحقق ربحاً في السوق، وقد تقوم منظمات أخرى بحذف خط منتجاتها بكماله أو بعض السلع داخل خط المنتجات و ذلك في ضوء تقييمها للمركز الربحي للمنظمة. ولعل السبب الرئيسي لإتخاذ قرار حذف منتج أو خط منتجات بكماله من مزيج منتجات المنظمة هو إرتفاع تكاليف الإنتاج و إنخفاض معدل ربحها نتيجة للمنافسة الشديدة التي تواجهها من طرف المنظمات الأخرى فعندما تصل مبيعات المنظمة من المنتج إلى مرحلة التدهور و تستنفذ كل الفرص الممكنة لتشطيط الطلب على مبيعاتها مرة ثانية يكون القرار المناسب في هذه الحالة هو إستبعاد المنتج من خط المنتجات و على كل حال يجب توخي الحذر عند حذف بعض المنتجات أو خط من خطوط المنتجات للمنظمة، حيث ينبغي دراسة تأثير ذلك على ربحية المنظمة بصفة عامة و بما إذا كانت مبيعات هذا المنتج مرتبطة بمبيعات بعض المنتجات الأخرى للمنظمة مما قد يؤثر في النهاية على ربحية مزيج منتجاتها.
[235، ص72]

3.1.3. مدخلات و مخرجات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بالمنتج

قبل إتخاذ أي قرار خاص بمزيج منتجات المنظمة فإنه على إدارتها أو بالأحرى الإدارة التسويقية جمع المعلومات عن البيئة الخارجية و الداخلية للمنظمة نظراً لوجود حالة عدم التأكيد و التي تطرحها متغيرات البيئة الداخلية و الخارجية معاً. لذلك فإنه ينبغي التتحقق من حدة عدم التأكيد لإتخاذ القرارات المتعلقة بمزيج منتجات المنظمة و إعتمادها على توفير سيل متدفق من المعلومات الدقيقة و السريعة القادمة إضافة إلى المعلومات المرتدة و من ثم فإن نجاح قرارات مزيج منتجات المنظمة يتوقف على المعلومات التي تم جمعها قبل و بعد عملية إتخاذ القرارات سواءً تعلق الأمر بطرح منتج جديد أو تطوير و تحسين منتجات حالية أو حذف و إستبعاد منتج من المزيج.

لكن طالما أن نظام المعلومات التسويقية يؤدي دوراً أساسياً في هذا الشأن فإنه لا ينبغي إهمال هذا الدور حتى الآن و رغم التطور العلمي و التكنولوجي الذي يساهم بقسط وفير في وظيفة الإنتاج فإنه لا يزال معدل الفشل عالياً بالنسبة للقرارات المتعلقة بمزيج منتجات المنظمة، و لعل السبب في ذلك هو أن متذبذبي القرارات المتعلقة بالمنتجات لا يفهون الدور الحقيقي و الفعال الذي يؤديه نظام المعلومات التسويقية من أجل تحقيق النجاح للمنتجات وفي الحقيقة يمكن القول أن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من التعمق في نظام المعلومات التسويقية قبل إتخاذ القرارات المتعلقة بمزيج منتجات المنظمة.

1.3.1.3 مدخلات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بالمنتج

تمثل مدخلات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بالقرارات المتعلقة بمزيج منتجات المنظمة في مجموعة من البيانات التي يقوم نظام المعلومات التسويقية بجمعها عن البيئة الخارجية و الداخلية للمنظمة و هي على النحو التالي:[281، ص106]

أ- البيانات الخاصة بالبيئة الخارجية

تمثل في البيانات التي تجمع عن المستهلكين و إتجاهاتهم و دوافعهم و حاجاتهم و رغباتهم إضافة إلى تلك البيانات التي تتعلق بالمتغيرات الإجتماعية والثقافية والسيكولوجية والتي لها أثر كبير على المستهلك. وبطبيعة الحال فإن جميع البيانات المتعلقة بإتجاهات و دوافع الشراء لدى المستهلكين و حاجاتهم و رغباتهم و البيانات الخاصة بالبيئة الخارجية تعد عاملًا أساسيا يجب أخذها بعين الإعتبار قبل إتخاذ أي قرار يتعلق بمزيج المنتجات للمنظمة سواءً تعلق الأمر بتقديم منتج جديد أو تحسين وتطوير منتجات حالية أو حذف و إستبعاد منتج من منتجاتها الحالية.

كما أن البيانات الخاصة بالمنظمات المنافسة تعتبر على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لمدخلات نظام المعلومات التسويقية سواءً تعلق الأمر بإستراتيجياتهم الحالية في إدارة المنتجات أو نقاط القوة و نقاط الضعف في منتجات المنظمات المنافسة، إضافة إلى ذلك مدخلات نظام المعلومات التسويقية التي هي عبارة عن بيانات تخص التكنولوجيا السائدة و التغير الفني و التقني السائد في البيئة التي تعمل في ظلها المنظمة لما لها من تأثير في قرارات مزيج منتجات المنظمة هذه القرارات تكون مقرونة جزئياً بذلك التطور والتغير الفني والتقني الذي يؤثر مباشرة على المنتج من حيث طريقة إنتاجه، التعبئة، طريقة عرضه وتسويقه...الخ.

ب- البيانات الخاصة بالبيئة الداخلية:

تمثل البيانات الخاصة بالبيئة الداخلية في مجموعة من المعطيات والتي تعتبر مهمة جدًا بالنسبة لمدخلات نظام المعلومات التسويقية وهي تتعلق بالإمكانيات والقدرات المالية والفنية المتاحة لإدارة التسويق و إدارة الإنتاج ، كما يمكن أن تكون هذه البيانات خاصة بمزيج المهارات الفنية والإدارية المتاحة للمنظمة واللازمة لتنفيذ خطط إدارة المنتجات في المنظمة و إتخاذ قرارات بشأنها.

3.2.3.1.3. عمليات التشغيل للمدخلات الخاصة بالمنتج

بعد عملية جمع البيانات المتعلقة بمزيج منتجات المنظمة و القرارات المتخذة بشأنها يجب تشغيل هذه البيانات ومعالجتها من طرف نظام المعلومات التسويقية وتتمثل عملية تشغيل البيانات في تحليل الأداء الخاص بكل منتج في السوق ومقارنته مع الخطة التسويقية المحددة له وعنصر التوقيت الخاص بكل مرحلة من المراحل التي يمر بها المنتج والمركز التناصي المتوقع منه ومدى الحاجة إلى إستمرارية كل منتج ومستقبله، كما يمكن أن تتعلق عملية التشغيل بمراجعة قابلية المنتج للتسويق وذلك طبقاً لحجم الحصة السوقية لكل منتج و درجة ولاء المستهلك للسلعة ونمط الطلب عليها سواءً كان الطلب متغيراً أو مستقرأً وما إلى ذلك ، إضافة إلى مراجعة الأداء من حيث ربحيته سواءً كان الأمر متعلقاً بهامش الربح أو صافي الربح أو درجة المساهمة في تغطية التكاليف. [207، ص107]

3.3.1.3. مخرجات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بالمنتج

يمكن تلخيص مخرجات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بالقرارات المتعلقة بمزيج منتجات المنظمة في مجموعة من النقاط أهمها ما يلي:[88، ص18]

- أ- مخرجات تخص نواحي القوة والضعف في كل عنصر من عناصر مزيج المنتجات الحالي للمنظمة سواء تعلق الأمر بخط من خطوط منتجاتها أو منتج واحد من خطوط منتجاتها.
- ب- المنتجات الجديدة التي يمكن تقديمها للسوق بما يتواافق و حاجات ورغبات المستهلكين و بالتالي توسيع مزيج منتجات المنظمة.
- ج- المنتجات المطلوب تطويرها وتحسينها ونوع التطوير والتحسين الواجب إجراؤهما على هذه المنتجات سواء تعلق الأمر بالجودة أو تحسين النوعية للمنتج أو تطوير الشكل بما يتواافق ومتطلبات العملية التسويقية .
- د - المنتجات المطلوب إستبعادها أو حذفها من مزيج منتجات المنظمة.

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن إستنتاج أن تدفق البيانات و المعلومات من و إلى نظام المعلومات التسويقية ذو أهمية بالغة في ترشيد قرارات مزيج منتجات المنظمة.

2.3. ترشيد قرارات تسويير منتجات المنظمة

لاشك أن السعر أحد عناصر المزيج التسويقي المهمة، كما أن عملية تسويير المنتج من الأمور ذات الشغل الشاغل للكثير من المنظمات، و تظهر أهمية تسويير المنتجات في تأثيره على إيرادات و أرباح المنظمة و بإعتباره القاسم المشترك بين المستهلك و المنتج.

و تعتبر عملية إتخاذ القرارات الخاصة بتسعير منتجات المنظمة من المهام المرتبطة بإدارة التسويق والتي تكون صعبة في بعض الحالات كتسعير المنتجات الجديدة نظراً لتعلقها بالظروف الإقتصادية العامة، ظروف المنافسة، ظروف الإنتاج، كما أن القيام بإعادة النظر في أسعار المنتجات الحالية تتطلب توافر المعلومات اللازمة و الدقيقة و في الوقت اللازم لإتخاذ مثل هذه القرارات التي يوفرها بطبيعة الحال نظام المعلومات التسويقية.

1.2.3 تسعير منتجات المنظمة

يعتبر السعر بمثابة الصلة التي تربط المستهلك بالمنتج بقبوله أو رفضه له، ذلك لأن المرحلة الأخيرة من عملية الشراء تكمن في قبول المستهلك لما يعرض عليه من منتجات يرغب في إقتنائها مقابل سعر معين.

1.1.2.3 تعريف السعر وأهميته

بغية تحديد معنى السعر و تبيان أهميته بإعتباره عنصراً هاماً من عناصر المزيج التسويقي، نتطرق إلى بعض التعريفات والتى يمكن ذكرها على النحو التالي:

- يعرف السعر على أنه "المبلغ المالي الذي يمثل ثمناً للسلع أو الخدمة أو بشكل واسع يمكن القول بأن السعر يمثل مجموعة القيم التي يحصل عليها البائع و يدفعها المستهلك نتيجة إمتلاكه أو إستخدامه للمنتج". [94، ص109]

- يمكن تعريف السعر على أنه "القيمة المحددة للمنفعة التي يحصل عليها المستهلك من السلع والخدمات أو القيمة المعطاة لسلع أو خدمة معينة و التي يتم التعبير عنها بشكل نقدي فكل ما له قيمة ويمكن مبادلته بشيء آخر يدخل ضمن مفهوم السعر". [93، ص37]

على هذا الأساس و من خلال التعريفين السابقين يمكن القول بأن السعر هو عبارة عن القيمة المعطاة لسلعة أو خدمة معينة و التي يتم التعبير عنها في شكل نقدي، فالمنفعة التي يحصل عليها المستهلك من شراء السلعة و الخدمة ، يعبر عنها في شكل قيم معينة يتم ترجمتها من جانب المنظمة في شكل سعر معين يدفعه المستهلك ثمناً لهذه المنفعة و وبالتالي فإن السعر المدفوع لا يعكس فقط المكونات المادية للسلعة، لكن يمكن أن يشمل العديد من النواحي النفسية بما في ذلك شهرة المنتج، مجموع الخدمات المقدمة و المرتبطة ببيع المنتج ... الخ. وللسعر أهمية بالغة بالنسبة للمنظمة يمكن تلخيصها على الشكل التالي:[108، ص356]

- إن السعر هو العنصر الوحيد من عناصر المزيج التسويقي الذي يمثل الإيرادات بالنسبة للمنظمة بينما باقي العناصر الأخرى بما فيها المنتج، الترويج، التوزيع، تمثل تكاليف على المنظمة.

- أن السعر يؤثر بشكل كبير على نشاط المنظمة.
- يمكن اعتبار السعر العنصر الوحيد الذي يمكن للمنظمة تغييره بسهولة حيث حالة السوق و ذلك خلافاً لبقية العناصر الأخرى التي يتطلب تغييرها جهداً كبيراً و وقتاً طويلاً مقارنة مع السعر.
- إن السعر يؤثر على باقي عناصر المزيج التسويقي للمنظمة، فالسعر المرتفع يجب أن تدعمه جودة جيدة للمنتج وحملات إعلانية معتبرة وخصومات تمنح للموزعين لها أثر مباشر على إستعداد و رغبة هؤلاء الموزعين في توزيع منتجات المنظمة .

2.1.2.3 أهداف التسويق

يمكن التمييز بين عدة أهداف تسعى المنظمة إلى تحقيقها من خلال القيام بعملية التسويق لمنتجاتها يمكن تبيان أهمها في ما يلي:

أ- تعظيم الربح

إن تعظيم الربح هو أكثر الأهداف شيوعاً للسياسة السعرية للمنظمة التي تسعى إلى تحقيق أرباح في الأجل الطويل، حيث ينطوي على أفضل طريقة لتخفيض الموارد، مع المحافظة على رضى وولاء المستهلك وتحقيق الإشباع لحاجته ورغباته.[44، ص284] كما يتيح تعظيم الربح الفرصة للمنظمات في تحقيق النمو والبقاء في السوق إلا أن هذا الهدف بالنظر إليه على أنه هدف يمكن إن تعرضه بعض المشاكل والتي من بينها قيام المنافسين بإنتاج منتجات مماثلة وبالتالي التغير في أذواق ورغبات المستهلك وتغيير تكاليف الإنتاج و ما إلى ذلك و التي تؤدي إلى تغير الطلب في الأجل الطويل. كما أن تعظيم الأرباح لا يعني بالضرورة رفع الأسعار إلى أقصى حد ممكن فقد تؤدي زيادة الأسعار لمنتجات المنظمة بشكل كبير إلى عزوف و إمتناع عدد كبير من المستهلكين عن شرائها الأمر الذي يتربّ عليه انخفاض رقم المبيعات مما يؤدي بذلك إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة لعدم الاستفادة من المزايا المترتبة على الإنتاج الكبير الحجم، و وبالتالي انخفاض الربح.[57، ص170]

ب- زيادة حجم المبيعات

يعتبر حجم المبيعات و نصيب المنظمة من السوق أحد المؤشرات الجيدة للحكم على مركز المنظمة ومدى تحقيقها لأهداف النمو والإستمرار، فمعظم المنظمات تسعى للحصول على نصيب معين من مبيعات السوق الذي تعمل فيه و يكون هذا الهدف ملائماً إذا كانت هناك فرصاً للمنظمة في

السوق تسعى إلى إغتنامها وذلك من خلال سياسة سعرية جيدة، ويطلب تحقيق الزيادة في حجم المبيعات توفير بعض الشروط منها:[109، ص27]

- ينبغي أن يكون الطلب على السلعة حساساً جداً للتغيير في السعر بحيث أنه عند حدوث أي تخفيض من قبل المنظمة في سعر منتجاتها يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في إقبال المستهلكين على منتجاتها و بالتالي زيادة المبيعات.
- أن تكون تكاليف الإنتاج قابلة للانخفاض مقارنة مع زيادة كمية الوحدات المباعة و المحافظة على خصائص المنتج التي تلبي حاجات و رغبات المستهلك.
- أن يكون التخفيض في أسعار منتجات المنظمة عاملًا للتقليل من جاذبية السوق للمنظمات المنافسة الحالية و المتوقعة.
- يجب أن يكون التخفيض في الأسعار وسيلة لمحاباة و مقابلة المنافسة فكثير من المنظمات التي تعمل في صناعات تتميز بنمطية منتجاتها تعتمد الأسعار المنخفضة مقابلة المنافسة في السوق.

ج- استقرار الأسعار

تسعى بعض المنظمات للحفاظ على استقرار الأسعار كهدف لسياساتها السعرية في فترات زمنية معينة و خاصة تلك المنظمات التي تعمل في ظل بيئة تسويقية تتميز بتذبذب الطلب على منتجاتها من وقت إلى آخر أو في ظل قيادة سعرية من إحدى المنظمات المنافسة لها.[16، ص382] و بالتالي فإنه من مصلحة المنظمة تفادي حرب الأسعار و المنافسة السعرية مع المنظمات الرائدة في السوق سواء في حالة زيادة الطلب على المنتجات أو انخفاضها.

د- تحقيق معدل عائد مناسب على الاستثمار

العديد من المنظمات تحاول تحديد نسبة معينة من العائد إلى إستثماراتها، و يعتبر هذا الهدف أكبر قبولاً لدى المنظمات الكبيرة الحجم و التي تتمتع بمركز قيادي في السوق، و استقلالية في تحديد أسعارها فهي تهدف من خلال تسعير منتجاتها إلى محاولة تحقيق معدل مناسب للعائد على الاستثمار فيتوجب على المنظمات عند تحديد معدل العائد على الاستثمار أن تأخذ بالحسبان مركزها السوقي والظروف المحيطة بها لما لها من تأثير واضح على مدى قدرتها في تحقيق معدل عائد مناسب على إستثماراتها.

و- البقاء في دنيا الأعمال

هناك العديد من المنظمات التي تعتبر البقاء في دنيا الأعمال و الإستمرار هدفاً رئيسياً إذا ما واجهت بعض المشاكل المتعلقة بالطاقة الإنتاجية و المنافسة الشديدة و التغير في رغبات المستهلكين ولضمان الإنتاج و البقاء في السوق، قد تلجأ المنظمة إلى الإعتماد على وضع سياسة سعرية تعمل من خلالها على تخفيض أسعارها أملأ منها في زيادة الطلب على منتجاتها. و في مثل هذه الحالات يكون هدف البقاء في السوق أكثر أهمية من تحقيق الربح ، و طالما أن السعر يغطي التكاليف المتغيرة وجزءاً من التكاليف الثابتة، فإن المنظمة تستطيع البقاء في السوق حتى تتغير الظروف التي تعمل في ظلها.[94، ص110]

هـ - زيادة التدفقات النقدية

تعمل المنظمات في بعض الأحيان على تحديد أسعار منخفضة لمنتجاتها بقصد زيادة رقم مبيعاتها النقدية و بالتالي زيادة التدفقات النقدية الواردة إليها، فالمنظمات تعمل في مثل هذه الحالات على التضخيم بجزء من أرباحها في سبيل الوصول إلى زيادة التدفقات النقدية، و التي تمكنها من مواجهة الإلتزامات المالية المترتبة عليها تجاه الموردين، الهيئات المالية... الخ.

3.1.2.3 العوامل المؤثرة على قرارات تحديد السعر

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على القرارات التي تتخذها المنظمة فيما يخص تسعيير منتجاتها والتي سنحاول تقسيمها على النحو التالي :

أـ العوامل الخارجية

هي عبارة عن مجموعة عناصر تؤثر بشكل أو بآخر على قرارات تسعيير منتجات المنظمة والتي تعتبر من عناصر البيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة وذكر منها:

- الطلب

يؤثر الطلب على تسعيير منتجات المنظمة و بصفة خاصة عند تسعيير السلع الجديدة، فهناك عوامل كثيرة تؤثر على نمط الطلب لمنتجات معينة كدخل المستهلك، تفضيلاته ، عدد المنافسين إلى غير ذلك من العوامل المؤثرة في الطلب.[109، ص21]

ويجب على المنظمة دراسة الطلب على منتجاتها ومرؤونته عند إتخاذ قرارات بشأن تسعيير منتجاتها فهناك بعض السلع التي تتميز بحساسية لدى المستهلك تجاه أسعارها والتغيرات في هذه

الأسعار بالإضافة إلى ذلك فان دخل المستهلك يؤثر على نمط الطلب على سلعة معينة فارتفاع دخل المستهلك يؤدي حتماً إلى الزيادة في الاستهلاك.

- التدخل الحكومي

يلعب التدخل الحكومي دوراً بالغ الأهمية في قدرة المنظمة على إتخاذ القرارات بشأن تسعير منتجاتها، ففي بعض الدول تقوم الحكومة بتحديد أسعار معينة تلزم المنظمة بها و بالتالي لا تجد المنظمة مفرأً من الخضوع إلى هذه الأسعار أو أن تضع الدولة إطاراً معيناً للأسعار يمكن أن تتحرك المنظمة في حدوده.[85, ص 100]

كما تظهر أهمية هذا العامل المؤثر في القرارات السعرية بالنسبة لمنتجات المنظمة في بعض الدول النامية و في الأسواق المتميزة بقلة المنتجات المعروضة مقارنة مع كمية الطلب عليها، حتى تقضي على أي محاولة لاحتكار أي منتج معين أو فرض أسعاره على المستهلكين.

- المنافسون

يمثل المنافسون عاماً خارجياً هاماً و مؤثراً على تسعير منتجات المنظمة، فيجب على المنظمة عند تحديد أسعار منتجاتها، ملاحظة و دراسة أسعار المنافسين و تتبعها، و العمل على التنبؤ بسلوك المنافسين من خلال جمع المعلومات الخاصة بسياساتهم السعرية ، ليس فقط في نفس المنتجات ولكن ضمن المنتجات الأخرى التي تشبع نفس الحاجات و الرغبات مقارنة بمنتجات المنظمة بل إن العديد من المنظمات تتخذ قرارات سعرية اعتماداً على تصرفات المنافسين و خاصة المنظمات الرائدة في السوق بخصوص تسعير منتجاتها.[110]

- الموردون و الموزعون

يلعب الموردون و الموزعون كأطراف مشتركة في النظام التسوقي للمنظمة دوراً هاماً في إتخاذ القرارات المتعلقة بتسعير منتجاتها، فقيام الموردون برفع أسعار المواد الأولية والوسطاء في التفاوض على رفع هامش أرباحهم يضع قيدها على قدرة المنظمة في تحديد الأسعار المناسبة لمنتجاتها و التي تلائم السوق. و قد يكون البديل في بعض الأحيان تخفيض هامش الربح الذي تخطط المنظمة للحصول عليه لتفادي وقوع أي زيادة في الأسعار أو محاولة الاعتماد على موردين آخرين أو منافذ توزيع بديلة.

إضافة إلى ذلك هناك بعض العوامل المؤثرة في قرارات تسعير منتجات المنظمة منها بعض العوامل الاقتصادية ، فهناك اختلاف في قدرة المنظمة على التحرك بأسعارها بإختلاف الظروف الاقتصادية التي تمر بها، وفي حالة الرواج تزيد قدرة المنظمة على تحديد أسعارها على ضوء

الظروف التنافسية الموجودة بعكس حالات الكساد، و التي تحاول المنظمة إن تزيد من الطلب على سلعها، و يكون ذلك سواءً بتخفيض الأسعار أو زيادة الخدمات المصاحبة لمنتجاتها.

بــ العوامل الداخلية

تتمثل هذه العوامل المؤثرة في القرارات المتعلقة بتسعير منتجات المنظمة في العناصر التالية :

ـ أهداف المنظمة

إن إتخاذ أي قرار بشأن تسعير منتجات المنظمة يتوقف في كثير من الأحيان على الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها. كما أن هدف زيادة الحصة السوقية للمنظمة قد يدفع بالمسير التسويقي إلى إتخاذ قرار تحديد سعر منخفض لمنتجاتها بعكس هدف تعظيم الأرباح و التي يصاحبها عادة قرارات سعرية تجعل سعر منتجات المنظمة مرتفع من أجل تعظيم الربح.

ـ درجة الإختلاف في المنتجات

تعتبر درجة الإختلاف في منتجات المنظمة من العوامل المؤثرة في قراراتها السعرية، فكلما كانت منتجات المنظمة متميزة ومنفردة بميزاها و خصائص تختلف عن منتجات المنافسين كلما كان هناك حرية أكبر للمنظمة في تحديد أسعارها، فكثيراً ما نجد منظمات تتميز بإسم تجاري معروف في السوق و تتميز منتجاتها بخصائص فريدة في الأداء و الجودة تكون أسعارها مرتفعة مقارنة مع أسعار المنافسين نظير هذه الخصائص. بل إن شهرة المنظمة وسمعتها في السوق و علامتها التجارية المتميزة لوحدها قد تمكن المنظمة من تحديد سعر مرتفع لمنتجاتها بعكس الحال في بعض المنتجات التي تعتبر منتجات نمطية، و لا يوجد في هذه الحالة إختلاف بين المنتجات المعروضة و هنا نقل قدرة المنظمة على تسعير منتجاتها أكثر من السعر السائد في السوق.[111، ص17]

ـ فلسفة إدارة المنظمة

حيث تميل بعض المنظمات إلى تبني فلسفات خاصة بقرارات تسعير منتجاتها بحيث تتفق هذه الأخيرة مع أهداف المنظمة و أغراضها، فتقوم إدارة المنظمة في هذا الشأن بتوجيه القائمين على هذا السعر بالوجهة التي تتبناها المنظمة، فبعض المنظمات تعمل على أن تكون أسعار منتجاتها منخفضة وتستخدم هذه الفلسفة في تكوين صورة ذهنية معينة لدى المستهلكين المستهدفين، كما أن هناك منظمات تعمل على أن تكون أسعارها مرتفعة و فوق السعر السائد في السوق و مثل ذلك السلع الخاصة وبهذا الصدد فإن عملية إتخاذ القرارات التسعيرية لأي منظمة تتأثر بفلسفة الإدارة في تبني تسعير منتجاتها.[44، ص287]

- العوامل المرتبطة بالمزيج التسويقي:

باعتبار السعر أحد العناصر الأساسية في المزيج التسويقي يجب أن لا ينظر إليه كعنصر مستقل عند إتخاذ القرارات التسويقية لمزيج منتجات المنظمة بل يتم معالجته داخل إطار إستراتيجية السوق والعناصر المكونة لها و التي هي كما يلي:

- إن سعر المنتجات عادة ما يؤثر على طلب المستهلك عليها من حيث أن السعر المرتفع يؤدي إلى مبيعات أقل، و ما يتبع ذلك من تكاليف إنتاج مرتفعة للوحدة الواحدة و بالمقابل فإن الأسعار المنخفضة تولد حالة طلب أكبر و تكاليف إنتاج أقل للوحدة الواحدة، و هنا يجب إدراك إن المنتجات العالية السعر تكون منتجات ذات جودة عالية و العكس بالنسبة ل المنتجات ذات السعر المنخفض و ذات الجودة الأقل ومن هنا يمكن اعتبار المنتج و جودته على درجة كبيرة من الإرتباط بالقرارات السعرية.

- يؤثر الترويج بشكل واضح على القرارات السعرية ذلك لأن النشاطات الترويجية باتت مختلفة ومتباعدة بإستخدام الخصومات السعرية، توزيع العينات المجانية ونفقات الإعلان، البيع الشخصي كلها أنشطة تقترب بتكليف و نفقات المنظمة التي لها أثر في تحديد أسعار منتجاتها.

- إن للتوزيع أثر على قرارات التسعير فعادة ما يتم توزيع المنتجات على عدة منافذ توزيع و يكون ذلك مؤثرا على زيادة السعر فكلما كان التوزيع مقترنا بالعديد من النقاط البيعية كلما زادت نفقات النقل و التخزين و التي تساهم بشكل أو باخر في رفع سعر المنتجات. [112، ص156]

2.2.3. القرارات المتعلقة بتسعير منتجات المنظمة

إن القرارات المتعلقة بتسعير منتجات المنظمة تعتبر على درجة بالغة من الأهمية بالنسبة لرجال التسويق ، كما يمكن تلخيص هذه القرارات على الشكل التالي:

2.2.3.1. قرارات تسعير المنتجات الجديدة

في هذا الصدد يمكن لمحظى القرارات الخاصة بتسعير منتجات المنظمة من المفاضلة بين بديلين مما على النحو التالي :

أ- قرارات التسعير على أساس كشط السوق

حيث تقوم المنظمة بإتخاذ القرار بوضع أسعار مرتفعة وعالية لمنتجاتها الجديدة التي تقدمها إلى السوق من أجل كشط العوائد أولا بأول لتغطية التكاليف و هنا يجب أن يحتوي المنتج المقدم من

طرف المنظمة على خصائص فريدة وغير موجودة في المنتجات الأخرى المنافسة و بعد أن يبدأ حجم المبيعات في الإنخفاض تقوم المنظمة بتخفيض السعر. [28، ص 109]

في ظل هذه السياسة السعرية يتم التسعير أولاً على أساس تحديد أقصى سعر ممكن لكسب فئة من المستهلكين الذين لديهم إستعداد لدفع أسعار مرتفعة دون غيرهم من المستهلكين و إذا ما تبين لإدارة التسويق إن مبيعات تنخفض، فإنها تقوم ب تخفيض السعر كسباً لفئة جديدة من المستهلكين.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح مثل هذه القرارات السعرية يتطلب توافر مجموعة من الشروط هي على الشكل التالي:

- أن لا تكون هناك بدائل للسلع التي تقدمها المنظمة في السوق، فوجود سلع بديلة تجعل المستهلك لايرغب بطبيعة الحال في دفع أسعار مرتفعة عن سلع جديدة و لها بدائل في السوق.
- وجود عدد كبير من المستهلكين المستعدين لدفع سعر مرتفع لقاء منتجات المنظمة في مرحلة تقديمها كما يجب أن تكون المنتجات ذات جودة عالية حتى يمكن تبرير السعر المرتفع في مرحلة التقديم.
- أن يكون الإنتاج لهذه المنتجات المقدمة للسوق من طرف المنظمة بكمية كبيرة الحجم و عدم إنتاج كمية قليلة و محدودة من المنتجات مرتفعة التكاليف و الإستفادة من مزايا الإنتاج كبير الحجم بما يتواافق و تقليل تكلفة الوحدة الواحدة.

ب - قرارات التسعير على أساس كسر السوق

وفقاً لهذه القرارات التسعيرية تقوم المنظمة بوضع سعر منخفض من أجل إختراع أو إكتساح السوق بشكل سريع و عميق أي من أجل جذب عدد كبير من المستهلكين بسرعة و كسب حصة سوقية كبيرة وهنا تستفيد المنظمة من الوفورات في الحجم الكبير للإنتاج و الذي يؤدي إلى تخفيض التكاليف للوحدة الواحدة الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار منتجاتها وبالتالي زيادة حجم المبيعات والحصة السوقية للمنظمة. [37، ص 348]

و يجب أن تتوفر المنظمة على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات التسعير المتعلقة بكسر السوق والقيام بدراسة دقيقة لتحديد السعر المنخفض الذي سيجذب أكبر عدد ممكن من المستهلكين المرتقبين ويفضل إتباع هذه السياسة في الحالة التالية:

- حساسية السوق للسعر المقدم من طرف المنظمة حيث يقبل عدد كبير من المستهلكين المرتقبين على شراء المنتج بأسعار منخفضة.
- أن تكون تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من المنتج متوجهة نحو الإنخفاض بما يتواافق و زيادة الكميات المباعة من المنتج في السوق ، مما يمكن من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير الحجم.

– مواجهة المنافسة القوية حالياً و مستقبلاً عن طريق السعر المنخفض، حيث يعمل عدد كبير من المنافسين على العزوف والإمتناع عن إنتاج سلع مشابهة لمنتجات المنظمة ذات السعر المنخفض نظراً لانخفاض هامش الربح الذي يحصلون عليه.[98، ص113]

2.2.2.3 قرارات تسعير المنتجات الحالية

من أجل إتخاذ قرارات تسعير المنتجات الحالية للمنظمة هناك مجموعة من البديل لإتخاذ مثل هذه القرارات ذكر منها ما يلي:

أـ قرارات التسويق الترويجي

لقد سبق وأن ذكرنا أن هناك إرتباط وثيقاً بين عناصر المزيج التسويقي يظهر هذا الأخير بشكل جلي بين التسويق والترويج حيث يمكن للمنظمة إتخاذ القرارات السعرية لمنتجاتها كوسيلة للترويج لها وتمثل هذه القرارات السعرية في عدة أشكال من الخصومات ذكر منها:

ـ خصم الكمية

تهدف المنظمة من خلال إتخاذ القرار بشأن منح خصم الكمية إلى تشجيع العملاء لشراء كمية أكبر من منتجاتها وقد يكون خصم الكمية على قيمة المشتريات أو عدد الوحدات المشتراء و على هذا الأساس يمكن التمييز بين نوعين من خصم الكمية:[200، ص57]

ـ خصم الكمية غير التراكمي

يعنى به إعطاء المنظمة للمستهلك خصم كمية معين على كل عملية شراء منفردة على حد ووفقاً للكمية المشتراء في المرة الواحدة. فالمنتج يمكن أن يقوم بإعطاء خصم الكمية للعميل بناءً على الخصم الممنوح، لعملية الشراء على كل كمية مشتراء و الجدول أدناه يبيّن ذلك.

الجدول رقم (03) : جدول خصم الكمية غير التراكمي. من إقتراح الطالب

الخصم الممنوح	عدد الوحدات المشتراء
% 2	1000 – 0
% 5	2000 – 1001
% 8	3000 – 2001
% 12	4000 – 3001
% 15	فأكثر – 4001

- خصم الكمية التراكمي

ويعني به إعطاء خصم معين للعميل على إجمالي قيمة أو كمية المنتجات التي يشتريها خلال فترة زمنية محددة حيث يتم جمع قيمة أو كمية مشترياته خلال هذه الفترة المحددة وإعطائهم خصماً مناسباً لكل كمية أو قيمة مشترياته.

- الخصم النقدي

يعنى به إعطاء خصم للمستهلك إذا ما قام بدفع فوري لقيمة مشترياته أو من خلال فترة زمنية معينة يجددها البائع للمستهلك، وتخالف هذه الفترة حسب نوع المنتوج المشترى من طرف المستهلك وغالباً ما يتم الإتفاق بين البائع و المستهلك على تحديد شروط الخصم و المدة التي تسمح بالاستفادة منه.[114]

- الخصم الوظيفي

و هو ذلك الخصم الذي تمنحه المنظمة للوسطاء والموزعين لقاء قيامهم بخدمات تسويقية معينة نيابة عن المنظمة كالتخزين والنقل والإعلان و تقديم الخدمات الإنثمانية فالمنظمة تمنح هذه الخصومات للموزعين و الوسطاء لقاء تحملهم أعباء التخزين و النقل مثلاً.[121، ص94]

- الخصم الموسمي

يتمثل في الخصم الذي تمنحه المنظمة للمستهلكين جراء قيامهم بشراء منتجاتها في غير مواسم إستهلاكها حيث أن هناك العديد من المنتجات التي تتميز بموسمية الطلب عليها مثل المبردات، المدفأة، الملابس الشتوية... إلخ، ولذلك تلجأ المنظمة إلى إجراء تخفيضات على أسعارها وإعطاء خصومات في نهاية مواسمها.

- خصم المناسبات الخاصة

هو عبارة عن الخصم الذي تمنحه المنظمة لمستهلكيها مقابل قيامهم بشراء منتجاتها في مناسبات خاصة و معينة مثل : الأعياد و المناسبات الوطنية و بداية العام الدراسي ، العطل ... إلخ.

على هذا الأساس تعتبر عملية إتخاذ القرارات الخاصة بالتسعير الترويجي وسيلة تستخدم لزيادة حجم المبيعات و تخفيض تكاليف و زيادة التدفقات النقدية. لذلك يتطلب إعطاء هذه الخصوم تنسيقاً دقيقاً بين الإنتاج و المخزون لضمان توفير السلع بشكل منتظم خلال فترات منح الخصومات السعرية.[480، ص70]

ب - قرارات التسعير السيكولوجي

تنطبق هذه القرارات على المنتجات الحالية وذلك بهدف تشجيع المستهلكين على القيام بعملية

الشراء المبنية على دوافع سيكولوجية و التي مكن تقسيمها على الشكل التالي:

- الأسعار الكسرية

يشيع استخدام هذا النوع من أنواع قرارات التسعير من قبل المنظمات والوسطاء بهدف إشعار المستهلك بانخفاض السعر حيث تسعى المنظمة للتأثير على المستهلك النهائي محاولة منها تهئته لقبول السعر المنخفض، فعلى سبيل المثال إذا عرض متوج ب(1.99) وحدة نقدية بدلاً من وحدتين (02) نقديتين هذا يعطي إحساس للمستهلك بأن المنتج المعروض لم يصل بعد إلى ثمن وحدتين نقديتين. و من الجدير بالذكر أن هذه السياسة السعرية تستخدم في التسعير السيكولوجي أو النفسي للسلع الإستهلاكية و الميسرة و التي يكون معدل دوران شرائها كبير وأسعارها منخفضة ولا تستخدم في تسعير المنتجات العالية الجودة.

- الأسعار المعتادة

تحدد الأسعار المعتادة بالنسبة لبعض المنتجات والتي يتوقع المستهلكون الحصول عليها بأسعار معينة و ملوفة و على هذا الأساس يجب على المنظمة عند إتخاذ قرار بشأن هذا النوع من الأسعار لمنتجاتها أن تراعي ذلك بجدية، خاصة عند تحديد أسعار هذا النوع من المنتجات و إلا سيترتب على ذلك نتائج سلبية.

- الأسعار الرمزية

وهي ما يطلق عليها إسم أسعار التفاخر و هي عبارة عن الأسعار التي تناسب فئة معينة من ذوي الدخول العالية مثلاً و تناسب المنتجات التي لها مميزات خاصة في السوق في شكل عام كبعض المحلات في العاصمة العالمية و المشهورة بإنتاج أقمشة و الملابس و التي تمتاز منتجاتها بجودة عالية و مجموعة من الخصائص التي تجذب فئة معينة من المستهلكين، هذه المنظمات تضع أسعاراً مرتفعة لمنتجاتها كما أن زبائنها معروفون لدى مثل هذه المنظمات.[115]

ج- قرارات التسعير الجغرافي

غالباً ما تجد المنظمة أن موقع المستهلكين يخلق لها بعض المشاكل عند إتخاذ القرارات بشأن تسعير منتجاتها، و تشير قرارات التسعير الجغرافي إلى الطرق التي تتبعها المنظمة في تسعير منتجاتها في المناطق الجغرافية بإختلافها، وهناك العديد من المداخل التي يمكن استخدامها في إتخاذ مثل هذه القرارات السعرية نذكر منها ما يلي:

- سعر تسليم المنتج

هنا تحدد المنظمة السعر على أساس تسليم السلعة في مكان إنتاجها أو تخزينها و على المشتري

القيام بنقل المنتج على حساب نفقاته الخاصة، و تستخدم هذه الطرق في حالة قرب مراكز الإنتاج أو التخزين من السوق حيث يكون نطاق التوزيع محدوداً أو عندما ينفرد منتج المنظمة بعده مزايا عن المنتجات المنافسة مما يزيد ولاء المستهلكين لها و هذا ما يدفع بالموزعين إلى التعامل مع المنظمة و قبول إسلام منتجاتها من أماكن إنتاجها أو تخزينها.[37، ص359]

- السعر الموحد للتسليم

وفقاً لهذا الأسلوب يتم تسليم السلع للمشترين في مواقعهم بسعر موحد للسلعة بغض النظر عن اختلاف مواقعهم، و يتم تحديد السعر الأساسي مضافاً إليه متوسط مختلف تكاليف الشحن إلى المناطق المختلفة، و على هذا الأساس يتحمل المشتري أكثر أو أقل من مصاريف النقل التي كان سيدفعها لو قام بشحنها بنفسه، و يتوقف ذلك على موقع المشتري من المنظمة.

- سعر التسليم للمشتري

هذا النوع من التسعير يتضمن السعر الأساسي للمنتج بالإضافة إلى تكاليف النقل و التخزين و في هذه الحالة تختلف الأسعار من منطقة إلى أخرى حسب بعدها أو قربها من المنظمة و لكن تتساوى الأسعار في نفس الوقت بالنسبة لجميع المشترين في المنطقة الواحدة.

- سعر منطقة الأساس

وفقاً لهذا الأسلوب يتم الاتفاق بين المشتري و المنظمة على اختيار منطقة معينة أو مدينة معينة بإعتبارها نقطة الأساس، و يحدد سعر التسليم على أساس السعر الأساسي مضافاً إليه تكلفة النقل و التخزين من منطقة الأساس إلى مكان التسليم بغض النظر عن تكلفة النقل الفعلية، ويستخدم هذا الأسلوب كوسيلة لمنع المنافسة من المنتجين الآخرين و كحل وسط عند إختلاف المنظمة و زبائنها على مكان تسليم البضاعة.[44، ص320]

3.2.3. مدخلات و مخرجات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بتسعير المنتجات

يساهم نظام المعلومات التسويقية بدور فعال في ترشيد القرارات المتمثلة في تسعير منتجات المنظمة من خلال القيام بجمع وتسجيل و تشغيل المعلومات و البيانات اللازمة لإتخاذ هذا النوع من القرارات سواء تعلق الأمر بالمنتجات الجديدة أو الحالية للمنظمة. كما أن هذا الدور المنوط بنظام المعلومات التسويقية ينبغي أن لا يقف عند حدود ضيقة تتعلق بجمع البيانات والمعلومات عن المستهلك والطلب فحسب بل ينبغي أن تشمل جمع المعلومات الدقيقة والموضوعية من البيئة الخارجية و الداخلية والتي تخص مختلف أنواع العوامل المؤثرة في تسعير منتجات المنظمة بما يتوافق و إعداد سياسة تسعيرية جيدة لمنتجاتها.[72، ص306]

3.2.3 مدخلات نظام المعلومات التسويقية المرتبطة بتحديد السعر

تتمثل مدخلات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بقرارات تسعير منتجات المنظمة في مجموعة البيانات المتعلقة بالعوامل الخارجية و الداخلية المؤثرة في قرارات تسعير منتجاتها.

فالأولى تتمثل في بيانات تخص الهيكل التسويقي بما في ذلك كافة السلع المنافسة لمنتجات المنظمة التي تحقق الإشباع لنفس الحاجات والرغبات و درجة مرone و نمط الطلب في السوق والعوامل المؤثرة في ذلك مثل ثقافتهم و حالتهم الإجتماعية دخول المستهلكين و تفضيلاتهم، كما يمكن أن تتمثل في البيانات الخاصة بالأحوال و الظروف الاقتصادية العامة و القوانين و القرارات الحكومية والبيئة الثقافية التي تعمل على تحديد بعض الأسعار أو التشجيع على البيع بأسعار منخفضة.[328، ص106]

أما الثانية تتمثل في مجموعة البيانات التي تخص العوامل الداخلية و التي لها أثر على قرارات تسعير المنظمة بما في ذلك البيانات الخاصة بأهداف المنظمة التي يمكن أن تتمثل في زيادة الحصة السوقية مثلاً والبيانات المتعلقة بالموارد المالية المتاحة للمنظمة ومستوى التكنولوجيا الخاصة بها وكذا البيانات المتعلقة بتكليف الإنتاج التي لها دور كبير في التأثير على قرارات تسعير منتجاتها.

3.2.3.2 عمليات تشغيل البيانات المتعلقة بالسعر

تتمثل هذه عملية التشغيل الواجب إجراؤها على مدخلات نظام المعلومات التسويقية في مراجعة الظروف البيئية الخارجية المحيطة بالمنظمة و التي لها أثر على أسعار منتجاتها كأسعار المنافسين والطلب على منتجاتها و المؤثرات الحكومية في قرارات التسعير وكذا الأحوال الاقتصادية. بالإضافة إلى مراجعة أهداف و موارد المنظمة المادية و البشرية منها، و تحديد مستوى التكنولوجيا المتاح لها وحساب تكاليف إنتاج منتجات المنظمة لتسخير منتجاتها سواءً تعلق الأمر بالجديدة منها أو الحالية وذلك من خلال المفاضلة بين مختلف قرارات تسعير منتجات المنظمة و اختيار أنسابها بما يتواافق وكل منتج من منتجاتها.[116]

3.2.3.3 مخرجات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بتحديد السعر

تتمثل مخرجات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بقرارات تسعير منتجات المنظمة في مجموعة من النقاط ذكر منها ما يلي:[73، ص140]

- مخرجات تخص قوائم أسعار السلع الجديدة التي تقدمها المنظمة للسوق والتي قامت من خلال الإعتماد على المفاضلة بين إحدى السياسات المتعلقة بتسخير المنتجات الجديدة التي تتمثل في كشط

- أو كسر السوق وإختيار أنسابها بما يتوافق و أهداف المنظمة.
- مخرجات تتعلق بأسعار السلع و المنتجات الحالية و التعديلات التي طرأت عليها سواءً فيما يخص رفع أسعارها أو فيما يتعلق بخفض أسعار منتجاتها الحالية وذلك وفقاً لما تتطلبه الظروف المحيطة بالمنظمة.
- تقارير تخص تقييم فعالية القرارات السعيرية لمنتجات المنظمة، و مدى تحقيقها لأهدافها سواءً تعلق الأمر بزيادة الحصة السوقية أو زيادة معدلات التدفقات النقدية إلى غير ذلك من أهدافها.
- من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن المنظمة في حاجة ماسة للبيانات و المعلومات التي تجمع وتحلل و تشغّل و التي لا يمكنها القيام بذلك إلا من خلال وجود نظام معلومات تسويقية فعال و قادر على ترشيد قرارات تسعير منتجات المنظمة.

3.3. ترشيد قرارات المزيج الترويجي.

يعتبر الترويج أحد العناصر المكونة للمزيج التسويقي والمهمة، فهو سلاح الإتصال الخاص بالمنظمة والمهمة الأساسية للنشاط الترويجي هي القيام بإخبار و إقناع و تذكير المستهلكين وإثارة إنتباهم لمنتجات المنظمة حتى يقوموا بالاستجابة لها و تقوم هذه الاستجابة على عدة أشكال إبتداءً من التعرف على المنتج و إنتهاءً بعملية الشراء.

كما تعتبر قرارات الإدارة التسويقية المتعلقة بمزيج ترويج منتجات المنظمة على درجة كبيرة من الأهمية. هذه الأخيرة التي تستوجب توافر قدر هام من البيانات و المعلومات الجيدة و المناسبة التي يمكن الاعتماد على نظام المعلومات التسويقية لتوفيرها بدقة و في الوقت المناسب.

3.3.1. المزيج الترويجي

إن طبيعة الظروف والمتغيرات التي تعمل في ظلها المنظمة خاصة التنافسية منها تجعل من الترويج عنصراً أساسياً و على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لنشاطاتها التسويقية.

3.3.1.1. مفهوم الترويج

يمكن النظر إلى عملية الترويج على أنها بمثابة عملية الإتصال بين المنظمة و المستهلك حيث أن وظيفة الترويج تتمثل في نقل المعلومات عن منتجات المنظمة إلى المستهلك وهناك العديد من التعريفات التي تتوقف في مجملها على تحديد مفهوم الترويج منها ما يلي:

- الترويج هو "مجموعة الجهود التسويقية المتعلقة بإمداد المستهلك بالمعلومات عن المزايا الخاصة بمنتج معين و إثارة إهتمامه بها و إقناعه بمقدرتها عن غيرها من المنتجات الأخرى لإشباع حاجاته وذلك بهدف دفعه لاتخاذ قرار شرائها و الإستمرار في إستعمالها". [37، ص261]

- يمكن تعريف الترويج على أنه " أحد عناصر المزيج التسويقي الذي يتكون من مجموعة عناصر فرعية تمثل في الإعلان، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات و الدعاية، تهدف هذه العناصر إلى إعلام إقناع وتذكير المستهلكين المستهدفين بالسلع التي تنتجها المنظمة والتأثير عليهم لشرائها وإستخدامها". [358، ص42]

و يمكن القول بأن كلا التعريفين السابقين يركزان على مجموعة من النقاط أهمها:

- إن هدف الترويج هو تعريف المستهلكين المستهدفين بالمنتجات المعروضة في الأسواق من حيث خصائصها و مواصفاتها و أسعارها و أماكن الحصول عليها وإثارة انتباهم و إهتمامهم بها.

- يعمل الترويج بصورة مباشرة أو غير مباشرة على إقناع المستهلكين المستهدفين بأن ما يتم تقديمها من السلع هو قادر على إشباع رغباتهم و حاجاتهم، و يتحقق و القدرة الشرائية لديهم وذلك عن طريق كافة وسائل الجذب والإغراء.

- يستخدم الترويج لتذكير المستهلكين المستهدفين من وقت لآخر بالمنافع التي يمكن الحصول عليها جراء إستهلاكم أو إستعمالهم لمنتجاتها المعروضة في السوق.

- ان الترويج يتتألف من العناصر الفرعية التالية: الإعلان، البيع الشخصي، الدعاية و تنشيط المبيعات والتي تهدف إلى تحقيق الاتصال بكافة أشكاله بهدف تنشيط الطلب على السلع الحالية للمنظمة وخلق الطلب على السلع الجديدة.

2.1.3.3 الترويج و عملية الاتصال

تسعى المنظمات في الوقت الراهن إلى أكثر من تطوير منتجات جديدة و تقديمها بشكل متميز وجذاب ومن ثم جعلها متاحة للمستهلكين فالمنظمات يجب عليها الاتصال بعملائها الحاليين والمحتملين و يمكن القول أن الترويج هو عملية الاتصال في مجال التسويق للمنظمة على شكل نموذج عام يهدف للإجابة على عدة أسئلة منها : من يقوم بالإتصال التسويقي؟ و ماذا يريد أن يقول؟ و ما هي الوسائل الملائمة لعملية الاتصال التسويقي؟ و من هو المستهدف من عملية الاتصال هذه؟ و للإجابة عن هذه الأسئلة سوف نتطرق إلى مكونات العملية الاتصالية و التي هي كالتالي:

أ- المرسل

وهو ذلك الطرف الذي يقوم بإرسال الرسالة أو المعلومات إلى الطرف الآخر، و الذي هو عبارة عن المستقبل أو المرسل له بهدف التأثير عليه من خلال اختيار الرسالة و الوسيلة المناسبتين للعملية الإتصالية.[117، ص111] كما إن مستقبل الرسالة غالباً ما يقوم بتقييم الرسالة التي يستقبلها على أساس مصدرها سواءً من حيث مصاديقه ، درجة الإعتماد عليه أو أهميته و قد يكون المرسل منظمة أو تاجر الجملة أو موزع ..إلخ. و بطبيعة الحال تختلف أهداف المرسل من موقف لآخر، فقد يكون هدفه تعليمياً أو تذكيريًّا أو إقناع المستهلك بشراء منتج معين.[118]

ب- الرسالة

هي عبارة عن مجموعة من الكلمات والرموز و الأرقام و الأصوات و الإشارات المعبرة عن الأفكار التي يريد المرسل نقلها إلى المستقبل و هي بمثابة ترجمة الأفكار الموجودة لدى المرسل. و يمكن اعتبار الرسالة مضمون العملية الإتصالية. ويجب دراسة خصائص المرسل إليه و دوافعه و إتجاهاته كما يجب تحديد أهداف العملية الإتصالية قبل تحديد الرسالة و مضمونها، كما يمكن للمستقبل أن يقبل الرسالة أو يتجاهلها لأن يغلق جهاز التلفاز أو الراديو مثلاً، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون هناك تفاعل مشترك بين المرسل و المستقبل فكلما إستطاع المستقبل فهم الرسالة جيداً كلما إكتسبت الرسالة الإتصالية فعالية أكبر.[18، ص48]

ج- الوسيلة

بعد تحديد المرسل للرسالة و مضمونها بما يتوافق و المستقبل الذي هو عبارة عن المستهلك بالنسبة للمنظمات، يجب اختيار أنساب الوسائل أو القنوات لنقل الرسالة للمستقبل و هناك نوعان رئيسيان من الرسائل الإتصالية هما:

– الوسائل الشخصية: تتمثل في مجموعة الوسائل التي تحوز عليها المنظمة، و تهدف إلى الإتصال المباشر بالمستهلك عن طريق استخدام الإتصالات الشخصية، و هي تتمثل في ثلاثة أنواع ذكرها على التوالي:

– القنوات الداخلية في المنظمة : ويتم ذلك من خلال رجال البيع و العلاقات العامة و ممثلي المنظمة و يقومون بالإتصال الشخصي بالجمهور المستهدف و محاولة التأثير عليه من خلال تعريفه بالمنتجات و دفعه لشرائها و إستعمالها.

– قنوات الخبراء: هي القنوات التي تتكون من الشخصيات المستقلة عن المنظمة و الذين يتم

الإستعانة بهم لممارسة التأثير على الجماهير لما لهم من أهمية وخبرة في مجالاتهم، وتأثير قوي على فئة معينة من المستهلكين مثل : الإستشاريين، الخبراء...الخ.

- القنوات الاجتماعية: وتمثل هذه القنوات التي تعتبر هامة بالنسبة لعملية الاتصال بين المنظمة والمستهلك في الأفراد و الأصدقاء و الأسرة ، وزملاء العمل أو الدراسة ، الذين يمارسون تأثيراً على الفرد في حد ذاته و في سلوكه الاستهلاكي، و تتم عملية الاتصال في القنوات الاجتماعية عن طريق الكلمة أو أسلوب من الفم إلى الأذن.[117، ص113]

- الوسائل غير الشخصية: وهي مجموعة الوسائل واسعة النطاق و لا تشمل إتصالاً شخصياً بين الأفرادو لكن تصل إلى أعداد كبيرة من المرسل إليهم و تتمثل في مجموعة وسائل الاتصالات الجماهيرية مثل الصحف، الراديو، التلفزيون ومختلف وسائل الإعلام الجماهيرية، وتتميز هذه الوسائل بقدرتها على توصيل الرسائل إلى جمهور عريض و متباعدة الإتجاهات والمستويات وفي زمن أقل مقارنة مع سابقتها.

د- المستقبل

يعتبر المستقبل أو المرسل إليه أهم حلقة في عملية الاتصال فالمستهلك هو أهم عنصر بالنسبة للعملية الاتصالية التي تقوم بها المنظمة ويجب أن يضع المرسل في اعتباراته طبيعة المستقبل ويفهمها حتى يضمن تحقيق الهدف من الرسالة الاتصالية و عند دراسة المنظمة للمستقبل ينبغي الإهتمام بدراسة خصائص المستهلكين المستهدفين مثل الخصائص الاجتماعية، الثقافية والإقتصادية بالإضافة إلى إتجاهاتهم و تفضيلاتهم و مدى قابليتهم للإلتقاء بالرسالة المراد توجيهها لهم.

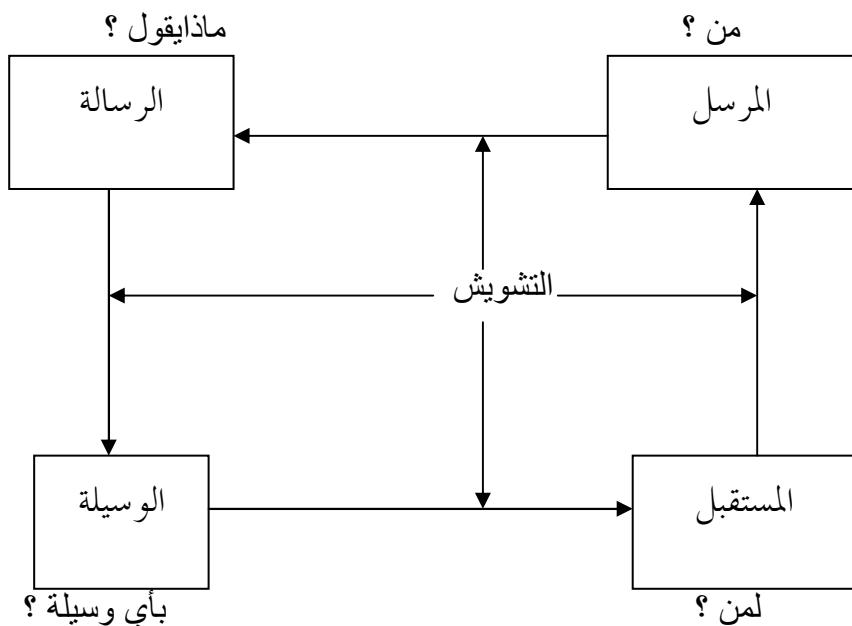
[46، ص18]

ه - التشويش

يمكن اعتبار التشويش أي عامل يؤدي إلى إعاقة أو تحريف عملية الاتصال، و يمكن أن يحدث التشويش أو الضوضاء في أي مرحلة من مراحل عملية الاتصال كالاختيار غير الصحيح للوسيلة الاتصالية أو إشغال المستقبل و مثل ذلك إشغال الفرد بتناول الطعام أثناء الإعلان يمكن أن يكون مصدراً للتشويش، إلى غير ذلك من العوامل التي لا يمكن التحكم فيها ولا السيطرة عليها من قبل رجال التسويق و التي تقوم بعملية التشويش، و تجدر الإشارة إلى أن التشويش هو بمثابة عائق للاتصال فكلما زاد التشويش قلت فعالية الرسالة، وعلى عكس ذلك كلما قل التشويش زادت فعالية الرسالة و قدرتها على تحقيق أهداف العملية الاتصالية.

و- المعلومات المرتدة

هي مجموعة المعلومات التي ترجع من خلال العملية الإتصالية إلى المرسل، و تمثل في الإستجابة المنعكسة من مستقبل الرسالة إلى المرسل، و تعتبر المعلومات المرتدة في غاية من الأهمية لأنها توضح للمرسل مدى نجاح جهوده الخاصة بالإتصال و تبين له مدى وصول رسالته للمستقبل و فهمه لها و إقتناعه بها و بالتالي مدى تحقيق أهداف العملية الإتصالية من عدم ذلك. و يمكن توضيح عناصر العملية الإتصالية من خلال الشكل رقم (14).



الشكل رقم (14): مكونات العملية الإتصالية.[156، ص94]

3.1.3.3 عناصر المزيج الترويجي

يتكون المزيج الترويجي من عدة عناصر يسعى كل منها للمساهمة في تحقيق أهداف المنظمة من خلال الإعلام و التأثير في المستهلك لتحقيق عملية التبادل و هي على النحو التالي:

أ- الإعلان

يعتبر الإعلان أحد العناصر الأساسية في المزيج الترويجي لكونه يلعب دوراً هاماً في المنظمات على إختلاف أنواعها و أشكالها كما يمكن تعريف الإعلان على أنه:

- الإعلان هو" أي شكل مدفوع من أشكال الإتصال الإقناعي أو التقديم غير الشخصي الذي يروج للسلع و الخدمات و الأفكار من قبل جهة راعية محددة و معروفة".[168، ص94]
- الإعلان هو" الوسيلة غير الشخصية التي تتولى تقديم السلع و الخدمات إلى الأسواق بهدف الترويج عنها بواسطة جهة معلومة و مقابل أجر مدفوع".[36، ص168]

- كما تعرف الجمعية الأمريكية للتسويق الإعلان على أنه "وسيلة غير شخصية لتقديم السلع والخدمات والأفكار وترويجها بواسطة جهة معلومة مقابل أجر مدفوع". [606، ص 70]

و من خلال تحليل التعريف السالف الذكر يمكن أن نرى أن هناك مجموعة خصائص يتميز بها الإعلان كوسيلة إتصالية أهمها:

- الإعلان وسيلة إتصال غير شخصية ، حيث يتم الإتصال بين المعلن والجمهور المستهدف بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال إستعمال وسائل الإعلان المختلفة كالتلفزيون، الراديو، الصحف والمجلات.

- يتم الإعلان مقابل أجر مدفوع لوسيلة النشر ولا يقتصر الإعلان على الترويج للسلع المادية الملموسة فقط، بل يشمل الترويج للخدمات والأفكار أيضاً.

- يتم الإفصاح في الإعلان عن شخصية المعلن و الذي يقوم بدفع ثمن الحملة الإعلانية و يعتبر مصدرها.

و يمكن تقسيم الإعلان الى أربعة أصناف هي:[400، ص 103]

- الإعلان الإخباري

يستخدم هذا الإعلان عندما تقدم المنظمة منتج جديد للسوق حيث يكون الهدف منه خلق طلب أولي على المنتج و يمد هذا الإعلان معلومات متعلقة بخصائص المنتج و فوائده وكيفية استخدامه. و يستخدم في المرحلة الأولى من دورة حياة المنتج، حيث يحتاج المستهلك في هذه المرحلة إلى معلومات كثيرة للتعرف على المنتج.

- الإعلان الإقناعي

إن لهذا النوع من الإعلان أهمية بالغة خاصة عندما تزداد حدة المنافسة السوقية، يكون هدف المنظمة من خلال الإعلان الإقناعي هو بناء طلب اختياري لعلامة محددة ضمن المنتجات، ويهدف إلى إقناع المستهلك بأهمية إقتناء علامة معنية و تفضيلها على غيرها لإشباع حاجاته ورغباته، و يستخدم هذا النوع من الإعلان في مرحلة النمو والتضيّع من دورة حياة المنتج كما يهدف تنمية الطلب عليه.

- الإعلان التذكيري

تعتمد الكثير من المنظمات على هذا النوع من الإعلان في مرحلة النضج من دورة حياة المنتج و ذلك من أجل المحافظة على إستمرار تفكير المستهلك بالمنتج، ويهدف هذا الإعلان إلى تذكير المستهلك بالسلعة، مزاياها و خصائصها و طرق استخدامها و جعل الإسم المميز لها سهل التذكر عند المستهلك في حالة شعوره بالحاجة أو الرغبة في شراء المنتج.

- الإعلان المقارن

من خلال هذا الإعلان يهدف المعلن إلى إبراز خصائص العلامة التجارية للمنتج الذي يسوقه عن طريق إجراء مقارنة بينه وبين منتجات أخرى فيما يتعلق بمزاياها وخصائصها وكيفية الاستخدام والهدف منه هو تحقيق ميزة تنافسية للعلامة التجارية من خلال عملية المقارنة بين منتجات المنظمة و المنتجات الأخرى في نفس الفئة السلعية. [119]

و الجدول أدناه يوضح مختلف أنواع الإعلان وأهدافها.

الجدول رقم (04): أنواع الإعلان. [169، ص 94]

إعلان تذكيري	إعلان إقناعي	إعلان إخباري
<ul style="list-style-type: none"> . تذكير المستهلك بنجاعة المنتج . تذكير المستهلك بمكان شراء وتواجد المنتج . الإحتفاظ بالمنتج في أذهان المستهلك لوقت طويل 	<ul style="list-style-type: none"> . بناء تفضيل للعلامة التجارية . تشجيع التحول إلى العلامة التجارية . تغيير إدراك المستهلك لخصائص المنتج . إقناع المستهلك بالشراء 	<ul style="list-style-type: none"> . إخبار المستهلك بالمنتج . إقتراح استخدام جديد للمنتج . إخبار المستهلك التغيفي بالسعر. . توضيح كيفية استخدام المنتج . توضيح الخدمات المتاحة . تصحيح الإنطباعات الخاطئة

بـ الدعاية (النشر)

تلعب الدعاية دوراً مميزاً في مجال الترويج للمنتجات وهي لا تقل أهمية عن الدور الذي يلعبه الإعلان في المجال نفسه وعلى هذا الأساس نلقي الضوء على بعض التعريف للدعاية وهي على النحو التالي:

- النشر هو عبارة "عن أسلوب ترويجي يهدف إلى إثارة الطلب على سلعة أو خدمة أو إثارة الإهتمام بمنظمة معينة بوسائل غير شخصية عن طريق الإذاعة، الصحف أو التلفزيون و ذلك دون مقابل". [360، ص 42]
- كما يمكن تعريف النشر على أنه "عملية إستمالة غير شخصية للطلب على منتج ما أو على منظمة ما و ذلك من خلال تقديم بعض الأخبار التجارية في وسائل منشورة، أو من خلال تقديم المنتج أو المنظمة عبر الإذاعة أو التلفزيون و أن تكلفته لا تتحملها المنظمة". [273، ص 83]

- يعرف النشر على أنه "أي رسالة أو معلومات خاصة بالمنظمة تظهر في وسائل الإعلام في شكل خبر أو عدة أخبار عن المنظمة و السلع التي تنتجها دون أن تتحمل المنظمة نفقاتها". [16، ص263]
 - من خلال تحليل التعريف السابقة نستنتج أن النشر يعتبر أداة من أدوات المزيج الترويجي و النشر وسيلة إتصال غير شخصية و غير مباشرة تهدف إلى:
 - نشر الأخبار و المعلومات عن المنظمة و منتجاتها و توسعاتها و سياستها و ذلك دون مقابل، بهدف تحسين الصورة الذهنية للمنظمة.
 - توسيع دائرة المعرفة بالمنظمة و منتجاتها من قبل الجماهير المستهدفة و يتم ذلك دون مقابل.
 - دعم عناصر المزيج الترويجي الأخرى من إعلان و بيع شخصي و تشويط المبيعات و العلاقات العامة من خلال إثارة اهتمام المستهلكين و إستمالتهم و حثهم على شراء منتجات المنظمة.
 - كما تجدر الإشارة إلى أن النشر لا يمكن لرجال التسويق التحكم فيه و السيطرة عليه بالمقارنة مع باقي عناصر المزيج الترويجي و أنه يتصرف بالصدق لكونه يتم بدون مقابل.
- أما فيما يتعلق بأوجه الإختلاف بين النشر و الإعلان فهناك عدة نقاط يختلف فيها كلاهما عن الآخر تجدر الإشارة إليها هي على الشكل التالي:
- النشر يتم مجاناً و ذلك على خلاف الإعلان الذي يتم مقابل أجر مدفوع.
 - النشر لا يخضع لرقابة و سيطرة المنظمة من حيث محتواه و عدد مرات تكراره على عكس الإعلان الذي يخضع لسيطرة و رقابة المنظمة.
 - يقتصر النشر على أداء وظيفة واحدة و هي تعريف الجمهور بحدث معين يخص منتج ما أو منظمة دون محاولة الإقناع بينما يؤدي الإعلان وظيفة التعريف و الإقناع.
 - الإعلان له قطاع معين و مستهدف من الجمهور للمادة الإعلانية بينما العكس بالنسبة للنشر الذي ليس له قطاع معين أو جمهور مستهدف.

ج - تشويط المبيعات

- إن لتشويط المبيعات دور هادف في المزيج الترويجي لمنتجات المنظمة، و الذي يظهر بشكل واسع في المنظمات الراهنة في وقت تتسابق فيه هذه الأخيرة لتحقيق أعلى معدلات المبيعات و الوصول إلى المستهلك و يمكن تعريف تشويط المبيعات على أنها:
- "تشويط المبيعات نشاط ترويجي يتكون من مجموعة من الحوافز قصيرة الأجل لتشجيع أو بيع المنتج أو الخدمة". [94، ص173]
 - كما يمكن تعريف تشويط المبيعات على أنها "استخدام وسائل مختلفة ذات التأثير الفعال التي تسعى إلى تسريع و تقوية ردود الأفعال الإيجابية للمستهلكين". [70، ص603]

- يعرف تنشيط المبيعات على أنه "كل الأساليب المستخدمة لتنشيط المبيعات عن طريق ترغيب فئات المستهلكين في الأسواق المستهدفة على زيادة مشترياتهم من السلع أو الخدمة". [112، ص18]

من خلال هذه التعريف يمكن القول بأن تنشيط المبيعات نشاط ترويجي يهدف إلى زيادة مبيعات المنظمة في الأجل القصير من خلال إستمالة و حث المستهلكين لشراء منتجات المنظمة و تقديم حواجز للموزعين و الوسطاء و رجال البيع من أجل تسويق المنتجات و زيادة فعالية آدائهم. و هناك عدة وسائل تعتمد عليها المنظمة لتنشيط المبيعات ذكر منها:

- وسائل تنشيط مبيعات موجهة للمستهلك: هناك العديد من أدوات تنشيط المبيعات التي توجهها المنظمات إلى المستهلك و ذكر منها ما يلي:

- العينات المجانية

هي عبارة عن تقديم عينات من المنتج للمستهلك لتجربتها بشكل مجاني داخل المتجر أو خارجه، عن طريق الإتصال المباشر أو عن طريق البريد، و تعتبر هذه الوسيلة أكثر الوسائل إستعمالاً بإعتبارها أكثر فعالية في تقديم منتجات جديدة و لكنها أكثر تكلفة.

- الكوبونات

يقصد بها شهادات تمكن حامليها من المستهلكين من الحصول على مبلغ نقدي عند شرائه لمنتج معين، و قد يتم إرسال الكوبون إلى المستهلك إما عن طريق البريد أو إستلامه عند القيام بعملية الشراء داخل المتجر، تكون الكوبونات فعالة في تحفيز المبيعات في مرحلة النضج من دورة حياة المنتج .

- عروض إعادة النقد

وهو عرض بمثابة تخفيض في السعر بعد قيام المستهلك بعملية الشراء حيث يقوم هذا الأخير بإرسال دليل أو ما يثبت قيامه بعملية الشراء للمنتج و الذي يعيد إليه بموجب هذا الدليل جزءاً من الثمن الذي دفعه أثناء قيامه بعملية الشراء.[423، ص103]

بالإضافة إلى ماسبق ذكره من وسائل تنشيط المبيعات الموجهة للمستهلك هناك الهدايا المقدمة من طرف المنتج للمستهلك و المسابقات إضافة إلى المعارض التجارية و العروض في مكان الشراء والتي لها أثر في تنشيط المبيعات من خلال جذب المستهلك.

- وسائل تنشيط المبيعات الموجهة للوسطاء

تهدف هذه الوسائل إلى تحفيز الموزعين على تصريف منتجات المنظمة أو قبول التعامل بمنتجاتها الجديدة و من أهم هذه الوسائل ما يلي:[331، ص89]

- تخفيض أسعار المنتجات

يتم من خلال هذه الوسيلة إجراء تخفيض على قائمة الأسعار المعلن عنها في كل مرة يقوم الموزعون بشراء منتجاتها خلال فترات الترويج، و تعد هذه الوسيلة ذات درجة عالية من الأهمية لكونها تحفز الموزعين على شراء منتجات المنظمة بكميات كبيرة الأمر الذي يمكن المنتج من نقل عبئ التخزين إلى الوسطاء و تشجيعهم على التعامل بمنتجات المنظمة الجديدة التي لم يسبق لهم التعامل بها.

- المسوحات الترويجية

يقصد بها تقديم مجموعة من الحوافز المادية للموزعين و الوسطاء لقاء خدمات تسويقية يقومون بها للمنتج ومثال ذلك قيام الموزع بالإعلان عن المنتجات المنظمة أو عرضها بطريقة جذابة و شيقة تؤثر في سلوك المستهلك الشرائي. [201، ص 96]

- تقديم السلع المجانية

يهدف تقديم السلع المجانية للموزعين و الوسطاء إلى حثهم على شراء كميات كبيرة من منتجات المنظمة و تصرفها من خلال قيام المنظمة بتقديم عدد معين من وحدات المنتج مجاناً لقاء شراء كمية معينة، إضافة إلى هذه الوسائل هناك الجوائز التي تقدمها المنظمة لأحسن موزع و الوسائل المساعدة على عرض السلع و تجهيز محلات الوسطاء و الموزعين و تمديد الفترات الزمنية المسموح بها للدفع، إلى غير ذلك من الوسائل التي تعتمد المنظمات عليها لتنشيط مبيعاتها و الموجهة للموزعين و الوسطاء.

- وسائل تنشيط المبيعات الموجهة للقوة البيعية

ترمي هذه الوسيلة الهامة لتنشيط المبيعات إلى تحفيز رجال البيع التابعين للمنظمة و تشجيعهم على الدخول في أسواق جديدة، والمبادرة في تقديم منتجات جديدة و تشمل الهدايا العينية، الإجازات الترفيهية و المكافآت التشجيعية إضافة إلى البرامج التدريبية والندوات و إشراكهم في المسابقات التي تنظم في المنظمة. [120]

من خلال ما تم ذكره يمكن القول بأن تنشيط المبيعات يعتبر نشاطاً بالغ الأهمية بالنسبة للمنظمة من أجل زيادة مبيعاتها و الطلب عليها و التي يتم تصميمها لهذا الغرض.

د- البيع الشخصي:

يعتبر البيع الشخصي أحد العناصر الرئيسية للترويج عن المنتجات و التوفيق بينها و بين حاجات ورغبات المستهلكين، كما أنه يحتل مركز الصدارة داخل المزيج الترويجي للعديد من المنظمات

خاصة تلك التي تقدم منتجات صناعية، و هناك عدة تعاريف لعملية البيع الشخصي و التي تصب في نفس المعنى نذكر منها ما يلي:

- "البيع الشخصي عملية إتصال شخصية مباشرة بين رجل البيع و العميل المرتقب، تهدف إلى تعريف العميل بالسلعة أو الخدمة ومحاولة إقناعه بها و دفعه لشرائها". [36، ص217]

- "البيع الشخصي هو عملية إتصال شخصية، والتي تتم وجهاً لوجه بين البائع و المشترين المحتملين حول إمكانية إقناعهم بشراء منتجات المنظمة". [37، ص412]

يمكن القول من خلال التعريفين السابقين أن البيع الشخصي هو إتصال مباشر بين البائع و المشتري في محاولة لإتمام عملية التبادل، و تقوم المنظمة بهذه الوظيفة من خلال القوى البيعية التي تعمل لديها و يلعب رجل البيع دوراً هاماً و مميزاً في الترويج عن منتجات المنظمة، حيث يقوم رجل البيع بمقابلة العملاء و عرض المنتجات عليهم، و تقديم كافة المعلومات المتعلقة بها ومحاولة إستمالة المستهلك و التأثير عليه لإتمام الصفقة و القيام بعملية الشراء، و يتميز البيع الشخصي بقدرة رجل البيع على تنويع و تغيير المؤثرات المستخدمة أثناء المقابلة فإذا شعر رجل البيع أن المستهلك يرى أن سعر المنتج مرتفع يمكنه التركيز على جودة المنتج و خصائصه أو مميزاته وهكذا تزيد القدرة الإقناعية لرجل البيع بصورة أكبر مما هو عليه بالنسبة للإعلان و للبيع الشخصي مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها على النحو التالي: [234، ص121]

- نقل المعلومات عن المنتجات للمستهلك المرتقب التي ينطوي ببيعها على مصلحة رجل البيع الذي يقوم بالترويج لهذه المنتجات.

- إقناع المستهلك المرتقب بالسلعة أو الخدمة التي يروجها رجل البيع و دفعه لشرائها.

- إبراز الجوانب الرئيسية للمنتج و التي تعكس إهتمام المستهلك المرتقب.

- جذب إهتمام المستهلكين المرتقبين و محاولة خلق الإستعداد لديهم لقبول ما يروج له رجل البيع.

- معالجة اعتراضات المستهلك المرتقب بطريقة تؤدي إلى عدم عزوف هذا الأخير عن عملية الشراء و تحقيق إستجابته لهذه العملية.

و رغم أوجه التشابه بين البيع الشخصي و الإعلان من حيث أن كلاً منهما ينطوي على عملية إتصالية إقناعية تهدف إلى جذب المستهلك و دفعه لشراء منتجات المنظمة ، إلا أن هناك أوجه اختلاف بينهما تتمثل أبرزها فيما يلي:

- تمثل عملية البيع الشخصي عملية إتصالية شخصية مباشرة بين رجل البيع و المستهلك، بينما يمثل الإعلان عملية إتصال غير شخصية و غير مباشرة مع القطاع المستهدف للعملاء.

- إن عملية التغذية العكسية في البيع الشخصي تكون بشكل أكثر سرعة حيث يمكن معرفة ردود فعل المستهلك بصورة مباشرة و التي تزامن مع الحوار بينه و بين رجل البيع، و ذلك على عكس

- الإعلان الذي تكون فيه التغذية العكسية غير مباشرة و غير سريعة.
- يمكن لرجل البيع من خلال البيع الشخصي التركيز على مستهلكين الأكثر إستعداداً لعملية الشراء عكس الإعلان الذي يتم نشره من خلال وسائل النشر لمختلف المستهلكين دون تمييز بينهم.
 - إرتقاء تكلفة البيع الشخصي بسبب إرتقاء أجور رجال البيع و ذلك على خلاف الإعلان الذي يتميز بانخفاض تكلفته في بعض الحالات.

هـ - العلاقات العامة

تمثل عملية خلق علاقة قوية ذات قيمة بين المنظمة و محیطها درجة بالغة من الأهمية لدى رجال التسويق، هذه الأخيرة لا يمكن للمنظمة تحقيقها إلا من خلال أداة من أدوات المزيج الترويجي و هي العلاقات العامة. والتي باتت العديد من المنظمات تعتمد其 في عملية الاتصال بمحیطها و يمكن تعريفها على أنها:

- العلاقات العامة هي "عملية بناء علاقات جيدة مع الجماهير المختلفة للمنظمة و ذلك من أجل بناء صورة ذهنية جيدة لها و معالجة الأحداث و الإشاعات التي يمكن أن تسيئ لهذه الصورة الذهنية". [177، ص94]

- تعتبر العلاقات العامة "كل إتصالات المنظمة و علاقتها مع العديد من الأطراف بما في ذلك الزبائن المجهزون ، مالكي الأسهم و السندات ، الموظفون ، الحكومة و البيئة التي تعمل في ظلها المنظمة". [313، ص37].

- كما تعرف الجمعية الأمريكية للتسويق العلاقات العامة على أنها " النشاط الذي تقوم به أية صناعة أو إتحاد ، هيئة أو حكومة أو منظمة لإقامة و تدعيم علاقات طيبة مع فئات خاصة من الجماهير والعملاء والمشتررين و كذلك مع الجمهور العام و ذلك لغرض التماشي مع الظروف المحيطة بالمنظمة ولتعريف المجتمع بها". [636، ص70]

من خلال تحليل التعريف السالف الذكر تمكّن القول بأن:

- العلاقات العامة تتم من خلال إعداد برامج منظمة للاتصال المستمر بالمستهلكين والمجتمع والمحيط.

- هي عبارة عن اتصال مباشر بالمستهلكين و المجتمع بغية التحقيق الفعال لأهداف المنظمة.

- العلاقات العامة ذات أهداف أكثر شمولاً مقارنة مع باقي البرامج الترويجية الأخرى بما في ذلك ترويج المنتجات الجديدة و الحالية.

- إن العلاقات العامة نشاط تزاوله المنظمة بهدف توطيد و تحسين العلاقة بينها وبين جمهورها الداخلي و الخارجي و كسب ثقته و تأييده.

كما تلعب العلاقات العامة دوراً تسويقياً بالغ الأهمية بالنسبة لمنظمات الأعمال هذا الدور يمكن تلخيصه على النحو التالي:

- تحسين مجموعة الإنطباعات والمعتقدات التي يحملها المجتمع تجاه المنظمة ومنتجاتها وتدعمها من خلال تنظيم الزيارات للمنظمة وتمويل بعض الأنشطة الثقافية والرياضية و المساهمة في أنشطة المجتمع بصورة عامة. [618، ص103]
- المساهمة في تقديم السلع الجديدة عن طريق نقل الأنباء عنها لوسائل الإعلام المختلفة ، مما يؤدي إلى خلق الطلب عليها و إثارة المستهلكين لشرائها.
- المساعدة في تشجيع المبيعات بالنسبة للسلع التي تمر بمرحلة النضج من دورة حياتها عن طريق تشجيع المستهلكين على اقتنائها و إعادة بناء مكانة تسويقية جيدة لها في السوق.
- الاهتمام بشكاوي المستهلكين والعمل على حلها وتقديم النصائح للوحدات التنظيمية المتخصصة بالتسويق لنقادي الممارسات التي تشكل مجالاً لشكاوي.
- تنمية علاقة وطيدة مع الموزعين عن طريق الإتصال بهم بصورة شخصية و تزويدهم بالمعلومات اللازمة عن المنظمة ومنتجاتها من خلال تنظيم المؤتمرات و الندوات و إشراكهم فيها لتبادل وجهات النظر في المواضيع المشتركة. [08، ص122]

2.3.3. القرارات المتعلقة بالمزيج الترويجي

تسعى العديد من المنظمات إلى وضع مزيج ترويجي متكامل تقوم من خلاله بإعلام و إقناع وتذكير المستهلك بمنتجاتها و في سبيل تحقيق ذلك لابد من إتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالمزيج لمنتجات المنظمة و يمكن توضيح هذه القرارات على النحو التالي:

1.2.3.3 القرارات المتعلقة بميزانية الترويج

تتعلق هذه القرارات بتحديد الميزانية المخصصة لأغراض الترويج و اختيار عناصر المزيج الترويجي لمنتجات المنظمة، حيث يؤثر حجم الأموال المتوفرة والمخصصة لغرض الترويج في اختيار عناصر المزيج الترويجي. فكلما كانت الميزانية أكبر كلما كان بالإمكان إتخاذ القرار بشأن استخدام عدة عناصر ترويجية، و على العكس من ذلك كلما كانت الميزانية أقل كلما كانت المفاضلة بين عناصر المزيج التسويقي محدودة.

كما ترتبط القرارات الخاصة بتحديد ميزانية الترويج بالأهداف النهائية للنشاط التسويقي من خلال تحقيق مبيعات عالية، و مع ذلك فإن تأثير الترويج على المبيعات من الصعب التحقق منه في الواقع

العملي بسبب تأثر المبيعات بالعديد من العوامل الأخرى مثل التغليف، طريقة العرض في المتجر وأماكن البيع، السعر و العلامة ... الخ.[396، ص45]

وبصفة عامة تتوافر متعدد القرارات التسويقية العديد من البدائل التي يمكن المفضلة بينها لاستخدام أحدها في إتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد ميزانية الترويج لمنتجات المنظمة ذكر منها ما يلي:

أ- تحديد الميزانية الترويجية على أساس نسبة من المبيعات

يعد هذا البديل من أكثر البدائل شيوعاً في إتخاذ القرارات الخاصة بتحديد ميزانية الترويج لمبيعات المنظمة، كما أنه أكثر سهولة في التطبيق حيث يتم تحديد حجم الميزانية المخصصة للترويج على أساس نسبة مئوية من المبيعات المقدرة للمنظمة. وبالرغم من سهولة هذا البديل إلا أنه يتعامل مع المبيعات كمتغير مستقل و ليس كمتغير تابع حيث أن الزيادة في الترويج تتبعها زيادة المبيعات وليس العكس، وكذلك فيما يخص إنخفاض المبيعات سوف تنخفض نسبة الميزانية الترويجية، وهذا غير منطقي، حيث يجب أن تزيد الجهود الترويجية في هذه الحالة، وذلك من أجل زيادة حجم المبيعات.[511، ص108]

ب- تحديد الميزانية على أساس محاكاة المنافسين

وفقاً لهذا البديل يتم تحديد الميزانية الترويجية بناءً على مقدار ما ينفقه المنافسون على المزيج الترويجي لمنتجاتهم، و يعد هذا البديل مهماً في تحديد ميزانية الترويج ،كما أنه يراعي في نفس الوقت مستوى الإنفاق على هذا النشاط من طرف المنافسون ولكن ثمة مشكلة هي مدى إتفاق المنافسون على المزيج بشكل فعال و صحيح، كما أن هناك تباين في اختلاف أهداف المنظمة و المنافسون ، فوفقاً لهذا البديل يفترض أن المنافسون يحددون ميزانية الترويج بشكل فعال، و تتطابق أهدافهم و أهداف المنظمة، و هذا ما لا يطابق الواقع الفعلي. [343، ص89]

ج- معدل العائد على رأس المال

وفقاً لهذا البديل ينظر متعدد القرارات الخاصة بالمزيج الترويجي على أن ميزانية الترويج لها صفة الاستثمار الطويل الأجل، ووفقاً لهذا المبدأ فإنه على المنظمة أن تنظر إلى الإنفاق الترويجي على أنه إنفاق قادر على تحقيق أرباح للمنظمة في الأجل الطويل، و يشجع هذا المبدأ على جمع البيانات والمعطيات المتعلقة بتأثير النشاط الترويجي على ربحية المنظمة بما يتوافق و إتخاذ القرارات

السليمة والموضوعية، غير أنه من الصعب إمكانية تحديد مقدار الزيادة في الأرباح الناتجة عن الترويج فقط.

د- كل ما يمكن تحمله

يقوم هذا البديل على أساس إتخاذ القرارات لتحديد الميزانية الترويجية وفقاً لما هو متاح من موارد مالية يمكن إنفاقها على النشاط الترويجي، وهذا البديل يعرف بإسم ما يمكن للمنظمة تحمله، ويتحدد مبلغ الإنفاق للترويج في ضوء الأموال الباقية للمنظمة بعد تغطية تكاليف الإنتاج وكافة النفقات الأخرى التي تحملها المنظمة.

هـ - بديل التوازن الحدي

يشمل هذا البديل على نقطة أساسية هي إفتراض أن الهدف النهائي للترويج هو تعظيم أرباح المنظمة، وطبقاً له فإن الإنفاق على الترويج يجب أن يستمر إلى نقطة تساوي الإيراد الحدي الناجم عن الترويج مع التكلفة الحدية للنشاط الترويجي أي أن الإنفاق على النشاط الترويجي يستمر إلى غاية توقف الترويج عن زيادة أرباح المنظمة.[403، ص103]

غير أنه لا توجد مقاييس تحدد أثر الترويج على المبيعات وبالتالي على أرباح المنظمة، ويعتبر الترويج كما سبق ذكره عاملًا واحدًا من بين عدة عوامل تؤثر على حجم المبيعات.

2.2.3.3 القرارات المتعلقة بالإستراتيجية الترويجية المستخدمة

تمثل هذه القرارات في المبادلة بين الإستراتيجيات الترويجية التي يمكن إعتمادها للترويج لمنتجات المنظمة، وهناك إستراتيجيتان رئيسيتان يمكن الإعتماد عليهما في الترويج و هما كالتالي:

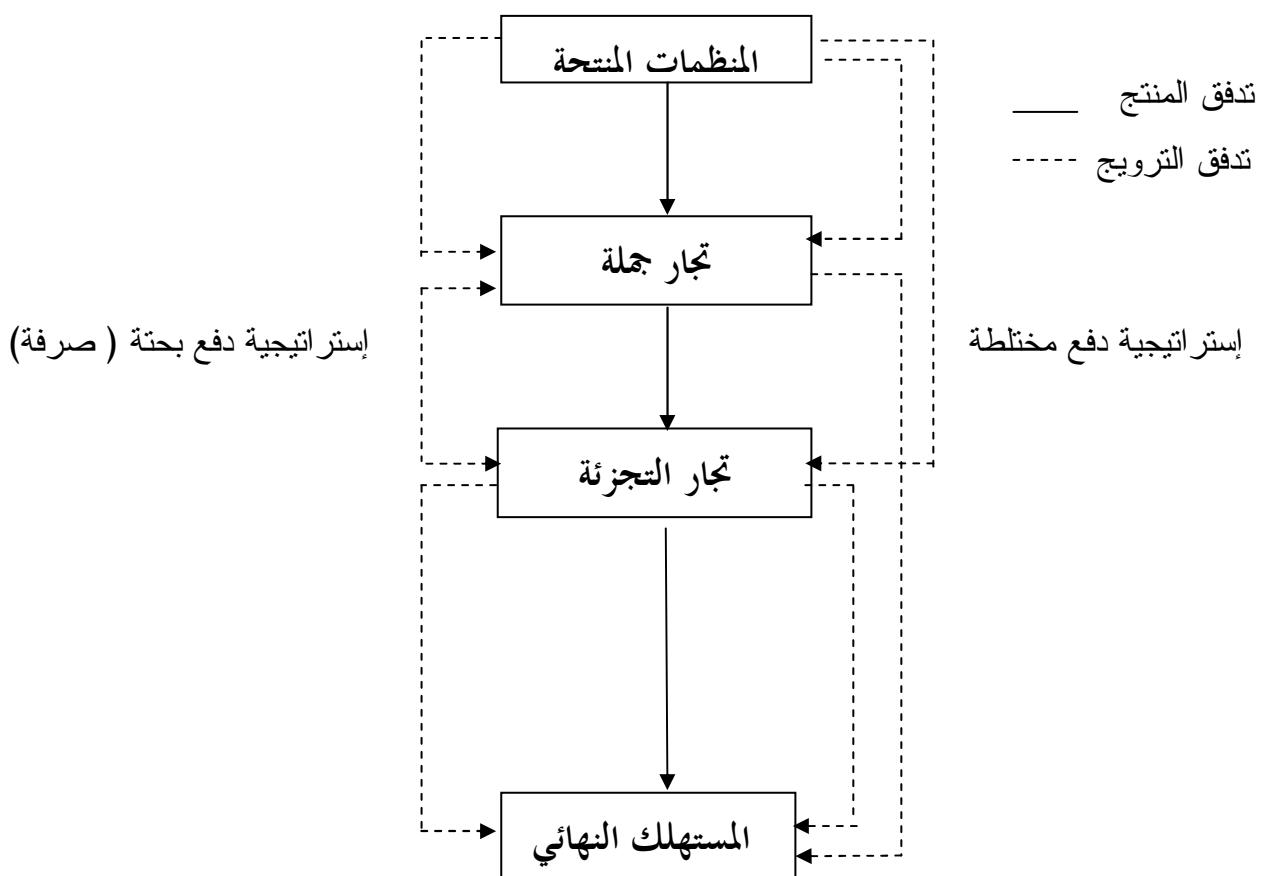
أ- إستراتيجية الدفع

في ظل هذه الإستراتيجية تسعى المنظمة لتحقيق أهدافها المتعلقة بتوزيع منتجاتها و تحقيق مبيعات عالية من خلال تركيز جهودها الترويجية على أعضاء منافذ التوزيع أو الوسطاء فالمنتج فالمنتج وفقاً لهذه الإستراتيجية يقوم بترويج منتجه إلى أقرب حلقة في قناعة التوزيع والذي قد يكون تاجر جملة مثلاً، ثم يقوم تاجر الجملة هذا بدوره على تركيز جهود الترويجية على تجار التجزئة، وكذلك الحال بالنسبة لتجار التجزئة و الذين يقومون بجهود ترويجية إلى المستهلك النهائي.

وتشتمل المنظمات في تأثيرها على الوسطاء والموزعين وتجار الجملة، وسائل كثيرة لإقناعهم

وإستمالتهم و منها تقديم هامش ربح مميز للوحدة الواحدة المباعة ، تقديم خصومات معينة، وما إلى ذلك من وسائل تنشيط المبيعات التي سبق ذكرها ، كل ذلك من أجل خلق إنطباع جيد لدى المستهلك عن المنتج، و تقديم تشكيلاً مختلفاً بما يتوافق وإحتياجاته ورغباته ، بالإضافة إلى تقديم خدمات مرتبطة ببيع المنتج سواء للمستهلك أو للموزع.[123]

كما ترتكز هذه الإستراتيجية على نشاط البيع الشخصي كنشاط ترويجي أساسى لأن الجانب الأكثر أهمية من جهود الترويج في هذه الإستراتيجية يمكن في إقناع الحلقة التالية في حلقات التوزيع في شراء المنتج و التعامل معه ، فخاصية التوزيع و بيع المنتجات وفقاً لهذه الإستراتيجية تتوقف على إقناع الوسيط لتجار الجملة و هذا الأخير بدوره لتجار التجزئة بتخصيص مساحات من الرفوف للمنتج حتى يراها المستهلك و يقوم بشرائها و يمكن أن تنجح هذه الإستراتيجية بالنسبة لتلك المنظمة العريقة في السوق، و التي لها منتجات معروفة جداً في الأسواق و لفترة زمنية طويلة، كما أن الصورة الذهنية لها لدى المستهلكين والموزعين معروفة جيداً خاصة و أن دور الإعلان في هذه الإستراتيجية يكون محدوداً في ظلها و يقتصر دوره في تعريف المستهلك بالمنتج أو العلامة وخلق إنطباع جيد عن المنتج.

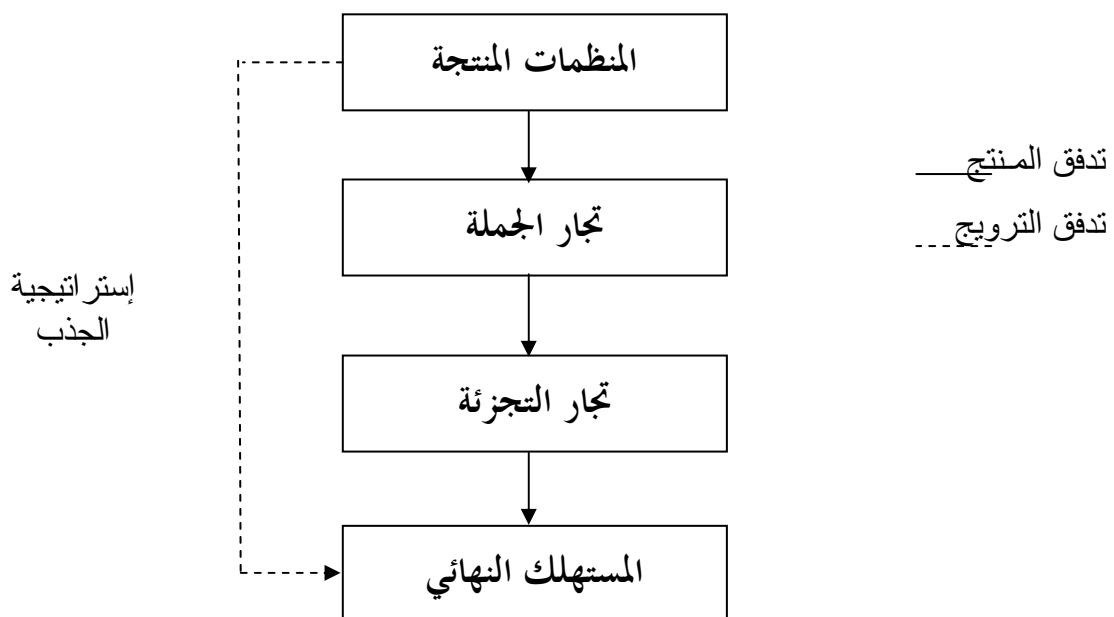


الشكل رقم (15):استراتيجية الدفع.[42، ص408]

بـ- إستراتيجية الجذب

وفقاً لهذه الإستراتيجية تحاول المنظمة التأثير على الطلب في الأسواق وإستمالة وجذب المستهلكين لشراء منتجاتها من خلال تخطي الوسطاء الموجودين في القنوات التوزيعية و القيام بتركيز جهودها الترويجية على المستهلكين النهائيين مباشرة.

و بإعتبار أن المستهلكين النهائيين عددهم كبير جداً و يتوزعون في عدة مناطق جغرافية، تركز هذه الإستراتيجية عادة على الإعلان وليس على البيع الشخصي، وذلك محاولة لإقناع المستهلكين المتوقعين أو المحتملين بأن منتجات المنظمة تفوق كثيراً منتجات المنافسين من حيث الجودة والخصائص والسعر و ما إلى ذلك و دفعهم لمحاولة تجربة منتجاتها و يقوم هذا البديل أو الإستراتيجية على أساس أنه عند قيام عدد كبير من المستهلكين بالبحث عن منتج معين فإن تجار التجزئة سوف يبدؤون عملية البحث عن هذا المنتج، و بالتالي جذب المنتج إلى مراكز التوزيع حرصاً منهم على الربح المحقق من ورائه والشكل أدناه يوضح ذلك:



الشكل رقم (16): إستراتيجية الجذب. [42، ص408]

نلاحظ أن هناك العديد من المنظمات التي تعتمد كلتا الإستراتيجيتان معاً، فالمنظمة يمكن أن تستخدم الإعلان لجذب المستهلك و في نفس الوقت تستخدم رجال البيع لدفع المنتج إلى الوسطاء كما تتوقف عملية المبادلة بين الإستراتيجيتين على عدة عوامل بما في ذلك طبيعة المنافسة ودورة حياة المنتج والموارد المتاحة للمنظمة بالإضافة خصائص المنتج.

3.2.3.3 القرارات المتعلقة بعناصر المزيج الترويجي

إن لكل عنصر من عناصر المزيج الترويجي دور في إستمالة أو جذب المستهلك و دفعه لشراء منتجات المنظمة و لكل عنصر من هذه العناصر عدة قرارات يمكن أن يتخذها رجال التسويق نذكر منها ما يلي:

أ- القرارات المرتبطة بالإعلان

تتمثل هذه القرارات المتعلقة بإختيار الوسيلة المناسبة لنقل الرسالة الإعلانية، توقيتها و إمكانية المفاضلة بين وسائل نقل الرسالة بما في ذلك من صحف و راديو وتلفزيون كما يمكن أن تشمل هذه القرارات تحديد مخصصات النشاط الإعلاني و المبالغ الممكن إنفاقها على الإعلان.[278، ص72]

ب- القرارات المتعلقة بتنشيط المبيعات

تشمل هذه القرارات إختيار الوسيلة المناسبة لتنشيط المبيعات و توقيت هذه الوسائل المتمثلة في الكوبونات و المعارض والمسابقات والخصومات التي سبق ذكرها وقرارات تحديد المخصصات المالية لمثل هذه النشاطات، مما يحقق تحسين صورة المنظمة و زيادة ثقة المستهلك فيها فيما تقدمه من منتجات وهذا بدوره ينعكس إيجابا على زيادة حجم المبيعات.[38، ص124]

ج- القرارات المرتبطة بالبيع الشخصي

يمكن أن تتمثل هذه القرارات في تحديد وسيلة الإتصال الشخصي المثلى لتوصيل و عرض السلع على العملاء لإقناعهم بشراء منتجاتها، حيث إختيار أفضل الأساليب و أكثرها جذبا للمستهلك، فقد يتم الإتصال عن طريق موافقة من العميل أو من دونها، لذلك يجب على رجل البيع أن يراعي إختيار وسيلة الإتصال التي تتناسب مع ظروف المستهلك و أيضا طبيعة السلع التي يتم بيعها، كما يمكن أن تتضمن هذه القرارات تحديد المستهلكين المرتقبين، وترتيبهم حسب الأهمية و بالتالي الإهتمام بالعملاء الذين تكون إحتمالات البيع لهم كبيرة.

د- القرارات المتعلقة بالعلاقات العامة

تتمثل هذه القرارت في إختيار الزمن و المكان المناسبين لخلق وإقامة علاقة قوية مع الجمهور، كما يمكن أن تتمثل في تحديد الرسالة الإتصالية و الأساليب المستخدمة في العلاقات العامة لتحقيق الأهداف الترويجية وذلك بالإعتماد على معلومات دقيقة ومفصلة عن المستهلك و العوامل المؤثرة

عليه وطرق التعامل معه ودواجهه ،كل ذلك من أجل جعل العملية الإتصالية فعالة بين المنظمة والمستهلك.

3.3.3. مدخلات و مخرجات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بالترويج

إن إعداد المزيج الترويجي الملائم و تحديد الرسالة الإتصالية لا يمكن أن يتم بصورة ملائمة إلا إذا تم الاعتماد على المعلومات الكافية والملائمة و التي يوفرها نظام المعلومات التسويقية. وهذه المعلومات توضح أي قطاع من المستهلكين سوف تكون الرسالة الترويجية مفيدة له و هامة والمواصفات التي ينبغي أن تتوفر في هذه الرسالة بما في ذلك حجمها وتوقيتها و أفضل الوسائل المتاحة لنقل هذه الرسالة بالإضافة إلى ذلك المساحة المثلثى و الحجم الإعلانى. إلى غير ذلك من المعلومات التي يمكن أن تفيد متخد القرارات المرتبطة بالمزيج الترويجي والجدير بالذكر أن المعلومات والبيانات الخاصة بالقرارات المرتبطة بالمزيج الترويجي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال نظام المعلومات التسويقية ذو درجة عالية من الكفاءة، والذي يمد متخد القرار بالمعلومات إنطلاقاً من المعالجة الموضوعية للبيانات التي تم جمعها في شكل مدخلات.

3.3.3.1. مدخلات نظام المعلومات التسويقية المتعلقة بالترويج

تلعب مدخلات نظام المعلومات التسويقية المتمثلة في البيانات المجمعة دوراً هاماً بالنسبة للقرارات الخاصة بالمزيج الترويجي لمنتجات المنظمة و يمكن تصنيفها إلى نوعين هما كالأتي:[408، ص106]

أ- بيانات البيئة الخارجية للمنظمة

لاشك أن البيانات التي تجمع من البيئة الخارجية المحيطة بالمنطقة على درجة بالغة من الأهمية وتتمثل هذه البيانات في ظروف المستهلكين الذين تروج لهم منتجات المنظمة، مقدرتهم المالية والشرائية، تحديد رغباتهم في الشراء و البيانات المتعلقة بإحتياجاتهم من المنتجات التي يستخدمونها حالياً من المنتجات و إتجاهاتهم نحوها.

ويمكن جمع هذه البيانات عن طريق طلبيات العملاء التي هي أيضاً مهمة بالنسبة لمتخدلي القرارات الترويجية و دليل الهاتف الذي يمد المنظمة بأرقام هواتف المستهلكين مما يسهل عملية البيع بالهاتف وتسهيل عملية الإتصال بهم، و البيانات التي تقدمها و كالات الإعلان والمجلات والصحف التي تمكن المنظمة من التعرف على خصائص منافسيها و أساليب الترويج و الميزانية

المخصصة لذلك بالإضافة إلى البيانات الخاصة بظروف و خصائص السوق والتي يمكن أن تمثل في طبيعة المستهلكين ومناطق تواجدهم، توزعهم الجغرافي و كثافتهم بالإضافة إلى خصائصهم الديموغرافية، سواءً تعلق الأمر بالسن ، الجنس أو الدخل أو غير ذلك من البيانات الخارجية وهي تمثل مدخلات نظام المعلومات التسويقية.[125]

ب- بيانات البيئة الداخلية للمنظمة

يعتبر هذا النوع من البيانات بمثابة العمود الفقري لإتخاذ القرارات المتعلقة بالمزيج الترويجي ويمكن أن تمثل هذه البيانات في طبيعة وخصائص كل وسيلة من وسائل نقل الرسالة الإعلانية من حيث التكلفة و قدرة نشرها للرسالة بشكل واسع، و البيانات المتعلقة بدوره حياة المنتج المطلوب ترويجه، حيث هناك علاقة وطيدة بين دورة حياة المنتج و الوسيلة المستخدمة لنقل الرسالة الترويجية كذلك فيما يخص طبيعة المنتج المراد الترويج له، سواء كانت إستهلاكية أو صناعية، ومدى حداثة المنتج وتمييزه عن المنتجات الأخرى ليتناسب والقرارات الخاصة بإعتماد إحدى الإستراتيجيات الترويجية السالفة الذكر سواء كانت الدفع بالمنتج أو جذب المستهلك . [41، ص49]

2.3.3.3 عملية تشغيل المدخلات الخاصة بالترويج

يمكن أن تمثل عملية التشغيل الواجب إجراؤها على مدخلات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بالقرارات الترويجية في حصر الأهداف المطلوب تحقيقها من خلال القيام بالأنشطة الترويجية لمنتجات المنظمة و مراجعة ميزانية هذه الأنشطة و تحديد مدى كفاءتها لتحقيق الأهداف المرجوة.[25، ص88]

بالإضافة إلى تقييم الوسائل والأساليب الترويجية التي يمكن المفاضلة بينها وذلك في ضوء تكلفة كل أسلوب ترويجي و معدل إنتشاره، و ذلك مع الأخذ بعين الإعتبار مدى تناسب كل وسيلة أو أسلوب ترويجي مع طبيعة الأهداف المطلوبة و المراد تحقيقها من خلال النشاطات الترويجية.

3.3.3.3 مخرجات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بالترويج

يمكن تلخيص مخرجات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بقرارات ترويج منتجات المنظمة في النقاط التالية:[122، ص73]

أ- تحديد وسيلة الإتصال المثلثى لنقل الرسالة الترويجية للمستهلكين المستهدفين و تحديد قائمة المستهلكين المرتقبين، ترتيبها حسب أهمية و مدى إستعداد ورغبة كل مستهلك في شراء منتجات

المنظمة بغية زيادة التأثير عليهم من خلال هذه الوسائل الترويجية و بالتالي إستمالتهم و اتمام عملية الشراء.

بـ تحديد التوقيت المناسب و الحجم الملائم للرسالة الإعلانية المعدة للنشر بالإضافة إلى تبيان تعديلات هذه الرسالة، سواء تعلق الأمر بالتوقيت أو الحجم أو المحتوى وفقا لما يتطرق و ظروف المنظمة.

جـ اختيار الأسلوب الأمثل لتنشيط المبيعات و تحديد وسيلة الاتصال المثلى لتوصيل و عرض المنتج بطريقة شيقة و جذابة للمستهلكين و إستمالتهم.

دـ وضع تقارير تخص متابعة رجال البيع للعملاء من حيث مدى تكرار عملية الشراء للمنتجات المنظمة و تحديد ردود أفعالهم تجاه المنتج بعد إستعماله الفعلى و سعره و شكله، بما يوفر للمنظمة عملية التغذية العكسية التي من شأنها تحسين أداء منتجاتها. و بناءً على ما سبق ذكره، يمكن القول بأن لنظام المعلومات التسويقية دور هام في جمع البيانات و تشغيلها و استخراج المعلومات الخاصة بالقرارات المرتبطة بالمزيج الترويجي لمنتجات المنظمة.

4.3. ترشيد قرارات توزيع منتجات المنظمة

لاشك أن أحد الأهداف الرئيسية للإدارة التسويقية في المنظمة هو التوزيع الفعال لمنتجاتها من مراكز إنتاجها إلى مناطق إستهلاكها بحيث يمكن ذلك من وصولها إلى المستهلك وسد الهوة بين وضيفة الإنتاج و عملية الاستهلاك.

وتجرد الإشارة إلى أن عملية التوزيع تتطلب إتخاذ مجموعة من القرارات الرشيدة من أجل تحقيق التوزيع الكفاء و الفعال، غير أن هذه القرارات لا تكون بتلك البساطة المتصرورة لدى الكثيرين، خاصة إذا تعلق الأمر بالعائد الذي سوف يتحقق من خلال عملية التوزيع و هنا تبدو الحاجة إلى معلومات دقيقة و موضوعية من أجل إتخاذ مثل هذه القرارات.

1.4.3. المزيج التوزيعي

يعتبر التوزيع عنصراً فعالاً من عناصر المزيج التسويقي وعملية الإنتاج والتسعير والترويج لا تأتي منافعها إلا من خلال عملية التوزيع، والذي يعد الرابطة القوية بين المنتج والمستهلك إذ من خلال القنوات المتاحة يتم تدفق المنتجات من المنتج إلى المستهلك.

1.1.4.3. مفهوم و أهمية التوزيع

يعد التوزيع كما سبق و أن ذكرنا عنصراً هاماً في المزيج التسويقي، و الذي يتكون من مجموعة من الأنشطة الهدافة إلى إيصال السلع والخدمات بعد الإنتهاء من إنتاجها إلى مراكز الاستهلاك و يطلق عادة على الطرق التي تسلكها السلع والخدمات من مراكز الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك بمنافذ التوزيع أو قنوات التوزيع، و يمكن تعريف قنوات التوزيع كما يلي:

أ- **القنوات التوزيعية هي** "عبارة عن مجموعة من الأفراد و المنظمات التي تعنى بعملية تدفق المنتجات إلى المستهلك". [37، ص 168]

ب- **تعرف قنوات التوزيع على أنها** "مجموعة من المنظمات و الأفراد الذين يقومون بأداء وظائف محددة ضرورية و مرتبطة بصورة وثيقة و قوية بعملية تدفق السلع والخدمات من المنتجين إلى المستهلكين". [399، ص 108]

ج- **كما يمكن تعريف قنوات التوزيع على أنها** "مجموعة من المنظمات المتعاونة مع بعضها البعض والتي يقع على عاتقها إقامة أو توفير السلعة أو الخدمة للاستخدام أو الاستهلاك من قبل المستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي". [41، ص 126]

من خلال التعريف السابقة يمكن اعتبار كل من المنتجين و الوسطاء و المشترين أعضاء في قناعة التوزيع، الذين يساهمون في عملية التوزيع وتدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك و تستند أهمية النشاط التوزيعي لمنتجات المنظمة على منطق مؤداه أن أي سلعة ذات جودة عالية وخصائص متميزة، و معلن عنها و تباع بسعر جذاب قد لا تعني شيئاً للمستهلك، إلا إذا كانت متاحة له عندما يريدها في المكان و الزمان الذي يطلبها فيه و على هذا الأساس يمكن القول بأن وظيفة التوزيع توفر المنفعة الزمنية و المكانية للمستهلكين.

- المنفعة المكانية

تتيح المنفعة المكانية للمستهلك الحصول على المنتج في المكان الملائم و لا يعني ذلك اختيار أقرب الأماكن للمستهلك و توفير السلع بها وإنما يمكن القول بأن المنفعة المكانية تتضمن اختيار أحسن الأماكن التي يتوقع أن يجد المستهلك المنتج فيها. وهناك الكثير من المنتجات التي يرغب المستهلك في التسوق قبل شرائها حتى يمكن القول بأن جزءاً من المنفعة المحققة لديه يكون من خلال القيام بعملية الشراء، وهذا ما ينطبق على سلع التسوق وسلع الخاصة، حيث يفضل المستهلك القيام بالتسوق وإجراء المفاوضلة و المقارنة بين السلع المعروضة من حيث السعر و الجودة و الأحجام و الشكل و العلامة... إلخ. [36، ص 23]

وتجدر الإشارة في ظل المنفعة المكانية لمنتجات المنظمة المقدمة للمستهلك إلى اختيار المكان الملائم كما تتضمن أيضاً رغبة بعض المستهلكين في الحصول على منتجات تتميز بالخصوصية

لدى المستهلك، بحيث يشعر بالحرج لدى طلبها من أي متجر و من ثم يجب توفيرها في الأماكن الملائمة لبيعها والتي توفر الخصوصية المطلوبة من قبل المستهلك.[89، ص194]

- المنفعة الزمنانية

تحقق هذه المنفعة من خلال العمل على توفير المنتجات للمستهلك في الوقت المناسب لها وعرضها في وقت حاجته إليها، و غالبا ما تقدم الطلبات إلى الوحدات الإنتاجية على أن تقوم المنظمة بإنتاج وإعداد هذه المنتجات في وقت محدد ومناسب و بعد مضي فترة من الزمن، وتتوفر المنفعة الزمنانية من خلال قيام المنتجين و الوسطاء بتخزين السلع وتوفيرها لحين ظهور الحاجة إليها فالمستهلك الذي يكون لديه رغبة في الحصول على منتج معين الآن قد لا يجد نفس الرغبة في وقت آخر إذا لم يتتوفر المنتج أو قد يتحول في عملية الشراء إلى إسم تجاري آخر.

- المنفعة الشكلية

هي القيمة التي يدركها المستهلك في المنتج عندما يأخذ هذا المنتج شكلًا معيناً وعموماً فإن عملية الإنتاج هي التي تساهم في خلق المنفعة الشكلية، غير أنه يمكن ملاحظة أن بعض المنتجات تتحقق منفعتها الشكلية أثناء فترة النقل لأن يكتمل نضجها كما هو الحال بالنسبة لبعض الفواكه والخضروات والتي يتم جنحها وهي لازالت غير مكتملة النضج، ويتم إيصالها إلى المتاجر ونقاط التسليم لنصبح جاهزة للإستهلاك، كما أن الإستفادة من فترة النقل في تحقيق المنفعة الشكلية يمكن أن تتحقق من خلال تنظيف المحصول وإعداده للتصنيع على نحو مناسب وهذا ما هو ملاحظ بالنسبة لعملية صيد الأسماك عن طريق السفن، إذ يتم تنظيف الأسماك وقطيعها وجعلها جاهزة للتصنيع وذلك من خلال عملية نقلها.[37، ص168]

2.1.4.3 سياسة التوزيع

يجب على القائمين والمكلفين بتحديد سياسة التوزيع لمنتجات المنظمة المناسبة و اختيار عدد الحلقات التي سوف يتكون منها المنفذ التوزيعي بما يتواافق وتحقيق أهدافها، فقد تكون هناك حلقة واحدة وقد تتعدد الحلقات في المنفذ التوزيعي ، و بأي شكل فإن متى تتخذ القرار سوف يكون بوسعي المفضالاة بين بدلين أساسيين يمكن ذكرهما على الشكل التالي:

أ- سياسة التوزيع المباشر

تعتبر هذه السياسة التوزيعية بسيطة من حيث عدد حلقات القنوات التوزيعية، والتي تعني التعامل المباشر بين المنتج والمستهلك من دون الحاجة لوجود وسطاء، حيث يقوم المنتج بموجب هذه

السياسة بتوزيع منتجاتها مباشرةً إلى المستهلك النهائي مستخدماً الطرق الآتية: [70، ص 499]

- طرق التوزيع المباشر للسلع الاستهلاكية

يمكن تلخيص طرق التوزيع المباشر للسلع الاستهلاكية في ما يلي:

- البيع من خلال متاجر المنتج: حيث يقوم بعض المنتجين بفتح متاجر تقوم ببيع منتجاتهم بطريقة مباشرةً إلى المستهلك، وتعتمد هذه الطريقة في حالة المنتجات السريعة التلف، والتي تكون مدة عمرها محدودة مثل الألبان ومشتقات الحليب أو السلع التي تتميز بالتغيير المستمر مثل الموضة والملابس، ومن مزايا هذه الطريقة الإتصال المباشر بالمستهلكين، والتعرف على أذواقهم، ورغباتهم والتغيرات التي تطرأ عليها.[244، ص 57]

- البيع عن طريق الطواف بالمنازل: حيث يقوم رجال البيع وفقاً لهذه الطريقة بالقيام بعملية الطواف بالسلع و العينات إلى منازل المستهلكين دون الحاجة إلى فتح متاجر في أماكن تواجدهم، نظراً لحجم الإستثمارات المتعلقة بفتح متاجر للمنظمة في كل منطقة، وعملية الطواف بالمنازل تتطلب أن يكون رجل البيع من لديه الخبرة والمهارة العالية في فنون البيع و إقناع المستهلك بعملية الشراء.[126]

- البيع بالبريد: يقوم المنتج وفقاً لهذه الطريقة بيع منتجاته عن طريق البريد بنوعيه الإلكتروني والعادي حيث يقوم بإعداد كتالوجات تشمل جميع المعلومات والبيانات عن السلع التي يقوم بإنتاجها من حيث المواصفات والخصائص والسعر والوزن والحجم وطريقة التسليم والنقل وطرق الدفع ثم إرسالها إلى المستهلكين على أن تشحن السلع إلى هؤلاء المستهلكين بعد إستلام الطلبيّة منهم، ويتم ذلك عن طريق البريد، كما يمكن لهذه الطريقة إن تتم عن طريق الهاتف.

- البيع الآلي: تعتمد هذه الطريقة على إستعمال بعض الآلات التي تعمل بطريقة أوتوماتيكية عن طريق وضع المستهلك القطعة النقدية المطلوبة لثمن السلعة والحصول عليها في الحال، وتناسب هذه الطريقة مع بعض المنتجات من أنواع السلع مثل المشروبات الغازية، السجائر والجرائد، و تنتشر هذه الطريقة عموماً في الساحات العمومية والأماكن التي يتجمع فيها المستهلكين مثل الملاعب ودور السينما وقاعات الحفلات، وعلى مستوى الخدمات فإن ظاهرة إنتشار آلات السحب الآلي في المصارف أصبحت واسعة الإنتشار في الدول النامية، التي تقدم خدمات متعددة كالسحب ،الإستفسار عن الرصيد وما إلى ذلك.[127، ص 141]

- طرق التوزيع المباشر للسلع الصناعية

هناك طريقتين رئيسيتين للتوزيع المباشر للسلع الصناعية ذكرهما فيما يلي:

- المعارض المتخصصة: تقوم الكثير من المنظمات التي تنتج السلع الصناعية بإقامة معارض

محلية قد تكون دائمة أو مؤقتة لعرض منتجاتها فيها، ويتم تحديد مكانها وموعدها ويعلن عنها من أجل إستقطاب المستهلكين المرتقبين والإطلاع على هذه المعروضات، مما يدفع بالكثير من المستهلكين الصناعيين إلى عقد صفقات الشراء من خلال هذه المعارض، كما يمكن للمنظمات المشاركة في المعرض غير المحلية أو الدولية والتي تعقد في عدة دول مختلفة أو في جميع أنحاء العالم بعرض منتجاتها خاصة الجديدة منها والمتطرفة.

- **مندوب البيع:** حيث يقوم مندوب البيع وفقاً لهذه الطريقة بزيارة المستهلكين الصناعيين المحتملين في أماكن تواجدهم، خاصة وأنهم في أغلب الأحيان يتواجدون في مناطق جغرافية محدودة و معروفة لدى المنتج، ويقوم بعرض منتجات المنظمة على هؤلاء المستهلكين عن اللوحات والصور التوضيحية أو ما يحمله من معلومات تخص منتجاتهم، ويجب أن يكون هؤلاء المندوبين على درجة عالية من القدرة على الإقناع وفن البيع والتفاوض كما يجب أن تكون لديهم المعرفة التامة بالمنتجات ومواصفاتها وطرق صيانتها، غالباً ما تتمر هذه الزيارات لمندובי البيع عن عقد صفقات الشراء لمنتجات المنظمات. [57، ص 247]

بـ- سياسة التوزيع غير المباشر

ظهرت أهمية التوزيع غير المباشر في تصريف منتجات المنظمة نتيجة لاتساع الأسواق التي تعمل في ظلها المنظمة وعدم تمكناً من تغطية هذه الأسواق من خلال إتصالها المباشر مع المستهلك و بهذا فإن التوزيع غير المباشر يعني الإستعانة بالوسطاء كحلقة وصل بين المنتج والمستهلك و تتعدد أشكال التوزيع غير المباشر وذكر منها ما يلي:

- قنوات التوزيع غير المباشر للسلع الإستهلاكية

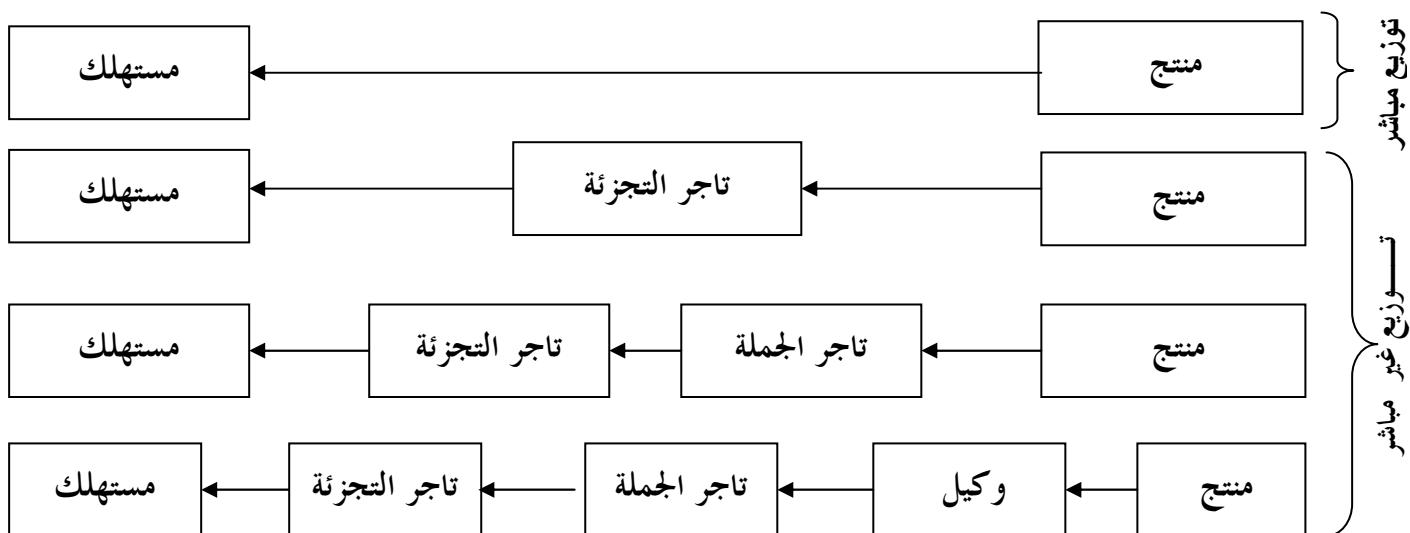
هناك العديد من القنوات التوزيعية التي تستخدم في تدفق المنتجات الإستهلاكية من المنتجين إلى مستهلكين وهي على النحو التالي: [72، ص 172]

- المنتج - تجار التجزئة- المستهلك: يظهر استخدام هذا النوع من أنواع القنوات غير المباشرة لتوزيع السلع الإستهلاكية عندما يتميز تجار التجزئة بنواحي و مميزات عديدة تمكّنهم من التعامل مع المنتجين و الشراء بكمية كبيرة نسبياً مثل متاجر السلسلة أو المحلات الممتازة. فهي تحاول إستبعاد تجار الجملة و القيام بإنجاز الأنشطة التسويقية من نقل و تخزين... الخ، محققة بذلك بعض المزايا خاصة فيما يتعلق بالأسعار المنخفضة و الناتجة عن الكميات الكبيرة المشتراة.

- المنتج - تاجر الجملة - تاجر التجزئة - المستهلك: تعتبر من قنوات التوزيع التقليدية والأكثر إنتشارا في توزيع السلع الإستهلاكية التي تنتجها المنظمات الكبيرة و المتوسطة، وتتابع عن طريق عدد كبير من تجار التجزئة، الذين لا يستطيع المنتج الإتصال بهم إلا عن طريق تاجر الجملة، فالكثير من تجار التجزئة يعتمدون على ما يقدمه تاجر الجملة من تسهيلات و مساعدات تمكن تاجر التجزئة من التعامل معهم وخاصة تلك المتعلقة بالنوادي الإنتمانية، كما أن فلة إمكانيات تاجر التجزئة من حيث القدرة على النقل والتخزين يجعلهم يعتمدون على تاجر الجملة.

- منتج - وكيل - تاجر الجملة - تاجر التجزئة - المستهلك: تعتبر هذه القناة من أطول قنوات التوزيع للسلع الإستهلاكية وتستخدم بالنسبة للسلع التي لها قاعدة توزيعية واسعة في السوق كالمعhabitات والمنتجات التي تكون مدة صلاحيتها كبيرة، والوكيل في مثل هذه القنوات لا يقوم بتسليم المنتجات أو القيام بالأنشطة المختلفة المتعلقة بالنقل والتخزين بل يقوم بالبحث عن الأسواق المناسبة لترويج منتجات المنظمة و من ثم عقد الصفقات التجارية مع تاجر الجملة.

والشكل رقم (17) يوضح مختلف قنوات التوزيع للسلع الإستهلاكية.



الشكل (17): القنوات التوزيعية للسلع الاستهلاكية. [37، ص 181]

قنوات التوزيع غير المباشر للسلع الصناعية

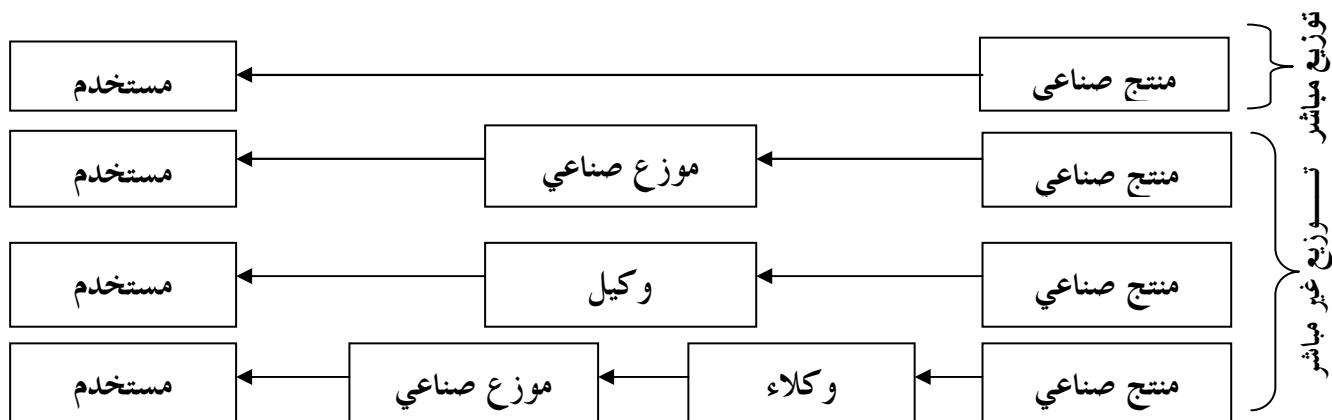
تتمثل هذه القنوات في تدفق المنتجات من المنتج إلى المستهلك والأكثر منها استعمالا وشيوعا في الحياة العملية ما يلي:[37، ص 172]

- المنتج - الموزع الصناعي - المستخدم الصناعي: تستخدم هذه القناة في حالة وجود عدد كبير من المستخدمين الصناعيين للمنتجات التابعة للمنظمة والتي لا يمكنها الإتصال بهم بطريقة مباشرة كما يمكن أن تستخدم في حالة ما إذا تتطلب هذه المنتجات الصناعية القيام بعملية التجميع و التخزين مثل

المحركات الصغيرة، ومعدات التنظيف... الخ والموزع الصناعي هو الذي يقوم بتسلیم كميات كبيرة من المنتجات الصناعية التي يحتاجها المستخدم الصناعي ويعمل على تخزينها والإحتفاظ بها لغرض مجاہة أي حالة طلب مستقبلية.

- المنتج- وكالات المستخدم الصناعي: يعتمد بعض المنتجين هذا النوع من قنوات التوزيع للمنتجات الصناعية في حالة عدم توفرهم على وحدات متخصصة بعملية البيع فهي إذاً تعتمد على الوكالء من ذوي الخبرة في الإختصاص لتصريف منتجاتهم، وقد يحتاج المنتجون لجهود تسويقية واسعة على نحو واضح، وتقنيات سوقية معينة كما هو الحال بالنسبة للمعدات الفلاحية، هذا يتطلب وجود وكلاء يتولون هذه المهمة.

- منتج- وكلاء- موزع صناعي- مستخدم صناعي: إن هذه القناة تعتبر من أطول قنوات توزيع السلع الصناعية وهي لا تختلف عن سابقتها إلا أنه في هذه الحالة المنتج الصناعي يعتمد على الوكالء لتصريف المنتجات، وهؤلاء بدورهم يتعامل مع الموزعين الصناعيين الذين يقومون ببيع المنتجات إلى المستخدم الصناعي، وتتميز هذه المنتجات بتدفق محدود وقليل الكمية مثل شراء المنتجات الصناعية الصغيرة الحجم نسبياً، والتي قد تكون منتجات تكميلية أو أدوات و معدات صغيرة. و الشكل أدناه يبين مختلف قنوات التوزيع للسلع الصناعية.



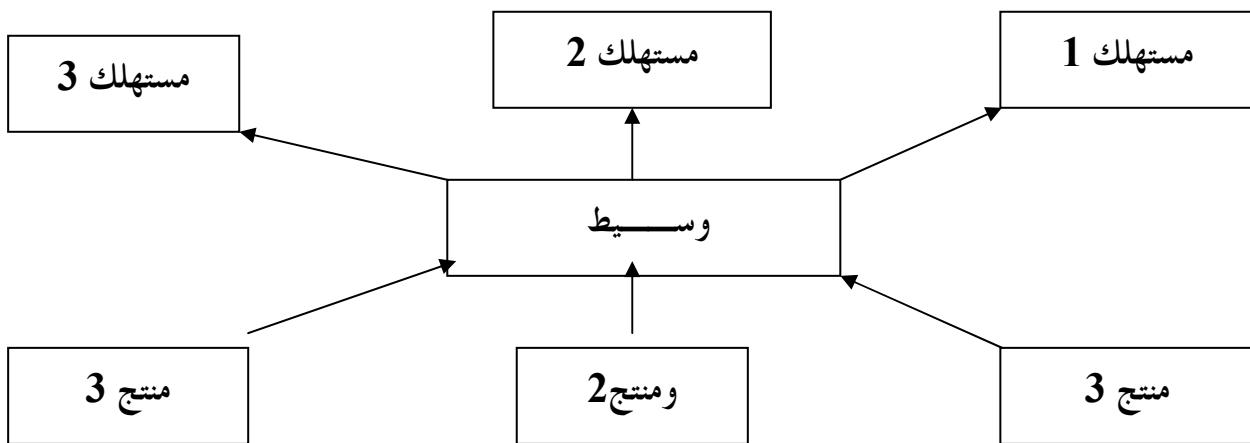
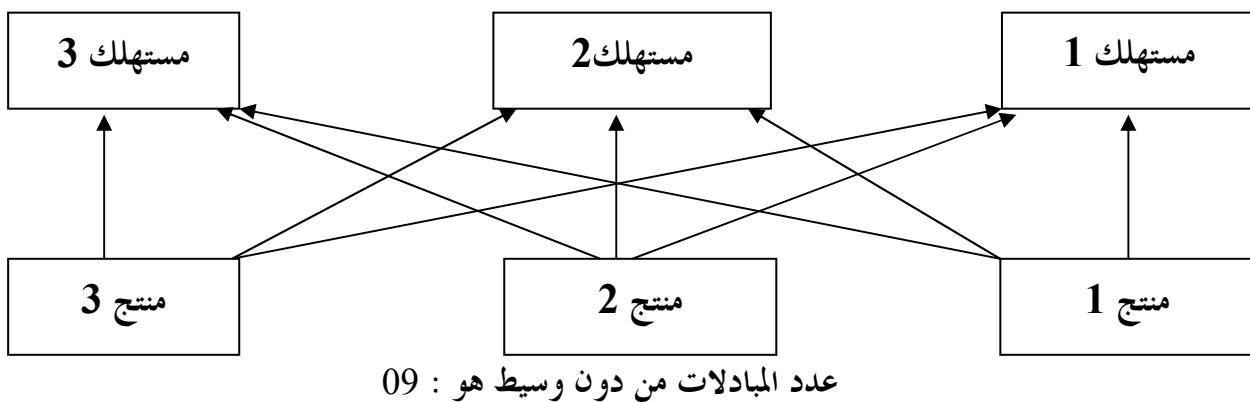
الشكل رقم (18): قنوات توزيع السلع الصناعية.[37، ص 173]

3.1.4.3. أهمية استخدام الوسيط في قنوات التوزيع

هناك العديد من المنظمات التي تعتمد على الوسيط في قنواتها التوزيعية، وقد يكون تواجد الوسطاء في القناة التسويقية ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها في نقل المنتجات وعرضها في الأسواق والمتأجر مما يجعل المنتجات متوفرة في الوقت و المكان المناسبين لتلبية حاجة المستهلك ويمكن تلخيص أهمية استخدام الوسيط في القنوات التوزيعية في النقاط التالية:

أ- وظيفة الاتصال

تعد وظيفة الاتصال من أهم الوظائف التي يؤديها الوسيط في قنوات التوزيع، حيث يترتب على وجود الوسطاء في القناة التسويقية تخفيف عدد المبادلات التي يمكن أن تتم بدون وجود وسيط فبدلاً من أن يقوم المنتج بـالاتصال بعدد كبير من المستهلكين، أو تجار التجزئة مما يترتب عليه زيادة عدد المبادلات، وبالتالي إرتفاع التكاليف يقوم بالاتصال بوسطه وبسيط وحيد أو عدد محدود من الوسطاء الذين يقومون بدورهم بعرض المنتجات والإتصال بهؤلاء المستهلكين.[\[401، ص108\]](#) والشكل رقم (19) يوضح ذلك.



الشكل رقم (19): مستويات الاتصال بين المنتج والمستهلك.[\[57، ص250\]](#)

ب- التفاوت في الكمية

ويقوم أساس التفاوت في الكمية على أن المنتج يتعامل بكميات إنتاجية كبيرة وضخمة، مبتعداً قدر الإمكان من التعامل مع المستهلك الذي يرغب في شراء وحدات وكميات صغيرة الحجم، تتناسب وحاجاته الفعلية، وهذا الأمر يتطلب كيفية التقرير بينهما ويتم هذا التقرير بين المنتج والمستهلك خلال وجود الوسطاء، كما أن الوسيط يمكن أن يوفر للمستهلك تشكيلاً سلعية متعددة، ويرغب في

الحصول عليها، كذلك هو الحال بالنسبة لتاجر التجزئة فهو يوفر المواد الغذائية وأدوات التنظيف وغيرها من المواد الإستهلاكية، و التي يمكن أن يحصل عليها المستهلك مرة واحدة، ولا يمكن للمنتج أن يوفر هذه التشكيلة في آن واحد.[241، ص36]

ج- جمع المعلومات من السوق

يقوم الوسطاء في السوق بجمع المعلومات بصورة مستمرة عن أذواق و رغبات المستهلكين و خصائصهم الإستهلاكية و تعد هذه المعلومات على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمنظمة التي تتمكنها من أداء وظيفتها التسويقية والتنبؤ بالطلب في السوق بشكل أفضل، كما يقوم الوسطاء أيضا بإجراء مقارنة بين حاجات ورغبات المستهلكين والمنتجات التي يعرضونها في متاجرهم، و ذلك من خلال قيامهم بنقل المعلومات عن المستهلكين التي أدت إلى عزوفهم عن شراء هذه المنتجات.[454، ص103]

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الوظيفة التي يقوم بها الوسطاء والمتمثلة في جمع المعلومات عن السوق ذات أهمية بالغة خاصة بالنسبة للمنتجين الذين لا تتحمل إمكاناتهم المالية إنشاء وحدات تنظيمية مخصصة بجمع المعلومات كنظام المعلومات الإدارية.

د- وظيفة تحمل المخاطر

يتحمل الوسطاء عن المنتجين الكثير من المخاطر المتعلقة بالوظائف التسويقية التي يقومون بتاديتها و لعل أهم هذه المخاطر تلك التي تتعلق بتغير أذواق المستهلكين ورغباتهم و تقلبات الأسعار و إمكانية تلف السلع المخزنة لديهم أو التقادم، كما أن عملية البيع التي يقوم بها المنتج للوسيط بكميات كبيرة من الوحدات السلعية تخضع من المخاطر التي قد تواجه المنتج مثل حالات الكساد أو الركود الاقتصادي وتدور العملة التي يمكن أن تؤثر على أرباح المنتج.[128، ص201]

ه - التوزيع المادي

يقوم الوسطاء بنقل السلع التي يتم شراؤها من المنتج نتيجة لتوفر وسائل النقل لديهم من مخازن المنتجين الأمر الذي يخفض من تكاليف النقل على المنتجين، كما أن الوسطاء يقومون بتخزين هذه السلع في مخازنهم الخاصة، مما يؤدي إلى تخفيض نفقات التخزين و تقليل التكاليف الأخرى الخاصة بالمخزون.

2.4.3. قرارات التوزيع و العوامل المؤثرة فيها

تطلب عملية تدفق المنتجات إلى المستهلك وظيفة توزيع مناسبة و ملائمة لطبيعة المنتجات المنظمة وهناك العديد من الطرق المعتمد عليها في عملية التوزيع. و على هذا الأساس يمكن توضيح أنواع القرارات المرتبطة بإختيار قنوات التوزيع لمنتجات المنظمة على النحو التالي:

1. القرارات الخاصة بإختيار سياسة التوزيع

بمقتضى إتخاذ هذا النوع من القرارات يكون لمتخذ القرار إمكانية المفاضلة بين الإعتماد على سياسة التوزيع المباشر أو التوزيع غير المباشر من خلال الوسطاء . وإذا تم إتخاذ قرار بالإعتماد على التوزيع المباشر فإن بقية القرارات المتعلقة بعناصر القنوات الأخرى لعملية التوزيع تصبح غير ضرورية، خصوصا و أن هذه القرارات تتعلق بالوسطاء في توزيع المنتجات، كما يمكن الإشارة إلى أن إتخاذ القرارات الخاصة بالتوزيع المباشر لها مزايا عديدة أهمها إتاحة الفرصة للمنتج لمراقبة تدفق السلع إلى المستهلك في السوق و كيفية تسعيتها و الترويج لها، و لكن هناك بعض العوامل التي لا يجب عدم تجاهلها وهي إرتقاء تكاليف تنفيذ التوزيع المباشر، إضافة إلى ذلك هناك العديد من المنتجات التي تستلزم طبيعتها الإعتماد على الوسطاء في التوزيع مثل السلع الميسرة و ذات معدل أو عملية الشراء المرتفع.[129]

أما إذا تم إتخاذ قرار بالإعتماد على التوزيع غير المباشر، فهنا يجب على متخذ القرار تحديد ما إذا كان المنتج المراد توزيعه يتم وفقا لقناة توزيعية معينة سواء بالإعتماد على تجار التجزئة فقط، أو تجار التجزئة والجملة أو الإعتماد على الوكلاء و تجار الجملة و التجزئة و ذلك من خلال المفاضلة بين قنوات التوزيع السالفة الذكر و بما يتواافق وأهداف المنظمة. كما يمكن القول أن عملية المفاضلة بين هذه القنوات تتوقف على طبيعة المنتجات المراد توزيعها ، سواء من حيث الإختلاف في القيمة أو من حيث قابليتها للتلف أو معدل تكرار شرائها، و طبيعة السوق من حيث المنافسة و الكثافة، و مدى توفر الوسطاء للإعتماد عليهم في عملية التوزيع.[437، ص106]

2.2.4.3 القرارات المتعلقة بمستوى تغطية السوق

تعتبر القرارات المتعلقة بمستوى تغطية السوق إحدى القرارات الهامة في مجال التوزيع و من خلال هذه الأخيرة يمكن تحديد عدد المتجار والوسطاء الذين سوف تعتمدهم المنظمة لتصريف منتجاتها و بطبيعة الحال يتوقف ذلك على درجة مستوى التغطية الذي ترغب المنظمة في تحقيقه

وهناك ثلاثة إستراتيجيات يمكن لمتخذ القرار المفاضلة بينها فيما يخص مستوى تغطية السوق يمكن تبيانها على الشكل التالي:

أ- إستراتيجية التوزيع المكثف

تعتبر إستراتيجية التوزيع المكثف أو ما يسمى بالتوزيع الشامل أهم قرار يتتخذه رجال التسويق بشأن تحقيق أقصى درجة ممكنة من تغطية السوق، وفقاً لهذه الإستراتيجية تحاول المنظمة إقناع تجار التجزئة الموجودين في كل منطقة من أسواقها بالتعامل بمنتجاتها ومن مزايا هذه الإستراتيجية القدرة على زيادة حجم المبيعات للمستهلك وزيادة تعرفه على المنتج، كما أن هناك عيوب لإستراتيجية التوزيع المكثف منها إنخفاض هامش الربح للوحدة، وجود طلبات ذات حجم صغيرة، زيادة المشكلات التي تواجهها المنظمات فيما يتعلق بالرقابة على المخزون. كما تتناسب إستراتيجية التوزيع المكثف مع غالبية السلع الميسرة، مثل الجرائد، المشروبات الغازية التي تتكرر فيها مرات الشراء ونقل درجة الولاء للسلعة لدى المستهلك ويعود ذلك إلى عدم وجود رغبة فيبذل جهد وقت كبير للحصول على هذه المنتجات.^[456، ص103]

ب- إستراتيجية التوزيع الإنقائي

في ظل هذه الإستراتيجية تعتمد المنظمة على استخدام عدد محدود من تجار التجزئة لتوليهم مهمة توزيع منتجاتها بدلاً من عدد كبير منهم كما هو الحال بالنسبة لإستراتيجية التوزيع المكثف وتعتمد هذه الإستراتيجية مع المنتجات التي يقوم المستهلك بعمليّة شرائها بعد تحديد عدد من البدائل والمقارنة فيما بينها، ثم بعد ذلك يتم اختيار البديل الأفضل، و لعل منتجات التسوق للمستهلك وكذلك المعدات المساعدة بالنسبة للمنظمات تُمكّن من تطبيق هذه الإستراتيجية، فمثل هذه المنتجات تكون ذات سعر مرتفع، ومدة إستهلاكها أطول مقارنة مع المنتجات الميسرة أو السهلة المنال ومن أمثلة المنتجات التي تعتمد في توزيعها على إستراتيجية التوزيع الإنقائي مثل الحاسوب الشخصية والسلع المنزلية المعمرة... الخ.^[332، ص30]

ج - إستراتيجية التوزيع عن طريق وكيل وحيد

تعتمد إستراتيجية التوزيع عن طريق وكيل وحيد على اختيار المنظمة أحد الموزعين ليتولى توزيع منتجاتها في منطقة معينة أو سوق معين، وبالتالي فإن جميع المنتجات توزع عن طريق ذلك الوكيل الوحيد ولهذه الإستراتيجية عدة مزايا هامة لكل من المنتج والوكيل، فالتوزيع عن طريق

وكيل وحيد يؤدي إلى تنمية الولاء لدى الوكيل تجاه المنظمة التي يقدم منتجاتها، كما أنه يقدم عدد من أساليب الدعم لمبيعات المنتج ، حيث أنه هو المستفيد من الربح المحقق من وراء ذلك، كما تساعد هذه الإستراتيجية على التنبؤ بطريقة أفضل لمبيعات، و كذلك الرقابة الجيدة للمخزون والسيطرة التامة للمنظمة على قناة التوزيع. [349، ص 89]

و الجدول أدناه يوضح أوجه الاختلاف بين إستراتيجيات التوزيع المختلفة.

الجدول رقم (05): المقارنة بين إستراتيجيات التوزيع.

إستراتيجية التوزيع عن طريق وكيل وحيد	إستراتيجية التوزيع الإنقائي	إستراتيجية التوزيع المكتف	الإختلاف
استخدام متجر وحيد للبيع ..	استخدام عدد محدد من المتاجر في منطقة معينة	وضع المنتج في أي متجر متاح و في أي منطقة معينة	الهدف
متجر وحيد	عدد قليل من المتاجر	أكبر عدد ممكن من المتاجر	المتاجر
قدر محدود من السيطرة من قبل المنظمة	قليلة من قبل المنظمة من قبل المنظمة	قليلة من قبل المنتجة المنتجة	درجة السيطرة
السلع الخاصة	سلع السوق	السلع الميسرة و سهلة المنال	تقييم السلعة

المصدر: من اقتراح الطالب.

3.2.4.3 القرارات الخاصة بتعديل منافذ التوزيع

إن هذا النوع من القرارات يتم إتخاذها بإعتبار أن المنظمة عند اختيارها لمنافذ التوزيع لتصريف منتجاتها لا يعني ذلك الإحتفاظ بها لفترة طويلة فالمنظمة تعمل في ظل ظروف بيئية تتسم بالتغيير المستمر من وقت لآخر والذي يتطلب ضرورة تعديل منافذ التوزيع التي تعتمدتها وفقاً لهذه الظروف.[512، ص 70]

وتتخذ القرارات الخاصة بتعديل المنافذ و إضافة أو إسقاط منفذ كامل نتيجة لشعور المنظمة بعدم جدوى منافذ التوزيع الحالية في تحقيق الأهداف البيئية لها، وقد يتم إستبعاد بعض المنافذ لعدم قدرتها على تحقيق الخدمات والوظائف المطلوبة منها، وتقوم المنظمة بنقل أعباء هذه الوظائف إلى طرف آخر أو قد تقوم بها بنفسها، ففي بعض الحالات يتم استبعاد تجار الجملة من المنفذ التوزيعي

مع قيام المنظمة بتوفير قوى بيعية مدربة للتعامل مباشرة مع تجار التجزئة و تجدر الإشارة إلى ضرورة تقييم القرارات الخاصة بتعديل منافذ التوزيع على أساس موضوعي لفاعلية المنافذ و مدى قدرتها على خدمة المنظمة و تحقيق المنفعة المكانية و الزمانية، بحيث لا يؤثر ذلك التعديل على الهيكل التوزيعي الحالي و مدى تأثير إضافة أو إسقاط عنصر في المنفذ على قدرة هذا المنفذ في خدمة المستهلك النهائي وتحقيق أهداف المنظمة والوسطاء معا.

3.4.3. مدخلات و مخرجات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بالتوزيع

إن عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لمتخذ القرارات الخاصة بتحديد قنوات التوزيع لتسهيل تدفق منتجات المنظمة إلى المستهلكين بما يتوافق و توفير المنفعة الزمانية والمكانية لهم لا تعتبر بالعمل السهل، و في هذه الحالة تبدو الحاجة إلى معلومات سريعة و دقيقة لإتخاذ مثل هذه القرارات. هذه المعلومات التي تمكن رجال التسويق من تحليل التكلفة والعائد لكل منفذ من منافذ التوزيع و الذي سوف يعود على المنظمة ككل، من هنا تظهر أهمية نظام المعلومات التسويقية في الدور الحيوي الذي يلعبه هذا النظام في ترشيد القرارات الخاصة بسياسة التوزيع للمنظمة من خلال قيامه بجمع البيانات والمدخلات من البيئة الخارجية و الداخلية للمنظمة و إجراء عملية تشغيل عليها، ومن ثم طرح المعلومات اللازمة لإتخاذ مجموعة القرارات الالزمة والخاصة بالتوزيع، و التي يمكن أن تتمثل في اختيار أسلوب التوزيع المناسب لمنتجات المنظمة وتحديد نوعية الوسطاء أو تلك المتعلقة بنطاق التوزيع لمنتجات المنظمة أو ما يتعلق بتعديل منافذ التوزيع الحالية.

3.4.3.1. مدخلات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بالتوزيع

تتمثل مدخلات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بوظيفة التوزيع في مجموعة من البيانات التي يمكن جمعها من البيئة الداخلية للمنظمة و البيئة الخارجية المحيطة بها، و التي يتم الحصول عليها من خلال نظام المعلومات التسويقية و تتمثل هذه البيانات فيما يلي: [435، ص 106]

أ- بيانات البيئة الخارجية للمنظمة

و هي مجموعة المعطيات الممكن الحصول عليها من خارج المنظمة و يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- البيانات الخاصة بالسوق

هذه البيانات على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لمتخذ القرارات ويمكن أن تتمثل في حجم السوق،

الذي يمكن المنظمة من تحديد عدد الوسطاء، و كذلك البيانات الخاصة بالموقع الجغرافي للسوق، فكلما تركز العملاء في منطقة جغرافية واحدة كان ممكناً الإتصال بهم بصورة مباشرة عن طريق رجال البيع، بالإضافة إلى المعطيات الخاصة بحجم الطلب على المنتجات وكذلك البيانات المرتبطة بالمستهلك ، وعاداته الشرائية، وذلك لما له من تأثير على قناعة التوزيع فهناك العديد من المستهلكين يرغبون في شراء منتجاتهم بصورة مباشرة على المنتج، كما يمكن أن تشمل هذه البيانات المنافسة و جدتها في السوق.[471، ص103]

- البيانات المتعلقة بالوسطاء

تتمثل هذه البيانات في مدى توفر الوسطاء الأكفاء لضمان التوزيع الحسن لمنتجاتها والخدمات التي يقدمونها، والبيانات المتعلقة بمرافق الوسطاء تجاه سياسات المنتج فالكثير من الوسطاء يهتمون بسلعة معينة شريطة أن لا تكون هذه المنتجات معروضة لدى تجار التجزئة أو الجملة المنافسين لهم. كذلك البيانات الخاصة بتكليف التوزيع لكل وسيط و مستوى توزيعي و كفاءة جهاز البيع الخاص لكل منهم في تحقيق المستوى البيعي المطلوب و البيانات التي تخص موقع الوسيط بالنسبة للمراكز التجارية أو مركز التسويق و مدى إستعداد كل الوسيط للتعاون مع المنظمة.

- البيانات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والتكنولوجية

تتمثل هذه البيانات في المعلومات الخاصة بالحالة الاقتصادية للسوق وظروفه كالرواج و الركود بما يؤثر على اختيار قنوات التوزيع، فرجال التسويق يختارون قنوات التوزيع الأقل تكلفة و الأقرب من المستهلك في حالة الركود، أما في حالة الإنبعاث والإزدهار، فهناك حرية للمنتج لإختيار منفذ التوزيع الملائمة لعرض منتجاته في السوق أما البيانات المرتبطة بالبيئة التكنولوجية فهي تلعب دوراً هاماً في اختيار قنوات التوزيع وإبتكار قنوات جديدة ومثال ذلك ظهور الشاحنات ذات الثلاجات كبيرة الحجم، التي تساهم بشكل كبير في نقل وتوزيع الكثير من المنتجات القابلة للتلف. كما تظهر أهمية المعلومات المرتبطة بالبيئة التكنولوجية كذلك بالمنتجات الخدمية مثل خدمات المصارف.[130]

ب- بيانات البيئة الداخلية للمنظمة

هي عبارة عن مجموعة البيانات التي هي في حوزة المنظمة ويمكن الحصول عليها بشكل سريع وغير مكلف و تتمثل في:

- البيانات الخاصة بالمنتج

هناك العديد من البيانات التي لها أثر في اختيار قرارات التوزيع بالمنظمة، وهذه البيانات تخص

المنتج وتمثل أسعار السلع، فكلما ارتفعت أسعار المنتجات كلما قصرت القناة التوزيعية، كذلك ما يتعلق بحجم و وزن المنتجات فكلما كان حجم و وزن المنتج كبير كلما ارتفعت تكاليف نقلها و تخزينها و تداولها، و يمكن أن تشمل هذه البيانات قابلية السلعة للتلف أو كсадها و كذلك دورة حياتها، و البيانات الخاصة بمعدل تكرار شرائها و الطبيعة الفنية للمنتج سواء كان الأمر متعلقا بالسلع الميسرة أو سلع التسوق أو الخاصة ومجموع الخدمات التي يتطلبها كالصيانة و التصليح و هذا ما لا يتتوفر عند الكثير من الوسطاء. [433، ص 106]

- البيانات الخاصة بالمنظمة

تعتبر هذه البيانات ذات أهمية كبيرة كمدخلات لنظام المعلومات التسويقية لترشيد قرارات المزدوج التوزيعي ويمكن أن تتمثل في البيانات المرتبطة بالإمكانيات المالية والبشرية للمنظمة، التي تمكّنها من إدارة قنوات التوزيع لمنتجاتها بشكل يتناسب وهذه الأخيرة، فالكثير من المنظمات لديها قدرات مادية وبشرية على إنشاء قنوات توزيع خاصة بها، والعمل على تطوير قوى بيعية متميزة، و ذلك عكس التي لا تملك هذه الإمكانيات والتي تلجأ إلى الوسطاء.

2.3.4.3 تشغيل المدخلات الخاصة بالتوزيع

إن متى اتخاذ القرارات من دون عملية التشغيل الواجب إجراؤها على مدخلات نظام المعلومات التسويقية والخاصة بوظيفة توزيع منتجات المنظمة، و تشتمل عملية التشغيل على النقاط الآتية:

أ- دراسة طبيعة السوق التي تتعامل معها المنظمة و تجدر الإشارة إلى أن تحليل المعطياتها المتعلقة بالطلب الكلي للسوق ومعدلات النمو تمكّن المنظمة من تحديد مناطق السوق التي يجب أن تغطيها من خلال استخدام بعض الموزعين والعدد الملائم لتغطيته كل من هذه المناطق.

ب- دراسة وتحليل طبيعة السلع التي تعمل المنظمة على تسويقها وذلك لأن طبيعة السلع وخصائصها تتحكم في اختيار منافذ التوزيع المطلوبة، وبصفة عامة فالسلع الإستهلاكية القصيرة العمر والسرعة التلف تكون منافذ توزيعها قصيرة وفي كثير من الحالات يفضل التوزيع المباشر لهذه السلع.

ج- اختيار أنساب الأساليب والطرق الممكنة التي تعتمدتها المنظمة في توزيع منتجاتها، وذلك من خلال المفاضلة بين مختلف الأساليب والطرق بناءً على تحليل ودراسة إمكانيات المنظمة المالية والبشرية. [26، ص 88]

- تقييم وتحليل إمكانية الوسطاء وظروفهم و إمكانية الاعتماد عليهم في توزيع منتجات المنظمة من

خلال دراسة تغطيتهم السوقية، وإمكانية الرقابة عليهم ومدى تعاونهم مع المنظمة لتحقيق الأهداف المشتركة بينهما.

3.3.4.3 مخرجات نظام المعلومات التسويقية الخاصة بالتوزيع

يمكن تلخيص هذه المجموعة من المخرجات في عدة نقاط تمكن ذكر أهمها على النحو التالي:[161، ص73]

أ- تحديد الأسلوب والسياسة المثلث لتوزيع منتجات المنظمة سواء كانت عبر التوزيع المباشر أو غير المباشر، والأساليب المناسبة للتوزيع غير المباشر كإختيار قناة تعتمد على وسيط وحيد أو عدة وسطاء إلى غير ذلك.

ب- تحديد نوع الوسيط الذي تم الإعتماد عليه في توزيع منتجات المنظمة، بما يتواافق ورغبة الإداره التسويقية في إيجاد مرونة معينة لتصميم منفذ التوزيع المراد إتباعها مع درجة الرقابة المرغوب فيها والواجب ممارستها على الوسطاء في مختلف قنوات التوزيع.

ج- إختيار نطاق التوزيع وتحديد الإستراتيجية الملائمة للتوزيع المنتجات وتقدير كلفة كل إستراتيجية مستخدمة و مقارنة ذلك مع الإيرادات المتوقعة من جراء تطبيقها.

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول بأن لنظام المعلومات التسويقية دوراً بارزاً في عملية تدفق البيانات، و عمليات التشغيل عليها و إستخلاص المعلومات التي تساعد متخذ القرارات الخاصة بتوزيع منتجات المنظمة، و تقليل درجة عدم التأكيد لديه، بما يتواافق إتخاذ هذا النوع من القرارات تحقيق أهداف المنظمة.

الفصل 4

دراسة حالة مؤسسة مطاحن تيارت

سيكون إهتمامنا في هذا الفصل في البداية على إبراز منهجية دراسة الحالة بتحديد مجالات الدراسة والمتمثلة في الإطار المكاني للدراسة، إبراز أدوات الدراسة والمتمثلة في العينة، الإستبيان والمقابلة وكذلك إبراز أهم المعلومات الخاصة بالمنظمة التي رأينا أنها تساعدنا في تحليل ودراسة نظام المعلومات التسويقية في منظمة مطاحن تيارت.

بعد هذا قمنا بتحليل الهيكل التنظيمي للمنظمة المختارة كإطار لدراستنا التطبيقية، وهذا من حيث الروابط والعلاقات الإدارية بين الأقسام والمصالح، كما حاولنا التعرف على نظام المعلومات التسويقية في المنظمة أي تشخيص طريقة جمع وتصنيف وتشغيل البيانات وإستخراج المعلومات منها وبطبيعة الحال كان الهدف الرئيسي من كل هذا هو التعرف على دور نظام المعلومات التسويقية في إتخاذ القرارات الخاصة بعناصر المزيج التسويقي في منظمة مطاحن تيارت.

على هذا الأساس إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي الشكل التالي:

- المبحث الأول: مدخل للدراسة التطبيقية.
- المبحث الثاني: واقع عناصر المزيج التسويقي في منظمة مطاحن تيارت.
- المبحث الثالث: محاولة تقييم نظام المعلومات التسويقية وعملية إتخاذ القرارات.

1.4 مدخل للدراسة التطبيقية

سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى عدة عناصر تخص دراسة الحالة في منظمة مطاحن تيارت وذلك من خلال التعرض إلى منهجية الدراسة المبدئية و كذلك مجالات الدراسة المكانية

و الزمانية، إضافة إلى ذلك الأساليب المستخدمة في هذه الدراسة، كما سوف ننطرق إلى تعريف منظمة مطاحن تيارت و الهيكل التنظيمي لها، محاولة منا لإسقاط الدراسة النظرية على منظمة مطاحن تيارت.

1.1.4. منهاجية الدراسة الميدانية

من أجل إجراء دراسة ميدانية جيدة يجب التطرق إلى مجالات الدراسة التطبيقية بالإضافة إلى الأساليب المختلفة و المستعملة في جمع المعلومات التي تخص المنظمة محل الدراسة.

1.1.1.4. مجال الدراسة

يتحدد مجال الدراسة فيما يلي:

- المجال المكاني

يتمثل هذا المجال للدراسة التطبيقية في منظمة مطاحن تيارت التي تعتبر وحدة إنتاجية و توزيعية لمادتي السميد و الدقيق و مشتقاتها و من بين أهم الدوافع لاختيار منظمة مطاحن تيارت ما يلي:

أ- الأهمية الكبيرة التي تلبيها عملية الإنتاج لمادتي السميد و الدقيق بإعتبارهما المادتان الأكثر إستهلاكاً في مجتمعنا الجزائري.

ب- عامل المسافة، فوحدة مطاحن تيارت هي أقرب وحدة بالنسبة للوحدة الأم و هذا يساعد بطبيعة الحال في التنقل بين الوحدات و الوحدة الأم.

ج- نظراً للتسهيلات التي تلقيناها من طرف رؤساء الأقسام و ذلك بفضل المكانة القيمة لرئيس مصلحة التسويق في المنظمة.

د- سهولة الإنقال و الحصول على المعلومات داخل الإداره.

- عينة الدراسة

إنصب اهتمامنا بالنسبة للعينة المدروسة على مختلف فئات العمال داخل المنظمة، إنطلاقاً من الإطارات و وصولاً إلى العمال المنفذين، بإعتبار الإطارات هي إحدى العناصر المؤهلة التي يمكنها تقييم نظام المعلومات التسويقية في المنظمة و العمال الفنيون هم المعنيون بتطبيق مختلف القرارات التسويقية.

2.1.1.4. الطرق المستخدمة لجمع المعلومات

باعتبار موضوع دراستنا يتعلق بنظام المعلومات التسويقية و دوره في ترشيد القرارت التسويقية إعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، مما دفعنا إلى استخدام الأساليب التالية لجمع المعلومات:

- مسح الوثائق

إعتمدنا في هذه الدراسة التطبيقية على جمع و تحليل المعطيات المتوفرة في الوثائق الخاصة بمختلف المصالح التي لها علاقة بوظيفة التسويق و بهدف الإستفادة منها إعتمدنا على النسب المؤوية و الأشكال البيانية.

- المقابلة الشخصية

باعتبار المقابلة الشخصية من الوسائل الرئيسية لجمع المعلومات من مصادرها خاصة تلك المتعلقة بالمقابلات مع رؤساء الأقسام و المسيرين في منظمة مطاحن تيارت ، كما أنها لا تكلف سوى الوقت المستغرق للمقابلة الشخصية لأخذ صورة واضحة عن نظام المعلومات التسويقية وتدفق المعلومات في المنظمة بين مختلف الإدارات وأهميتها في إتخاذ القرارات التسويقية، بالإضافة إلى أنها تعتبر وسيلة فعالة بالنسبة للعمال الذين لم يقبلوا ملأ الإستماراة.

- الإستبيان

لقد حاولنا الإعتماد على الإستبيان كوسيلة لجمع المعلومات نظراً لقلة الوقت لدى بعض الإطارات و إشغال العمال التقنيون بأعمالهم، و تم وضع مجموعة الأسئلة المرنة حول الموضوع محل الدراسة ووضعناها في الإستماراة بهدف الحصول على أجوبة ففي بعض الاستمارات كانت الأجوبة كاملة، و البعض الآخر كانت الإجابة عنها بعد مدة وفقاً لحالة العمال و البعض الآخر لم يجب عن بعضها.

2.1.4. التعريف بالمنظمة

1.2.1.4 لامة تاريخية عن منظمة الرياض تيارت « ERIAD TIARET »

تأسست "الرياض تيارت" مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاتها وفقا للمرسوم 387-82 الصادر بتاريخ 27 نوفمبر 1982 و كانت تضم عدة ولايات منها تيارت، شلف ، الأغواط ، المدية، تمنراست، الجلفة، عين الدفلة، مستغانم، غرداية، غليزان، وقد عملت على هذا المنوال مدة 15 سنة إلى أن انقسمت إلى فروع سميت بالمطاحن و هي على النحو التالي:[08،ص131]

- فرع مطاحن مهدية: مقره بالمنطقة الصناعية لدائرة مهدية-ولاية تيارت- ذات رأس مال قدره 371 مليون دج، تتمثل منتجاته في السميد و الدقيق و العجائن الغذائية.
 - فرع مطاحن غليزان: يقع بمدينة غليزان برأس مال قدره 95 مليون دج و يقوم بإنتاج السميد والدقيق.
 - فرع مطاحن الجلفة: و يقع في المنطقة الصناعية لولاية الجلفة برأس مال قدره 630 مليون دج، أهم منتجاته العجائن الغذائية، السميد و الدقيق.
 - فرع مطاحن قصر البخاري: يقع بالمنطقة الصناعية لقصر البخاري برأس مال قدره 360 مليون دج، أهم منتجاته السميد و الدقيق.
 - فرع مطاحن مستغانم: يقع بمدينة مستغانم برأس مال قدره 80 مليون دج و هو الآخر يختص في إنتاج السميد و القمح.
 - فرع مطاحن الأغواط: يقع بالمنطقة الصناعية للأغواط برأس مال قدره 312 مليون دج أهم منتجاته تتمثل في السميد و الدقيق.
- أما الفرع السابع و الذي كان محل دراستنا التطبيقية فهو فرع مطاحن تيارت والذي سنعرض له بالتفصيل.

2.2.1.4 التعريف بمنظمة مطاحن تيارت

منظمة مطاحن تيارت هي منظمة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري و هي عبارة عن شركة بالأسهم ، تابعة لمجمع الرياض تيارت، و قد أنشئت في 14 سبتمبر 1997، و يقدر رأس مالها بـ 90 مليون دج، أما رقم أعمالها فهو 17 مليار سنتيم شهريا.

يتمثل نشاطها الأساسي في إنتاج السميد و الدقيق عن طريق عملية تحويل القمح و طحنه بفضل تكافف جهود العمال من مشرفين و منفذين. و لتجسيد نشاطها تضم المنظمة وحدات إنتاجية موزعة عبر مدينة تيارت، بإستثناء وحدة حمو أحمد لطحن السميد بدائرة فرندة التي تقع على بعد 50 كلم جنوب غرب مدينة تيارت، و قد إهتمت المنظمة بالتجديد المستمر لوحداتها الإنتاجية بهدف تطويره. كما أنها توفر أيضا على عدة ورشات للتصليح و الصيانة و مخبر و حظيرة للنقل، و تربع منظمة مطاحن تيارت على مساحة تقدر بـ 31250 م² منها 1646 م² مبنية.

و بغية تحقيق أهداف الإستبيان قمنا بصياغة الأسئلة على الشكل التالي:

- الأسئلة كانت واضحة و سهلة الفهم بالنسبة للعمال.
- أغلبية الأسئلة كانت الإجابة عنها بنعم أو لا.
- الإستبيان لا يأخذ الوقت الكثير للمستجوب عند ملئه.
- تفادينا الأسئلة المفتوحة بإعتبار العمال لا يكفيون أنفسهم بالإجابة عنها لسبب أو لآخر، كما أنها تستغرق وقت طويلاً و جهد مبذول في التفكير.

3.2.1.4 أهداف مؤسسة مطاحن تيارت

إن وحدة مطاحن تيارت ترغب من خلال نشاطاتها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة لها و التي أنشأت من أجلها حيث أنها تسعى إلى:

- تحسين جودة منتوجاتها و ذلك بإجراء مراقبة دائمة لأحوال المنتوج، و إجراء التعديلات عليه.
- تحقيق فائض في الإنتاج و هذا ما يخول لها زيادة أرباحها و بالتالي المساهمة في زيادة الدخل الفردي و الوطني.
- تغطية السوق المحلية و الوطنية من حيث مادة السميد و الدقيق.
- تطوير و تحديث منشآتها و ذلك بإدخال التكنولوجيا المعاصرة في الإنتاج و التوزيع.
- تلبية رغبات المستهلكين عن طريق تزويدهم بالنوعية و الكمية الضرورية للإستهلاك.

كما نجدها تسعى دائمة للقضاء على التبعية الإقتصادية للخارج و حتى التكنولوجية منها، و هذا بتدريب العمال على الآلات و على كيفية صيانتها حتى تتجنب حالات التوقف. و من أجل تحقيق هذه الأهداف تسعى منظمة مطاحن تيارت إلى تقسيم المهام كاملة على جميع الوحدات التابعة لها، كل حسب تخصصها و حسب طاقتها الإنتاجية.

4.2.1.4. إمكانيات المنظمة

يمكن تقسيم إمكانيات منظمة مطاحن تيارت إلى:

- الإمكانات البشرية

تحتوي منظمة مطاحن تيارت على عدد مناسب من العمال يقدر بـ 197 يمثلون القوة البشرية المحركة لنشاط مطاحن تيارت و هم يتوزعون وفقاً للجدول التالي :

الجدول رقم (06): توزيع الموظفين في المؤسسة.

التصنيف	العدد	النسبة
الإطارات	35	% 17.77
أعوان التحكيم	87	% 44.16
عمال التنفيذ	75	% 37.07
المجموع	197	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق مصلحة تسيير المستخدمين بالمنظمة.

و في هذا الصدد تعاني المنظمة من عدة مشاكل أهمها:

- أ- عدم وعي العمال بالمهام المنسوبة إليهم.
- ب- عدم إرتباط سياسة التوظيف بعملية الإنتاج.
- ج- عدم وجود الإطارات الازمة التي تمكن توجيه العمال نحو تحقيق النتائج المرجوة.
- د- عدم التوزيع الجيد للقوة العاملة بين المصالح و الوحدات.

- إمكانيات التخزين

إن مساحات التخزين تلعب دوراً هاماً بالنسبة للمنظمات المنتجة للفم والسميد لما لهذه الوظيفة من دور هام في نشاطاتها وتحوز منظمة مطاحن تيارت على مساحة تقدر بـ 18524 م² منها 16148 م² مغطاة و هي موزعة على النحو التالي:

الجدول رقم (07): مساحات الوحدات في مطاحن تيارت.

الوحدة	الإخوة ختال	بغدادي إبراهيم	شعيب عبد القادر	فرندة	الإخوة مسرى	لزرق الجيلالي	المجموع
المساحة الكلية م ²	7995	3034	3172	1150	1565	1608	18524
المساحة المغطاة م ²	7593	2574	2356	980	1565	1080	16148
النسبة	%47.02	% 15.94	%14.59	6.07	%9.69	% 6.69	% 100
المساحة غير المغطاة	402	460	816	176	-	528	2376
النسبة	%16.92	%19.36	%34.34	%7.15	-	%22.23	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المنظمة.

ويمكن تمثيل إمكانيات التخزين لمنظمة مطاحن تيارت في الجدول (4-3) و الذي تمثل وحدة قياسه بالفنتار.

الجدول رقم (08): إمكانيات التخزين للمنظمة.

التخزين				إمكانيات					نوعية المنتوج	الوحدة		
تخزين المنتجات				تحرير المواد الأولية								
النسبة %	الدقيق	السميد	النسبة %	النسبة %	القمح اللين	القمح الصلب	النسبة %					
-	-	28.03	3000	-	-	20.4	2400	سميد	بغدادي ابراهيم			
-	-	56.07	6000	-	-	21.74	3225	سميد	شعيب عبد القادر			
-	-	9.35	1000	-	-	17.20	2000	سميد	حمو احمد			
4.78	800	6.55	700	63.50	4000	34.42	4000	سميد دقيق	الإخوة مسرى			
65.22	1500	-	-	36.50	2300	-	-	دقيق	الإخوة ختال			
-	-	-	-	-	-	-	-	سميد	جيلالي لزرق			
%100	2300	%100	10700	%100	6300	%100	11625	-	المجموع			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق قسم الإنتاج.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن للمنظمة إمكانيات تخزين غير كافية بالنسبة لمادة الدقيق، التي تنتج منها حوالي 1500 ق يوميا بينما إمكانية التخزين الكلية هي 2300 ق، أما بالنسبة لمادة السميد فكمية الإنتاج تقدر بـ 2090 ق يوميا وإمكانيات التخزين الكلية تقدر بـ 10700 ق، التي تعتبر طاقة تخزين كافية لمنتجاتها من السميد، حيث أنه في بعض الحالات

تعتمد مخازن السميد لتخزين منتجات المنظمة من الدقيق كما نلاحظ أن وحدة لزرق الجيلالي من خلال الجدول لا تقوم بأي نشاط لتخزين و هذا نتيجة لـ إغلاقها مؤخراً نظراً لعدة عوامل أهمها :

- أ-تقادم آلات الطحن و كثرة التعطلات، للإشارة تعود آلات الطحن في هذه الوحدة إلى سنة 1936 وهي أكثر الآلات تعطلاً، كما تكلف صيانتها أموالاً طائلة مقارنة مع باقي الوحدات.
- ب-رداة منتجات الوحدة خاصة منتجات السميد العادي الذي يعتبر أكثر منتجات المنظمة طلباً في السوق الوطنية.

- إمكانيات الإنتاج

إن لمنظمة مطاحن تيارت إمكانيات إنتاجية هامة ، حيث تمثل هذه الإمكانيات في 6 وحدات كلها إنتاجية موزعة عبر مدينة تيارت، و وحدة واحدة في دائرة فرنسا.
و الجدول التالي يبين الطاقة الإنتاجية لكل وحدة :

الجدول رقم (09) : الطاقة الإنتاجية لكل وحدة.

المجموع	لزرق الجيلالي	الإخوة مسري	حمو بفرندة	شعيب عبد القادر	بغدادي ابراهيم	الإخوة خثال	الوحدة
-	SOCAM	SOCAM	SOCAM	BUHLER	OCRIM	OCRIM	آلية الإنتاج
-	1936	1954	1952	1937	1910	1938	بداية التشغيل
-	2002	1988	1988	1988	1988	1999	تاريخ التجديد
1960	-	700	-	-	-	1200	دقيق
2090	350	350	400	630	360	-	سميد
%100	%16.75	%36.35	%19.14	%30.14	%17.22	%63.15	النسبة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المنظمة.

ملاحظة: عملية التجديد التي طرأت على آلات الوحدات هي عملية جزئية و ليست كلية بالنسبة لكل وحدة.

من خلال الجدول (4-4) يمكن أن نلاحظ أن للمنظمة قدرات إنتاجية هامة تمثل في 1900 ق من مادة الدقيق يومياً بالإضافة إلى 2090 ق من مادة السميد في اليوم الواحد، إلا أن هذه الكمية المعتبرة من الإنتاج مرشحة للانخفاض خاصة في ظروف آلات الطحين التي تعود أغلبها إلى العهد الإستعماري بالرغم من عمليات التجديد الجزئية التي طرأت عليها.

و الجدول التالي يبين الحالة الإنتاجية لكل آلات الطحن عبر وحدات مطاحن تيارت.

الجدول رقم (10): حالة آلات الطحن في مختلف الوحدات.

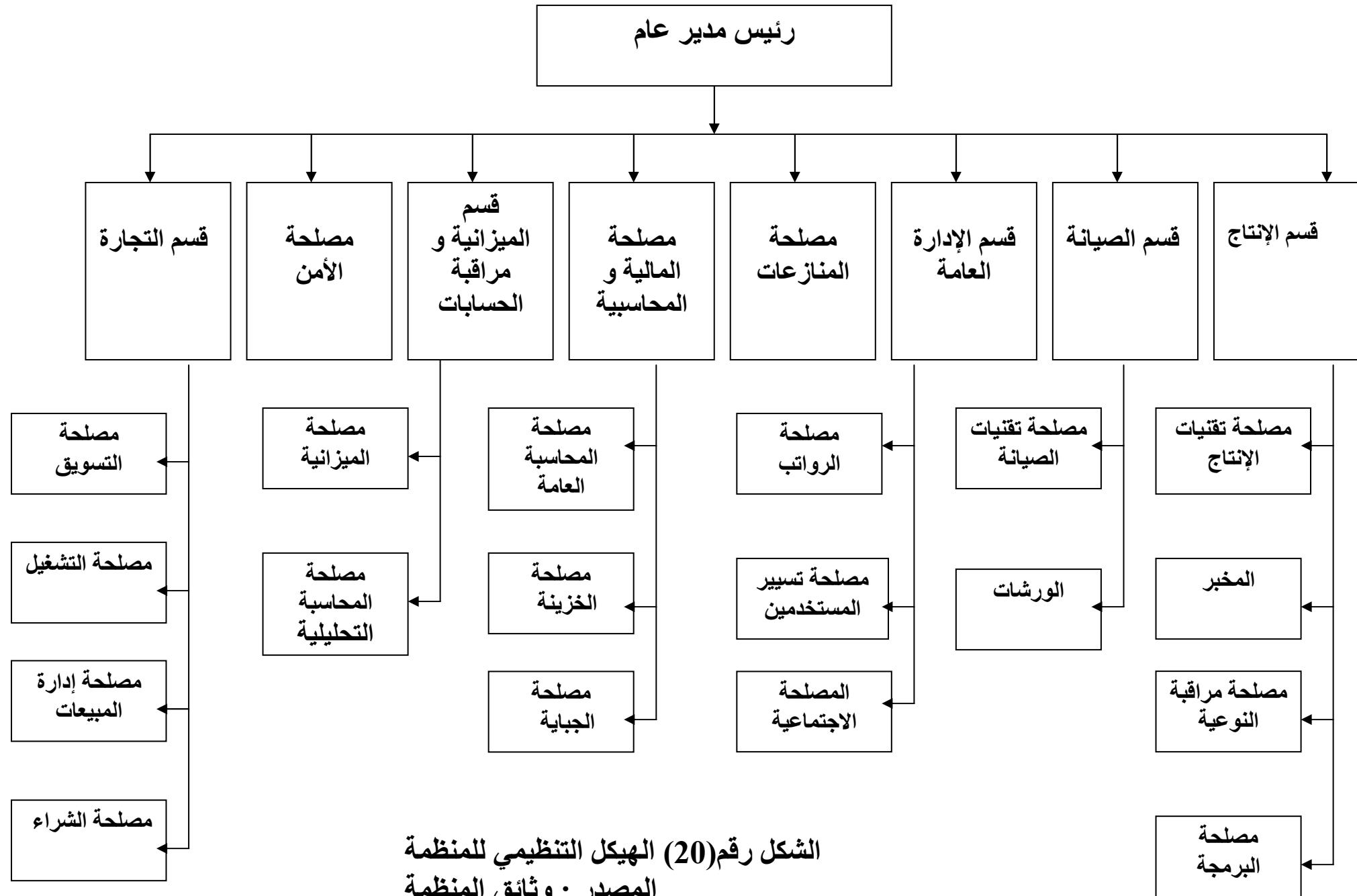
النوع	الطحن	التنظيف	استقبال المادة الأولية	الوحدة
يدوي	حسن	ضعيف	حسن	الإخوة مسري
يدوي	متوسط	متوسط	حسن	بغدادي إبراهيم
يدوي	جيد	متوسط	حسن	شعيب عبد القادر
يدوي	متوسط	حسن	حسن	حمو بقرذرة
يدوي	جيد	متوسط	جيدة	الإخوة ختال
يدوي	سيئة	سيئة	سيئة	الجيلاوي بلزرق

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المنظمة.

- من خلال الجدول (4-5) نستنتج أن حالة الآلات المستعملة في الإنتاج لمنطقة مطاحن تيارت عموما غير مرضية و من هنا يجب على المنظمة إتخاذ بعض الخطوات و الإجراءات أهمها:
- أ- صيانة الآلات المستعملة للطحن.
 - ب- تجديد مطحنة الجيلاوي لزرق تجديدا كليا.
 - ج- التجديد الجزئي للآلات الخاصة بوحدة الإخوة مسري و بغدادي إبراهيم مقارنة بحالتها إنتاجها مع بقية الآلات.
 - د- العمل على القيام بعملية التغليف بطريقة آلية و ذلك بغية الاقتصاد في الوقت.

3.1.4. الهيكل التنظيمي لمنطقة مطاحن تيارت

إن الهيكل التنظيمي يعني توزيع السلطات والمسؤوليات على الوظائف و المستويات الإدارية المختلفة في المنظمة كما يمكن اعتباره الإطار الذي يحدد الإدارات والأجزاء الداخلية في المنظمة والشكل (1،4) يمثل الهيكل التنظيمي لمنطقة مطاحن تيارت.



1.3.1.4. قسم الإدارة العليا و الموارد البشرية

هذا القسم أوكلت له مهمة متابعة تسيير المستخدمين في المنظمة و من مهامه:

- استقبال الملفات الإدارية للمستخدمين.
- مراجعة و تنظيم الملفات شهرياً.
- الإشراف على تدرج العمال في الراتب.
- إجراءات تكوينات الخبرة للعمال.
- الإشراف على أجور العمال.

و هو يتكون من مصلحة تسيير المستخدمين و مصلحة تسيير الرواتب.

2.3.1.4. قسم المالية و المحاسبة

من مهام هذا القسم:

- تقسيم الضرائب و الرسوم الواجبة الدفع.
- إنشاء التقارير حول حالة المخزون و الفرق بين الإيرادات و النفقات.
- إجراء تقارير حول الوظيفة المالية للمنظمة خلال فترات النشاط.

و هذا القسم يتكون من ثلاثة مصالح:

- مصلحة المالية (الجباية).
- مصلحة المحاسبة العامة.
- مصلحة الخزينة.

3.3.1.4. قسم الميزانية و مراقبة الحسابات

لم تكن لمراقبة الحسابات في الزمن الماضي القريب أي أهمية في منظمة مطاحن تيارت، لكن سرعة التطور الذي شهدته محيط المنظمة في مجال الأعمال جعله يفرض نفسه، فمنظمة مطاحن تيارت بإعتبارها تساير التطورات الحديثة التي تعرفها الساحة الوطنية دفعتها إلى إنشاء هذه المصلحة و يتمثل نشاط هذا القسم في:

- مراقبة الميزانية.
- مراقبة الإنتاج (من مرحلة دخول الحبوب حتى خروجها في شكلها النهائي سميد و دقيق).
- مراقبة الموارد البشرية و كذا الآلات.

ملاحظة: هذه الرقابة غير كافية نظراً لقلة عدد القائمين بها في تتبع كل الوحدات (ثلاث عمال).

4.3.1.4. قسم الصيانة

يقوم هذا القسم بالسهر على صيانة العتاد وكل ما يتعلق بعملية الانتاج والإشراف عليه بحيث يتكون هذا القسم من 38 عامل: 2 مهندسين، 4 رؤساء ورشات و البقية عمال ورؤساء فرق في الميكانيك، التغليف وباقى النشاطات الأخرى في المنظمة، من مهامه:

- تصليح الأعطال على مستوى الوحدات الإنتاجية للمنظمة.
- ضمان السير الحسن لكل العتاد و الآلات المكونة للوحدات.
- التطوير و التجديد و التحديث للآلات.
- صنع بعض قطع الغيار الخاصة بالآلات القديمة إذا طلب الأمر.

و هذا القسم يضم مصلحة تقنيات الصيانة و مصلحة الورشات و هي مكونة من :

- ورشة الميكانيك و التلحيم.
- ورشة النجارة.
- ورشة التأمين و الكهرباء.
- ورشة الخراطة.

و هذه الورشات بدورها مقسمة إلى فرق على مستوى الوحدات الإنتاجية الستة.

5.1.3.4. قسم الإنتاج

يتكون هذا القسم من ثلاثة مصالح تعمل تحت إشرافه و هي:

- مصلحة الإنتاج.
- مصلحة مراقبة النوعية.
- صحة البرمجة.

باعتبار هذه المنظمة مكونة من 06 وحدات إنتاجية، فإن كل وحدة يوجد فيها رئيس مصلحة ومحاسبى المواد و غيرهم من المساعدين الإداريين فمثلاً المهام المؤولة إلى مصلحة الإنتاج هي التموين بالمادة الأولية، و كذلك التموين بمختلف الأكياس و الأحجام، أما مصلحة مراقبة الجودة فهي تعمل على مراقبة الحبوب من حيث درجة أنها تبليها وفقاً للمقاييس المعمول بها، و إحترام وقت الراحة للحبوب في المخزن، بالإضافة إلى هذا يوجد مخبر يعمل تحت تصرف هذه المصلحة. زد إلى ذلك مصلحة البرمجة التي توكل لها مهمة التخطيط، أي وضع برامج و مراقبة ما هو محقق بما هو مخطط، و يمكن القول أن هذا القسم ي العمل على تحضير الحبوب ثم طحنها و بعدها عملية التخزين.

6.1.3.4. القسم التجاري

يضم هذا القسم 4 مصالح:

- مصلحة التسويق.

- مصلحة النقل .

- مصلحة إدارة المبيعات .

- مصلحة الشراء و تخزين المبيعات.

ومن بين المهام الموكلة لها:

- تسيير المبيعات و تنظيمها.

- وضع تقارير خاصة بالنشاط السنوي و الشهري و التقارير الخاصة برأس المال.

- وضع الفواتير الخاصة بالمبيعات (المنتج).

- العمل على توزيع منتجات من الدقيق خاصة إلى الخبازين.

- القيام بعملية الشراء للمادة الأولية، و حتى قطع الغيار الخاصة بالوحدات الستة.

- العلاقات الخاصة والحسنة مع الزبائن من أجل تسهيل عملية البيع.

بالإضافة إلى هذه الأقسام الستة هناك مصلحة المنازعات التي تعمل في إطار حل النزاعات بين

المنظمة وبين الزبائن، وهذا في حالة عدم الدفع أو تقديم شيكات بيضاء، بالإضافة إلى مصلحة

الأمن التي يوكل لها كل ما يتعلق بحماية المنظمة ، و يقوم موظفوها بإجراءات التفتيش والحراسة.

2.4. واقع عناصر المزيج التسويقي في منظمة مطاحن تيارت

إن تحديد المنظمات لأهدافها، و من ثم تحليل هذه الأهداف بغية تحقيقها، أمر يتطلب وجود

مزيج تسويقي للمنظمة بعناصره المختلفة بما في ذلك المنتج و السعر ثم الترويج و أخيرا التوزيع،

هذه العوامل تتباين و تختلف من منظمة لأخرى وفقا لما يخصص لكل عامل من إمكانات تبعاً

لطبيعة الهدف الذي تزيد المنظمة تحقيقه، و على هذا الأساس سنحاول التطرق إلى مكونات المزيج

التسويقي و واقع عناصره في منظمة مطاحن تيارت.

1.2.4. سياسة المنتوج

تولي منظمة مطاحن تيارت أهمية كبيرة لعملية الإنتاج، إذ تسهر على تطوير منتجاتها من

حيث الجودة والكمية والعمل على تحديث طرق الإنتاج من خلال الجهود المبذولة لتطوير الوحدات

الإنتاجية وتجديدها بإستمرار، و استغلالها أحسن استغلال إضافة إلى الإهتمام بالعمال، تحفيزهم

على العمل و إعطاء التوصيات الالزمة من أجل السير قدما. كما يُعتبر الإنتاج النشاط الأساسي الذي وجدت من أجله المنظمة خاصة وأنها منظمة إنتاجية بالدرجة الأولى، تقوم بإنتاج السميد والدقيق عن طريق طحن وتحويل كل من القمح بنوعيه كمادة أولية.

1.1.2.4 مراحل العملية الإنتاجية

يمكن تصنيف مراحل عملية إنتاج الدقيق و السميد لمنظمة مطاحن تيارت على النحو التالي:

- مرحلة الإستقبال

تبعد هذه المرحلة بطلب الكميات الضرورية من القمح لعملية الإنتاج. و في هذا الصدد فإن منظمة مطاحن تيارت تعتمد على مصدرين أولهما رئيسي والأخر ثانوي هما:

أ- OAIC: و هي ممثلة في الديوان الجزائري للحبوب، و هو تحت سلطة الدولة و الذي يمكن دوره في جمع و شراء الحبوب إما من الفلاحين الخواص أو الهياكل الفلاحية، و في بعض الأحيان حتى الإستيراد من الخارج في سنوات الجفاف. و باعتبار السعر يحدد حسب الطلب وحسب الموسم و النوعية، فإن منظمة مطاحن تيارت تلجأ في معظم الحالات إلى الخواص في حالة نقص الجودة وإرتفاع الأسعار.

ب- الخواص: باعتبار المنظمة تواجه منافسة داخلية ممثلة في مطاحن مهدية ومنافسة خارجية ممثلة في مؤسسات الرياض سطيف وغيرها و في بعض الأحيان المنظمات الخاصة مثل مطاحن سيم وسيدي مجر. فإن منظمة مطاحن تيارت تلجأ إلى هذا النوع من الموردين وذلك بحثا عن النوعية الجيدة للمادة الأولية، و الإنخفاض في السعر وذلك من أجل التقليل في التكاليف والحفاظ على السعر السوقي وحتى الحفاظ على زبانتها، و تنويع المنظمة في ظل الظروف الراهنة إلى تموين وحداتها الإنتاجية بعيدا عن الخواص و الدولة، وذلك بوضع علاقة مباشرة مع منظمات أجنبية من أجل تخفيض تكاليفها لأنها تجد مشاكل في التموين خاصة في سنوات الجفاف.

2.1.2.4 مرحلة التنظيف

بعد تفحصنا لهذا القسم وجدناه مقسم إلى نوعين من التنظيف:

- التنظيف الجاف

وذلك لعدم إستعمال الماء كعنصر تنظيف و في هذه الحالة تستعمل مجموعة من الآلات تكمل

بعضها البعض، مروراً بالميزان الآلي ثم جهاز الفصل الذي يحتوي على غرائب آلية تقوم بفصل الحجارة، الذرة، الحمص... إلخ، ثم يمر القمح إلى جهاز ثانٍ يسمى بالفاصل الثاني (SEPARATEUR) مهمته فصل الأجزاء الصغيرة عن القمح، مثل جزيئات الرمل، بعض الفضلات... إلخ.

بعد الإنتهاء من تنقية القمح من العوالق الصغيرة والكبيرة، يأتي دور الناقل الآلي الذي يمرر القمح إلى الجهاز الفاصل للحجارة (L'EPPERREUR) و مهمته فصل الأجزاء المتساوية للقمح من حيث الحجم. بهذا يكون القمح قد تمت تنقيته من كل الأجزاء الزائدة، ولم يبقى سوى فصل الغبار العالق وهذا من مهمة جهاز المشط (LA BROSSE) حيث تقوم بعملية دورانية بفصل فيها الغبار عن القمح حتى يكون القمح في حالة حسنة مقارنة مع حالته الأولى.

- التنظيف بالماء

تأتي هذه المرحلة عقب مرحلة التنظيف الجاف حيث يدخل القمح في آلة تسمى بالغالسلة (la Laveuse) تقوم هذه الآلة بتبليل القمح بالماء و خلطه خلطا قوياً حتى يتثنى لها غسله غسلاً محكماً. ثم يمر القمح المغسول (المبلل) عبر ناقل آلي فيصعد عبر أسطوانات كبيرة تسمى أسطوانات الراحة (silos de repos) حيث يخزن فيها لبضع ساعات و تتراوح مدة راحته 24 ساعة ومن خلال المراحل السالفة الذكر يكون القمح في حالة معالجة و تنظيف جيدة تأهلاً لعملية الطحن.

3.1.2.4. عملية الطحن

هي أهم مرحلة من مراحل الإنتاج، وهنا تتدخل مراقبة الجودة والنوعية و مهمتها مراقبة مدى توفر بعض الشروط مثل : الرطوبة في القمح لأن النوعية تتبع نسبة الرطوبة للقمح، فكلما كان القمح قليل الرطوبة كانت النوعية رديئة و العكس كذلك ، كما يجب توفر الصيانة المستمرة للآلات، فالآلات المستعملة لطحن القمح الصلب تختلف عن تلك المستعملة في طحن القمح اللين.

4.1.2.4. مرحلة التعبئة و التغليف

تعتبر آخر مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية و تجدر الإشارة إلى أن عملية التغليف لمنطقة مطاحن تيارت هي عملية يدوية، حيث يتم تعبئة السميد و الدقيق في أكياس ذات أحجام مختلفة من 10 إلى 50 كيلوغرام و هذا حسب متطلبات السوق.

2.1.2.4. منتجات منظمة مطاحن تيارت

- منتجات القمح الصلب

عند طحن هذا النوع من القمح ينتج عنه شكلين من السميد بالإضافة إلى الفضلات الناجمة عن الطحن.

أ-السميد الممتاز: هذا النوع له معايير تحديد جودته، تتعلق بحجم الحبة، لون القشرة، فمثلاً اللون الأصفر يدل على النوعية الجيدة للحبوب وهو يعكس الجودة الجيدة.

ب-السميد العادي: هو أقل درجة من سابقه من حيث الجودة من جهة و من حيث السعر من جهة أخرى، فهذا يعتبر دافع كبير لزيادة الطلب عليه من طرف المستهلك لذلك فهو أكثر إنتاجاً من طرف الوحدة لأنها أكثر إستهلاكاً من سابقه.

كما أن هناك نوع ثالث هو السميد الأحمر (3SF) و هو سميد من نوع خاص ينتج من القشرة بالدرجة الأولى و لديه فوائد طبية عديدة لذلك له طلب من طرف المستهلكين، أما سعره فيتحدد في السوق حسب الطلب.

بعد السميد تأتي الفضلات المتمثلة في النخالة بأنواعها و هي تشكل نسبة 21.42 % من كل قنطر مطحون من القمح الصلب و هذه الفضلات مطلوبة هي الأخرى في السوق خاصة في سنوات الجفاف و سعرها يحدد حسب درجة الطلب عليها والجدول (6-4) يوضح منتجات القمح الصلب لمنظمة مطاحن تيارت.

الجدول رقم (11): منتجات القمح الصلب

المنتج	الكمية بالقنطر	النسبة %
سميد ممتاز	50135	%18.30
سميد عادي درجة 1	44974	%16.42
سميد عادي درجة 2	106813	%39
3 SF	17213	%6.28
النخالة	54784	% 20
المجموع	273919	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق قسم الإنتاج

- منتجات القمح اللين

عند طحن هذا النوع من القمح ينتج عنه عدة أصناف من الدقيق، و بعض فضلات الطحين المتمثلة في النخالة بأنواعها و هي كما يلي:

أ- الدقيق الممتاز: هذا النوع من الدقيق هو ذو نوعية جيدة و له معايير تحدد جودته، تتعلق بحجم الحبة، لون القشرة، كما أن سعره يتحدد وفقاً للطلب في السوق.

ب- الدقيق العادي: هو أقل جودة من سابقه، وهو أكثر إنتاجاً من طرف الوحدة، وأكثر استهلاكاً من طرف المواطنين وحتى الخبازين وذلك لانخفاض سعره مقارنة مع الأول.

كما أن الفضلات الناجمة عن عملية طحن هذا النوع من القمح و المتمثلة في النخالة تشكل حوالي نسبة 42 % من القنطر المطحون، وهي الأخرى مطلوبة في السوق لاستعمالها في تغذية الأنعام وغيرها والجدول الموالي يبين كمية منتجات القمح اللين.

الجدول رقم (12): منتجات القمح اللين.

النسبة	الكمية بالقطار	المنتج
% 7.57	13962	دقيق ممتاز
% 55.18	101983	دقيق عادي
% 37.25	68855	نخالة
% 100	184.800	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق قسم الإنتاج .

3.1.2.4. العوامل المتحكمة في المنتج

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة عوامل تتحكم في منتجات منظمة مطاحن تيارت ذكر منها ما يلي:

-المواد الأولية المستعملة

إن جودة أو رداءة المنتج ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالمادة الأولية التي تخضع هي الأخرى إلى معايير وصفية منها داخلية و أخرى خارجية :

أ- الخارجية منها تتعلق بحجم حبة القمح. فالقمح الجيد تكون حبته كبيرة عكس الرديء، كذلك من مواصفات الجودة ثقل وزن حبة القمح و بالتالي فهذا المعيار دلالة على وجود مواد معدنية في القمح، كما نجد من مواصفات الجودة الخارجية لون حبة القمح المستعمل، فالقمح الجيد النوعية يكون لونه أصفر ويميل إلى السمرة عكس القمح ذو اللون الأبيض الذي هو أقل جودة من الأول، بالإضافة إلى معيار آخر يتعلق بقساوة حبة القمح، فالقمح القاسي أحسن من القمح الأقل قساوة.

ب- أما الداخلية هي تلك المواصفات المتعلقة بما تحتويه حبة القمح من مواد، فأولها نسبة الرماد Taux de cendre والتي يعني بها نسبة المواد المعدنية التي تحتويها، وهذه النسبة تحدد في

المخبر ومن خلال التجربة، فعند حرق حبة القمح نستطيع الكشف عن المواد المعدنية، أما معبار الجودة فهو متمثل في القوة المخبزية « La force boulangère » والتي تعني درجة تحرير خبز الدقيق عند خلطه بال الخميرة، فدقيق القمح الجيد يتخرّم بسرعة أما دقيق القمح الرديء فهو أبطأ.

-الآلات المستعملة في الإنتاج

إن نوعية المنتوج تتأثر مباشرة بنوعية الوسيلة أو الآلة المستعملة فكلما كانت آلات الإنتاج حديثة، متطورة وخاضعة للصيانة المستمرة، كلما كان الإنتاج جيدا. وهذه المنظمة بإعتبارها مكونة من 06 وحدات إنتاجية تعود كلها إلى العهد الإستعماري، مما يميزها هو القدم، وهذا ما ينعكس على نوعية المنتوج. كما أن هذه الآلات بدأت تفقد قدرتها الإنتاجية هذا ما دفع المنظمة إلى صيانتها بشكل مستمر وحتى التصليح أو التجديد إذا تطلب الأمر ذلك.

-الطاقة البشرية

تعد الطاقة البشرية إحدى العناصر الأساسية لنشاط منظمة مطاحن تيارت لأن العنصر البشري هو المشرف على تنفيذ الخطط والقرارات ومتابعة مدى سريانها في جميع مراحل الإنتاج، وبالتالي نجاعة هذه القرارات تعود إلى كفاءة من يقوم بذلك، فالنسبة للوحدة فهي تعتمد على طاقة بشرية معتبرة بعضاها خريجي الجامعات من مهندسين في الميدان، تقنيين...الخ. وبالبعض الآخر يمتاز بالخبرة نظرا للأقدمية في مزاولة النشاط كل ذلك من شأنه تمكين المنظمة من تحقيق أهدافها.

2.2.4.سياسة التسويق

إن عملية تسويق المنتجات في مؤسسة مطاحن تيارت دوراً بالغ الأهمية في سياستها التسويقية، ذلك لأن السعر يعتبر وسيلة هامة لجذب المستهلك و سلاح لمواجهة المنافسين.

1.2.2.4.الإستراتيجية السعرية المطبقة

باعتبار السعر أحد عناصر المزيج التسويقي، إذا لم نقل أهمها، فعلى المنظمة الأخذ بعين الإعتبار هذا العنصر، وذلك من خلال إختيار إستراتيجية سعرية معقولة أي تحديد سعر تستطيع المنظمة من خلاله ترويج منتوجاتها من جهة ومواجهة المنافسة من جهة أخرى. ولهذا فإن منظمة مطاحن تيارت تحدد الأسعار بإحتساب تكاليف الإنتاج و بإعتبارأن أسعار شراء المادة الأولية تتغير حسب العرض والطلب، أي بالانخفاض والإرتفاع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإستراتيجية

السعوية تتغير بتغير إستراتيجية السوق، لأن المنظمة لا تستطيع التحكم في ميكانيزمات السوق تحكماً تاماً نتيجة تدخل المؤسسات الخاصة في إنتاج وتسويق نفس المنتج وباستعمال وسائل وتقنيات حديثة مقارنة مع وسائل المنظمة التي تعود إلى عهد قديم.

2.2.2.4 العوامل المتحكمة في تحديد السعر

حسب الدراسة التي قمنا بها في المنظمة هناك ثلاثة عوامل تحكم في تحديد سعر منتجاتها هي على النحو التالي:

أ - تكاليف شراء المادة الأولية

باعتبار منظمة مطاحن تيارات منظمة إنتاجية بالدرجة الأولى، أي تقوم بتحويل منتوج القمح من حالته الطبيعية إلى دقيق أو سميد وهذا عبر المراحل المذكورة سابقاً، فهي تقوم بحساب كل المصارييف الداخلة في الشراء وهي تحسب على الشكل التالي:

$$\text{تكلفة الشراء} = \text{ثمن الشراء} + \text{مصاريف الشراء}$$

فبالنسبة للشراء فإن المنظمة تعتمد في تموينها بالحبوب إما من الديوان الوطني (OAIC) ويحدد سعر الشراء في هذه المرحلة حسب العرض والطلب وحسب الموسم: فمثلاً الأسعار في فصل الصيف تكون أقل منها في الفصول الأخرى، ويرجع هذا إلى موسم الحصاد خاصة عندما تكون هناك وفرة في الإنتاج، وبالإضافة إلى OAIC هناك تموين من طرف الخواص، وهذا في حالة ما إذا كان السعر منخفضاً مقارنة مع الممول الأول.

ب - تكلفة الإنتاج

تتمثل هذه التكاليف في كل المصارييف المتعلقة بالإنتاج سواءً التي تتعلق باليد العاملة مثلاً، أو تلك المتعلقة بالإدارة ومصاريف النقل وغيرها من المصارييف التي تتعلق بالعملية الإنتاجية ، إضافة إلى مصاريف التموين بالأكياس من مختلف الأحجام وهي تحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{تكلفة الإنتاج} = \text{تكلفة الشراء} + \text{مصاريف الإنتاج}$$

ج - تكلفة التوزيع

هي تتعلق بكل المصارييف التي تخص الشحن الأولى إضافة إلى مصاريف النقل ومصاريف

التخزين والإفراغ وغيرها و هي تحسب كما يلي:

$$\text{تكلفة التوزيع} = \text{تكلفة الإنتاج} + \text{مصاريف التوزيع}$$

والجدولين الموالين يوضحان أسعار السميد والدقيق لدى منظمة مطاحن تيارت.

الجدول رقم (13): أسعار الدقيق.

سعر البيع بالتجزئة بالـ دج	سعر البيع بالجملة بالـ دج	المنتج
2400.00	2370.00	دقيق ممتاز 10 كغ
2450.00	2420.00	دقيق ممتاز 05 كغ
2500.00	2470.00	دقيق ممتاز 02 كغ
2520.00	2490.00	دقيق ممتاز 01 كغ
2050.00	2020.00	دقيق عادي 25 كغ
1950.00	1920.00	دقيق عادي 50 كغ

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق قسم المبيعات.

الجدول رقم (14): أسعار السميد.

سعر البيع للمستهلك	سعر البيع بالجملة	المنتج
2850.00	2820.00	سميد ممتاز دقيق 25 كغ
2900.00	2870.00	سميد ممتاز دقيق 10 كغ
2950.00	2920.00	سميد ممتاز متوسط 25 كغ
3100.00	3070.00	سميد ممتاز متوسط 10 كغ
3150.00	3100.00	سميد ممتاز خشن 10 كغ
2860.00	2830.00	سميد عادي صنف (1) 25 كغ
2950.00	2920.00	سميد عادي صنف (1) 10 كغ
2500.00	2470.00	سميد عادي صنف (2) 25 كغ
2550.00	2520.00	سميد عادي صنف (2) 10 كغ
1950.00	1920.00	سميد أحمر 3SF 25 كغ
-	1370.00	مشتقات النخالة 100 كغ

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق قسم المبيعات.

3.2.4. سياسة الترويج

تعني بالترويج كل العمليات المتعلقة بعملية الاتصال بين منظمة مطاحن تيارت و المستهلك، ونجد أن الترويج في منظمة مطاحن تيارت لم يُلْجأُ إليه بصفة أساسية إلا في السنوات الأخيرة ،منذ حوالي ستة سنوات، ذلك لأن المنظمة كانت منذ سنوات طويلة تعتمد في تسوييرها على سياسة واحدة وهي الإنتاج من أجل البيع فلم يكن لها منافس في السوق المحلية.

أما الآن والمنظمة أمام تحديات إقتصاد السوق ومتطلباته . كل ذلك أدى إلى تغيير مفهوم التسويق من نظرية "الإنتاج قبل التسويق" إلى نظرية "التسويق قبل الإنتاج" بالنسبة لمنظمه مطاحن تيارت وذلك لما فرضته عليها ميكانيزمات السوق من تغيير في إستراتيجيتها تجاه المنافسة والأسعار. وحالياً تتعرض منتجات المنظمة إلى منافسة قوية داخل الأسواق المحلية خاصة أمام منتجات مطاحن مهedia، مطاحن الأغواط، مطاحن قصر البخاري، ولاسيما الخواص مثل منتجات سيم، ويمكن القول بأن منظمة مطاحن تيارت تواجه حالة عدم إستقرار نظراً للمنافسة الحادة المفترضة عليها في السوق المحلية من طرف الخواص والمؤسسات العمومية، حيث إقتحمت هذه الأخيرة السوق المحلية بإنتهاز فرصة إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية.

وفيما يخص الترويج لاحظنا أن المنظمة قد انتهت عدة أساليب ترويجية وذلك للتعریف بمنتجاتها من جهة، والتأكيد على إستمرار جودتها من جهة أخرى بهدف جذب الزبائن من الأسواق الوطنية ومن ثم تحقيق أهدافها التسويقية.
ومن الأساليب الترويجية التي إعتمدتها المنظمة ما يلي :

1.3.2.4. التغليف

يعتبر التغليف وسيلة مباشرة للاتصال بالمستهلك، وميزة من ميزات المنتوج التجاري، وتوجد عدة اعتبارات في الغلاف تضمن شهادة المنتوج وهي:

أ - مادة التغليف

وهي المادة المكونة للغلاف، وقد تدرجت المنظمة في إستعمال مادة التغليف فسابقاً كانت تستعمل بكثرة أكياس 100 كلغ من الخشنة، ثم إرتقت إلى إستعمال أكياس البلاستيك في تغليف مادة الدقيق وأكياس الورق الرفيع في تغليف مادة السميد أما حالياً فقد تخلت نهائياً عن إستعمال الأكياس الخشنة وعواضتها بأكياس البلاستيك في تغليف كل من السميد والدقيق ومشتقاتهما.

ب - حجم الأكياس

أما عن حجم الأكياس فالمنظمة تحرص على توفير مختلف الأحجام مراعاة لطلب زبائنها ومحاولة منها لجذبهم لشراء منتجاتها. حاليا نجد أن المنظمة خصصت أكياس ذات 25 كلغ و 10 كلغ لكل من السميد والدقيق بمختلف أنواعهما، إضافة إلى ذلك أكياس ذات 50 كلغ و 1 كلغ للدقيق.

ج - مظهر الغلاف

ويخص كل ما هو مكتوب على الغلاف من عبارات ورسومات إشهارية تزيد من شهرة المنتوج، ورمز المنظمة الإشهاري هو الآخر من بعده تطورات.

2.3.2.4 الإعلان

تقوم المنظمة بحملات إعلانية بهدف ترويج مبيعاتها وهي تستعمل في هذا العنصر الترويجي المهم عدة وسائل أهمها: الجرائد، الصحف، الوطنية أو الإشهار عبر الراديو، خاصة بوجود إذاعة محلية سهلت لها ذلك. أما بالنسبة للتلفزيون، فإن المنظمة لا تلجأ للإعلان فيه نظراً لتكليف الباهضة مقارنة مع الصحف والراديو.

3.3.2.4 بطاقات الزيارات

تقوم المنظمة في عدة مناسبات بإستخدام بطاقات الزيارات لدعوة ممثلي المؤسسات المحلية بنفس الإختصاص، للحضور كضيف لدى المنظمة والإطلاع على منتجاتها وسير أعمالها وتعتبر هذه البطاقات كوسيلة ترويج.

4.3.2.4 المشاركة في المعارض والتظاهرات الاقتصادية

إن منظمة مطاحن تيارت تحرص على إكتساب ثقة زبائنها والإطلاع عليهم على منتوجاتها شاركت في عدة معارض وطنية و دولية وأيضا تظاهرات إقتصادية عرضت من خلالها مختلف منتوجاتها وإستلمت على إثرها عدة شهادات شرفية. ومن أهم هذه المعارض و التظاهرات الاقتصادية في السنوات الأخيرة نجد: [06، ص 132]

أ- معرض الجزائر الدولي الرابع والثلاثين

تم إفتتاحه بالجزائر العاصمة من 13 إلى 24 جوان 2001 تحت شعار "الجزائر، التحدى

الإقتصادي"، وقد سجلت مطاحن تيارت حضوراً متميزاً و إيجابياً. كما أتاحت لها هذه التظاهرة الإقتصادية تقييم وجودها، ليس فقط بين المؤسسات الوطنية، بل حتى بالنسبة لمثيلاتها من المؤسسات الأجنبية، كما يسمح بتدارك النقص وتجاوزه بكل الطرق الممكنة، كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مشاركة منظمة مطاحن تيارت في عدة معارض دولية منها المعرض الدولي بالملكة العربية السعودية الذي نظم من 09 إلى 14 جوان 2001.

ب - أبواب مفتوحة من أجل ضمان النوعية

بالتنسيق مع المعهد الجزائري للتقسيس (IANOR) وتحت إشراف مجمع الرياض تيارت، نظمت منظمة مطاحن تيارت يوم دراسي خاص بضمان النوعية أيام 28 فبراير 2001 وتهدف هذه التظاهرة إلى بلوغ مستوى التأهيل لنيل الشهادة الجودة لطرق المنظمة بباب التصدير و تصنف ضمن العلامات المعترف بها وطنياً ودولياً على حد سواء، وإقناع المسيرين والعمال والمستهلكين بمؤهلات المنظمة الإيجابية.

ج - معرض الإنتاج الوطني بوهران

نظم هذا المعرض من 23 أبريل إلى غاية 03 ماي 2001 بمدينة وهران تحت إشراف المنظمة العمومية للتظاهرات الإقتصادية، ومن خلاله سجلت مطاحن تيارت حضوراً بارزاً بين المشاركين بمنتوجاتها المختلفة.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره تعمل منظمة مطاحن تيارت على تنظيم أبواب مفتوحة بمدينة تيارت طيلة أشهر السنة، فنجد مثلاً الأبواب المفتوحة على النوعية التي نظمت مؤخراً بمعهد الفلاحة بتيارت في 28 فبراير 2003، وأيضاً تنظيم يوم حول الأمن الصناعي والمحيط خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 18 ماي 2003 بتيارت.

4.2.4. سياسة التوزيع

يعتبر التوزيع أحد العناصر المكونة للمزيج التسويقي، فالمنظمة تعطي له نوع من الأهمية، وهذا بهدف إيصال المنتوج إلى المستهلك وبهذا فهو جوهر العملية التسويقية و آخر تنويع للعملية الإنتاجية.

1.4.2.4. أنواع التوزيع لمنظمة مطاحن تيارت

أ- التوزيع المباشر

يكون هذا النوع من التوزيع من طرف الوحدة نفسها، ويسمى هذا الأخير بالبيع الشخصي

حيث تقوم هذه الوحدة بتوزيع منتجاتها دون الاعتماد على الوسطاء أو الموزعين، وهناك بعض الأسباب دفعت الوحدة إلى ذلك:

- ضمان الإتصال المباشر لمعرفة ما يرغبه المستهلك من السلع والحصول على المعلومات المتعلقة بالسوق.
- محاولة التخلص من المخزون والبحث عن أسواق جديدة.
- الرغبة في الرقابة على السوق.
- ضمان الحصول على الربح دون مشاركة الوسطاء.
- الحصول على بعض هامش الربح وذلك بالتخفيض الذي تحدثه في سعر السلع.

ب- التوزيع غير المباشر

تعتمد المنظمة التوزيع غير المباشر بإعتباره همزة وصل تتمثل في الموزعين والوسطاء الذين يصلون بين المنظمة ومستهلكيها حيث يحدد دورهم في تصريف المنتجات، الأمر الذي يسهل على الوحدة توزيع منتجاتها وهذا حتى خارج السوق المحلية.

2.4.2.4. مستويات التوزيع

هناك أربع مستويات تتعامل معها المنظمة لتصريف منتجاتها هي كالتالي:

أ - تجار الجملة

تنتهي المنظمة مع تجار الجملة سياسة توزيعية خاصة فلديهم إمتيازات من طرف المنظمة بإعتبارهم زبائن من الدرجة الأولى، ومن هذه الإمكانيات نجد أولوية الشحن مباشرة من الوحدة وكذلك الاستفادة من التخفيض في السعر مقارنة مع الفئات الأخرى.

ب - تجار التجزئة

يمثلون فئة التجار العاديين أي أصحاب المحلات و هؤلاء يحصلون على كميات أقل مقارنة مع تجار الجملة، وبأسعار تفوقها بقليل، كما أنهم يمنحون أيضاً إمتياز الشحن من المطحنة وذلك عكس ما كانت تستعمله هذه الأخيرة سابقاً، أي تموين مراكز التوزيع ويتم الشحن من هذه المراكز ، ومن ثم زيادة مصاريف النقل على الزبائن.

ج - الخبازين

تتعامل الوحدة معهم تعاملًا خاصاً وذلك بإعتبارهم منتجوا المادة الأكثر استهلاكاً في المجتمع إلا وهي الخبز، الذي يتطلب تموين مادة الدقيق من الوحدة.

د - المستهلكين الأفراد

باعتبار أن المستهلك الفرد هو المعنى الأول بعملية الإنتاج، فلولاه ما كانت العملية الإنتاجية، لذلك وتحسيناً لخدماتها تجاه زبائنها جعلت الوحدة نقاط بيع موزعة عبر المدينة تسمى بمستودعات المستهلكين ، بحيث يرجع الهدف من وراء إنشاء هذه المراكز تسهيل مهمة التوزيع وجعلها في متناول الجميع وفي كل الأوقات.[133، ص10]

3.4.2.4 خطوات التوزيع

تعني بخطوات التوزيع الإجراءات التي تتخذها المنظمة من أجل التسيير الحسن لعملية التوزيع وهي على الشكل التالي:

أ - الخطوة الأولى

تقديم بطاقة الزبون وذلك بعد تقديم الزبون ملف كامل يشمل المعلومات الخاصة به كالإسم واللقب وكذلك المعلومات الخاصة بنشاطه .

ب - الخطوة الثانية

سواء كان الزبون تاجر جملة أو تجزئة أو خباز وجب عليه تقديم وصل الطلبية والكمية التي يحتاجها من السلع حيث يدفعها عند مركز التوزيع، الذي يقوم بتقاد المخزونات ليرى إمكانية حصول الزبون على طلبيته من السلع.

ج - الخطوة الثالثة

في حالة توافق الطلب مع المخزون على الزبون دفع قيمة الطلبية سواء ببيان دفع المبلغ في حساب المنظمة مباشرة أو تقديم شيك بمبلغ الطلبية، وتقوم المنظمة فيما بعد بقبض المبلغ من البنك.

د - الخطوة الرابعة

يقوم قسم المحاسبة بتحرير ستة نسخ لفاتورة الشراء، بحيث تبقى نسختان في مركز المحاسبة والأخرى تسلم إلى الزبون، وأخر خطوة هي ذهاب الزبون بالنسخ الأربعة إلى المطحنة حيث يسلم ثلاثة نسخ إلى مصلحة إدارة المبيعات ويحتفظ بوحدة ثم تشحن له الكمية المحددة في الفاتورة.

3.4. محاولة تقييم نظام المعلومات التسويقية وعملية إتخاذ القرار في المنظمة

1.3.4 الإستماراة

الجدير بنا في هذا الصدد أن نتطرق إلى كيفية تحضير الإستبيان قبل التطرق إلى الأسئلة، حتى يمكننا ذلك من التفسير المنطقي والجيد لنتائج الإستبيان.

1.1.3.4. محاور الإستبيان

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى نظام المعلومات التسويقية وعملية إتخاذ القرارات، الذي مكنا من التوصل إلى نتائج نظرية، حيث نحاول في هذا الفصل التطبيقي التوفيق بين ما هو نظري وما هو موجود في الواقع التطبيقي، وعلى هذا الأساس تناول الإستبيان عدة محاور أهمها:

أ- البيانات

لا يمكن تخيل نشاط تسويقي من دون الحاجة إلى البيانات، حيث يتم معالجتها وتفسيرها وإستخلاص النتائج منها، والتي تمثل في النهاية المعلومات التي تعتبر مخرجات نظام المعلومات الممكن إستعمالها في إتخاذ القرارات التسويقية، فالبيانات إذاً تعتبر العمود الفقري لعملية إتخاذ القرارات التسويقية الخاصة بالمزيج التسويقي و ركزنا في هذا المحور على مصادر البيانات وأنواعها، بالإضافة إلى الصعوبات التي يمكن أن يواجهها متى إتخاذ القرارات في الحصول عليها ومعالجتها وتخزينها.

ب - المعلومات

إن منظمة مطاحن تيارات تهدف إلى تحقيق وبلغ أهدافها المسطرة، التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال جودة ونوعية المعلومات التي تتوقف عليها عملية إتخاذ القرارات الإدارية عامة والقرارات المرتبطة بالمزيج التسويقي خاصه. فالمعلومات لها علاقة أساسية بالبيانات، فعلاقتها كعلاقة المواد الخام بالمنتج النهائي، أي أن نظام المعلومات هو الذي يقوم بتحويل البيانات وإعدادها إلى معلومات يمكن استخدامها في إتخاذ القرارات التسويقية وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مخرجات نظام معين المتمثلة في المعلومات يمكن أن تكون مدخلات لنظام آخر.

ج - نظام المعلومات التسويقية

إن المعلومات التي يحتاجها متخد القرارات التسويقية في المنظمة عامة ومنظمة مطاحن تيارات خاصة، تعتمد على ما يواجهه متخد القرارات من مشاكل ومتغيرات تتسم بالإستمرارية، وبطبيعة الحال يحتاج رجال التسويق إلى المعلومات الشاملة والمتعددة عن البيئة التسويقية التي تعمل المنظمة في ظلها والمتغيرات التي تحملها. هذه المعلومات التي لا يمكن توفيرها إلا من خلال وجود نظام المعلومات التسويقية الذي يعتبر حجر الأساس بالنسبة للنشاطات التسويقية.

كما يعتبر نظام المعلومات التسويقية أداة فعالة في إتخاذ القرارات التي تعتبر جانبًا حيويا ومهمًا ويساهم نظام المعلومات التسويقية في توفير معلومات دقيقة ذات علاقة مباشرة مع المشكل التسويقي المراد إتخاذ قرار بشأنه، ذلك أن نظام المعلومات التسويقية ما هو إلا مجموعة العناصر المتمثلة في الأفراد والآلات والبرامج التي تتفاعل مع بعضها البعض بغية تحقيق أهداف المنظمة.

د - القرارات التسويقية

إن نجاح المنظمات وتحقيقها لأهدافها التسويقية يقترن دوماً بطبيعة القرارات المتخذة خصوصاً وأن القرارات التسويقية باتت تستند على معلومات وبيانات تعكس الحالة القائمة في البيئة التسويقية و ما يجب القيام به لمواجهة مشكلة معينة أو استغلال فرصة متاحة في السوق، كل ذلك يجعل من السرعة والدقة والموضوعية من أهم خصائص المعلومات الواجب إتخاذها بعين الاعتبار لدى متخد القرار.

كما تعتبر القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي محل بحثنا على درجة بالغة من الأهمية والمتمثلة في ما يلي:

أ- القرارات الخاصة ب المنتجات المنظمة

هي عبارة عن مجموعة القرارات المتعلقة بتقديم منتجات جديدة أو تطوير منتجات حالية، أو تحسينها أو قرارات تتعلق بحذف وإستبعاد منتج من مزيج منتجاتها.

ب- القرارات الخاصة بتسعير منتجات المنظمة

و تتمثل في مجموعة القرارات المتعلقة بالمقابلة بين سياسة تسعير منتجات المنظمة بما في ذلك كسر السوق أو كشطه بالنسبة للمنتجات الجديدة، بالإضافة إلى اختيار السياسة السعرية المناسبة لمنتجاتها الحالية سواء تعلق الأمر بالسعر الترويجي أو السيكولوجي أو الجغرافي.

ج- القرارات الخاصة بالمزيج الترويجي

تشمل هذه القرارات على تحديد ميزانية الترويج لمنتجات المنظمة وكذا الوسائل الترويجية والأساليب التي تتناسب مع كل منتج من منتجاتها.

د- القرارات الخاصة بالتوزيع

هي عبارة عن القرارات الخاصة بأساليب التوزيع، سواء تعلق الأمر بالتوزيع المباشر أو بالإعتماد على الوسطاء والقرارات الخاصة بنطاق التوزيع، وإختيار أفضل الوسطاء بما يتواافق وأهداف المنظمة.

وتتجدر الإشارة إلى أن القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي تقوم أساساً على وجود نظام معلومات تسويقية يقوم بدور فعال في إتاحة المعلومات بمواصفات قياسية تساهمن بدورها في رفع مستوى كفاءة عملية إتخاذ القرارات في المنظمة بشكل عام و القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي على وجه الخصوص.

1.3.4. اختيار العينة

لقد قمنا بإختيار عينة مكونة من 25 شخص يعملون بمنطقة مطاحن تيارت، ويعتبر هذا العدد كافي لعدة اعتبارات أهمها ما يلي:

- العينة هي عبارة عن مجموعة إطارات تعمل في المنظمة.
 - عدد أفراد العينة كافي بالنسبة لعدد الإطارات العاملة في المنظمة.
- وتتضمن العينة أربعة عناصر تخص أفرادها هي كالتالي:

أ - الجنس

يعتبر الجنس عاملًا مهمًا في الإستبيان ويوجد اختلاف بين الذكر والأنثى في الإجابة، فنجد المرأة دومًا تخاف المشاكل عند الإجابة على الأسئلة عكس الرجل، وهذا ما يعتبر عاملًا أساسياً في تحليل نتائج الإستبيان.

ب - السن

يلعب السن دورًا هامًا في تحليل معطيات الإستبيان وذلك لأن فئة الشباب يكونون في غالب الأحيان غير جادون بحيث يأخذون الأمور بشيء من السطحية بينما فئة الكبار ف تكون أكثر موضوعية في الإجابة على الأسئلة، لذلك يجب أخذ السن بعين الاعتبار عند تحليل النتائج.

ج - الأقدمية

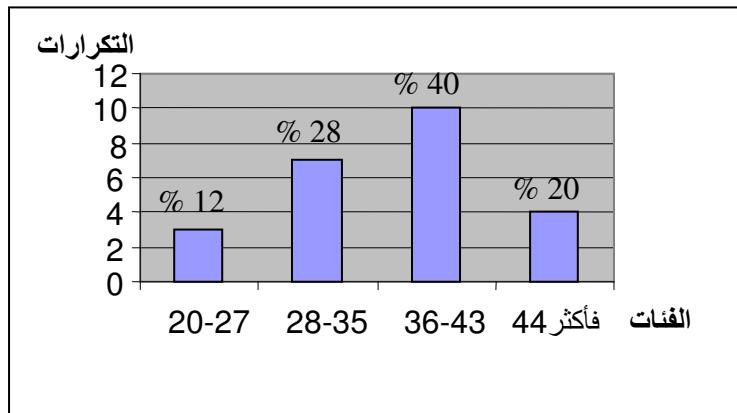
إن أقدمية العمال في المنظمة ذات أهمية بالغة لما لهم من معرفة تتناسب ودرجة أقدميتهم في المنظمة، هذه الأخيرة تساعد في تحليل البيانات تحليلًا جيدًا ، كما أن وجود العامل في جماعات داخل المنظمة، وإحتكاكه بمختلف العمال يجعله ذو موضوعية أكبر في الإجابة مقارنة مع العمال الذين ليس لهم خبرة، وعلى هذا الأساس ركزنا على هذا العنصر أكثر عند تحليل البيانات الخاصة بالإستماراة.

3.1.3.4 تحليل البيانات الخاصة بالعينة

يتم تحليل البيانات الخاصة بأفراد العينة المنتقاة من خلال خصائص العينة و التي هي كالتالي:

أ - التحليل حسب السن

بعد عملية تجميع البيانات من الإستماراة، الخاصة بسن أفراد العينة المختارة تمكنا من تلخيصها على شكل جدول يحدد فئات السن وعدد الأفراد المقابل لكل فئة وكذا نسبة كل فئة مقارنة مع العدد الكلي لأفراد العينة والجدول التالي يبيّن ذلك.

الجدول رقم (15): توزيع عدد الإطارات

البيان الفئه	النسبة	التكرار
27-20	% 12	3
35-28	% 28	7
43-36	% 40	10
فأكثر 44	% 20	5
المجموع	% 100	25

الشكل رقم (21): توزيع عدد الإطارات حسب السن

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من الإطارات تتحصّر في فئة السن (36-43) حيث تمثل هذه النسبة 40 % من مجموع العينة، والتي يقدر عددها بعشر (10) إطارات وتليها فئة (35-28) بنسبة أقل منها وتمثل 28 % وعدهم 7 إطارات، ثم بعد ذلك فئة (44 فأكثر) بنسبة تقدر بـ 20% بعدد 5 إطارات وأخيراً فئة (27-20) بنسبة 12 % بعدد 3 إطارات. ومما سبق يمكن أن نستنتج أن إستحواز الفئة (36-43) على أكبر عدد من الإطارات المستجوبة يعود إلى كون منظمة مطاحن تيارت تعتمد على توظيف الإطارات بعد تخرجهم من الجامعة وتمتعهم بأقدمية معترفة، أي أن معظم المستجيبين تتقارب أعمارهم من 43 سنة أما بالنسبة لفئة (35-28) سنة، فإن المستجيبين من هذه الفئة يقاربون 28 سنة.

أما بالنسبة لفئة الأولى هناك 3 إطارات كلهم يفوقون 28 سنة مما يؤكد توظيفهم بعد إنتهاء الدراسات الجامعية والخدمة العسكرية، خاصة وأن أفراد هذه العينة عبارة عن ثلات ذكور، أما فيما يخص الأخيرة والمتمثلة في فئة 52 سنة فأكثر فهناك إطار يتمتع بأقدمية معترفة، ويقل عدد الإطارات في هذه الفئة التي تعتبر أقل الفئات مقارنة مع باقي النسب الأخرى وهذا راجع إلى:

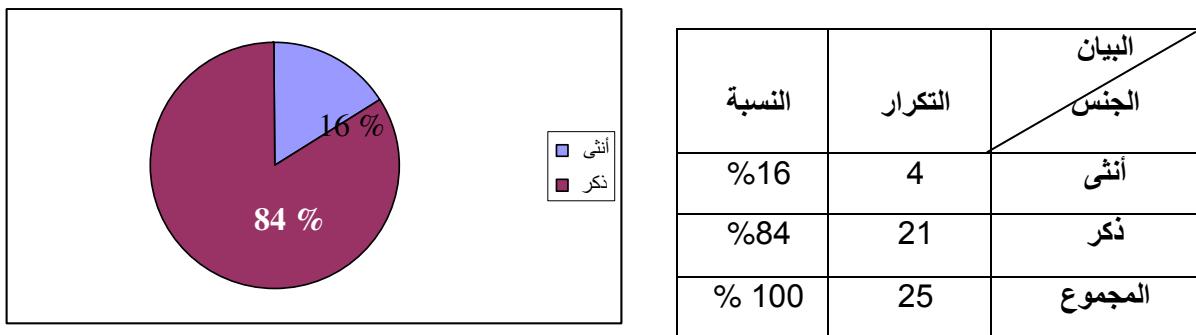
- مجموع النشاطات والمهام داخل منظمة مطاحن تيارت، يجب أن توكل للإطارات ذات التحكم في جميع الأقسام.

- تعمل منظمة مطاحن تيارت على إستخراج الإطارات الذين تقرب أعمارهم من سن التقاعد، بإطارات أخرى من أجل ضمان إستمرارية نشاط المنظمة وكذا العطاء.

ب - تحليل البيانات حسب الجنس

باعتبار الجنس أحد العناصر المهمة في الإستماراة المقدمة للإطارات وذلك لأهمية هذا الأخير في الفرق بين الرجل والمرأة في التعبير عن الرأي والموضوعية في ملء الإستماراة، يمكن وضع البيانات الخاصة بالجنس و التي جمعناها في الجدول والشكل أدناه:

الجدول رقم (16): توزيع عدد الإطارات حسب الجنس.



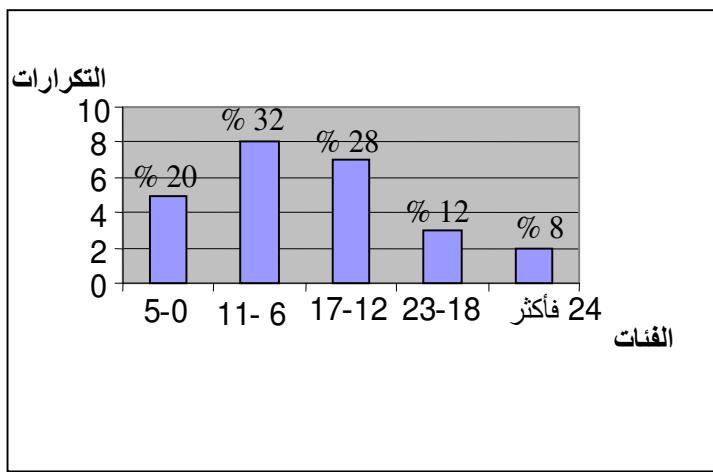
الشكل رقم (22): توزيع عدد الإطارات حسب الجنس.
المصدر: الإستماراة الموجهة للإطارات

من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ أن المستجيبين من أفراد العينة هم عبارة عن ذكور بنسبة 84 % والعدد يقدر بـ 21 إطار أما فيما يخص الإناث فالنسبة قليلة وتمثل 16 % بعد يقدر بـ 4 إناث وهذا راجع إلى قلة العنصر النسوي على مستوى منظمة مطاحن تيارت، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن العمل الذي يقوم به الإطارات في المنظمة مطاحن تيارت يناسب الذكور.

ج- تحليل البيانات حسب الأقدمية

إن أقدمية الإطارات في منظمة مطاحن تيارت على درجة بالغة من الأهمية بالنسبة لموضوعنا، لأنها تلعب دورا أساسيا في عملية إتخاذ القرارات، فالإطار ذو الأقدمية يمر بعدة مشاكل وخاصة تلك التي تستوجب إتخاذ قرارات رشيدة، والتي يمكن أن يكون قد مر بها يوما ما حيث أن الإطارات ذوي الأقدمية القليلة، لم تصادفهم مشاكل تتطلب إتخاذ القرارات وإن كان ذلك فهم مجبون على حلها اعتمادا على الإطارات الأكثر خبرة وأقدمية، ويمكننا وضع البيانات الخاصة بالأقدمية للإطارات في منظمة مطاحن تيارت في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): توزيع الإطارات حسب الأقدمية.



الشكل رقم (23): توزيع الإطارات حسب الأقدمية.

المصدر: الإستماراة الموجهة للإطارات

البيان الفئة	النسبة	النسبة
5 - 0	% 20	5
11 - 6	% 32	8
17 - 12	% 28	7
23 - 18	% 12	3
24	% 8	2
المجموع	% 100	25

المصدر: الإستماراة الموجهة للإطارات

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن أكبر نسبة تمثل 32 % و تمثل الفئة (11-6) سنة من الأقدمية وبمجموع 8 تكرارات، ثم تأتي الفئة (17-12) سنة من الأقدمية بنسبة 28 % وبعد يقدر بـ 7 إطارات، وبعد ذلك ثالث فئة أقل من 5 سنوات من الأقدمية تقدر بـ 24 % من العينة المستجوبة وبعد 6 إطارات وبعد ذلك تأتي فئة (23-18) سنة بنسبة 12 % وعدد يقدر بـ 3 إطارات وأخيرا نجد فئة 24 سنة فأكثر بنسبة 8 % وبإطارات إثنين.

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أن الإطارات المستجوبة جلهم من سن الشباب، ويتمتعون بأقدمية مناسبة التي تمكن التسيير الجيد لموارد المنظمة بما في ذلك تدفق المعلومات و إتخاذ القرارات، خاصة أن عامل الأقدمية له دور فعال في إتخاذ القرارات في منظمة مطاحن تيارت.

2.3.4 فرز وتوزيع الأجوبة حسب النسب

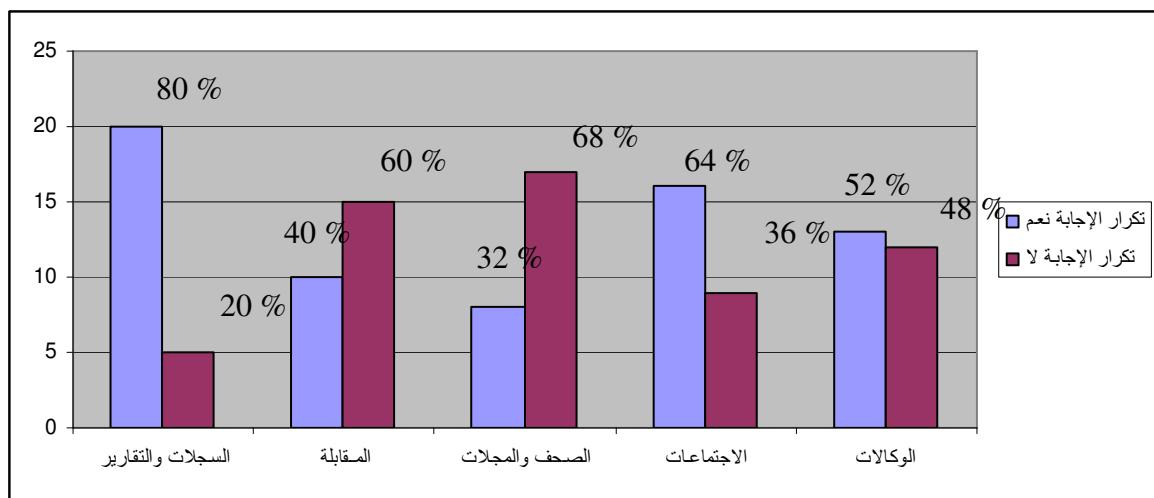
في هذا المطلب سنقوم بتوزيع وفرز الأجوبة عن الأسئلة المقدمة للإطارات وتحديد نسبها بغية تسهيل عملية تحليتها.

السؤال الأول : في اعتقادكم ما هي أهم مصادر البيانات بالنسبة لمنظمة مطاحن تيارت؟
السجلات و التقارير، المقابلة، الصحف والمجلات، المجتمعات أو الوكالات.

الجدول رقم (18): مصادر البيانات.

البيان المصادر	تكرار الإجابة نعم	نسبة %	تكرار الإجابة لا	النسبة
السجلات والتقارير	20	% 80	5	% 20
المقابلة	10	% 40	15	% 60
الصحف والمجلات	8	% 32	17	% 68
الاجتماعات	16	% 54	9	% 36
الوكالات	13	% 52	12	% 48

المصدر: الاستماراة الموجهة للإطارات.



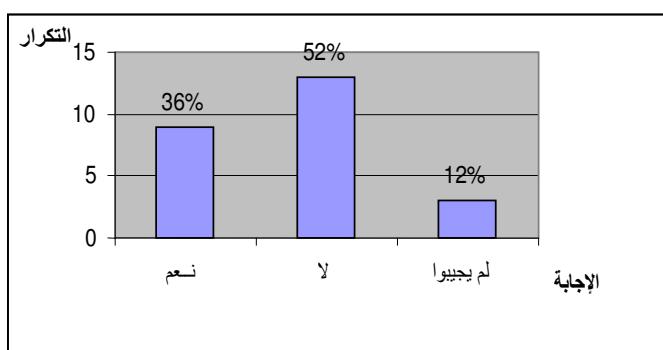
الشكل (24): مصادر البيانات.

المصدر: الاستماراة الموجهة للإطارات.

السؤال الثاني: في رأيكم ، هل هناك صعوبة فيما يلي:

- صعوبة الحصول على البيانات ؟

الجدول رقم (19): صعوبة الحصول على البيانات



البيان الإجابة	النسبة (%)	النكرار
نعم	% 36	9
لا	% 52	13
لم يجيبوا	% 12	3
المجموع	% 100	25

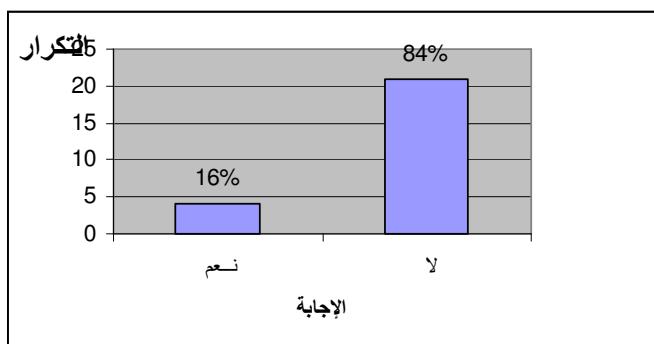
الشكل (25): صعوبة الحصول على البيانات

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

2- صعوبة تخزين البيانات؟

الجدول رقم (20): صعوبة تخزين البيانات



البيان الإجابة	النكرار	النسبة (%)
نعم	4	% 16
لا	21	% 84
لم يجيبوا	-	-
المجموع	25	% 100

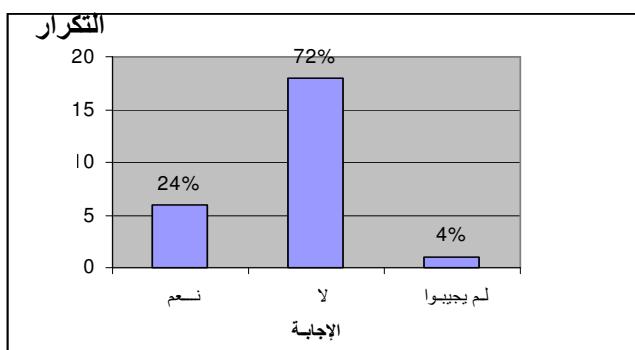
الشكل رقم (26): صعوبة تخزين البيانات.

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

- صعوبة معالجة البيانات؟

الجدول رقم (21): صعوبة معالجة البيانات



البيان	الإجابة \ التكرار	النسبة (%)
نعم	6	% 24
لا	18	% 72
لم يجيبوا	1	% 04
المجموع	25	% 100

الشكل رقم (27): صعوبة معالجة البيانات.

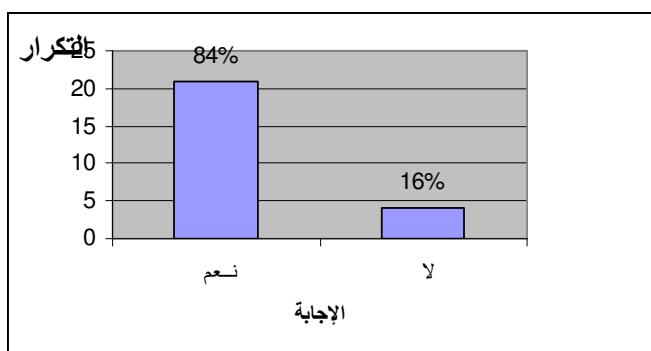
المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات.

المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات.

السؤال الثالث: في رأيكم ما هي أهم خصائص المعلومات لإتخاذ القرارات التسويقية:

- دقة المعلومات؟

الجدول (22): أهمية دقة المعلومات.



البيان	الإجابة \ التكرار	النسبة (%)
نعم	21	% 84
لا	4	% 16
لم يجيبوا	-	-
المجموع	25	% 100

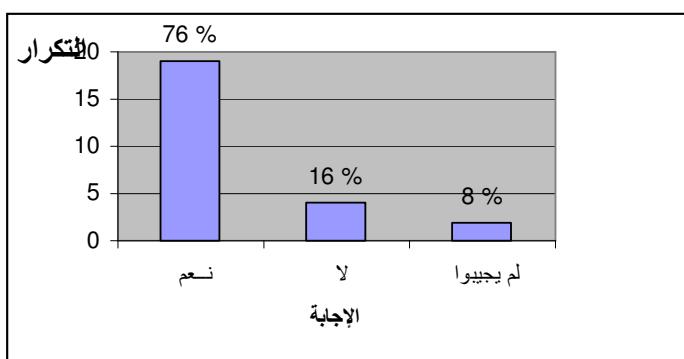
الشكل (28): أهمية دقة المعلومات.

المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات.

المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات.

- موضوعية المعلومات؟

الجدول رقم (23): أهمية موضوعية المعلومات.



النسبة	النكرار	البيان
		الإجابة
% 76	19	نعم
% 16	04	لا
% 08	02	لم يجيبوا
% 100	25	المجموع

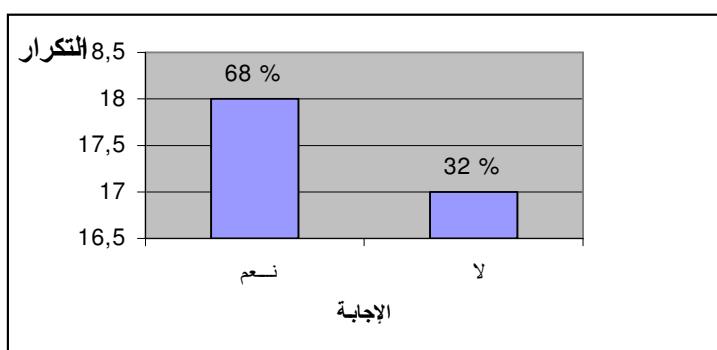
الشكل رقم (29): أهمية موضوعية المعلومات.

المصدر: الاستبيان الموجة للإطارات.

المصدر: الاستبيان الموجة للإطارات.

- سرعة المعلومات؟

الجدول رقم (24): أهمية سرعة المعلومات



النسبة	النكرار	البيان
		الإجابة
% 68	17	نعم
% 32	18	لا
-	-	لم يجيبوا
% 100	25	المجموع

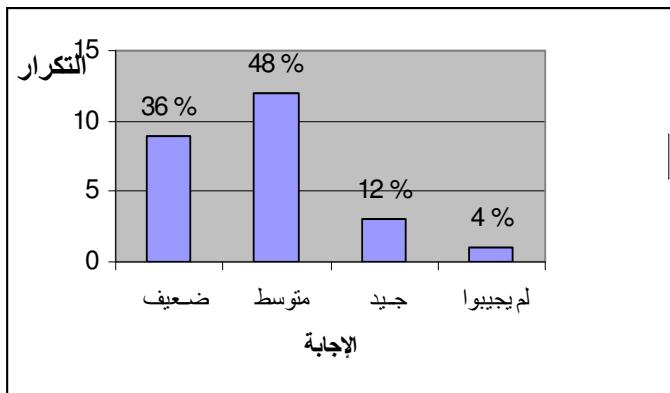
الشكل رقم (30): أهمية سرعة المعلومات.

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

السؤال الرابع: هل تعتقد أن تدفق المعلومات بين مختلف الأقسام يتم بشكل: ضعيف، متوسط ،جيد؟

الجدول رقم (25): تدفق المعلومات بين الأقسام



الشكل رقم (31): تدفق المعلومات بين الأقسام.

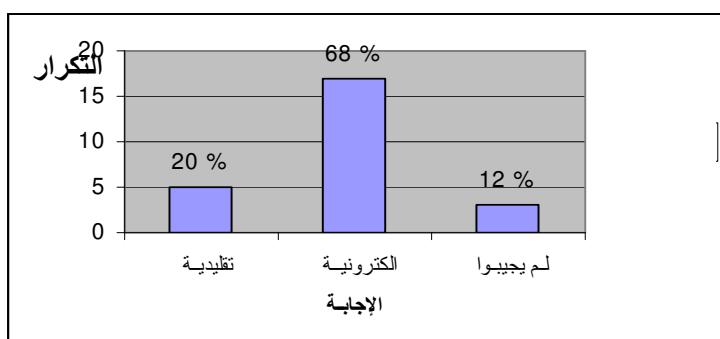
المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات.

النسبة	النسبة	البيان
الإجابة	الإجابة	البيان
% 36	9	ضعف
% 48	12	متوسط
% 12	3	جيد
% 04	1	لم يجيبوا
% 100	25	المجموع

المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات.

السؤال الخامس: هل يتم في مؤسستكم معالجة البيانات بطريقة يدوية أو الكترونية ؟

الجدول رقم (26): طرق معالجة البيانات.



الشكل رقم (32): طرق معالجة البيانات

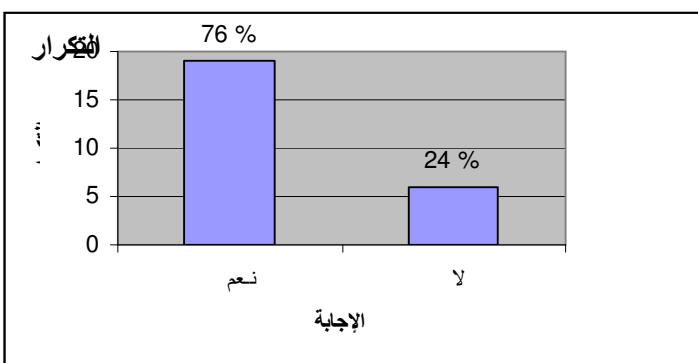
المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات

النسبة	النسبة	البيان
الإجابة	الإجابة	البيان
% 20	5	يدوية
% 68	17	الكترونية
% 12	3	لم يجيبوا
% 100	25	المجموع

المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات

السؤال السادس: هل يوجد نظام معلومات تسويقية في مؤسستكم ؟

الجدول رقم (27): وجود نظام معلومات تسوقي



الشكل رقم (33): وجود نظام معلومات تسوقي.

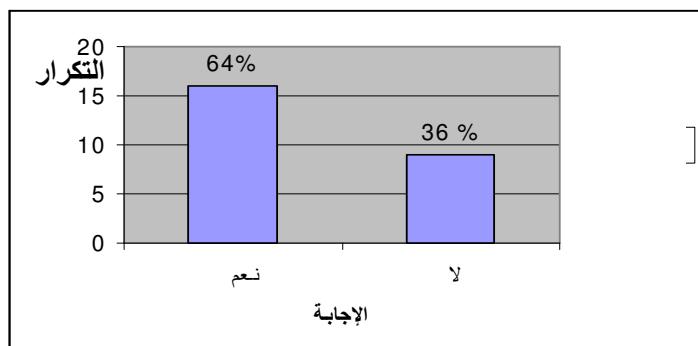
المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات

النسبة	النكرار	البيان \ الإجابة
% 76	19	نعم
% 24	6	لا
-	-	لم يجيبوا
% 100	25	المجموع

المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات

السؤال السابع: هل تعتقد أن نظام المعلومات التسويقية في مؤسستكم سيساهم في عملية إتخاذ القرارات بشكل فعال ؟

الجدول رقم (28): مساهمة نظام المعلومات التسويقية في إتخاذ القرارات.



الشكل رقم (34): مساهمة نظام المعلومات التسويقية في إتخاذ القرارات.

المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات.

النسبة	النكرار	البيان \ الإجابة
% 64	16	نعم
% 36	9	لا
-	-	لم يجيبوا
% 100	25	المجموع

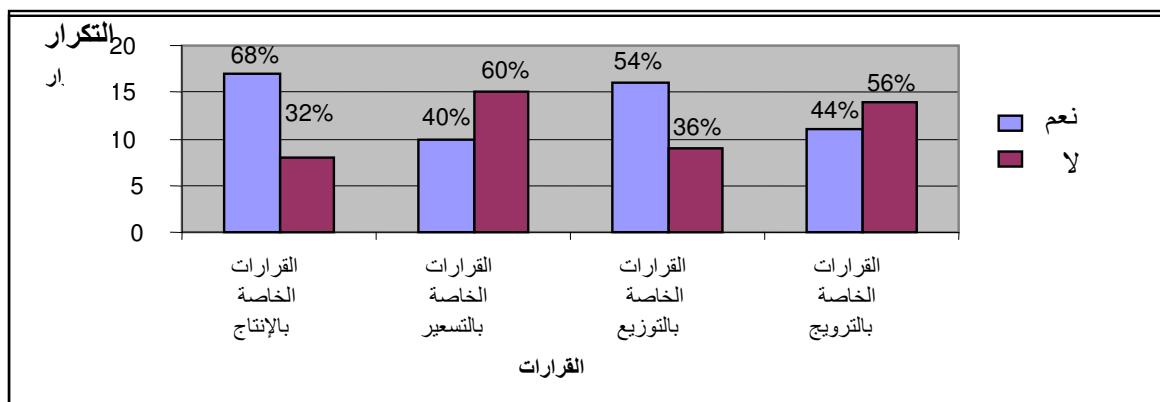
المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات.

السؤال الثامن: في رأيكم هل يوفر نظام المعلومات التسويقية في مؤسستكم المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الخاصة بما يلي: الإنتاج، التسويق، التوزيع والترويج؟

الجدول رقم (29): مساهمة نظام المعلومات في إتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي.

النسبة	تكرار الإجابة		البيان	القرارات
	لا	نعم		
% 32	8	% 68	17	القرارات الخاصة بالإنتاج
% 60	15	% 40	10	القرارات الخاصة بالتسويق
% 36	9	% 54	16	القرارات الخاصة بالتوزيع
% 56	14	% 44	11	القرارات الخاصة بالترويج

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

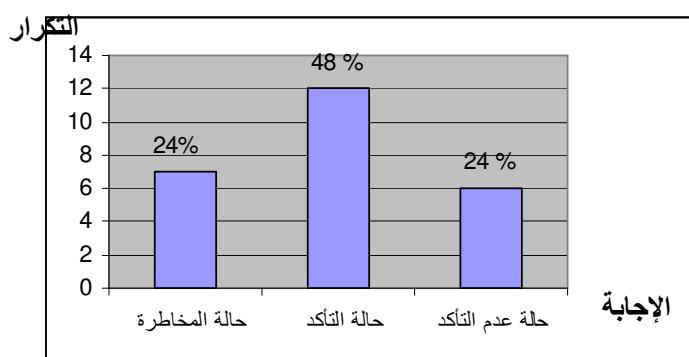


الشكل رقم (35): مساهمة نظام المعلومات في اتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي.

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

السؤال التاسع: في تصوركم، ما هي الحالات التي تتخذ فيها القرارات في مؤسستكم؟

الجدول رقم (30): حالات إتخاذ القرارات.



الشكل رقم (36): حالات إتخاذ القرارات.

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

النسبة	التكرار	الإجابة	
		الحالات	الحالة
% 28	7	حالة المخاطرة	حالة المخاطرة
% 48	12	حالة التأكيد	حالة التأكيد
% 24	6	حالة عدم التأكيد	حالة عدم التأكيد
% 100	25	المجموع	

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

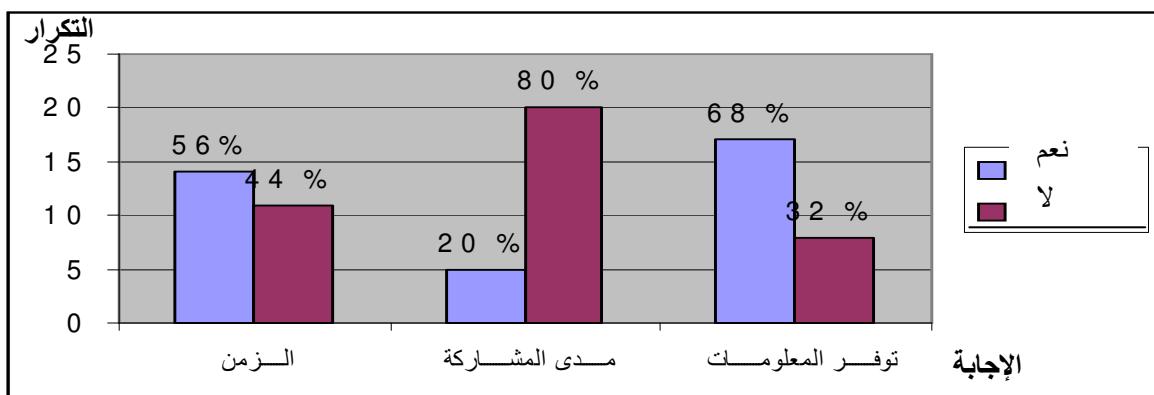
السؤال العاشر: هل تعتقدون أن عملية إتخاذ القرارات تتأثر بـ :

- 1- زمن إتخاذ القرار؟
- 2- مدى المشاركة في إتخاذ القرار؟
- 3- توفر المعلومات؟

الجدول رقم (31) : العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار.

النسبة	لا	نعم	البيان	الإجابة
	% 44	% 56		
% 44	11	% 56	14	الزمن
% 80	20	% 20	5	مدى المشاركة
% 32	8	% 68	17	توفر المعلومات

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.



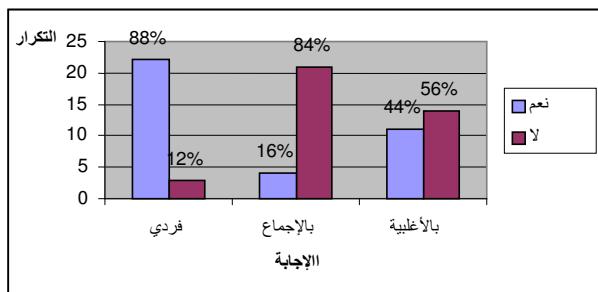
الشكل رقم (37): العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات

السؤال الحادي عشر: في رأيكم تتخذ القرارات في مؤسستكم بشكل فردي، بالأغلبية أو بالإجماع؟

الجدول رقم (32) : مدى المشاركة في

إتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي.



الشكل (38) : مدى المشاركة في إتخاذ

القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي.

المصدر : الإستبيان الموجه للإطارات.

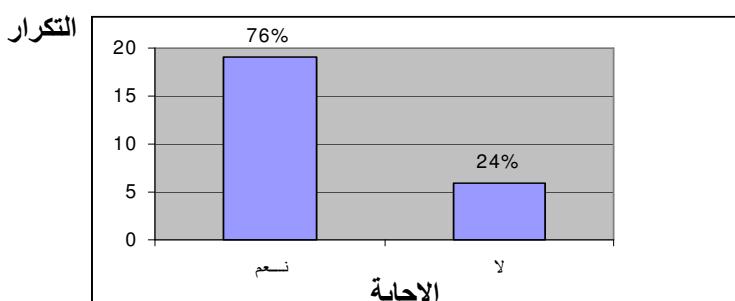
البيان	نعم	النسبة	لا	النسبة
فردي		% 88	3	% 12
بالإجماع	4	% 16	21	% 84
بالأغلبية	11	% 44	14	% 56

المصدر : الإستبيان الموجه للإطارات.

السؤال الثاني عشر: في رأيكم، هل هناك اهتمام بتبلیغ القرارات التسويقية في وقتها؟

الجدول رقم (33): أهمية تبليغ القرارات

في وقتها



البيان	نعم	النسبة
نعم	19	% 76
لا	06	% 24
المجموع	25	% 100

الشكل رقم (39): أهمية تبليغ القرارات في وقتها

المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات

المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات

السؤال الثالث عشر: ما هي الأدوات الكمية التي تساعدكم في إتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج

التسويقي:

1- البرمجة الخطية؟

2- المسار الحرج Pert ؟

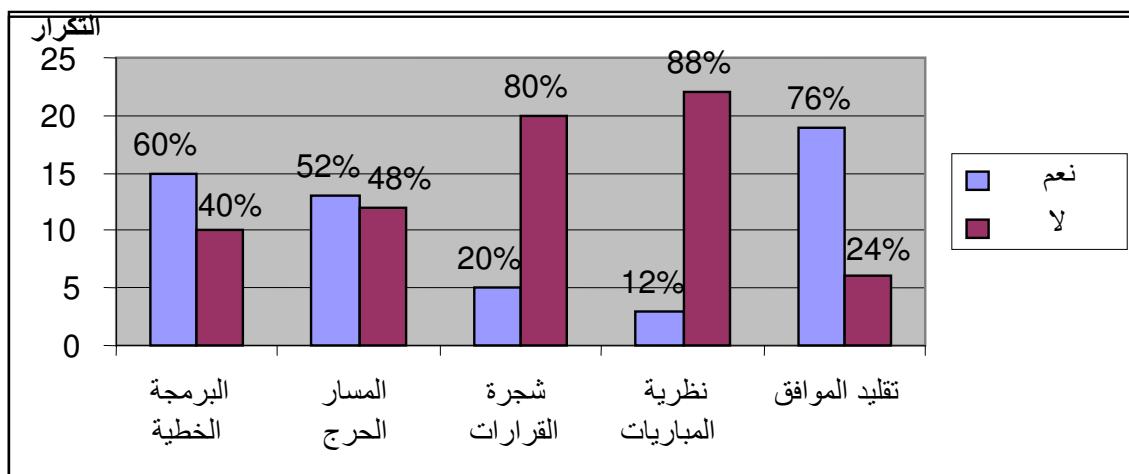
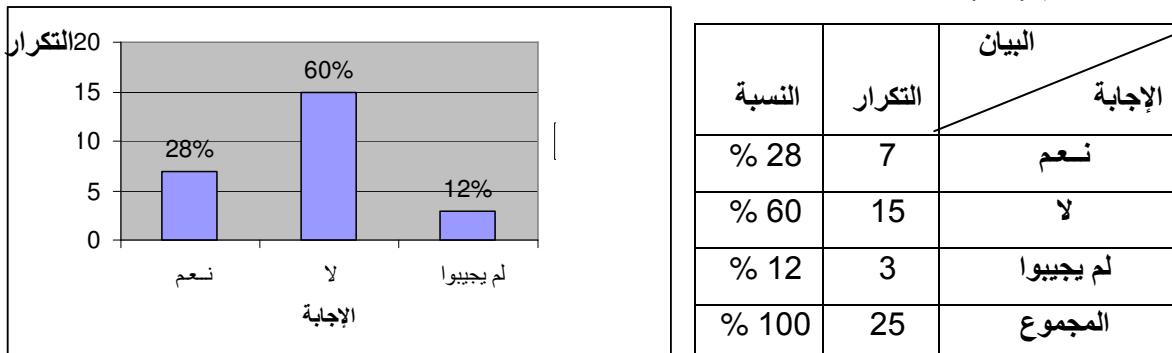
3- شجرة القرارات ؟

4- نظرية المباريات ؟

5- تقليد المواقف ؟

الجدول رقم (34): الأدوات الرياضية المساعدة على إتخاذ القرارات.

البيان	نعم	النسبة	لا	النسبة	الوسائل
البرمجة الخطية	15	% 60	10	% 40	
المسار الحرج	13	% 52	12	% 48	
شجرة القرارات	5	% 20	20	% 80	
نظريّة المباريات	3	% 12	22	% 88	
تقليد الموافق	19	% 76	6	% 24	

المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات.الشكل رقم (40): الأدوات الرياضية المساعدة على إتخاذ القرارات.المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات.**السؤال الرابع عشر:** في إعتقادكم هل يوجد في مؤسستكم نظام إستخارات تسويقية؟الجدول رقم (35): وجود الاستخارات التسويقيةالشكل رقم (41): وجود الاستخارات التسويقية.المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات.المصدر: الإستبيان الموجه للإطارات.

السؤال الخامس عشر: هل يوجد في مؤسستكم ؟

-نظام معالجة البيانات ؟

- نظام دعم القرارات ؟

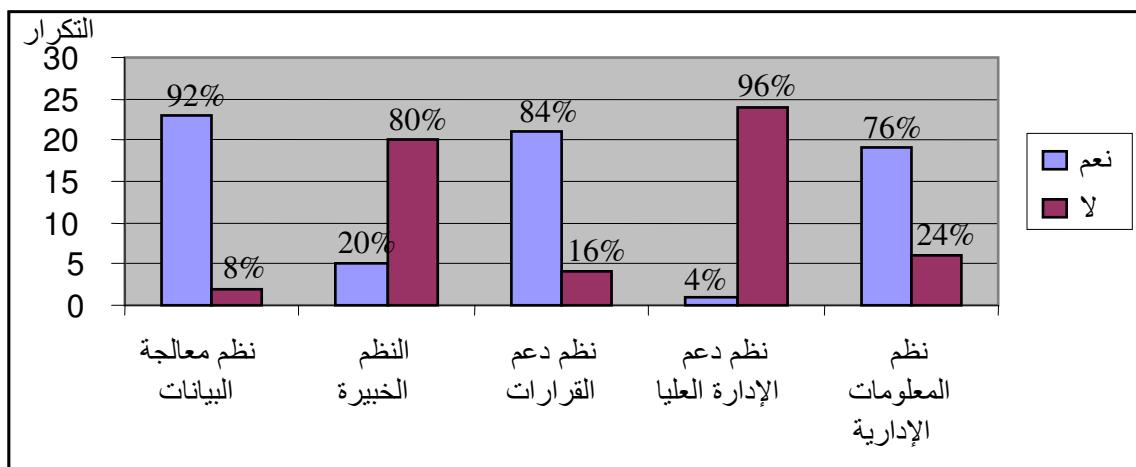
- النظم الخبرية؟

- نظم دعم الإدارة العليا؟

الجدول رقم(36): نظم المعلومات في المنظمة

النوع	البيان		نوع النظم
	نعم	لا	
نظم معالجة البيانات	23%	8%	
النظم الخبرية	5%	20%	
نظم دعم القرارات	21%	16%	
نظم دعم الإدارة العليا	1%	96%	
نظم المعلومات الإدارية	19%	24%	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الاستبيان الموجه للإطارات.

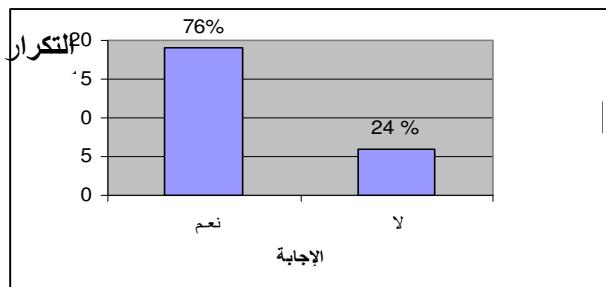


الشكل رقم: (42) نظم المعلومات في المنظمة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الاستبيان الموجه للإطارات.

السؤال السادس عشر: هل تعتقدون أن المشاكل التسويقية في مؤسستكم هي عبارة عن مشاكل روتينية؟

الجدول رقم (37): طبيعة المشاكل التسويقية التي تواجهها المنظمة.



الشكل رقم (43): طبيعة المشاكل التسويقية التي تواجهها المنظمة.

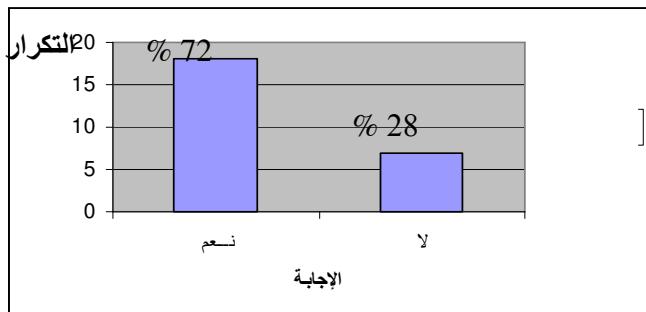
النسبة	النكرار	البيان الإجابة
% 76	19	نعم
% 24	6	لا
% 100	25	المجموع

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

السؤال السابع عشر: في رأيكم هل تقوم مؤسستكم ببحوث تسويقية؟

الجدول رقم (38): توفر البحوث التسويقية في المنظمة.



الشكل رقم (44): توفر البحوث التسويقية في المنظمة.

النسبة	النكرار	البيان الإجابة
% 72	18	نعم
% 28	7	لا
% 100	25	المجموع

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

المصدر: الاستبيان الموجه للإطارات.

3.3.4. تحليل إجابات الإستبيان

بعد فرز الأجوبة و توزيعها حسب النسب سنحاول في هذا المطلب تحليل الإجابات المحصل عليها من خلال الإستبيان الموجه للإطارات على النحو التالي:

1.3.3.4. حالة معالجة البيانات في منظمة مطاحن تيارت

تعتبر البيانات الحجر الأساس للبحوث التسويقية حيث يتم معالجتها و تفسيرها و إستخلاص النتائج منها التي تمثل في نهاية المطاف المعلومات، هذه الأخيرة بدورها يمكن استخدامها في إتخاذ القرارات الإدارية عامة و التسويقية خاصة ، كما أن البيانات المتاحة لرجال التسويق كثيرة و متعددة المصادر وعلى هذا الأساس سنحاول تحليل هذا العنصر في حدود السؤال الأول، الثاني والخامس.

- أهمية مصادر البيانات

إن البيانات التي تحصل عليها منظمة مطاحن تيارت يمكن الحصول عليها من خلال مصادرين لا ثالث لهما و هما على النحو التالي:

أ- المصادر الخارجية: هناك جزء كبير من البيانات التي تحتاجها منظمة مطاحن تيارت متاحة في المحيط الخارجي لها، تتمثل هذه المصادر في الصحف ،المجلات، الوكالات، ونلاحظ أن المقابلة إستحوذت على 40 % من إجابات الإطارات، بإعتبارهم لها كمصدر مهم، ثم تليها بعد ذلك الصحف و المجلات بنسبة 32% و أخيراً الوكالات بنسبة تقدر بـ 52% من حجم العينة، هذا ما يؤكد على أن إطارات المنظمة لا تولي اهتماماً كبيراً للمصادر الخارجية في الحصول على المعلومات.

ب- المصادر الداخلية: تتمثل المصادر الداخلية للبيانات في مجموع المصادر التي هي في حوزة المنظمة، وتمكنها من الحصول على البيانات بشكل سريع وبأقل تكلفة مقارنة بسابقتها من المصادر الخارجية. والشيء الملاحظ من خلال الإستبيان الموجه للإطارات هو أنه 80% من حجم العينة المستقصاة يؤكدون على أن أهم مصادر البيانات لمنظمة مطاحن تيارت هي السجلات و التقارير التي هي في حوزة المنظمة، ثم تليها بعد ذلك المجتمعات، حيث يؤكد 54% من الإطارات أنها مصدر مهم للحصول على البيانات ، و على هذا الأساس يمكن القول بأن:

- المصادر الداخلية أكثر أهمية بالنسبة لمنظمة مطاحن تيارت مقارنة مع المصادر الخارجية.
- عدم ربط النشاطات التسويقية لمنظمة بالواقع البيئي.

- الاعتماد بالدرجة الأولى على المصادر الداخلية للبيانات من شأنه إضعاف القدرة التنافسية للمنظمة و هذا ما هو ملاحظ خلال السنوات الأخيرة.

- الصعوبات التي تواجهها المنظمة في جمع معالجة و تخزين البيانات

من خلال الإستبيان الموجه للإطارات يمكن أن نلاحظ أن هناك بعض الصعوبات التي يتلقاها رجال التسويق في المنظمة، هذه الصعوبات تتعلق بالعناصر التالية:

أ- جمع البيانات: 36% من حجم العينة يرون أن هناك صعوبة في جمع البيانات. بينما يرى 52% أن عملية جمع البيانات تم بسهولة، بينما إمتنع 12% من العينة عن الإجابة لسبب لا نعلمه.

ب- معالجة البيانات: يرى 24% من حجم العينة المستقصاة أن عملية معالجة البيانات هي عملية صعبة، بينما يؤكّد 72% من حجم العينة و الذي يمثل عددهم 18 إطاراً أنه لا توجد صعوبة في معالجة البيانات. بينما 4% من الإطارات و المتمثلة في إطار واحد لم يجب على هذا السؤال.

ج- تخزين البيانات: يعتقد 16% من حجم العينة المستقصاة يرون أنه توجد صعوبة في تشغيل البيانات بينما يرى 84% من عدد الإطارات المستجوبة أن عملية تشغيل البيانات ليست بالعملية الصعبة في المنظمة.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن عملية تشغيل البيانات تتم بطريقة إلكترونية داخل منظمة مطاحن تيارت، و ذلك ما أكد 68% من حجم العينة، بينما نسبة الإطارات الذين يعتبرون أن معالجة البيانات داخل المنظمة تتم بطريقة تقليدية تقدر بـ 20%， أما الذين لم يجيبوا نسبتهم 12% و يقدر عددهم بـ 3 إطارات.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول أن المنظمة لا تواجه صعوبات كبيرة، سواء تعلق الأمر بعملية الجمع أو المعالجة أو التخزين ، و هذا ما إلتمسناه في تحليل نتائج السؤال الثاني، كما أن المنظمة تتبع بوجود معالجة إلكترونية للبيانات و ذلك نظراً للإطارات المتخصصة في الإعلام الآلي و كذا المعدات المتاحة لها، التي تساعده في المعالجة الإلكتروني للبيانات.

2.3.3.4 نظام المعلومات التسويقية في المنظمة

حتى نتمكن من معرفة فعالية نظام المعلومات التسويقية داخل منظمة مطاحن تيارت، قمنا بطرح بعض الأسئلة على الإطارات المستجوبة، واعتمدنا في تحليل هذه النقطة الهامة على مجموعة من العناصر هي كالتالي :

- تدفق المعلومات بين أقسام المنظمة

يرى 36% من حجم العينة أن عملية تدفق المعلومات بين أقسام منظمة مطاحن تيارت يتم بشكل ضعيف، ويعتقد 48% من الإطارات أن عملية التدفق للمعلومات تتم بشكل متوسط، بينما لا يؤكد سوى 12% من الإطارات على أنها تتم بشكل جيد، كما لم يجب إطار واحد وهو يمثل 4% من العينة المستقصاة.

- نظم المعلومات

من أجل إيضاح مكانة نظم المعلومات في منظمة مطاحن تيارت يجب أن نتطرق إلى ما يلي:

أ- نظم معالجة البيانات: يرى 92% من حجم العينة أن هناك نظام لمعالجة البيانات في منظمة مطاحن تيارت ، بينما 8% والمتمثل عددهم في إطارات إثنين يرون عدم وجود نظام لمعالجة البيانات .

ب- النظم الخبيرة: 20% من الإطارات المستوجبة يرون وجود أنظمة خبيرة، بينما يرى 80% من حجم العينة وهي أغلبية كبيرة أنه لا يوجد نظم خبيرة في منظمة مطاحن تيارت.

ج- نظم دعم القرارات: نجد أن 84% من الإطارات المستوجبة يرون وجود نظم دعم القرارات بينما يرى 16% عدم وجودها بالمنظمة.

د- نظم دعم الإدارة العليا : يرى 4% من حجم العينة أن هناك نظم دعم الإدارة العليا في منظمة مطاحن تيارت، بينما يؤكد 96% ، أي مجموع 24 إطار من بين 25 على عدم وجود مثل هذه الأنظمة في منظمة مطاحن تيارت.

هـ- نظم المعلومات الإدارية: بالنسبة لنظم المعلومات الإدارية يرى 76% من حجم العينة وجود نظم المعلومات الإدارية في المنظمة، بينما لا يشاطرهم الرأي 24% من الإطارات المستوجبة.

- وجود نظام معلومات تسويقية

نلاحظ أن 19 إطاراً ، والذين يمثلون 76% من حجم العينة المستقصاة ككل يؤكدون على وجود نظام معلومات تسويقية في منظمة مطاحن تيارت، بينما يرى 24% منهم والمتمثل عددهم في 6 إطارات على أن المنظمة لا يوجد لديها نظام معلومات تسويقية.

- نظم الاستخبارات التسويقية

يؤكد 28% من العينة على أنه يوجد في منظمة مطاحن تيارت نظم الاستخبارات التسويقية بينما

يرى 60% عدم وجودها، أما نسبة الإطارات الذين لم يجيبوا فهي تمثل 12% بعدد يقدر بـ 3 إطارات.

- بحوث التسويق

يرى 72% من العينة أن المنظمة تقوم ببحوث التسويق، بينما 28% يرون أن المنظمة لا تقوم بهذه البحوث، من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أنه يوجد نظام معلومات التسويقية في منظمة مطاحن تيارت و ذلك من خلال الإجابة عن السؤال السادس، والذي أجاب عليه أغلبية الإطارات بخصوص وجود نظام المعلومات التسويقية بنسبة تقدر بـ 76% و ذلك ما يتطابق و نتائج السؤالين الثاني عشر و الرابع حيث نجد من خلالهما أن 72% من الإطارات المستجوبة يؤكدون على وجود بحوث التسويق في المنظمة كما يؤكدها 28% و بنسبة قليلة مقارنة مع سابقتها على وجود نظام إستخبارات تسويقية، أما بالنسبة للسجلات و التقارير المحاسبية، فلا شك من وجودها لدى المنظمة أما فيما يخص الأدوات الكمية المساعدة على إتخاذ القرارات فقد تم الإجابة عليها من خلال السؤال الثالث عشر.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول بأنه يوجد نظام معلومات تسويقي في منظمة مطاحن تيارت غير أن هذا النظام هو عبارة عن نظام غير فعال و ذلك ما نلاحظه من خلال الإجابة على السؤال الرابع، و الذي يشير إلى تدفق المعلومات بين مختلف أقسام المنظمة، والملاحظ أن 36% من حجم العينة يرون أن عملية تدفق المعلومات في المنظمة يتم بشكل متوسط، و هذا ما يؤكدهم على عدم كفاءة نظام المعلومات التسويقي في منظمة مطاحن تيارت.

3.3.3.4 عملية إتخاذ القرارات في منظمة مطاحن تيارت

إن العملية الأساسية للإدارة في منظمة مطاحن تيارت تمثل في إتخاذ القرارات التي تتفاعل مع مختلف المشاكل التي تواجهها المنظمة، هذه القرارات التي لا يمكن أن تتصرف بالرشادة ما لم يتم إتخاذها بناءً على فهم واضح لجميع الظروف المحيطة بمتخذ القرار، و بغية إيضاح واقع عملية إتخاذ القرارات في منظمة مطاحن تيارت تجدر الإشارة إلى مجموعة من العناصر أهمها ما يلي:

- حالات إتخاذ القرارات

من خلال السؤال التاسع، يتضح أن 48% من حجم العينة يرون أن حالات إتخاذ القرارات هي

عبارة عن حالة التأكيد، بينما يرى 28% من حجم العينة أن القرارات في منظمة مطاحن تيارت تتخذ في حالة المخاطرة، و يرى 24% من حجم العينة أن القرارات تتخذ في حالة عدم التأكيد.

- ممارسات إتخاذ القرارات

يمكن أن تتخذ بدائل الممارسات في عملية إتخاذ القرارات في منظمة مطاحن تيارت ثلاثة أشكال ويوضح ذلك من خلال الإجابات المقدمة من طرف الإطارات على السؤال الحادي عشر و هي على النحو التالي :

- أ- القرارات الفردية: حيث يرى 88% أن القرارات تتخذ بشكل فردي في منظمة مطاحن تيارت بينما 12% من حجم العينة والمتمثل في ثلث إطارات يظنون أن القرارات لا تتخذ بشكل فردي.
- ب- القرارات بالأغلبية: 44% من حجم العينة أكدوا على أن القرارات في المنظمة تتخذ بالأغلبية، بينما يرى 56% من بقية العينة أن القرارات في المنظمة لا تتخذ بالأغلبية.
- ج- القرارات بالإجماع: نلاحظ أن 16% من حجم العينة المستجوبة يعتقدون أن القرارات تتم بالإجماع بينما يرى 84% من حجم العينة أن هذا أمر غير وارد في منظمة مطاحن تيارت.

- العوامل المؤثرة في إتخاذ القرارات

إن لعملية إتخاذ القرارات عدة عوامل تؤثر فيها من بينها زمن إتخاذ القرار، توفر المعلومات، المشاركة في إتخاذ القرار، و لتبين ذلك إرتأينا طرح السؤال العاشر فكانت نتائج الإجابة عنه على الشكل التالي:

- أ- زمن إتخاذ القرارات: أكد على أهمية هذا العنصر 56% من حجم العينة بينما يرى 44% من العينة أن القرارات لا تتأثر بزمن إتخاذها في منظمة مطاحن تيارت.
- ب- المشاركة في إتخاذ القرارات: حيث اعتبر 20% من حجم العينة أنها تؤثر في إتخاذ القرارات على غرار 80% من الإطارات الذين يرون أن المشاركة في إتخاذ القرار لا تؤثر فيه.
- ج- توفر المعلومات: يؤكد 68% من حجم العينة على تأثير المعلومات المتوفرة في عملية إتخاذ القرارات، بينما لا يشاطرهم الرأي بقية العينة و المتمثلة في 32% بعدد يقدر بـ 8 إطارات، والذين يرون أن عملية إتخاذ القرارات في منظمة مطاحن تيارت لا تتأثر بتوفير المعلومات.

- تبليغ القرارات في وقتها

إن تبليغ القرارات في وقتها المحدد ذو درجة عالية من الأهمية بالنسبة لنشاط منظمة مطاحن

تيارت، حيث يرى 76% من حجم العينة بعدد يقدر بـ 19 إطاراً أن هناك اهتمام بتبلیغ القرارات في وقتها، و ذلك من خلال الإجابة على السؤال الثاني عشر، بينما يرى 24% أنه لا توجد أهمية لاتخاذ القرارات في وقتها في المنظمة.

من خلال ما سبق ذكره يمكن إستخلاص ما يلي:

أ- إن المشاكل التي تواجهها منظمة مطاحن تيارت و التي تتخذ قرارات بشأنها هي عبارة عن مشاكل روتينية وذلك ما أكد 76% من حجم العينة من خلال الإجابة على السؤال السادس عشر.
ب- إن زمن وكذا المشاركة في عملية إتخاذ القرارات عاملاً مؤثراً في إتخاذ القرار غير أن ذلك ليس بالدرجة الكبيرة لتأثير المعلومات المتوفرة عن المشكل محل إتخاذ القرار و هو ما أكد 68% من حجم العينة.

ج- إن حالات إتخاذ القرارات في منظمة مطاحن تيارت هي أما حالة التأكيد أو عدم التأكيد وهو ما أكد على التوالي 48% و 28% من حجم العينة ، و ذلك ما يؤكّد موضوعية الإطارات في الإجابة على السؤال السادس عشر، بإعتبار أغلبية المشاكل التسويقية التي تواجهها المنظمة هي عبارة عن مشاكل روتينية، و عملية إتخاذ القرارات بشأنها لا تكون في حالة المخاطرة.

د- إن عملية إتخاذ القرارات في منظمة مطاحن تيارت تتخذ بشكل فردي، و ذلك ما أكد 88% من حجم العينة و تكون عملية إتخاذ القرارات في هذه الحالة من طرف مدير المنظمة، و هنا نلاحظ عدم موضوعية بعض الإطارات في الإجابة على السؤال الحادي عشر حيث أشار 44% إلى أن القرارات في منظمة مطاحن تيارت تتخذ بموافقة الأغلبية و ذلك ما يتناقض و إجاباتهم على السؤال الحادي عشر المتعلق بعملية إتخاذ القرارات بشكل فردي.

4.3.3.4 دور نظام المعلومات التسويقية في إتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج

التسويقي

في منظمة مطاحن تيارت ذات الطابع الإنتاجي لا بد و أن يكون لنظام المعلومات التسويقية دوراً هاماً في إتخاذ مختلف القرارات الخاصة بعناصر المزيج التسويقي كما يجب أن نتطرق إلى بعض العناصر المرتبطة بدور نظام المعلومات التسويقية في إتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي وهي على النحو التالي:

- متطلبات المعلومات لإتخاذ القرارات التسويقية

إن إتخاذ القرارات التسويقية الرشيدة و الصحيحة يتوقف على توفر معلومات تتصف بالدقة والموضوعية والسرعة ومن خلال السؤال الثالث نجد أن إجابة الإطارات كانت على النحو التالي:
أ- دقة المعلومات: يرى 84% من حجم العينة و المقدر عددهم ب 21 إطاراً أن أهمية المعلومات لإتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي تكمن في دقتها، بينما لا يشارطهم الرأي 16% من حجم العينة.

ب- موضوعية المعلومات: يؤكد 76% من حجم العينة على أن موضوعية المعلومات هي أهم خاصية للمعلومات لإتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي، بينما يرى 16% أن موضوعية المعلومات ليست ذات أهمية بالغة بالنسبة لمتخذ هذه القرارات، بينما 8% من حجم العينة لم يجيبوا لأسباب نجهلها.

ج- سرعة المعلومات: أكد هذا العنصر 68% من حجم العينة والمتمثل عددهم في 17 إطاراً بينما يرى 32% من الإطارات أن سرعة المعلومات لست ذات أهمية بالنسبة لقرارات التسويقية في منظمة مطاحن تيارت.

- إستعمال الأدوات الكمية في إتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي

من خلال السؤال الثالث عشر نجد أن إجابة الإطارات حول إستعمال الأدوات الكمية في إتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي كانت على النحو التالي:

أ- البرمجة الخطية: أكد على هذا العنصر 60% من حجم العينة، بينما يرى 40% من حجم العينة أن متذدو القرارات في المنظمة لا يعتمدون على البرمجة الخطية كأداة تساعد على إتخاذ القرارات.

ب- المسار الحرج: يعتقد 52% أن إتخاذ القرارات في المنظمة تستعمل فيها طريقة المسار الحرج، بينما يرى عكس ذلك 48% من حجم العينة بعده يقدر بـ 12 إطاراً.

ج- شجرة القرارات: يرى 20% من العينة المستقصاة و المقدر عددهم ب 8 إطارات أن طريقة شجرة القرارات تستخدم لإتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي، بينما تؤكد أغلبيتهم و المتمثلة في 80% عدم إستخدام هذه الأداة في إتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي.

د- نظرية المباريات: حيث أكد على هذا العنصر 12% من حجم العينة بينما يرى 88% من حجم العينة و المتمثل عددهم ب 22 أن نظرية المباريات لا تستخدم في إتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي.

هـ- تقليد المواقف (المحاكاة): يؤكد 26% من حجم العينة أن نظرية تقليد المواقف تعتمد لإتخاذ

القرارات الخاصة بعناصر المزيج التسويقي، بينما يرى عكس ذلك بقية الإطارات والتي تمثل نسبة 74% بعدد يقدر بـ 16 إطاراً.

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن لنظام المعلومات التسويقية في منظمة مطاحن تيارت دور هام في إتخاذ القرارات الخاصة بعناصر المزيج التسويقي، و ذلك ما يؤكده أغلبية الإطارات المستجوبة من خلال السؤال الثامن و التي كانت إجابتهم عليه كالتالي:

أ- القرارات الخاصة بالإنتاج: يرى 68% من الإطارات المستجوبة أن نظام المعلومات التسويقية يوفر المعلومات الخاصة بالقرارات المرتبطة بعملية الإنتاج بينما لا يؤكد ذلك 32% من حجم العينة.

ب- القرارات الخاصة بالتسويق: حيث أكد على هذا العنصر 40% من حجم العينة. فهم يرون أن نظام المعلومات التسويقية هو المورد الأساسي للمعلومات الخاصة بإتخاذ قرارات تسويق منتجات المنظمة في مطاحن تيارت بينما نفى ذلك 15 إطاراً والتي تقدر نسبتهم بـ 60%.

ج- القرارات الخاصة بالترويج: يؤكد 54% من العينة أن المعلومات الخاصة بالمزيج الترويجي لمنتجات المنظمة يوفرها نظام المعلومات التسويقية بينما يرى عكس ذلك 46% من حجم العينة.

د- القرارات الخاصة بالتوزيع: نلاحظ أن 44% من حجم العينة يعتبرون أن القرارات المتعلقة بتوزيع منتجات المنظمة تتخذ أساساً على معلومات يوفرها نظام المعلومات التسويقية، و لا يشارطهم الرأي في ذلك 56% من العينة.

أما بالنسبة للأدوات الكمية المستخدمة في إتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي، نلاحظ أن أكبر نسبة للأدوات المساعدة على إتخاذ القرارات كانت 76% من حجم العينة، وذلك بالنسبة لطريقة تقلييد المواقف أو المحاكاة، وهذا ما أكد لنا موضوعية الإطارات في الإجابة على السؤال الثالث عشر بما يتطابق و طبيعة المشاكل التي تواجهها المنظمة، و التي تعتبر روتينية و يظهر ذلك من خلال الإجابة على السؤال السادس عشر و يمكن القول في هذا الصدد بأن:

أ- المنظمة لا تستفيد من الأدوات الرياضية المساعدة على إتخاذ القرارات.

ب- تطبيق هذه الأدوات الكمية يتم وفقاً لطرق تقليدية.

ج- لا يوجد اهتمام كبير لمحاذي القرارات بهذه الأدوات.

د- طبيعة المشاكل التي تعتبر روتينية، هي التي تحد من استخدام بعض الأدوات الكمية لإتخاذ القرارات.

كما نلاحظ أن المعلومات ذات الدقة والموضوعية والسرعة، هي معلومات ذات جودة لا شك في متذدي القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي، حيث أكد 84% أن دقة المعلومات من أهم خصائص المعلومات و 76% أكدوا على موضوعية المعلومات كميزة مهمة لاتخاذ القرار و يرى 68% من حجم العينة أن السرعة هي أهم خاصية بالنسبة للمعلومات الخاصة باتخاذ القرارات.

من خلال هذه الأرقام يمكن القول بأن دقة المعلومات و موضوعيتها و سرعتها كلها خصائص هامة، يجب توفرها في المعلومات التي تجعلها ذات جودة بالنسبة لمتذدي القرارات، و لا جدال أن هذه الجودة في المعلومات لا يمكن توفيرها إلا من خلال نظام المعلومات التسويقية.

الخاتمة العامة

عندما تتفاقم المشاكل الاقتصادية و تواجه المنظمات نقصاً شديداً في مواردها سواء تعلق الأمر بالمادية منها أو البشرية تصبح عملية الاستخدام الأمثل لهذه الموارد أمراً ضرورياً و ملحاً، فبدون هذا الاستخدام تُهدر الموارد المتاحة و تقل مستويات المعيشة و تصبح المشاكل سيفاً مسلولاً على رقب الأفراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات.

و الأمر الذي لا شك فيه هو أن عملية الاستخدام الأمثل للموارد تتطلب القيام بإتخاذ القرارات الصائبة من أجل الاستخدام الأمثل لها، لكي يتتسنى الموافقة بين حاجات الأفراد و أهداف المنظمات و الرشد في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق باستخدام الموارد المادية و البشرية للمنظمات. كما يتطلب إعتماد متخذي هذه القرارات على كم غير بسيط من البيانات و المعلومات الذي بدونه لا يمكن تحقيق درجة عالية من الجودة في الاستخدام الأمثل للموارد.

ونظراً للتطور السريع الذي يشهده الاقتصاد العالمي و ظهور العولمة الاقتصادية و ما تمضي عنها من مشاكل تسويقية تواجه منظمات الأعمال و زيادة استخدام البيانات و المعلومات، حيث أصبحت هذه الأخيرة تمثل عنصراً هاماً يضمن للمنظمات مواجهة الظروف البيئية المتميزة بالتغيير المستمر و عدم الإستقرار و كذا البقاء في دنيا المال و الأعمال. على هذا الأساس أصبح تطوير أساليب جمع البيانات و معالجتها للحصول على المعلومات أمراً ضرورياً لمساعدة متخذي القرارات الإدارية عموماً و القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي على وجه الخصوص.

وكخلاصة فإن دراستنا احتوت على أربعة فصول حاولنا من خلالها إبراز دور نظام المعلومات التسويقية في ترشيد قرارات المزيج التسويقي و ما مدى حاجة المنظمة إلى هذا النظام في عملية إعداد خططها و رسم سياساتها و تحديد إستراتيجياتها التسويقية. و من خلال ذلك حاولنا استخلاص بعض النتائج التي تكون عاملًا في تأكيد أو نفي الفرضيات التي وضعناها في هذا البحث، بعد ذلك سنحاول تقديم بعض الإقتراحات و التوصيات التي نعتقد أنها مفيدة و هامة. وأخيراً تقديم آفاق الدراسة باقتراح بعض المواضيع المرتبطة ببعض الجوانب التي لم ننطرق إليها و قد تكون أرضية لبحوث مستقبلية و كذا نتیج مجال البحث في الجوانب التي أغفلناها.

أولاً: نتائج الدراسة النظرية

يمكن تلخيص أهم النتائج الخاصة بالجزء النظري لهذا البحث والمتمثل في الفصول الثلاثة الأولى التي هي عبارة عن دراسة نظرية لدور نظام المعلومات التسويقية في ترشيد قرارات المزيج التسويقي، على النحو التالي:

1- نتائج الفصل الأول:

أ- إن عملية اتخاذ القرار تعتبر حجر الأساس في أي منظمة و ذلك بإعتبارها نقطة الإنطلاق لجميع الأنشطة و البرامج داخل المنظمة، بل تتعذر ذلك إلى علاقاتها بالبيئة المحيطة بها، و تتم عملية اتخاذ القرارات في كل المستويات الإدارية سواء على مستوى الإدارة العليا أو على مستوى الإدارة الوسطى أو الإدارة التنفيذية.

ب- تعتبر عملية اتخاذ القرارات الإدارية عموماً و التسويقية خاصة من أصعب العمليات الإدارية وذلك لما يتربّع عليها من توظيف للموارد البشرية و المادية و التي يقاس في ضوءها مدى كفاءة متخد القرار و قدرته على تحمل المسؤولية ، كما تزداد صعوبة عملية اتخاذ القرار كلما زاد حجم المنظمة و حساسية مهامها و مدى إتصال أهدافها بالمجتمع.

ج- إن عملية اتخاذ القرار هي المفاضلة بين بديلين أو أكثر فلا يمكن أن يُتخذ بصورة عفوية، إنما هناك مجموعة من الخطوات التي يقوم بها متخد القرار بداية بتحديد المشكلة و من ثم تحليلها ثم وضع البديل لحل هذه المشكلة و تقييمها حتى يتمكن في الأخير من اختيار أفضلها، كما تعتبر القرارات التسويقية الخاصة بالمزيج التسويقي أكثر قرارات الإدارة تعقيداً نظراً لكثرة عدد المتغيرات المؤثرة فيها.

2- نتائج الفصل الثاني:

أ- تعتبر البيانات من أهم الموارد في منظمات الأعمال لأنها هي المادة الخام و الأساسية التي يتم تشغيلها لإنتاج المعلومات التي تساعده على إتخاذ القرارات.

ب- تعتبر المعلومات ركناً أساسياً للمساعدة على إزالة حالة عدم التأكيد المحيطة بمتخد القرار و بالتالي تجعل القرار أقرب ما يكون إلى الصحة و الدقة بما يتواافق و نجاح المنظمة و قدرتها على المنافسة و البقاء في السوق.

ج- إن قدرة أي منظمة على تحقيق أهدافها تعتمد على مدى نجاحها في تخطيط و تنظيم نشاطاتها و على مدى قيامها بإدارة موظفيها و التنسيق بينهم و تحقيق الرقابة الفعالة على مختلف النشاطات التي يقومون بها و هذا ما يتطلب إلحاح المنظمة للحصول على المعلومات

المتميزة بالدقة و الملائمة والتوفيق المناسب و التي تبني عليها القرارات الرشيدة، كل ذلك يتم في ظل وجود نظام المعلومات التسويقية الذي يمثل العصب المركب للمنظمة.

د- إن نظام المعلومات التسويقية أصبح في المنظمات الحديثة ضرورة ملحة و ليس ترفا حتى تستطيع هذه الأخيرة أن تساير العصر، حيث تعتبر المعلومات التسويقية بالنسبة للمنظمات الراهنة بمثابة الدم في جسم الإنسان.

3- نتائج الفصل الثالث:

أ- تحتاج عملية إتخاذ القرارات الخاصة بعناصر المزيج التسويقي إلى معلومات ذات الصلة بالقرار و المطلوب توفيرها بالكم والنوعية و الوقت المناسب سواء تعلق الأمر بالمنتج أو السعير أو الترويج أو التوزيع، و يمكن تصور المعلومات على أنها المادة الأولية التي تصنع منها القرارات، وهذا لا يتتوفر إلا بوجود نظام معلومات تسويقي فعال يساهم في معالجة البيانات لتشغيلها ثم تخزينها إلى حين الحاجة إليها.

ب- إن إتخاذ القرارات التسويقية في المنظمة يجب ألا يقف عند حدودٍ ضيقة تتعلق بجمع المعلومات عن المستهلك أو الطلب فحسب وإنما يجب أن يتضمن ذلك جمع المعلومات عن البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة والتي لها علاقة بالمنتج سواءً تعلق الأمر بتقديم منتج جديد أو تطوير منتجات حالية أو حذف منتج من السوق.

ج- يساهم نظام المعلومات التسويقية بدور حيوي وفعال في ترشيد قرارات تسuir منتجات المنظمة وذلك من خلال قيامه بجمع البيانات وتشغيلها لإتخاذ تلك النوعية من القرارات سواءً تعلق الأمر بالقرارات الخاصة بتسuir منتجات الجديدة أو المنتجات الحالية.

د- يعتبر نظام المعلومات التسويقية مورداً أساسياً للمعلومات الخاصة بالمزيج الترويجي لمنتجات المنظمة والتي على أساسها يتم تحديد الأداة الترويجية والميزانية والاستراتيجية الترويجية المناسبة لكل منتج من منتجات المنظمة.

هـ- إن القرارات الخاصة بتوزيع منتجات المنظمة لا تكون بالبساطة المتصرفة خاصة حينما يتعلق الأمر بالعائد الذي تتحققه منافذ التوزيع وهنا تبدو الحاجة إلى معلومات وافية ودقيقة من أجل اتخاذ مثل هذه القرارات، هذه المعلومات التي تتتوفر إلا من خلال نظام المعلومات التسويقية.

ثانياً: نتائج القسم التطبيقي.

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في منظمة مطاحن تيارت تم إستخلاص النتائج التالية:

1- إن أغلبية الموظفين في منظمة مطاحن تيارت لا يدركون الفرق بين البيانات والمعلومات وذلك

ما تم إلتماسه من خلال أسلمة المقابلة الشفوية مع الموظفين كما أن أغلبهم لا يعرف ماذا يقصد بمعنى نظام المعلومات التسويقية وهذا لا يعني عدم وجوده في منظمة مطاحن تيارت.

2- إن عملية تدفق المعلومات داخل المنظمة يتم بوتيرة سليمة من حيث الوقت إلا أنه الحصول على معلومات من الخارج خاصة تلك المتعلقة بأذواق المستهلكين ومنافذ التوزيع يعتبر غير كافي ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها التكلفة وعدم توفر وسائل إتصال حديثة لجمع المعلومات في منظمة مطاحن تيارت مثل الأنترنت.

3- المشاركة في عملية اتخاذ القرارات التسويقية الخاصة بعناصر المزيج التسويقي من طرف عمال المنظمة تكاد تتعدم رغم تواجد بعض الإطارات في المنظمة من ذوي الخبرة الأكبر من 25 سنة إلا أنهم لا يشاركون في عملية اتخاذ القرارات وهذا ما أكدته أغلبهم من خلال المقابلة الشفوية، ذلك يعتبر إهاراً للموارد البشرية.

4- عدم وجود تقنيات حديثة لإتخاذ القرارات في منظمة مطاحن تيارت كالبرمجة الخطية ونظرية المباريات ما عدا المحاكاة التي تعتبر الأكثر إستخداماً في إتخاذ القرارات لأن أغلبية المشاكل التسويقية التي تواجهها منظمة مطاحن تيارت هي مشاكل مرت بها من قبل وروتينية، وإن تم ذلك فإنه يتم بشكل تقليدي، هذا مع وجود الحاسب الآلي الذي ساهم في إصغاء بعض المزايا كالسرعة والدقة في معالجة البيانات.

و كنتيجة عامة بالنسبة لمنظمة مطاحن تيارت نلاحظ إهمال واضح لأهمية المعلومات وعدموعي الإطارات والمسؤولين للدور الذي يلعبه نظام المعلومات التسويقية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بعناصر المزيج التسويقي.

ثالثاً: أهم التوصيات.

بناءً على النتائج المستخلصة سابقاً يمكن إعطاء بعض التوصيات التي يمكن إدراجها على النحو التالي:

1- تعزيز دور وظيفة التسويق في منظمة مطاحن تيارت بما يتواافق والتوجه بالمستهلك وذلك من خلال تصخير مواردها المتاحة في تكوين الموظفين لإدراك أهمية الوظيفة التسويقية في ظل التغيرات التي تفرضها البيئة التسويقية.

2- توعية الموظفين بالدور الذي يلعبه نظام المعلومات التسويقية في المنظمة خاصة في مجال إتخاذ القرارات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي.

- 3- التعامل مع المصادر الخارجية للمعلومات لأنها تدعم المصادر الداخلية لها في عملية إتخاذ القرارات وذلك من أجل إزالة حالة عدم التأكيد والإنفتاح على المحيط الخارجي.
- 4- إستغلال الموارد البشرية المتوفرة لدى المنظمة واستغلالاً جيداً وذلك من خلال إشراك إطارات المنظمة في عملية صنع القرارات، خاصة ذوي الخبرة الكبيرة والإستفادة منها.
- 5- يجب على منظمة مطاحن تيارت تفعيل نشاطاتها التسويقية بما يتوافق وترقية منتوجاتها وتحسين نوعيتها حتى تصبح لها القدرة على مواجهة المنافسة، و ذلك بناءً على المعلومات التي تجمع عن البيئة الخارجية والداخلية لها.

رابعاً: آفاق البحث.

إن بحثنا هذا محدود، تناول بعض الجوانب المهمة من الموضوع وأغفل بعضها، ومن أجل فتح آفاق جديدة للبحث في هذا المجال الواسع ندرج بعض العناوين التي قد تكون أساساً لبحوث لاحقة تُسْدِّد ثُغَرَاتُ هَذَا الْبَحْثَ وَتَفْتَحُ الْآفَاقَ أَمَامَ بَحْثَ أَخْرَى مِنْهَا:

- 1- نظام المعلومات التسويقية ودوره في تنمية الميزة التنافسية.
 - 2- دور نظم المعلومات في تحقيق رضى العميل.
 - 3- تكنولوجيا المعلومات ودورها في الرقابة التسويقية.
- وأخيراً ونحن نرفع قلمنا نرجو من الله العلي القدير ، أن نكون قد وفقنا في اختيار هذا الموضوع وجمع مادته العلمية ومعالجته.

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

الإستبيان

الرجاء منكم التعاون معنا في ملئ هذا الإستبيان الذي يهدف إلى معرفة الدور الذي يلعبه نظام المعلومات التسويقية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي علماً أن الهدف منه هو هدف علمي خالص يدخل ضمن دراسة تطبيقية تدعم بحثنا الذي هو بعنوان: نظام المعلومات التسويقية ودوره في ترشيد قرارات المزيج التسويقي. لذلك نرجو منكم أن تجيبوا بدقة وصراحة على هذه الأسئلة، أما عن كيفية ملئ الاستمار فالمطلوب وضع علامة (X) عند الخانة المناسبة.

وشكرا

رقم الإستماراة:

العمر:

الأقدمية :

الجنس :

السؤال الأول : في اعتقادكم ما هي أهم مصادر البيانات بالنسبة لمؤسسة مطاحن تيارت؟

لا

نعم

السجلات والتقارير -

المقابلة -

الصحف والمجلات -

الاجتماعات -

الوكالات -

السؤال الثاني: هل تعتقدون أن هناك صعوبة فيما يلي: لا نعم

- الحصول على البيانات

- تخزين البيانات

- معالجة البيانات

السؤال الثالث: في رأيكم ما هي أهم خصائص المعلومات لاتخاذ القرارات التسويقية؟

لا

نعم

- دقة المعلومات

- نوعية المعلومات

- سرعة المعلومات

السؤال الرابع: هل تعتقدون أن عملية تدفق المعلومات بين مختلف الأقسام يتم بشكل:

لا

نعم

- جيد

- متوسط

- ضعيف

السؤال الخامس: هل يتم معالجة البيانات في مؤسستكم بطريقة يدوية أو إلكترونية؟

لا

نعم

- المعالجة الإلكترونية

- المعالجة اليدوية

السؤال السادس: هل ترون أنه يوجد نظام معلومات تسويقية في مؤسستكم؟

- نعم

- لا

السؤال السابع: هل تعتقدون أن نظام المعلومات التسويقية في مؤسستكم يساعد في عملية

اتخاذ القرارات بشكل فعال؟

<input type="checkbox"/>	نعم	-
<input type="checkbox"/>	لا	-

السؤال الثامن: في رأيكم هل يوفر نظام المعلومات التسويقية في مؤسستكم المعلومات اللازمة

لاتخاذ القرارات الخاصة بـ :

لا	نعم	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	الانتاج
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	السعير
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	الترويج
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	لتوزيع

السؤال التاسع: في رأيكم ما هي الحالات التي تتخذ فيها القرارات في مؤسستكم؟

لا	نعم	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	حالة التأكيد
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	حالة المخاطرة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	حالة عدم التأكيد

السؤال العاشر: هل ترون أن عملية اتخاذ القرارات تتأثر بـ :

لا	نعم	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	زمن اتخاذ القرار
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	مدى المشاركة في اتخاذ القرار
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	توفر المعلومات.

السؤال الحادي عشر: في رأيكم تتخذ القرارات بمؤسستكم بشكل:

لا

نعم

- فردي
- بالأغلبية
- بالإجماع

السؤال الثاني عشر: في إعتقادكم هل هناك اهتمام بتبلیغ القرارات التسويقية في وقتها؟

<input type="checkbox"/>	نعم
<input type="checkbox"/>	لا

السؤال الثالث عشر: ما هي الأدوات الرياضية التي تساعدكم في اتخاذ القرارات الخاصة بالمزيج التسويقي فيما يلي:

لا	نعم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

- البرمجة الخطية
- المسار الحرج Pert
- شجرة القرارات
- نظرية المباريات
- تقليد المواقف (المحاكاة)

السؤال الرابع عشر: في اعتقادكم هل يوجد في مؤسستكم نظام استخبارات تسويقية؟

<input type="checkbox"/>	نعم
<input type="checkbox"/>	لا

السؤال الخامس عشر: هل يوجد في مؤسستكم:

لا	نعم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

- نظم معالجة البيانات
- نظم دعم القرارات
- نظم الخبرة
- نظم دعم الإدارة العليا

- نظم المعلومات الإدارية

السؤال السادس عشر: هل ترون أن المشاكل التسويقية في مؤسستكم هي عبارة عن مشاكل روتينية؟

- | | | |
|--------------------------|-----|---|
| <input type="checkbox"/> | نعم | - |
| <input type="checkbox"/> | لا | - |

السؤال السابع عشر: هل تعتقدون أن مؤسستكم تقوم ببحوث تسويقية؟

- | | | |
|--------------------------|-----|---|
| <input type="checkbox"/> | نعم | - |
| <input type="checkbox"/> | لا | - |

أسئلة المقابلات الشخصية:

- هل تعتقدون أن التسويق له دور في تطوير نشاطات مؤسستكم؟
- ما الفرق بين البيانات والمعلومات؟
- هل هناك اختلاف بين بحوث التسويق وبحوث السوق؟
- ما مدى مساهمتكم في عملية اتخاذ القرارات التسويقية؟
- هل ترون أن مؤسستكم لها مزاج تسويقي يمكنها من مواجهة المنافسة الحادة في الوقت الراهن؟.

قائمة المراجع

1. عمار بوحوش، "الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (1984).
2. محمد سلطان، علي شريف، محمد فريد الصحن، "مبادئ الإدارة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2000).
3. سعيد محمد المصري، محمد فريد الصحن، "إدارة الأعمال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، (1998).
4. صلاح الشناوي، "الإدارة التسويقية الحديثة ، المفهوم و الإستراتيجية" ، شباب الجامعة، الإسكندرية، (1996).
5. سعيد محمد المصري، "التنظيم الإداري، مدخل معاصر لعمليات التخطيط و التنظيم و القيادة و الرقابة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2002).
6. جميل أحمد توفيق، " إدارة الأعمال" ، دار النهضة العربية، بيروت، (1984).
7. إبراهيم عبد العزيز شيخا، "أصول الإدارة العامة" ، دار المعارف، الإسكندرية، (2001).
8. جاسم مجید، "الإدارة والإيزو" ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (2002).
9. إسماعيل السيد، إبراهيم سلطان، محمد فريد الصحن، "مبادئ الإدارة" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2002).
10. علي شريف، "الإدارة المعاصرة" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2003).
11. مصطفى محمود أبو بكر ، "المدير المعاصر وإدارة الأعمال في بيئة العولمة المعاصرة" ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، (2003).
12. علي شريف، محمد فريد الصحن، "إconomics of administration، منهج القرارات" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، (1998).
13. عبد الغني بسيوني عبد الله ، "أصول علم الإدارة العامة" ، بيروت، الدار الجامعي، (1996).

- 14.Jean François dhenin , Bregitte Fournie, "50 Thèmes d'initiation à l'économie d'entreprise" , édition Breal , Paris, (1998).
- 15.محمد بهجت جاد الله كشك، "المنظمة و أسس إدارتها"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (2003).
- 16.محمود جاسم الصميدعي، "استراتيجية التسويق، مدخل تحليلي وكمي"، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، (2000).
- 17.نوفاف كنعان، "إتخاذ القرارات الإدارية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الخامسة، (1998).
- 18.حسن عمار، ليلى حسين، "الاتصال ونظرياته المعاصرة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، (1998).
- 19.عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقع، "أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (2000).
- 20.<http://www.ulb.ac.be/rech/inventaire/disciplines/4/DI1134.html>
- 21.أحمد ماهر، "الإدارة الإستراتيجية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، (1999).
- 22.سليم إبراهيم الحسينية، "نظم المعلومات الإدارية"، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الطبعة الأولى، (1998).
- 23.علي عباس حبيب، "الإدارة العامة مدخل للعلوم الإدارية"، مكتبة مدبولي، القاهرة، (1997).
- 24.السيد هواري، "إتخاذ القرارات، تحليل المنهج العلمي"، مكتبة عين الشمس، القاهرة، (1997).
- 25.بشير العلاق، "أسس الإدارة الحديثة، نظريات ومفاهيم"، دار اليازوري العلمية، عمان، الطبعة الأولى، (1998).
- 26.منعم زمزير الموسوي، "إتخاذ القرارات الإدارية"، دار اليازوري العلمية، عمان، الطبعة الأولى، (1998).
- 27.خليل محمد حسن الشمام، خضير كاظم ، "نظريه المنظمة"، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى ، (2000).
- 28.إسماعيل إبراهيم جمعة ، زينات محمد، محمد صبحي ، المحاسبة الإدارية ونموذج بحوث العمليات في إتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2000).

29. Jean claude Courbon, "système d'information et communication", Paris, Edition inter, (1993).
30. إسماعيل السيد، "الأساليب الكمية في مجال الأعمال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2001).
31. محمد محمد الهادي، "الإدارة العلمية للمكتبات ومرانكز توثيق المعلومات"، دار المريخ، الرياض، (1992).
32. نبيل مرسي خليل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، (1996).
33. http://www.inapg.fr/spip/rubrique.php3?id_rubrique=301
34. محمد صالح الحناوي، محمد توفيق ماضي، "بحوث العمليات في تخطيط و مراقبة الإنتاج" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2001).
35. محمد عبد العزيز سمير، "الاقتصاد الإداري، مدخل في الإحصاء وبحوث العمليات" ، دار شباب الجامعة ، الإسكندرية، (1991).
36. أحمد شاكر العسكري، "التسويق مدخل إستراتيجي" ، دار الشروق، عمان، (2000).
37. أبي سعيد الديوه جي، "المفهوم الحديث للإدارة التسويقية" ، دار الحامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى ، (2000).
38. صونيا محمد البكري، ابراهيم سلطان، "نظم المعلومات الإدارية" ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، (2001).
39. Merinda Serge, Jose Maria Busta, "L'art des bases des données" ,édition Eyrolles, Paris, (1984).
40. أحمد حسين علي حسين، "تحليل وتصميم النظم" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2001).
41. ثابت عبد الرحمن إدريس، "بحوث التسويق ، أساليب التحليل و القياس و اختبار الفروض" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2003).
42. إسماعيل السيد، "مبادئ التسويق" ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (1999).
43. Abdellah boughaba, analyse et évaluation des projets, édition berti, paris, (1998).
44. محمد فريد الصحن، "التسويق" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2001).

45. إسماعيل السيد ، "أساسيات بحوث التسويق" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، (2002).
46. Catrine Lesnard, et Sylvie Veerbrughe, "organisation et gestion d'entreprise" , édition dunop ,paris, (1995).
47. حسن علي شوقي، نظريات القرارات الإدارية، مدخل كمي في الإدارة، دار المسيرة، عمان، (1997).
48. Brune Martinet, Grees Michel, " l'intelligence économique",édition d'organisation, paris, (2002).
49. Fraser frost, "Internet et les études du marché", revue française du marketing n°177/178, (2000).
50. Carllo revelli,"intelligence stratégique sur internet", édition dunop, paris, (2000).
51. Frederic Jouneau-sion, "economie structurelle et comportement stratégique ", revue française d'economie , edition dumas, paris, n°36,(2000).
52. نوفيل حيد، "أهمية النظام الآلي للمعلومات في عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة" ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة جامعة الجزائر، (1996).
53. كامل السيد غراب، نادية محمد حجازي، "نظم المعلومات الإدارية" ، مكتبة الإشعاع الفنية،الإسكندرية، (1999).
54. <http://www.arado.org.eg/ActivitiesDetails.asp?type=N&id=455>.
55. مؤيد سعيد السالم، "نظريه المنظمة" ، الهيكل و التصميم، دار وائل للنشر ، عمان، (2000).
56. Lauriat Rigant, "la mise en place des systèmes d'information pour la direction et la gestion des organisations", édition dunop, Paris ,(1982).
57. خالد الراوي ، حمود السندي ، "مبادئ التسويق الحديث" ، دار المسيرة ، عمان ، (2000).
58. Boumala Mohamed, "force feed back " , microsoft , magazine d'informatique , edition mediafex , Boumerdès , mai-juin 2002.
59. محمد بن جاب الله، "دور ومكانة نظام المعلومات في تحسين مبيعات المؤسسة" ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، (2003).

60. إسماعيل السيد، "نظم المعلومات لإتخاذ القرارات الإدارية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، (2001).
61. Robert Reix , "systèmes d'information", édition vuibert, Paris, (1992).
62. Claude Balzman , Xavier Dalloz, "Le Défis De La Net-Economie", Edition d'organisation ,Paris, (2000).
63. Frantz Rowe, Roland Marcimiak,"systèmes d'information dynamique Et Organisation", edition economica, Paris, (1999).
64. <http://www.ameinfo.com/arabic/Detailed/16858.html/%20Net>.
65. الدهراوي كمال الدين مصطفى ، محمد سمير كمال، "نظم المعلومات المحاسبية" ، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، (2000).
66. برهان محمد نور، غراب إبراهيم، "نظم المعلومات الإدارية" ، دار المناهج، عمان، (1998).
67. حموني خديجة ، "متطلبات المعلومات لعملية إتخاذ القرارات" ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2000).
68. Bill François, intelligence artificielle et le bon sens, edition masson, paris (1991).
69. علي عبد الهادي مسلم ، صونيا محمد البكري ، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية ، دار شباب الجامعة ، الإسكندرية ، (1995).
70. Philipe kotler, Bernard Dubois, marketing et management ,11^{ème} edition, Edition Dunop, paris,(2003).
71. محمد فريد الصحن، مصطفى محمود أبو بكر، بحوث التسويق، مدخل تطبيقي لفاعلية القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية ، (2000).
72. فريد النجار، "إدارة منظومات التسويق العربي والدولي" ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (1999).
73. أمينة محمود حسين محمود، نظم المعلومات التسويقية، دار المنال، القاهرة، (1995).
74. فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (2000).

75. بشير العلاق، قحطان العبدلي، إستراتيجية التسويق، أساسيات و مبادئ، دار زهران، عمان، (1999).

76. Michel Rainelli , la stratégie d'entreprise face a la mondialisation, Edition Management, Paris, (1999).

77. Martine Barthez , administration des données , concept rôle et mise en œuvre, Inter édition, Paris, (1999).

78. www.chu-rouen.fr/navimesh/S/navistockageetrechercheinformation.html

79. طارق موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، التسويق مفاهيم معاصرة، دار الحامد، عمان، (2003).

80. Robert barthez, traitement des information, édition faucher, paris, (1980).

81. أسعد طلعت عبد المجيد، التسويق، الأساسيات والتطبيق، الطابعة المتحدة للإعلانات، القاهرة، (1996).

82. Jean Jaques Lambin , la Recherche marketing ,édition ediscience Internationale , paris,(1994).

83. عبد السلام أبو قحف، التسويق، مدخل تطبيقي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، (2002).

84. ناجي معلا، رائف توفيق، أصول التسويق، مدخل إستراتيجي، الدار الجامعية، الإسكندرية، (1998).

85. بوشعير لوبيزة، نظام المعلومات التسويقي في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر.(2001).

86. عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية ، (2002).

87. Bernard Dubois, Allin Jelibert , le marketing fondement et pratique, édition economica, (1997).

88. Andrea Micheaux,marketing et base de données, édition chihab , alger, (1994).

89. محمد فريد الصحن، مبادئ التسويق، مفاهيم وإستراتيجيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، (1998).

- 90.أمين عبد العزيزحسن، إستراتيجيات التسويق في القرن الحادي والعشرين، دار قباء للنشر، القاهرة، (2001).
- 91.Hubert Tardieu, Dominique Nanci, Daniel Pascot, conception d'un système d'information, édition d'organisation, paris,1980.
- 92.<http://www.collegesherbrooke.qc.ca/~martelcl/coursimk/#méthode>
- 93.Armand dayan, le marketing, édition dahlab, alger,(1996).
- 94.فهد سليم الخطيب، محمد سليمان العواد، مبادئ التسويق، مفاهيم أساسية، دار الفكر، عمان، (2000).
- 95.محمد أمين السيد علي، أسس التسويق، مؤسسة الوراق، عمان، (2000).
- 96.محمود جاسم الصميدعي، ردينة محمود يوسف، سلوك المستهلك، مدخل كمي و تحليلي ، دار المناهج، عمان، (2001).
- 97.Jean-noel Kapferer, jean claude Thoenig, la marque, édition ediscience, paris, (1994).
- 98.Alain henry , Ignace monkam-daverat , rediger les procedures de l'entreprise , édition d'organisation , paris ,(2002).
- 99.http://www.christophe.benavent.free.fr/cours/marketing/chap_7.PDF
- 100.Michael Marchesnay , management stratégique , édition d'organisation , paris ,(1997).
- 101.Phillip.Rousseau,La hifi au bout des doigts,Eco-Finaces ,le magazine de l'économie emergente, n°34-35 Aout – Septembre(2003).
- 102.نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، (1996).
- 103.Armand dayan, "manuel de gestion", édition ellipses, paris, (1999).
- 104.Frederic Katheline Schubert , la representation macro économique de l'innovation, revue Cerisier française d'économie,édition dumas, n °34/35 ,(2000).

- 105.<http://www.marketing.thus.ch/loader.php?page=Piton-IV#IV/1254>
- 106.أحمد عرفت،سمية الشلبي، "القرارات والاستراتيجيات التسويقية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، (2002).
- 107.محمد صالح المؤذن ، سلوك المستهلك ، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، .(1997)
- 108.J. Lendrevie ,J. Livy, D.lindon,Merkator,7eme edition ,Edition Dalloz , paris , (2003).
- 109.Yve Cherouz , le Marketing , le choix des moyens de l'action commerciale, tome2 ,opu ,alger , (1990).
- 110.http://www.cde.4.free.fr/fra/respedago/eco_entreprise/45620.htm
- 111.Christian Michou , la marque , son role stratégique au cœur du marketing, Revue française de la marque , n°=176, edition adetem, Paris, (2001).
- 112.محمد إبراهيم عبيدات، استراتيجية التسويق، مدخل سلوكي، دار المستقبل للنشر ، عمان، .(1997)
- 113.Sylvie Martine, Jean Pierre Vedrine, marketing ,les concepts cles, edition chihab, alger, (1996).
- 114.http://www.supralogic.com/docs/politique_prix.htm
- 115.<http://www.netpme.fr/marketing/512-le-prix-psychologique.html>
- 116.<http://www.eurexport.com/francais/apptheo/marketing/prix/prixpolitique.htm #6tional>.
- 117.محمد محمد عمر الطنوبى، نظريات الاتصال، مكتبة الإشاعع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، (2001).
- 118.http://www.egov.dubai.ae/ar.portal?EGOVChannels,Article_00042,1,&_nfpb=true&_pageLabel=view

119.<http://www.benefice-net;branchez-vous.com/strategies/04-04/08-192901.html>

120.<http://www.sna.asso.fr/journal/archives/article-21.htm>

121. ماكدونل ب، مالكولم ه، ترجمة صالح محمد الدويش، محمد عبد الله العوض، الخطط التسويقية كافية إعدادها و كيفية تطبيقها، مطبعة الإدارة العامة للبحوث، الرياض، (1996).
122. أحمد محمد المصري، العلاقات العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (2001).

123.<http://www.ipsos.fr/SolutionsIpsos/content/17.asp?rubId=45>

124. Jean Jaques Lambin, problèmes de marketing , édition ediscience internationale, paris, (1994).

125.http://www.marketing.thus.ch/loader.php?page=Jouan1-IV#IV_A

126.<http://www.pages.globetrotter.net/aphane/char2.htm>

127. Christian David, la grande distribution encore timide, l'expansion, revue française d'économie, édition dumas, paris, n°619, avril/(2000).

128. Stephen Gowin et Jean Corder, Typologie des risques pour distribution , revue française du marketing N° 183/184 2001/3-4, Edition ADETEM, Paris, (2001).

129.<http://www.buce.ucl.ac.be/public/before/commerce/plan/place.html#debut>

130.http://www.cirb.irisnet.be/site/fr/departements/geomat/UrbIS/index_htm

131- عـ. بو علي، الموقع التجاري للرياض، مجلة الرياض تيارت، مجلة تصدر عن مجمع الرياض تيارت، العدد 13، الثلاثي الأول، (2003).

132- مـ. بدیار، الإتصال، مجلة الرياض تيارت، مجلة تصدر عن مجمع الرياض تيارت، العدد 14، الثلاثي الثالث، 2000.

133- مـ. بدیار، إرضاء الزبون، مجلة الرياض تيارت، مجلة تصدر عن مجمع الرياض تيارت، العدد 12، الثلاثي الثالث، 2002.

134.Intelligence stratégique sur internet, Carillo revelli, édition dunod , 2eme édition Paris 2000..